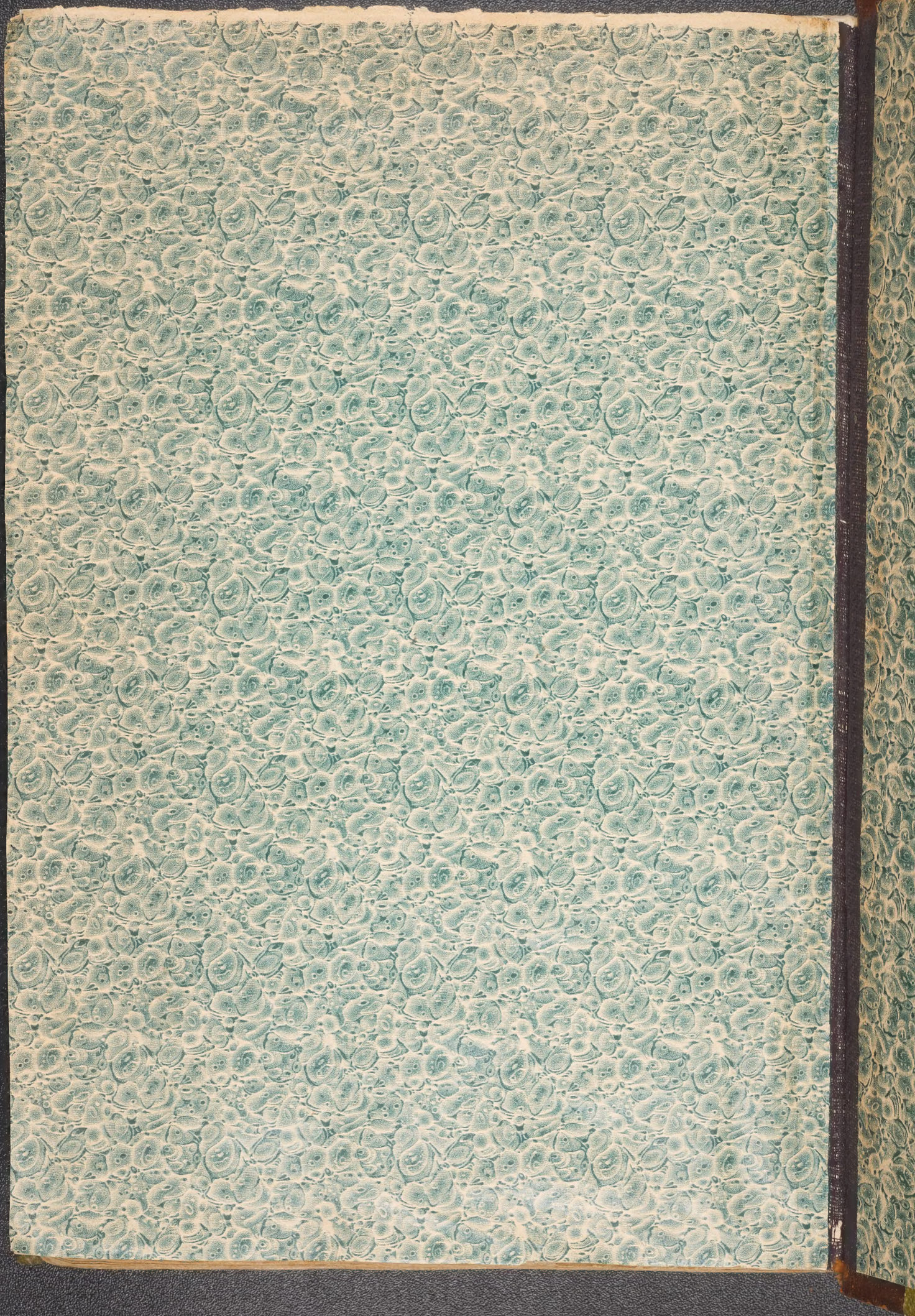




۷۷۶۹ م  
حقیقه انصاری ۱۵۹







٢٥٦  
٢٥٨.٣ - ت

٢٥٨.٣ - ت



2 658 1

مجمع اللغة العربية بالقاهرة  
٢٥٨.٣ - ت



قبر

كان التصريح مغني الرعايا عن

تأليف الشيخ الامام العالم العلامة

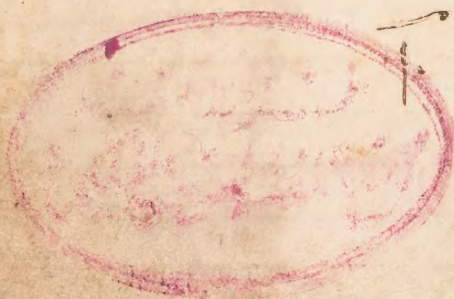
المحق والمدق العدد بم الدين ابن

قاضي عجلون محمد الله

حجتہ

ایر

احمد بابہ شہزاد





بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على سيدنا محمد وآله  
الحمد لله حمد ابوابي نعمه وبكا في المريد واشهد ان لا اله الا الله وحده  
لا شريك له الفعال لما يريد واشهد ان سيدنا محمدا عبده ورسوله اخر  
الانبياء واول من ينشق عنه الصعيد صلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه  
صلوة وسلاما دامنا على الابد وبعد فقد كتبت غلفت على منهاج النسخ المحي  
الدين التووي نعمه الله برحمة النسخ المسمى بهادي الراغبين الى منهاج النسخ  
وذكرت فيه ما يسر الله تعالى جنيده ما ردد على منطوق منهاج ومعنوه وما خا  
فيه غير من الكتب المعتد في المذهب فحاشي المحرم نحو ثلثي منهاج ثم اختصرته في  
مخويف حجمه ليسهل خبطة فلما اضدت جمع مسائل الروضة الراية على منهاج  
في المختصر المسمى بالماج وحدث فيها ما يلزم واردة على منهاج بالتحقيق فالحقها  
بالمهادي فصار نحو حجم منهاج وزاد عليه وعسر الخاتمة بقية النسخ فكثرها في  
في البلاد فابتدأ في الاولي برك النسخ الهادي بما لها ليلون نسخها اوسط وجعلت  
هذا الذي فيه الرهات الذكورة كما بالثاوسمته معني الراغبين في منهاج  
الطالبين واعتدب فيه ايضا بكلام الشيخين الراغبين في شرحه العزيز والصغير والصف  
في روضته وحقيقته ومجموعه الذي هو شرح المذهب ونسخه على التوسط وما وقع في  
كتبها وكتب غيرها من شروح منهاج وغيرها فان حصل في السلسلة خلاف من كتب  
العينة لاسبب سهوا وخوة نهت عليه وبيئت العتد بحسب ما يجري من كلام  
المتابعين المتأخرين كابن الرفعة والسبكي والاسوي والاذري وغيرهم مع ما نقلت  
من ترجيحات شيخ الاسلام البلقيني وفوائد المذكورة في تدريسه وقناوية و  
على الروضة وما كتبه من كتب منهاج المشهورة بالنسخة حيث الملقنة والجواشي او  
القناوي فالمراد هذه الثلاثة والجاوي فالصغير والناضي الحسيني واليمني فان الميري  
فانه جزم في مختصر الروضة في كثير من المسائل التي اطلق الشيخان الخلاف فيها مما لم  
اجد ترجحه لغيره والظاهر صدوره عن ثبت فعين نقله عنه ليستفاد واذا  
عزوت النقل الى كتب فهي الروضة والحقوق والمجموع او الى الزوائد فهي زوائد  
الروضة او ابيت بضمير اثنين لمرجع له فالمراد الشيخان واهلها اشياء اوردها  
بعض الشارحين لا مكان اخذها من منهاج اول ذكرها فيه صريحا في ابوابها اول غير ذلك  
وربما اذكر ما يمكن اخذه منه بالعناية فخذ اللايضاح او ما لا يرد عليه اصلا اسطراد  
وتكميلا للفايد ولم اذكر ما كان تعقيد القول او وجه ضعيف ولا ما اخاره المصنف  
او غير ما يخالف المذهب عند الشيخين الاماد را وقد استرالى ما في بعض السائلين الاشكال



محمد والوالد  
 الله وحده  
 بوله احز  
 بل للمحب  
 السمع  
 الحاج  
 ومما  
 فقرته  
 الى الحاج  
 فالجها  
 وتا  
 وجعلت  
 من حاج  
 الصف  
 او مع  
 من كتب  
 من كلام  
 ما نقلت  
 حواشي  
 ابي او  
 في فان العربي  
 كما لم  
 ما دواذا  
 في زوايد  
 ما اردوها  
 او لعينك  
 املا اسرار  
 ما المصف  
 السائلين

اذا كان ثوبان معرفة ذلك من المقاصد المهمة وان لم يتبع المنقول وقد اقدم  
 بعض المسائل لمناسبة او غيرها وبالله الكفى واما استغين واساله الغفر  
 لي ولوالدي ومشاري ولسائر المسلمين واعلم ان تكتبة المصنف الداعي بابي  
 القسم جارية على تخصيصه المنع بمن النبي صلى الله عليه وسلم وعلى تخصيص  
 لرافعي مجمع التكتبة والاسم لكن المذهب المنع مطلقا **كتاب الطهارة**  
 يشترط تسائر الطهارات ايضا غير الاستحالة واليقين مما المطلق ولو مارشح  
 من بخار الماء الغلا فلا قاله الرواية غير صحيحة المصنف في مجموعه وبحقيقة  
 وقتا وبه وان صح في المهمات عدم ظهورية لقول الصغير ان اصحاب نار عوا  
 الرواية في ذلك والاصح ظهورية التغيير كثيرا بلح ما طرح او يورق تناثر وخالط  
 لا يتجول بل او نورة او طين مطبوخ دق وطرح ولا خالطه طاهر موافق  
 او قدر مخالفا وسالما غير كثير اما الجنس فيقدر مخالفا اشهر واكتفى فيه اديني  
 واختصاص كراهة التمسك بغير طاهر ولو ما منطبع غير العدين واستحالة في  
 البدن وعدم استراطا للعقد وزوالها اذا برد كما في ازواجه وصح في الصغير بها  
 والخلق في المجموع او جهات لثان قال طهريان يورث البدن كره ومن المستعمل ما يطهر  
 به صبي او اعتكفت به كتابية لم او بوضا به من لا يوجب النية او غسل المني  
 راسه على الصحيح كالواستعمل في طهارته اكثر من حاجته ولو غير الجنس بعض الماء  
 الكثير في الغرض لما هدر المذهب نجاسة الكل وصح في ثياب طاهرة ما لم يتغير ان كان  
 قليتين ومكانه في الصغير وجهه وقواه وحرم في الغرض ثلثه الجاري ولو طرح المزارب  
 في الكثير التغيير نجس ثم لا صفا ولا تغير طهر ولو تغير الماء القليل او نحو نجاسة لا يسل  
 دمه نجسته وكذا لو طرح فيه نغم لونهات منه لم يضر طرحها في الظاهر كراهية  
 كلاهما واشتد شكل بان العلة المشقة وستثنى ايضا من نجس الماء القليل ونحو بالملام  
 صورة كاستعمال الجسل ليسير عرفا وغبار السرجين وقليل دخان النجاسة وكذا اجوار  
 متغير المنفذ غير ادي وهو اكلت نجاسة ثم غابت حيث يمكن ولو عنها ما كثر في الامم  
 واستشكل هذا في الصغير وصح في التذيق فيها النجس فلا تستثنى وكذا على الاول  
 كما قلنا وان استثنى ما الشخان ويجري الاجتهاد في غير المياه ايضا كالا طعمه وكذا  
 في الظهور والاستعمل في الاصح ولو تلف احد المستهين لم يجهد في الباقي عند الصنف  
 خلافا للداعي وما الغصه المنهاج كالمجروح وغيره من تقديم استعمال ما ظنه على اراة  
 الاخر جزم في التحقيق بعكسه ونقله في المجموع عن اصح الماوردى وغيره وغرظا هر  
 نض المختصر وعبارة الشرحين والروضة نعمه وهو الموافق لتسليم الارافه

المعنى ايم اذ طالما هو ان يتركك انما لك الشغل والاعمال  
فله عمل اجتهاد رحله ازر الازور على هو من قلب  
ام ايم من اجل ان اصرح ليس عند قلب و عليه من هذا  
البا كما حبنا والاولى من الله اننا من اكل الحرام  
من غير قصد الاب لا يكون العكس اذ ازر من كل الحرام  
وسما نحن في الحرام ولا يترك الله على من طهره  
سكنه



بما لا يخلو من الغلط

باجتعال الغلط فيظهر بالجنس او الاشتباه ثانيا قبل الاستعمال وفي كونها مندوبة  
او واجبة خلاف وجزم الشيطان بالندب وهو الصحيح ولو احتاج الي المالحوف  
عطش او نحو له رقة ويكره استعمال جلد الميتة وعظمها في جاف ويتنع في ما  
ليل ونحو نجاسة المطروف وفي كثير خلاف التناعد والاطهر لا يجب ويجزم المخد  
من جلد ادمي ونحو وكذا الموع ان حصل منه شيء بالنار والافلاص في الروايد  
والمجموع والصغير الجبل واقتضاه كلام العزيز والظاهر انه العتد لكن في المجموع ايضا  
لو من خاتما او آلة حارب او غيرها بذهب ان حصل منه شيء بالنار حرم والافلاص في الروايد  
على الذهب وفيه ايضا يحرم ثوبه سقف البيت وجدراته بالاجماع بذهب او  
فضة ثم ان حصل منه شيء بالنار حرم استدامته والافلاص يحرم ضبة كبيرة  
بعضه لونه وان صغروا وتكره صغرة لونه وكثير الحاجة والمرجع في الصغير لرف في الزكاة  
في الاصح ومعنى الحاجة عرض الاصلح ولا يعتبر فيها العجز عن المباح فانه يبيع  
اصل **الاباب** لا نفق خارج من احد قبلي مشكل ولا يس احدها  
نعم ان من منه الواضح شئ ما له ولا مانع كحرمية نفق وحكمه المنفق في  
العد كعوقها ويعلم من بعض نسخ المباح ولو كان الاسناد خلقيا نفق الخارج  
من المنفق مطلقا والمراد بالعد السرة على ما في المجموع عن الشافعي والاصحاب  
وعبر في الروايد عنها وعن حكم المنفق فيها بعبارة اعترضها الاستوى ونقل عن  
الاطباء والعقلاء واللغويين انها من المكان المخشيف تحت الصدر الى السرة  
ولا نفق ليس عضوميان في الاصح بخلاف الذكر المبان ولو كان له كفاحا  
عائلة فقط لم نفق الاخرى وانما ينفق المس بطن اصبع زايدة اذا كانت  
على سنوا الاصابع في الاصح ولو كان احدا الذكرين غير عامل لم ينفق على الاصح  
في المجموع والتحقيق واقتضاه قوله الروايد في الغسل لو كان يبول باحدها وجب  
بأبلاجه ولا يتعلق بالآخر حكمه في نفق طهارة فاطلاق الروايد والمجموع النفق  
بالخارج من كل منها غير صحيح كما بينه في المباهات قال ولو كانا على سن واحد  
فحكمهما كما في الاصبع الزائدة ذكر القوراني يحرم على المحدث حمل مصحف في  
امتعة بقصد وجده فلو قصد معها لم يقتضي عبان العزيز والمجموع الجواز مقتضي  
عبان تسليم التحريم وهو قياس غلاة الجنب اذكار القرآن وحكم تفسير قرانه  
اكثر كالصحيح على الصواب في الروايد ومفهومه الجبل عند الاستواء وهو  
قياس الجبرود في التوسيع انه الظاهر لكن مفهوم التحقيق الجريمة ويجب على  
العاجز عن الطهارة اخذ مصحف خاف عليه غرقا او حرقا او كافرا ونحو

بما لا يخلو من الغلط  
بما لا يخلو من الغلط  
بما لا يخلو من الغلط

بما لا يخلو من الغلط  
بما لا يخلو من الغلط

بما لا يخلو من الغلط  
بما لا يخلو من الغلط

بما لا يخلو من الغلط  
بما لا يخلو من الغلط







الخفيف فالخلاف في باطنه ايضا فيكون الاصح وجوب غسله ولو اغتسل جنبه لا  
 رجليه متلازم احدث وجب غسلها للجنبه والاعضاء الثلاثة مرتبة الحديث  
 وله تقديم الرجلين في الاصح والسوال سنة مطلقا وقيل كسلة الصائم بعد  
 الزوال وان اخذ المصيف وغيره فيها عدم الكراهة ويتأكد نفيه في مواضع  
 لم يذكرها المنهاج كالنلاوة والاستيقاظ ودخوله بيته وصفره اللسان يكون  
 في اللسان طولا وانما تزول كراهة غس يد الشاك في طهارتها في الما القليل نحو  
 غسلها ثلاثا ولا يشترط في الروضة والتحقيق في تحصيل المسح على العامة العسر  
 وصرح في المجموع باستواء العزور وغيره واستثنى المولى من ذنب تحليل الجبهة  
 الكفة المحرم ولا يجوز لمن لم تحت اصابعه فتقها وانما يندب تقديم اليمن في  
 عضون يمسر غسلها معا كاليدن فالكفان والخران والاذنان يظهر ان معا  
 فان كان اقطع ثوب اليمن وتكر الاستعانة في غسل الاعضاء بلا عذر وبناج في  
 اجزاء الما وكلام المنهاج في الحب وجزم في الشرحين بكراهة المسح وصرح في  
 الروايد والمجموع وغيرهما باجته لكن في التحقيق كالمناج واصله انه خلاف الاول  
 وفي المهمات وغيرها ان عليه الفتوى وعمري للمسح ومن سنن الوضوء استقبال  
 القبلة والتمسك بالنية واستصحابها ذكر الى اخره والدلك ومع الصالحين  
 ثلاثا ما جدي وان لا يتكلم بلا حاجة ولرعا الاعضاء اصل ضعيف فعمل به كسائر  
 الفضائل **باب** غسل الرجلين افضل من مسح الخف الا لمن يتركه غيبة  
 عن السنة او سكا في حوازه او يوجد لك فالمسح افضل ولو كان يابس خف فربطه  
 فاحدث وعند ما يكتفي المسح فقط فغن الرواين وجوبه وتفقهما ابن الرقعة  
 ويستحب دايما الحديث والتمسك لا لفعله الما المسح لما يجلب لبق طهر فقط وانما يستحب  
 المسافر الثلاثة في سفر القصر ولو مسح خفا احد هنيهة فحرم في الشرحين مدة  
 السفر ومحم في كتب مدة الحضرة ولو ليس خفا على حيرة لم يجوز مسحه في الاصح ولا  
 يشترط ستر من الاعلا ويجوزي خف الزجاج اذا امكن تباع المشي فيه وكذا اما  
 تنجس منه غير محل المسح على ما اقتضاه كلام الرافي ونقل عن نضر الجويني وايضا  
 نفوذ الما من مواضع الخرز كما نقله في المجموع وافرغ ولو كان الجوف والخف الذي  
 تحته ضعيفين فلا مسح او الاسفل فقط جاز على الاعلا او عكسه فعلى الاسفل وكذا  
 على الاعلا ان وصل البيل للاسفل لا يعقد الاعلا فقط او قوين فمسح الاسفل  
 جاز او الاعلا فهي مسلة المنهاج ويظهر فيها مجي التفصيل السابق في الصورة الرابعة  
 ان فرض الما للاسفل مع قوتها كما ذكر بعضهم ويكر غسل الخف ويكر وضع اليد







بين لبائن ولا بد من تعييد الاكتفاء اذا زالت النجاسة بالغسله كذا كراه  
 والا فالحدث ايضا بان وقته في المجموع بالجذبة ومعنى في العز حصول غسل الجمعه  
 بنية الخنا بة ومشي عليه الجاوي لكن استدركه في الروايت فقال ان الاظهر  
 عند الاكبرين عدمه شرط نجاسة الدم كونه مسفوحا يخرج  
 الكبد ويخرج واما الباقي على اللحم وعظامه فالأقرب انه نجس مدفوع عنه كما قاله  
 جمع متأخرون وقوله كثير من الشارحين بطهارة بنية لانه من الدم المسفوح  
 وان لم يسيل فقله ولو رأت بنية جاسما ما في الصلاة فتنجس كما في الزايد  
 وغيرها وقياسه كما قاله الاستوي ان يكون النجس كذلك لكن الملقا في الصغير المجموع  
 والتحقيق نجاسة في لم يتغير والاصح طهارة النجاسة مذبوحة لم تطعم غير اللبن  
 وفي لبن الرجل والصغيرة والميتة خلاف لحم ابن الصباغ وغيره بالنجاسة  
 في الاول والعراقي وغيره في الثاني وابو الطيب وغيره في الثالث وهو موقوف على  
 الراجح طهارة اللبن لكن مقتضى الخلاف كثيرين طهارة الكل وهو الظاهر وكلام  
 جمع كالصريح فيه ونقل الصريح بالاولين عن الصمري وبالثالث عن الروياني ورواه  
 في المجموع في البيع ورثي المأكل وصوفه ووبره كسفره ولو قطع منه عضو فاعليه  
 نجس والمسك طاهر وكذا فارتد في الامع ان انفصلت في حياة الطيبة والظاهر  
 اشتراط هذا في المسك ايضا كما في تعليقه الجاوي وغيره وان سقط في الخادم ولو وقع  
 عين في حرم لم ينجس وهي في نجاسة او جلد في مدبغة فان دبغ طهر والاصح ان  
 نجاسة الكلب ويخرج لو لم يزل عليها الا بست غسلات متلاخبت واحدة على  
 ما صححه في كتب لكن الاصح في الصغيرة انها ست وقواه في المهمات وقال فذلك في  
 عليه وناقشته غير وان لا يجب تقرب ارض ترابيه على ما صححه الشيخان في  
 فيه وان لا يشترط في نضح الماء على يول الهبي الغلبة والمكثرة وعن الشافعي  
 ان رضاعه بعد حولين كأكله الطعام ولو توقف زوال لون النجاسة او زحم  
 على انسان ويخرج قال الاستوي ففنه اضطراب والصواب ما في التحقيق والشيخ  
 انه يجب ونقل الاضطراب في الحث والعزل ايضا قال الموجود لامة المذهب  
 وجوبها عند التوقف عليها والاستحباب عند عدمه وحمل الكلامين على المالك  
 ويطهر بلا غسل دن حرم طهر بالخلل واما يشترط ايراد الماء على النجاسة اذا  
 كان قليلا وشربا لشدة الغسالة القليلة ان لا يربد وزنها وخالفها جمع  
 متأخرون متبعي الاطلاق الجمهور اما لو كانت قلبي فاما يشترط لها عدم التعذر  
 حكم الحائض ويحونها كالتجيب في التيمم ويشترط الطلب

في الامع ان انفصلت في حياة الطيبة والظاهر  
 اشتراط هذا في المسك ايضا كما في تعليقه الجاوي وغيره وان سقط في الخادم ولو وقع  
 عين في حرم لم ينجس وهي في نجاسة او جلد في مدبغة فان دبغ طهر والاصح ان  
 نجاسة الكلب ويخرج لو لم يزل عليها الا بست غسلات متلاخبت واحدة على  
 ما صححه في كتب لكن الاصح في الصغيرة انها ست وقواه في المهمات وقال فذلك في  
 عليه وناقشته غير وان لا يجب تقرب ارض ترابيه على ما صححه الشيخان في  
 فيه وان لا يشترط في نضح الماء على يول الهبي الغلبة والمكثرة وعن الشافعي  
 ان رضاعه بعد حولين كأكله الطعام ولو توقف زوال لون النجاسة او زحم  
 على انسان ويخرج قال الاستوي ففنه اضطراب والصواب ما في التحقيق والشيخ  
 انه يجب ونقل الاضطراب في الحث والعزل ايضا قال الموجود لامة المذهب  
 وجوبها عند التوقف عليها والاستحباب عند عدمه وحمل الكلامين على المالك  
 ويطهر بلا غسل دن حرم طهر بالخلل واما يشترط ايراد الماء على النجاسة اذا  
 كان قليلا وشربا لشدة الغسالة القليلة ان لا يربد وزنها وخالفها جمع  
 متأخرون متبعي الاطلاق الجمهور اما لو كانت قلبي فاما يشترط لها عدم التعذر  
 حكم الحائض ويحونها كالتجيب في التيمم ويشترط الطلب

كلامهم يوهيم  
 الاكتفاء بالغسل  
 وان يبين الغسل  
 واللون والرائحة  
 والمشي الحاق  
 هذه النجاسة  
 في ذلك غيرها  
 سوس



الماكونه في الوقت فلا يكفي شاكاه فيه وان صادف ويكفي طلب ما دونه في  
 الامح حتى لو بعث النازلون ثقة يطلب لهم كفاهم ولا يجب في الطلب  
 من الرفقة تخصص كل منهم به وان قلوا ولا استيعابهم اذا اصاب الوقت  
 عن تلك الصلاة في الامح وضبط الامام قدر ردد المتوهم للماجد الفوت  
 وهو ما لحقه فيه غوث وفاقه مع تشاغلهم وتعاوضهم قال الراعي وليس  
 في الطرق ما يتألفه وجزم به في اروضه لكن قال في المجموع انهم خالفوه ونقل  
 اخلاق السانعي وغيره عدم وجوب التردد ولا يجب حال التوهم اذا خاف  
 على نفس او مال او انقطاعا عن رفقة وان لم يضر وهذا معتبر عند السفل ايضا  
 نعم لو كان المال قد راجح بذله ليحصل الماقي موضع من المجموع انه يمنع وجوب  
 الطلب وفي موضع اخر خلافه وفي المهمات ان الاول معتق اطلاق الاكثرين  
 والقياس وحمله غير على متوهم الما والثاني على متيقنه ولا يجب على من  
 يتيقن لعدم بالطلب تحديق لما يطرا الا ان اتفعل او حدثت محيلة ما ولو  
 خاف المسافر المتيقن للماقوت الوقت لو طلبه يسم على المذهب قال الراعي  
 والاشبه بكلامهم اعتبار السعي من اول الوقت لو فرض نازلا هناك ورده  
 المصنف بان مفهوم كلام السانعي والاصحاب اعتبار وقت طلبه وقال السبكي  
 انه الحق ولو احتاج واجلته الى سرعة للصلاة قدما وانما يجب قبول هبة  
 الما وعارضة الدلو في الوقت ويجب سؤلها ايضا على الصحيح ولو احتاج الى من ما  
 عنده ليرى او يحس فله التيمم ولو اضل رجله في رجال ولم يعن في الطلب فضي  
 وضبط الحاجة للعطش في المرض ومثل السبخان هنا عبر الحيزم بالحربي والمريد  
 والخزير والكلب العقور وسائر الفواسق ومقتضاه ان الكلب الذي ليس يعقود  
 ولا نفع فيه يحترق يبيع قتله وقد اضطرب فيه كلامهما كما نقله في المهمات وقال  
 المذهب الجواز وفوز فيه ومن اسباب التيمم خوف حدوث مرض مخوف او  
 زيادة الالام او شدة الضنا وتجهد معرفته ان عرف او طبيبيا حاد فامعول الرواية  
 ولو عدا او امرأة فان فعده ولم يعرف لم يتمم على ما نقله في الزوايد عن السبكي  
 واقره وقال في المجموع لم ارفع موافقة ولا مخالفة وجزم به في التحقيق ونازعه  
 الاسوي جزم المعوي في تناويه بالجواز وقال انه المجهل للايقن لمجاسل الزمان  
 فتستخير الله تعالى ويغني هو يولد نقل المجموع في الاطعمة عن النص ان المضطر  
 اذا احضره طعام تخاف ان يكون مسموما جاز له اكل الميتة وتعدد التيمم لعدة  
 في البيوت والرجلين مستحب **فصل** ان يكون التراب المستأثر حال التيمم

اي وهو القياس لانه يأخذه  
 من لا يسهقه له

له كذا كراه  
 عمل الجمع  
 ان الاظهر  
 سقوط الجمع  
 عنه كذا قاله  
 من الموضع  
 في الزوايد  
 الصغر المجموع  
 غير الدين  
 بالجماسة  
 معتق تغل  
 هو كلام  
 لروايتي في  
 عضوا عليه  
 والظاهر  
 ادم ولو وقت  
 والاصح ان  
 واحدا على  
 فذلك الذي  
 السبخان  
 من السانعي  
 فاسدة او ربح  
 التيمم في  
 دالة المذهب  
 كالمس على المالك  
 في الجماسة اذا  
 وقالها جمع  
 لها عدم التيمم  
 وليس في الطلب



في الصلاة اذا لم يمسك العروة على المذهب وشرط الصحة اذا لم يمسك العروة  
 عند الضرب ويكفي للتميمية استباحة مفتحة للطهارة كس المسحوق  
 ولو عربت النية بين الفعل ومسح الوجه فعن شرح المفاتيح انه يكفي قزها  
 بها وتقليل الراجعي بينهما وقال الاسوي وغيره انه المنيحة ولو تيمم لجأت فكفل  
 وليستحيا بنية في الارض فيها وجب مسح ظاهر المسحوق من الوجه مع الوجه وكفى  
 وصول الزراب بوضع اليد عليه مثله بالاضرب وتوهم الماخارج الصلاة كوجه  
 ومن ذلك ما لو مسح تحضيا بقوله عندي ما او دعيه فلان قال لا ودعي فلان ما هو  
 يعلم عينه لم يسل ولو وجد الماء في صلاة تسقط بالتميم وهو مسافر فزوي الاقامة او  
 كانت معصومة فتوي تأمها بطلت في الارض ولو تيمم الميت ثم وجد الماء قبل دونه وجب  
 غسله واعادة الصلاة كما افقته البعوي وقال يحمل ان لا يجب الغسل اذا وجد في  
 الصلاة او بعدها وعن التبعين الجوزية فيما بعدها ولو كان في فرض يسقط بالتميم  
 وضائق وقته جرم قطعه كجرم به في التحقيق وفي المجموع انه معتبر بكنة في الروضة  
 واصلا وجهه او في ركعة تغل بواها لم يرد عليها او ثالثة تغل انما هو في معنى صلاة التيمم  
 طوافه والوداع وخطبة الجمعة فلا يؤيد كذا شين من ذلك بتميم واعترض في الحاد  
 على تقييد الساجدين منع الجمع بين الخطبة وجمعها بتميم وكذا في الجواشي وق لا الهوا  
 التطلع بالحوار ولا يشترط الواقي فضا النسيين من الحرس على الطريقة الثانية وان اوجه المحرور  
 ايضا ولا يجوز التيمم تغل مطلق وقت الكراهة في الارض ولو تيمم مسافر بوضع يده في الماقتني  
 لا المقيم بوضع يده فيه فقله وقولهم يعقضي المقيم المسافر جري على الغالب ومنه بدش اشك  
 قوي في استثناء العاجي بسفر ابداه السبكي واجاب بالايشي واستثناء الهناج هنا ما لو كان حرجه  
 دم كثير خالف بزيادة الآية في شروط الصلاة وفي الشرحين والروضة هنا ترجيح وجوب الاعادة  
 على من حرجه دم يخاف من غسله الملق وغيره في الروضة بالجماسة وفي هذه الكتب في باب شروط  
 الصلاة ان من مظان الاعذار ما لو كان حرجه دم كثير يخاف من غسله وهذا قد توهم عدم وجوب  
 الاعادة فلذلك استدركه في الروايد هناك وقال ان الاظهر فيه وجوبه قال في المهمات وكذا  
 صحيح في بنية كنية الا الهناج فان حاصل ما فيه يعجز عنه ولو كانت الجيرة الموضوعة على طهر على عضو  
 تيمم فحق كنعلة في الشرحين وافر وفي الروضة انه لا خلاف فيه لكن في المجموع الحلاق المهور  
 يعقضي خلافه

مستحيا  
 او في الجنب  
 او في القربان  
 استباحة  
 ما رواه  
 ولا يصح  
 كما في  
 ولا يصح

المختار في سنن الجيعة السنون الزميمة تقربا في الارض فيقف نض لا  
 يسع حضا وطرا ومن حكامه منع الطهارة بنية التيمم فتم شرب الماء كالحرام والوف  
 وعلى المستحاضة جسور في الصلاة ان احتاجته فان كانت صابئة او تادت به تركته وكذا اذا  
 ان ادتها عليها فاعتب هذا الاحتياط بالوضوء والتيمم ولو انقطع دمها بعد وعاد



قبل مضى من الطهارة والصلاة ولم تقعد القطاعة او اعادته وضاعبها فالأصح بين بها  
 وضوءا لكن بعيد ماصلة به ولو اعادت عوده قريبا فامتد فالأصح بين بطلانه  
 ولو اخرها عارف بعوده قريبا او بخلافه فكاعنياده  
 بشرط ان يكون عليها بقية طهر وفي يوم الصبيح المعتمد في شروط التميز ان تكون  
 خمسة عشر متصلة وانما يكون حيض المبتدأة الغير المهيمن يوما وليلة اذا عرفت وقت  
 ابتداء الدم والافكه حرم وانما ثبت العادة المختلفة بمرتين ثم ان التفتت وعلمت  
 انقطاعا علمت به والا اعتسلت اخر كل نوبة واجتاطت الى اكثر التوب ولو خالف  
 التميز العادة وبنيها اقل طهر عمل بها كعتادة خمسة اول الشهر ثلث عشر فاكتر  
 ضعيفا ثم خمسة فويا ثم ضعيفا وحيكم الاستماع بالمحيرة ودخولها المسجد كالحائض  
 وتغلبها بالصوم والطول كغفل الصلاة ويجب كون غسلها في الوقت على الصحيح ولو  
 علمت لانقطاع دمها وقتا لم يلزمها الغسل الا فيه وذات التقطع لا غسل عليها في  
 النقا ولو اعادت المحيرة الانقطاع ليللا يحصل لها في الصوم من كل من الشهرين  
 الكاملين خمسة عشر والأصح عندهما وجوب قضاء الصلاة على المحيرة وعن الجمهور والنظر  
 خلافه وفي المهمات انه المعنى وكيفية مذكرة في المباح وان الدم الخارج عند الطلق  
 او مع الولد ليس حيضا ويشترط ان تكون النقاين اقل الحيض ايضا اجواشه بدمين في  
 خمسة عشر **باب الصلاة** الاعتبار في الامور التي تنقضي بها الغرض بالوسط  
 المعتدل والمراد بالرحلات الجنس في الغرض والسنة بغيرها كما في الصغير قال وقدر  
 استحباب ركعتين قبلها اعتبارا بسبع وفيه بحث اشار اليه ابن الرفعة واعتذر بها  
 اكل لقمة يكسرها الجوع كما في السرحين والروضة لكن صوب في المجموع والتسقيح العشا  
 ووقت العشا في الادب لا يغيب شفعها اذا معني رمضان يغيب فيه شفق اقرب البلاد  
 اليها وصح في شرح مسلم ان وقتها المختار الى نصف الليل ومقتضى كلام المجموع ان الاكثر  
 عليه وانما يعتد من العجيز في اخر وقت العشا ايضا الصادق ولا يكفر الحديث بوقت  
 الحاجة ويعتد لنزول البراد عدم كل شيء فيه قاصدا الجماعة ولا يجاوز به نصف  
 الوقت ويستثنى من تفصيل اول الوقت مع ما في المنهاج صور كيقين السرة اخر الوقت  
 وما لا يحقق المنفرد جماعة وكذا الوظن ولم يتعمد التأخير كما ارتضاه في الزايد والحقوق  
 وما لو كان غيم فينبذ التأخير ليتيقن الوقت او يبقى ما لو اخر عنه امكن القوت  
 والمقيم بني الدمي فانه يوحى الظهر عنه ولو صلى بجهاد ثم اخرج ثقه عن علم بوقوعه  
 قبل الوقت فكالتيقن والبداء بالقضاء مستحب في الغاية بعد زواج في غيم  
 ولو خاف من الترتيب صيق الوقت عن الجاضرة مع ادراكه وكعة فخرج ابن الرفعة

ووافق في جزاء الفيل لما بين ان يرقى وقت  
الغروب وانه يخرج وهو اصغر في الزوايد  
اي حيث كان راتب كالمسحوق في النمل  
وما في النمل والجموع وشرح مسله  
من تفصيل عده الجواز بعد خروج الوقت  
فمن كان له اربع على رءوسه

[illegible]



بأنه يرتب باعلى ان الكل اذا لكن مقتضى تفسير الروضة بالصيق خلافه وما لا اله  
 الا سوي وغيره لا متناع اخراج البعض عن الوقت في الصحيح ولو خاف فوت جماعة الجماعة  
 فالأفضل عند المصنف الترتيب للخلاف في وجوبه وعند الاسوي البراءة بالجماعة  
 جماعة ونقله عن جمع وقال كان ما قاله المصنف من تفهيمه وهو مردود للخلاف في  
 الجماعة ايضا واما نازت بالخلاف عندنا ورد بان المصنف لم يفرده به بل سبقه اليه جماعة  
 وبان الخلاف في الترتيب خلاف في الصحة فرعايته اولى من الجماعة التي هي من  
 التكلات ومن اوقات الكراهة وقت طلوع الشمس حتى ترتفع كرمح واصفادها  
 حتى يتم غروبها وذلك لمن صلى الصبح والعصر وغيره بخلاف الكراهة بعد الصبح الى  
 الارتفاع والعصر الى الغروب فانها خاصة بمن صلاها ولهذا عدت الاوقات في المجر  
 وغير خمسة والاصح ان الكراهة فيها للمحرم في كل وقت للصحيح لكن في التحقيق انها للشرع  
 وجزم به في المجموع في الدنيا مع تصحيحه في كونه لا رافعي عدم الانعقاد ولهذا  
 لا يصح بذرها الا يصح نذر صوم يوم الخميس والشك والعيد والشرق بخلاف  
 نذر النجاسة بسكن موصوفة فانه يصح ويؤثم بما جاز ولا يستثنى ان سبب  
 متأخر كاعتق الاجرام في الاصح ولو دخل المسجد في شيء من هذه الاوقات للنجاسة  
 كرهت على المخرج كما لو نذر ما حذر فانيه ليقضيها فيها ومثله نراه اية سجدة فيها  
 لعرض السجود فقل **الصحيح** في الروضة ان الكافر الاصلى مخاطبا بالصلوة  
 وغيره من الفروع وقال الرافعي انه اشهر وجوبه صحابيا في الاصول وكذا قال في  
 المجموع ونقل اتفاقهم في كتب الفروع على خلافه ثم جمع بينهما بحمل الاول على التقوى  
 الاخروية والثاني على عدم المطالبة في الدنيا او افضاء صوب في الخادم عيان  
 الروضة وايضا بقى الامم وذكره وغيره الخلاف فوايد غيرا لعقوبة الاخرية  
 واما يوموا الصبي والصبية بالصلوة تسبع ان يراوا الاخذ التمييز ويجب فقنا  
 ما فات المجنون في زمن الردة والسكر كن وثب عتافوا لعله لا ما فات الحايض  
 في وقتها وشكها النساء ولا على من سكر بعد ركاه او جهل المشروب لا ان جهل اشكاله  
 ويشترط لوجوب الصلاة اذراك اخر الوقت امتداد السلامة ومنا ليعرف والظن  
 والصحيح وجوب اتمام الصلاة على من بلغ فيها ويشترط لوجوبها اذراك قدرها اوله وكذا  
 في وسطه ان يركع معه ومن ظهر شئ تعديده كتميم العتير في قدرها اخفيا  
 يمكن حتى مقصود المسافر ويجب معها التي قبلها ان ادر كقدرها ايضا وكانا يجزمان  
**الصحيح** لو صلى جماعة في المسجد واستمر واقصية تقيد الشرح والروضة بانهم  
 ان من اذن اجد هم يرفع صوته ومن صلى مودة بعد فانيه ولم يطل بينهما فصل

في الصلاة  
 في الصلاة  
 في الصلاة



لم يوزن للمؤداه في الامح ولوجع تقديم اذن للاولي فقط وناخرا فكذا على المظهر  
 في الروايد وتندب الإقامة للمرة الواحدة ايضا والحكم بان المؤداه ان مئتي والاقامة  
 فزادى باعتبار معظمها والامح في المندب ترك التثويب في اذن الصبح الثاني اذا  
 ثوب في الاول كما فعله في الصغير واقتصر عليه ونظلام في الروضة واصلا بعد  
 نقلها تكرر به عن ظاهر الحلاق القراني وغيره ورجح في التحقيق التكرير ونقله في المجموع  
 عن ظاهر الحلاق الاصحاب ثم نقل كلام المندب وبين اقامه والاستقبال في الاقامة  
 ايضا وان بلغت المؤداه بعقده في المبيعة الاولى يساوي في الثانية مثالا وكذا في جملة  
 الاقامة وان صغر المسجد في الامح ومقتضى شرط المذكورة في المؤداه انه لا يصح من المرة  
 والخمسة مطلقا والمراد اذ انهما للرجال كما قاله الشيخان وقاسه الرازي على اقامة  
 قال الاستوي وهو يشمل المحارم وفيه نظروني الزيادة على مؤداهين بل اربعة  
 بفعل الامام المصلحة كما صححه في كتب خلافا لاستصحاب الرازي الاقتصار على اربعة  
 ويكره للمصلي الاجابة في الاظهر فيصير جني بغيره ولا يتطل ان اجاب بالمذوب الا في  
 التثويب وتصح اجابة الاقامة ايضا ويجب كلها بقوله اقامة الله واداءها <sup>جملتها</sup>  
 من ما لم يجز اهلها ويندب مع الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم السلام عليه لكرامة <sup>الامام</sup>  
**فصل** في اوصلي علي دابة غير مستقبل لشدة الخوف فامر وهو ركب اشترط للمصلي  
 ان لا يستدبر القبلة في نزوله ويشترط لتقل المسافر كما وما شاكون السفر ما جاز  
 الى عقد معلوم وترك الفعل الكثير كركض وعدو بلا عزود وام السير فلو بلغ الذل  
 في الصلاة انها باركانها الى القبلة متكما وفي العز عن اذن الملاح ان يصلي  
 حيث توجهت سيفنته ونقله في المجموع عن المادودي ايضا وكذا في الروايد وقد  
 لا بد منه وجزم به في التحقيق لكن ضعفه في الصغير ولو اعرف المصلي عن طريقه لغير  
 القبلة تاسيا او غالطا او جماع الدابة لم يتطل ان عاد قريبا وكذا لو اعرف المصلي على الارض  
 عن القبلة تاسيا بخلاف ما لو اعرفه غير قريبا وعاد قريبا فانها يتطل في الامح لدوره وانما  
 يجب كون سجود المومي اخضا ان تكن ولا يجب انحاء غاية الوسع ويجوز الغرض على  
 دابة سايه لمن خاف انقطاعا عن رفته او نحو ولعيد واعتبار التي ذراع فيما يستقبل  
 من الكعبة على التقريب ولو استقبل المصلي على سطحها ما حجب من رايها او سجدت ما بينة  
 او عصى مثبت او وقف في حفرة او في طرفه واستقبل الطرف الاخر وهو مرتفع عن موقعه  
 فكما استقبله جزم من بناها ولو اهدمت والعياد بالله فلي خارجا اليها جاز او فيها فكلما  
 ولو جاز بينها وبين المصلي الغريب منها جاز لخلق كجمل فله الاجتهاد وكذا اجادث كسنا  
 في الامح واعادة التعليد لكل صلاة يحضرها لا يجتهدوا ولا يجب تجديد الاجتهاد اذ الم

اي نفسني هذه من مطلق المندب المأخوذ  
 لعدم استلزام الاستقبال فيها مطلقا  
 مراد ولكن ان تقول لا يرد ذلك ان شدة  
 الخوف قد زالت باسنة لا

لله وما لا الله  
 جامعة الخ  
 ليداه بالحق  
 الخلاف في  
 بقاء اليه  
 التي هي من  
 مح واصرا  
 الصبح الى  
 فالتجديد  
 انها للزوم  
 فاد ولها  
 ريق بخلاف  
 ان سبب  
 في المصلحة  
 في قها  
 لم يلب بالصلوة  
 قال في  
 على التقوى  
 الحاد عمارة  
 لاهروية  
 ويجب قضا  
 الى المصنف  
 ان كان القبلة  
 معها والقبلة  
 رها لاوله وكذا  
 رها اخيرا  
 وكذا ما حجب  
 لروضة في  
 بديها فصل



يكن ذا كماله دليل الاول والاصح في المجموع والتحقيق ان تعلم ادلة القبلة ومن عن يمين  
 السعة وكفاية التقيم وفي الروايد انه المختار وقتا يسكني السعة بما يغلب فيه الا  
 اما الركب الكثير في الحج فكالمبلد واذا قلنا بتعيينه فقله ففحق وان صاق الوقت عن  
 العلم فكالمعلم اذا تجر ومثله لوصاف عن الاجتهاد كذا الوقت قد لا يحكي من يقلد فانه  
 يصلي بحق الوقت ويعقبي **الصحيح في التحقيق** وصوبه في المجموع  
 ان الصبي لا يشترط نيته الرضوخة وفي الملمات ايضا انه الصواب خلافا لما  
 في الروضة واصلها ولو نوي العضا في الاداء وعكسه عند البعض حقيقة  
 لم يصح ولا يجب التيقن في تحية المسجد على ما في لكفاية وقد بحث ولا في سنة  
 الوضوء على ما في الاحياء والظاهر ان المحدث خلافة وان اقر جماعة من المتأخرين  
 وفي الروايد في باب صلاة التقلد انه ينوي بها سنة الوضوء ولو طالت الزيادة  
 في التكبير نحو الله الذي لا اله الا هو الملك القدوس كبر لم يحزنه وكفاية قرن  
 اليه به ان يستحضر ما يجمع ما يجب فيها اوله ويستحضرها الي اخره في الاصح والمختار في  
 المجموع والنتيجة الاتفا بالمقارنة عرفا بحيث يجد مستحضر الصلاة وصوبه في  
 ومشفة القيام الشديد ورواية المرض وخوف الغرق او دوران الرأس في سفينه  
 كالجزعته ولو جلس القراءة او قهقهة فيمكن ولو قاموا لاهم العذر وفسد  
 التدبير صلوا فعودوا واعادوا وكذا اعتدوا الرقيب اذا خاف من القيام ان يقصد  
 العذر ولكن لا يعيد على الصحيح والاولي العذر لمنه سلس لو صلى قاعدا استكمل  
 في الاصح ولا اعادة بحاله والجزع في العذر كونه في القيام عند الجمهور ولو قال  
 لا رمد طبيب ثقة ان صليت قاعدا او مضطجعا او مستلقيا امكن مداواتك فله  
 ذلك في الاصح ومن الامتناع ما يستحب بين السجرتين عند جمع منهم المصنف وهو ان  
 يفرش عليه ويضع اليه على عقيبته وجعله الراجعي احدى الاوجه في نفس الاوقات  
 المكروه ويجوز الصلاة على الحب الا يرمع القدرة على الايمن لكنه افضل وممنوع  
 مع القدرة على احدىهما الاستلقاء ويجب في كل الاحوال اتمام الركوع والسجود ان  
 قدر والا او ما بهما والسجود اخفض فان عجز او ما بطرفه فان عجز اجري الاركان  
 على قلبه ولا يضرب ترك مولاه الفاجحة ناسيا على الصحيح ولا يفتح على امامه مادام  
 يردد الآية كما في اسمه ولو قرأ العاخر عنها ايات متفرقة لا تقيد معنى منظوما  
 كمن نظر لم يكف عند الامام واقره في الروضة واصلها لكن اختار في المجموع والنتيجة  
 الاتفا كما اطلق الجمهور ومن يحسن بعض الفاجحة ياتي به ويبدل الباقي ان احسنه  
 والا كروية الاصح وكذا من يحسن بعض برهمن القرآن ويجب الترتيب بين الاصل



والبدل ومن انزل القرآن ذكر فعله ان لا يعقد غير البدلية في الامح وان ياتي  
 بسبعة انواع كما في المذهب وهو الاقرب في الروضة واصلا او بدعا وحيث قلته  
 بالامح كما قاله الامام واقراه وجهه في المجموع وغيره يحصل السنة بقراءة شيء من القرآن  
 بعد الفاتحة لا يتكراهها على المذهب ولو افتدى بمهر به فاسر الامام فالامح في المجموع انه  
 يقرأ السورة كارجح في كتب اعتبار فعله في الفاتحة اذا الموجه على المأموم في المهر به  
 فاسر الامام فيها او عكس لكن الامح في الصغير في الفاتحة اعتبار المشروع والمأموم الامح  
 كالبعيد وكذا من سمع صوتا لم يفهمه كما قاله في الادكار ويظهر مثله في القنوت كما  
 اقتضاه كلامهم ويندب للمسلم ان يقرأ في اولي تصبح سورة الكافرون وفي الثانية  
 الاخلاص كما في خلاصة الغزالي والاجايع وغيرها وانما ينسب للامام طوال الفصل واساطه  
 اذا رضى المأمومون المحصورون كما في التحقيق وشرحي المذهب ومسلم وايد بتخصيص كمال  
 اذا كان الركوع ويخرج بذلك واستشهد به بعض الشافعي وان نوبع فيه بالهلاقي الائمة  
 وتصرح بعضهم بخلافه والاحتراز في اقل ركوع القيام بلوغ راحته وكتبه بالاجناوح  
 مع اعتدال الخلفه ومقتضى كلام التتمة على ما نقله في الروايد والمجموع واقره ان يكون  
 الامح جواز ترك الاعتدال والجلوس بين السجدين في النافله وجزم به ما قبله في  
 واليمين في ذكره في التحقيق في الاعتدال فقط وضعفه ولا يبعين القنوت الصبح ما ذكره  
 المهاج في الاظهر فخرى قنوت عمر وهو اللهم انا نستعينك الى اخره وكذا انه تفتت دعا  
 او يحجج شهده بنية القنوت ويجوز ان يسجد على عود بيده وعلى عصا به بجهته لمرآة  
 عنها وشقت الارالة والمذهب لا اعادة وعلى شعر نائب بجهته كما في فتاوى البكري  
 ولم يظفر في المهمات بنقل فحجته وقال اوجه منه ان يقال ان استوعب الجهة  
 كفي والاوجب السجود على الخافي منه ولو تعدد وضع الجهة الا بوسادة فان حصل  
 معها التلكيس وجبت وكذا ان لم يحصل في الامح في الصغير وجهه في الحاد م واستشهد  
 له لكن في الروضة واصلا ان الاشبه بكلام الاكثرين خلافه وجزم به في الاموار وفي  
 المهمات ان الفتوى عليه والواجب في اليدين والركبتين والعذمين وضع جزم من كل  
 منها ولو مستورا والعبارة في اليدين بطن الكف وفي الركبتين بطن الاصابع وضع بطول  
 الاعتدال والجلوس بين السجدين مبني على قمرها وما في ذلك في باب سجود السهو  
 مع ما يستثنى منه وكيفية ضم الابهام الى المسجدة ان يجعل راس الابهام عند اسفله  
 وسموها بلاثه وحسين ابتاعا لرواية ابن عمر رضي الله عنهما وهي طرية مستدعي  
 الحساب واما القبط فيسمونها تسعة وحسين ويحسون الاول جعل المنظر على البصر  
 ولوارسل الابهام مع المسجدة او وضعه على الوسطى او حلق بينهما اسمها او جعل راسها

وقد ذكر صاحب التحرير في شرحه انها تحب  
 وتلك خلافة عن المنزلي فقط والذي قاله  
 ظاهرها

فله فرض عن  
 يغلب فيه الا  
 نفاق الوقت عن  
 محمي من قبله فانه  
 صوبه في المجموع  
 اسخلافا لما  
 قصد حقيقة  
 بث ولا في سنة  
 من المتأخرين  
 طالت الزيادة  
 وكيفية قن  
 الامح والمخالف  
 في صورة في  
 الراس في  
 دووقند  
 وان يعقد  
 فاعدا استك  
 رولو قال  
 بدوا في ذلك  
 صنف وهو ان  
 في نفس الامور  
 افضل وتضع  
 والسجود ان  
 اري اراكا  
 الى امامه مادام  
 في منظوما  
 المجموع في  
 ياتي ان اجنبه  
 بين اصل



بين عقديته حصلت السنة والخلاف المذكور في المنهج في الأفضل وفي آخر الصبر  
 في قوله واشهد ان محمداً رسول الله اختلافاً نقل قاله الأسوي والنفوي على المنع إلا  
 اذا زاد العهد فقال وان محمداً عبده ورسوله ولو قال صلى الله عليه وسلم او علي رسول  
 كفي وكذا علي النبي دون احمد كما صح في التحقيق والامكان وفي الشرحين والرواية  
 ان الأفضل نقص الدعاء عن التشهد والصلاة فان كان اماماً كره له التطويل  
 ونقص في الام على استحباب التطويل للمنفرد ما لم يحجب منه سهواً وفي المهمات انه  
 الموقوف في كتب المذهب وحرم به ظلال لا يحسون ولا يترجم لغرض التوفيق من دعا  
 او ذكر وتطيل به الصلاة وكذا الذكر ولو جمل بقوله عليكم السلام اجراه على المذهب  
 وفي الترتيب بين التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم خلاف فمن المذهب  
 وجوبه وحرمه في المجموع كقباوي والنفوي وقال الجليلي هو كعصم التشهد فيجوز  
 تقديمه وتأخيره وارضاء الراعي في شرح المسند ومقتضاه جواز ترك الترتيب  
 في التشهد وهو كذلك في الاظهر ان لم يحصل تغيير مطلق للمعني فان حصل عدا بطلت  
 صلاته ولا يصح تقدم ركعتي غير السلام على قولنا او على نعم لا يعتد بالتقدم  
 على محله وتذكر المترك بعد السلام ولم يطل الفصل عرفاً ولم يطأ بخاسة فهو قبله  
 وصوب الامموني في ترك ثلاث سجرات وجوب سجدة ثم ركعتين لا جهال ترك  
 السجدة الاولى من الركعة الاولى والثانية من الثانية وسجدة من الرابعة  
 وزده السبكي والنشاي بانه خلاف الفرض واجاب عنه الاسوي وغيره وطرد  
 ذلك في غير هذه الصورة ففي ترك الاربع قال الامموني ثلاث ركعات وقال  
 غير سجدتان ثم ركعتان وفي الست سجدة ثم ثلاث ويندب للمصلي في تشهده نظر  
 اشارته وعن جماعة ان المصلي في المسجد الحرام ينظر الكعبة لكن صوب في الفتاوى  
 انه كغيره والاصح في الشرحين ندب لتساوي قراءة الركعة الاولى والثانية  
 وفي الروايد انه المراج عند الجماهير وان الاصح تطويل الاولى وهذا كله فيما  
 لا يضر للمشايع فيه بتطويل الاولى كصلاة الحنوف او الثانية كصلاة فرائد  
 الرافع للامام والمسجد للنافلة افضل في صور كافلة يوم الجمعة للتكبير وركعتي  
 الاجرام بصفات فيه مسجد من شروط الصلاة العلم  
 بفرضتها كما في الوضوء وكيفيتها ولو اعتقد كل افعالها فرضاً فالاصح الصحة  
 او سنة فلا او البعض ولم يمتنع فكذا عند القاضي وغيره وكلام التحقيق يشعر  
 برجحانه لكن قطع القفال بالصحة للعامة وافتي به التزالي بشرط ان لا يعقد  
 التقليل بعرض ورجحه في المجموع وفي الروايد انه الظاهر وعورة المبعضة



في آخر الصدر  
في على المنع الا  
او على رسوله  
ترحين والروضة  
ده له التطويل  
وفي الممان انه  
الماتور من دعا  
اجراه على الذهب  
لكن فعل الصب  
من الشهد فيجوز  
ترك الزئبق  
فصل عدا بطلة  
البيعة العظم  
سه كوكبه  
الاجمال ترك  
الرابعة  
ب غير طرد  
ات وقال  
في شدة نظر  
وب في القاء  
والثانية  
هذا كله فيما  
علا فوات  
لشكر وروي  
علاء العلم  
مع الصفة  
الحقيق بشر  
ان لا يفسد  
البعضة

كالامة والحنث كالانثى رقا وحرية فلو ستر الجرح لرجل وصلى فالاصح في الروايد  
البطالان وفي المجموع هنا انه لا يفتق لكن الاصح في التحقيق الصحة وفي توافق الوضو  
من المجموع ما يدل له قاله لاسوي في احكام الحنث والعنوي عليه فانه الذي  
كلام الاكثرين ولو منعت حضرة الماء ويحوها ادراك لون البشر فكالذكر ولا يفتق  
الظلمة والاحية صيغة وكذا يجب صيق الرأس على الاسته في الصغير لكن الاصح في كتب  
الاكتفاء والجفر اذ الم يرد عليه ترايعا كالجب والاصح ان الخلاف المذكور فيمن وجد  
كافي اجدي سويته في الاشراط ومن قيل دفع المناقض في الحال ما لو وقع عليه تحا  
بالسة فتعصم وتحد لك فان يحاها بيد او كنه بطلت صلاته ولو حثت الجاسة  
في مكان صيق كتب وجب غسل كله في الاصح او واسح فلا وله الصلاة هجا في اي موضع  
منه حتى يبقى فذرها والاصح في المجموع فيما لو غسل نصف جس ثم باقيه انه ان غسل في  
جسنة ويحوها لم يطهر حتى يغسل دفعة او بالصب عليه وهو في غيرنا يطهر اي الا  
المنصف والوجه في الصغير الصحة فيما لو يقف طرف شي على جس لا يتحرك بحركة  
ولو كان على سا جو ركب فعلي الخلاف واوولي بالصحة ويجزم بها الجاوي او على عنق  
حار مثلا وعليه محس بموضع اخر فعلي الخلاف في الساجور واوولي بالصحة والاصح في  
الروضة والمجموع البطلان في المسكين وفي الانوار الصحة فيها قاله الشافعي ولو  
شد طرفه بموضع طاهر من سفينة فيها نجاسة فان كانت صغيرة تجزئ فكالكلب ولا  
يجوز وصل العظم بحس عند عدم الحاجة اليه فان فعل وجب نزعها والفر الجوز لبقا  
هنا وفي حالة وجود الطاهر ما باح التمس ولو وجد طاهرا لا يقو مقام الجس  
فكالعدم ولو قتل برغوثا لم يحصل دم كثير لم يعف عنه كما في التحقيق والمجموع وكذا كثير  
دم البثرات بالعصر كما اقتضاه كلام المجموع وصرح في الكفاية بالمسكين ولا يعف عن  
شي من دم كلب وخنزير و فرع احدهما **لا تسفل الصلاة** باجاة النبي  
صلي الله عليه وسلم في عصره ولا بالذر على الاصح فيها وكذا بالانذار بالكلام اذ الف  
يكن الاجابة على ما في التحقيق واقتضاه كلام المجموع لكن الاصح في الروضة واصلا فمرها  
البطالان مع وجوبه ويجوز العالم بتجريم جنس الكلام اذ اجل يحرم ما اتي به  
في الاصح وكذا من جعل كون التبخع مبطلا وتطاولا استخج ويحرم للخلية اذ ابان  
منه جرفان وكثر على ما قالاه في التحك والسعال والمباقي في معناها واكره في  
وفي كلام بعد مرجعها العرف وانما يعذر في التبخع للمرأة اذ كانت واجبة  
وتطول نظمه القرآن الغم بلا قصد تفهيم ولا قراءة وتوزع المصنف في دعواه  
في المناجح والسجبت الحنثي اذ انا به شي في صلاته التصديق كما قاله ابو الفوح

فدفع اركان التماسه فتفرق لو جمعت  
بلغت قدر ما يعفي عنه فغيره اخذ لان الاطعام  
وميله الي العفو وكلام النعمة لا يقتضي الجزم  
بمخلافه له

في الروضة  
في المسكين  
في الانوار  
في الشافعي  
في التمس  
في الجس  
في الدم  
في البثرات  
في العصر  
في التبخع  
في السعال  
في المباقي  
في معناها  
في اكره  
في واجبة  
في دعواه  
في التصدق  
في المناجح  
في السجبت  
في الحنثي  
في صلاته  
في التصديق  
في قوله  
في ابو الفوح

قاله جعل الرجل الجبين اذا كان الخارج قليلا  
فقال والوجهان كالوجهين السابقين  
في دم القلة ويحوها فيفتق هذا ان الخارج  
بالعصر لا يعف عنه جونا اذا كان كثيرا او كلام  
المناجح يدل على انه لا يجزئ بالبراعين في وجهه  
قليلا كان او كثيرا ويعني بان الاصح قايلا العفو  
عنه في العصر وان كان كثيرا له

في الروضة  
في المسكين  
في الانوار  
في الشافعي  
في التمس  
في الجس  
في الدم  
في البثرات  
في العصر  
في التبخع  
في السعال  
في المباقي  
في معناها  
في اكره  
في واجبة  
في دعواه  
في التصدق  
في المناجح  
في السجبت  
في الحنثي  
في صلاته  
في التصديق  
في قوله  
في ابو الفوح







المسألة على بطر  
فان قلنا لا  
داور عنه من  
الى منقطع  
كذلك ثلاثا  
يد الشخان  
لما علمت الظاهر  
كذلك لا يضر على  
غير محله لهم  
المسألة المذكورة  
وضحة على العمل  
في التحقيق  
يعتبر في المتن  
في المتن فذكر  
تركه وفي  
جد الرطل  
رهم واستدل  
لحق لم يكن  
فذلك على  
ه كالواجب  
ذلك ولذا  
موت في توبه  
وي الالها  
لذلك لان  
في التوسيع  
الحق وعرضه  
لعل الصلاة  
في الامور  
اربع فرق  
سواء

المسألة

المسألة

108

بكل ركعة او فرقتين وهي بترقة ركعة وبأخرى ثلاثا وكذا الوقت في غير محل القراءة  
وان لم يكن المقدور كما في المجموع وقياس التسيب في غير محله كذلك ولو تفعل على الربعة  
وهو لما عن مقتضه سهوا وعا دسريعا لم يسجد على المرح في كتب لكن صح في الصغير السجود  
قال الاسوي وهو القياس ولا يضر تطويل الركن القصير في صلاة التسيب كالقول  
بناء على استحبابه لحسن حديثه كما قاله ابن الصلاح والمصنف في تهذيبه لكن قال في  
المجموع والتحقيق بعد نقل حديثها عن جمع في فطر لان حديثها ضعيف وفيها تغيير لنظم  
الصلاة والاصح في التحقيق انها ان الجلوس بين السجدين طويل ونقله في المجموع عن الاكابر  
ولم يخالفهم لكن صح فيها في صلاة الجماعة قمر وقراءة في الصغيرها وصحها في الروضة واصلا في كتاب  
ونقل السلام مبطل وفي الكبير نظر للاسوي وابن القيتب وانما يجب عود المأموم في المنابعة  
في التشهد الاول اذا قام سهوا والا استحب كل في المجموع والتحقيق وقد رجع الشخان في صلاة الكلي  
ترب العود لما موم تقدم بركن عمد او الحث على التمسك به اللهم الا ان يفرق ونقلنا ان الامام  
قطع يحرم العود فيما لو قام عمدا وجلس امامه للتشهد ثم قال لا للترافع مجال لا طابق الراي  
على انه لو رجع عمد قبل امامه استحب العود وفي المجموع ان ما قاله المرافون هو المذهب النصب  
وصح المصنف في تصحيحه وتحقيقه عدم السجود فيما لو نسي التشهد الاول فعاد قبل انصايه  
مطلقا ونسبه في المجموع للجمهور وفي المهمات انه المعق وهو انما يسجد التاك في ترك بعض اذا  
كان معينا او يتعين السهو وشك هل هو ترك ما مود او فعل منه واستثنى من مسله التاك  
بعد السلام ترك فرض لو شك في النية او تكثير الاحرام نقلنا عن فتاوى البغوي ورده  
بانه من القايلين في الاصل المذكور ممنوع وفي الروايد ان الكفر لو صار يوما وشك بعد قراغه  
في النية لا يلزمه الاستئناف على الصحيح ولو شك هل كان منظرها فالذهب في المجموع انه يوتر  
وفرق بينه وبين الملاك ان يفرق بيقيني كما قاله الاسوي كون الشروط كلها كذلك قال في الخا  
وهو فرق حسن تكن المنقول عدم الاعادة مطلقا وهو الوجه وعلمه بالمشقة وفي فتاوى القضا  
بناء على ما رجحه المصالح ان من شك في نجاسة على توبه هل كانت في الصلاة فهي صحيحة ولا يحمل التا  
سهو المأموم اذا كان الامام محيذا وكذا الوسمي منفرم اقتدي وان اقصى كلام الشخان  
في باب صلاة الخوف ترجيح محله واستثنى الشخان من قاعدة سجود المأموم لسهو امامه ما لو  
بان حيث الامام واستشكل وما لو يتعين خطأ الامام في طئه سبب السجود كان ظن ترك  
بعض يعلم المأموم فعله فلا يوافقه اذا سجد وهو مشكل بصورة او حكا واستثنا فانمله  
**باب** لا يشرع سجود التلاوة لمستم قراءة الجب والسكران ولا تقاري اية السجدة  
في الصلاة في غير محل القراءة او في صلاة الجنائز ولو قراها الخطيب على المنبر فقل في الروايد انها  
استحباب تركه واقره لكن في الروضة واصلا والمجموع في باب الجمعة انه ينزل ويسجد فان

وهي اربع ركعات في كل ركعة تسليمان اسم  
واخره من ذلك الالاه اسم الله اكبر خمس وسبعين  
مرة خمسة عشر قبل الركوع وخمس في الركوع  
وعشرة في الوقوف وخمس في السجدة الاولى وخمس  
في الجلوس بعدها وخمس في السجدة الثانية  
وعشرة بعدها وخمس في الركوع وقد  
اختلف كلامه في كيفية تسليمان







للامام كون المامومين بهم محصورين راضين به ثم ثوروا الا واجدا واثنين  
 فافتي ابن الصلاح بانه ان كل حضوره خفف وان كثر طول قال في المجموع وحسن  
 متعين وخالفهما السبكي وسكتي من انتظار الراعي في الركوع الركوع الثاني  
 من صلاة الكسوف وحسن في المعين برب الاتحاد لمن ادرك جماعة بينا الوقت  
 وتندب مع منفرد ايضا ولصحيح المنهاج ان المعين يبيح الرض هو قول الاكثرين  
 واختار في المجموع كالامام انه يبيح الظهر مثلا لا يتعرض للفرسية ووجهه في  
 الزوائد وقال السبكي يحمل ان يريد الاكثرين نية اعادة الصلاة المفروضة  
 وشروط كون المطر والمرض عدرا مشقة الخروج معها واشراط الليل في الريح  
 يخرج الصبح وفي المهمات ان المتجه اليها بالليل وفي الشرحين والروضة والمجموع  
 تقييد الجرب وقت الظهر فخرج الليل ثم حاول في العزيم ان لا يراها من مكة  
 البرد وصرح به بعضهم والمراد بكون الجوع عدرا كسر سريره بضم لا الشبع الا  
 ما يوتي عليه مرة كالسويق واللبن وصوب في شرح مسلم الشبع مطلقا وجعل في  
 الكفاية مجرد الوقوف الي الطعام والشراب عدرا وان قارب واقروه ومن العذر  
 الخوف على خبزيه الثور او قدر على النار او جود ذلك ولو وجد العاري ثوبا لا  
 يلبسه فكذلك عدم كانه في المهمات وعبرها ويرخذ من كلام المجموع ويشترط في  
 الريح الكربة الحجر عن رالمه بعسل وحن لا الترابية في حضور مريض لا يستند بخلا  
 مسألة الانس والزوج والصهر والصديق والمهلك كالقرب اذا ام  
 ولي الامر او نايه فترك البسلة والماموم يري وجوبه فقل الشيطان فيه وجب  
 واستحسنه ان صلاته خلقة صحيحة عالما كان او عاميا وليس له المفارقة لما فيها  
 من الفتنة فمن الماخزين من جزمه بالانوار ومنهم من صغفه وانا نطلب الصلاة  
 بالجن الغير للعني في غير الحاجة من امكته البعل اذا كان عالما عامدا كما في المهمات  
 والصحيح منع اقد ام تحية بثلاثا وعدم وجوب القضا اذا بان باباه نجاسة  
 فاهمة ايضا على باي التحقيق واعتمد الاسوي في تصحيحه لكن قوي في المجموع  
 التفصيل وفي الخادم انه الاقيس واستشهد له بشي من النص وفي التعقبات  
 ان الفتوى عليه ولو كان الاقعة او الاقرا صبا او مسافرا او فاسقا او ولد زنا  
 فضله اولى والاصح استواء عبد فتيه وحر بصفه ومن المزايا الهجرة الى النبي  
 صلى الله عليه وسلم او بعده الى دار الاسلام وتقدمها وثبت من هاجرا وثبت  
 بها وتقدم على السن كالخاتن في المجموع ووجهه في التحقيق وتقدم فيه حسن الركبي  
 على النفاقة وطيب الصنعة ثم تقدم حسن الصوت ثم الصوران استويا

او اريد اعادة الصلاة  
 غير مرة لم

وعبارته في القصة العيم الممركا او فاسقا  
 بلام الروضة وشي المذهب هو القطع بعدم الزوج  
 وقد صرح به ايضا في التحقيق فقال ولو كان عليه  
 اي يوم نجاسة فله ان يقدر ان كانت طاهرة

وقال في الكيفين التمتع وتزوج به  
 في الصلوات المندوبة والمطاعة ثم ضمن  
 ان يكون من نفس الممركا او فاسقا  
 فيكون من احسن ذوات الممركا ثم فخره

هذا الشاخص خلا  
 اليه عليه ولم يشترط  
 رما كانه سجدة  
 خاف من اظمان له  
 ليسا من الموكن وخبر  
 في الاصل له تاجر  
 جمع القوتين  
 في بعد الزوا  
 في المرافعي فافهم  
 ان اكثر المعني  
 واكثرها شاعرا  
 دخل والامام في  
 عدم ندرها للخطيب  
 خلاف فن الشرح  
 على طاعة ولو  
 الزوائد عن ابن  
 نوع وقال انه معان  
 شرع الجماعة في  
 عدم ندرها في جمل  
 وج من الخلاف وفي  
 ندرها لهما كالحج  
 سجدت لهم بلا خلا  
 ام الفهم كالقيد في  
 بعض الاكابر وكذا الو  
 ولي وكذا الوصل في  
 سلام موافقة ثم صوب  
 في الاحرام ان يضيئ  
 ستة فاهمة لم يرض  
 واعتبر ندرها في الطول



**فصل** اما يعتبر في التقدم في الموقف بالعقب للقيام اما القاعد فالأولى  
 والمضطجع بالجنب ولو وقف صف طويل في آخريات المسجد الحرام بلا استدارة  
 حول الكعبة جاز على ما جرت به وإن كانوا بحيث يخرج بعضهم عن سمتها لو قربوا ورده  
 في الخادم تقلا وتوجيهها ولو لحق المأموم الثاني الإمام في الشهود والسجود  
 فلا تقدم ولا تأخر حينئذ ولو امر عراة بعزل في الضوا عار وقف وسطهم وتقف الخنازير  
 بين صفي الذكور والنساء وقد يعلم المأموم الانتقال بعداية غيره إذا كان أعرج  
 أو أصم في علمه وشرا فيما إذا جمع الإمام والمأموم مسجد وجات بينهما أبنية  
 كونها متنافذة ونور عافيه ولو تلاصق مسجدان متنافدان فكواحد ورجحة  
 المسجد كهو ولا يمنع اتفاق الصف فرجة يتعدى لو وقف بها كعتبة في الأصح والأدع  
 الثلاثة المعتبرة بين الصفين على الطريقة الأولى للتقريب فتوزا ما لا يسير في  
 المجلس لا ذرع لم يضر ويعتبر في كون الباب المتألف غير مانع من الاتصال أن  
 يقف بجذابه صف أو رجل والأصح في مانع المروءة الروية المطلان ومن صح  
 اقتداه مع الجليل لرابطة بينه وبين الإمام فالرابطة كالإمام له فلا يجوز تحريمه  
 قبله والاعتبار في المحاذات إذا وقف أحدهما في علو والآخر في سفلى بالاعتدال  
 فلو كان قصيرا أو قاعدا ولو وقف معتدل تحاذي كفي ولو خاف المتفعل فوت  
 الجمعة قطع ثقله **فصل** اما تبطل صلاة من مانع غيره في فعل أو في السلام  
 ثلاثية قدوة إذا انظر طويلا والشك فيها كعدمها وفي مقارنة الإمام في الحرم  
 كوجودها بل يشترط تخرج جميع تكبيرة المأموم عن جميع تكبيرة الإمام كما قالوا قال  
 لوطن تاجر فإن خلاقه لم يبع قال في الخادم وعلم منه أنه لو لم يبع خلاقه صح  
 وهو كذلك وهذا أحد المواضع التي فرقوا فيها بين الشك والظن وأورد في  
 المهمات على الملاق المطلان في حالة الشك ما لو زال عن رتب كما ذكر الشيخان  
 مثله في الشك في النية المعتبرة وفي نية الاقتداء والأصح الصحة فيما لو نوى الوقوف  
 برتبة هذا قبل أن يعزم ووجوب نية الإمامة على إمام الجمعة وإن الركن القصر  
 أيضا مقصود في نفسه كما في المجموع والتحقيق والصغير ونسائه في الروضة  
 وأصلها لا كثرين ومووبه الركن كشي لكن جرمانا في مواضع بخلافه وأما تبطل بالتقدم  
 بركنين من العالم بحريمه نعم لا يعتد بغير بالركعة **فصل** لو قام مسبوق  
 للتكميل فغفني كلام الروضة وأصلها ها جوارا قد ربه أيضا في غير الجمعة ومجبة المحي  
 وكذا في المجموع وقال اعتمد ولا يعتد بتعجيل الانقضاء والمنع لكن قال في الروضة  
 بجواز الإجماع في باب الجمعة إذا تمت صلاة الإمام دون المأمومين فأرادوا لا

العامة



لم يجز في الجمعة وكذا في غيرها في الأصح وعند في المهمات تناقصا وجمع عزه بينهما بشرط  
 أيضا لا دراك الركعة بأدراك الإمام وأكنا كون الركوع محسوبا للإمام لا لحاظ  
 وكذا لو كان الإمام سجدا في المنهاج في الجمعة وهو المعتبر وإن ذكر الراجح في  
 صلاة المسافر خلافه **باب** لا تقصر فائنة شك في وقتها سفر أو حضر  
 ولو كان سورا البلد في غير صوب مقصد فلكونه ولو جمع سور قري متفاصلة لم  
 يشترط مجاوزته وكذا لو قدر ذلك في بلدين متقاربتين ولو انقضت قريتان  
 اعتبرت مجاوزتهما وكذا الخيلان والخراب بين الحران من البلد وكذا الذي في  
 طرفه وأصوله باقية ولم يتجدد مزارع ولا يجوز بالتحيط على الدوام في الأصح  
 في المجموع ولو كان في البساتين قصور ودور سكن في بعض الفصول اشترطت  
 مجاوزتها في السرحين والروضة لكن قال في المجموع لم يركز للجهور والظاهر  
 عدم اشتراطه وفي المهمات أن الفتوى عليه والمزارع المقيدة بالبلد كالسائر  
 ويعتبر في ساكن الحياض مع مجاوزة المرافق قطع عرض الوادي أن سافر في عرضه  
 والمقبوط أن كان في ربوة والصعود أن كان في هذه بشرط اعتدال الملائمة ولو  
 نوي غير المستقبل كالعيد إقامة أربعة أيام فله القصر في الأصح وأما المتعلق في  
 انقطاع سفره بنيتها على ما في المجموع أن يوي ما كانا والظاهر أنه العتد خلافا للفتوى  
 حيث اعتمد جزم الفتوى بعدم اشتراطه **فصل** لو سار الأسير مخلصين ولا يعلم  
 أين يذهبون به قصر حيثن وهذا يبين في العتد والروضة والجدي كما جئنا  
 في المجموع ونقله الأسوي عن التمه ولو نوي قاصدا السفر الطويل الرجوع إلى جهة من  
 قريب إلى بلد إقامة ولم يكن وطنه أوجع الحاجة لم يقطع برخصه بذلك ولا  
 بالحصول فيها وما الحق بسفر العصية أن شعب الإنسان نفسه ويعذب دابة  
 بالركن بلا عرض وهو حرام ولو كان ينتقل في البلاد لمجرد رويته بلا عرض صح  
 لم يرخض ولو بان حدث أمام المسافر ثم أقامته أو بأنا معاقله القصر في الأصح  
 وإنما يقصر من اقتدى مسافر وشك في نيته فعلى صلاة بصلاته إذا بان له  
 قصر فلو صدقت صلاة والنصف ولم يعلم حاله أتم المأمور في الأصح ولو شك  
 في صلاة في نيته الإقامة أو في وصول المقصد فكيف حقه وبشرط القصر مع ما في  
 المنهاج علم جوازها والتمام أفضل في ثلاث مراحل في صور كالأح يديم سفر البحر  
 بأهله ومن لا وطن له وعادته السير أبا أو القصر أفضل في دونها للواجب في نفسه  
 كراهته بل كرهه **فصل** يتبع الجمع للعاصي بسفره وجمع التقديم للبحر ومجوز  
 نيته مع التسليم الأول من الأولى في الأصح ويجب نيته جمع الماخير قبل خروج وقت

أما العتد فبالإلزام  
 لا استدارة  
 بالوقت أو بوجه  
 شهد أو السجود  
 وتقف الخنازير  
 إذا كان أعني  
 بينهما أبنية  
 بد ورجحه  
 في الأصح والأصح  
 ما لا يسكن في  
 لا يقال أن  
 من ومن مع  
 فلا يجوز تحريمه  
 بالاعتدال  
 لتعلق فوت  
 أو في السلام  
 الإمام في الحرم  
 ما لا قاله لا  
 بين خلافه مع  
 لمن وأوردنا  
 كذا ذكر الشرح  
 فيما لو نوي القصر  
 لكن القصد  
 في الروضة  
 وأما سائر البلد  
 لو قام مسافر  
 في الجمعة ومجاورة القصر  
 في الروضة  
 من فأراد لا







الخطبتين بدل عن الركعتين **فصل** لو اجنب الكافر او جانت وجب الغسل  
 اذا اسلم ولو اعتل في كفن ويستثنى من نيب التكبير الامام في حضور وقت الصلاة  
 ومن نيب المشي اليها بسكينة ما لم يوافق الوقت وحكم العيد والعبادة كالجمعة  
 لا يركب فيها الا تعذر واذرك سيرا للراية بسكون وتقل الرافي في الشهادات  
 عن صاحب العدة ان تحطى الرقاب يوم الجمعة صغرة ثم نارعة في ذلك بانه معد  
 من المكروهات واختار في الرواية بترمه ونقله عن النضر وابي حامدا ايضا  
 لكن المشهور الكراهة كما في المجموع والكفاية ويستثنى الامام اذا لم يجد طريقا  
 للمسير او الجراب الاله والمعظم اذا الف موضعاً كما نقل عن القفال والمؤلفي  
 وجرم به في الانوار وان توقف الادعي في المرافقة ومن وجد بين يديه فرجة  
 لا يصلح الا بالخطي كما في الروضة واصفها وفي المجموع انه لا فرق بين ان يجدها  
 او لا تربت او بعدت لكن يجب تركه ان وجد غيرها او بعدت بحيث يحطى كثر  
 من اثنين ورجا ان يتقدموا اليها ونقل غيره عن نضر الام وجماعة المتصرع بكراهة  
 تحطى كثر من صغين وافضل الثياب البص ثم ما صنع قبل النجس وانما يجرم على ذي  
 الجمعة المشاغل بالبيع وغيره بعد الشروع في الاذان الثاني اذا تأخر بسببه عن  
 السعي اليها فلا يجرم ذلك في الطريق وهو يشي اليها او في الجامع وحيث جرم قبائح  
 من يرميه وغيره انما عند الشيخين وقال الاستوى المعروف اخصاص الاثم بالاول  
 وعزاه للنضر وجماعة **فصل** لا يكتفي دراك الجمعة الركوع فقط بل تعتبر ركعة  
 وفي حوزة مغارقة الامام في الثانية لمن ادركه الاولى في الخلاف السابق في قطع  
 الجماعة كما تراه فترك الجمعة حينئذ بها على المرح ومنع الكفاية ذلك مردود  
 ويشترط للاستحلاف كونه عن قرب بحيث لا يبغي ركن ويجب على القوم اذا  
 خرج الامام في الركعة الاولى من الجمعة وليستع استخلاف من لم يقتد به في الثانية  
 الرباعية او الاخيرة منها ومن العرب وفي كاهل بنظم صلاة الامام خلاف في  
 العزيز بلا ترجيح وقال في الروايد الا يدخل دليل المنع وفي المجموع انه لا قبيل لكن  
 رجح في التحقيق الجواز فاذا اتم الركعة ركب القوم فان هو بالقيام قام والا فقد  
 وسجدوا من حوزة على يمينه او غيرها كالانسان في الوجوب عند التمكن والامح انه  
 كغيره في التكبس وجرم المنهاج بحسان السجود في قوله فاذا سجد ثانيا جيب  
 وفي الجواز انه المقول واختار السبكي واستشهد له وقال انه الاصح من جهة  
 الفقه لكن في الروضة واصفها ان مفهوم كلام الاكثرين خلافه وفي المجموع عن  
 الجمهور القطع به **فصل** الثابت في السنة في صلاة عسكان حراسة

قال وهو ان يقرئين ظهره صلاة وقاية  
 فان الناس ليسوا بخطيه ويحبون ان يكون به

قوله ركعة ليس قيدا ولا له ركعة ولا غير المقيد في الركعة  
 عدم مخالفة ترتيب صلاة الامام المتخلف فان كانت ركعة الاولى

شرح المذهب  
 وقام في الثانية  
 الروضة واصفها  
 في الامح كما قاله  
 من المطر والشتاء  
 سفر الميخ لركن  
 م الاضراف وكذا  
 راف المير وممن  
 من الاعجب المشي  
 لغة الملاي  
 لا الادعوي  
 كما اذا ما عالج  
 الروضة واصفها  
 وانقصت  
 غير مكسبه  
 يوم جمعة  
 على الجمع  
 فقه كما قاله  
 نام من ركوع  
 قام اهلا على  
 الجهر للرجل او  
 الرعا مغلفا  
 ون العربية  
 يكون فرض كفاية  
 انه ولم يغفلوا فلا  
 فاعدا العز فضل  
 الطول والقصر  
 ما يجب الانوار  
 فقه بناوه على ان



الصف الثاني في الركعة الاولى والاولة في الثانية ويجوز العكس وترتيبهم موقوف  
 كثير ويجوز صفان ويشترط لهذا النوع مع كون العدو في القبلة ان ينظره  
 بلا حائل وان يكثر واجبت بسجد بعضهم ويجوز اخرون وهذا الثاني شرط للنوع  
 الثالث ايضا وهو تفريقهم فرقتين اذا كان العدو في غيرها او فيها ولكن بينهم  
 حائل واما النوع الثاني وهو صلاة بطن نخل فشرط الشيطان لئلا يهجم مع كون  
 العدو في غير القبلة كثر المسلمين وقلة العدو وخوف هجومهم وشرط الانا  
 لتفريقهم اربع فرق في الرابعة الحاجة الى ذلك والافقو كغلة في حال  
 الاختيار واقرأ في الروضة واصلا وجزم به المجر والحادي والناوار لكن  
 جاز في الصغير وصح في المجموع عدم اشتراطه وقال في الخادم المحقق عدي  
 جواره عند الحاجة للاختلاف واما القولان عند عدمه وفي محبي حمل السلاح  
 وضعه بين يديه بحيث يسهل اخذه ويجب ذلك اذا ظهر الخطر بتركه ويستنع  
 الجلاء اذا منع بعض الركعة او كان جسا ويكره اذا اذني على ما قاله وقال الاسوي  
 وغيره انه مردود بل يحرم اذا غلب ذلك على طئه واما بعد زينة ترك القبلة  
 في شدة الخوف اذا كان بسبب العدو فلو انحرف كجرح وطال الزمان بطلت  
 صلاة وفي محبي القائلين بالسلاح المتلح بالدم في الصلاة جعله في قراية تحت  
 ركابه وفي السرحين والروضة والمجموع عن الاصحاب وجوب القضاء على من عجز  
 عن ذلك فامسكه وسنه جماعة للنقض وهو المعتبر **فصل** **المقول**  
 يحرم الجري على الخبيث وان بحث فيه الرافعي ونقل في العزيز عن البغوي واقره  
 وفي المجموع عن الاصحاب تقييد جلا الطراز بارج اصابع وجزم به في الروضة  
 مع جزمها بتقدير المطرف بالعادة وربما بوجه الفرق بينهما لكن قال السبكي  
 لا معنى له بل الصحيح ضبطها بالاربع الحديث **باب** **لا شحج**  
 صلاة العيد للحاج بيني والمفتدي بمن يكبر ثلاثا او ستايات بعد في الاظهر ولا  
 يكبر في المفصلة كما في كفايته عن العجلي ولا يشترط القيام في خطبته ولا  
 الجلوس فيها واما بقية الشرايط كطهارة الحدث والحيث والستر وعربيتها فتفتق  
 الاقتصار على ذكر الاركان عدم وجوبها ويؤيد في طهارة الحدث عدم المجتنب ما  
 يناسب له الاضطرحة غير الجمعة وقال الاسوي انه منجى لكن قال ابن القيم  
 وغيره الظاهر انها لا اركان وصرح به في التمهة ويشهد له قول الشيخين في  
 الكسوف كخطبي الجمعة في الاركان والشرايط مع استواء البابين ولا يختص برب  
 الطيب والذين يحضرها بل ينطبق لكل احدا غسل الا لجوز فليس يجزئها



في ثياب بدلتها بلطيف ولا زينة واما ذات الجمال والهيئة فيصورها مكرهه وعلها  
 بالبحر الصيق المسجد افضل بل كرم فيه حينئذ **باب** لا ترفع المرأة صوتها بالكبير  
 وكذا الخبيث فيما يظهر وصح المصنف في الاذكار ندب التكبير المعتد في الاصح لغير الحاج  
 من صبح عرفة الى عصر اخر الشريق واختار في المجموع وقال فيه وفي الزوايد  
 انه الاظهر عند المحققين والمذهب نذبه للحنافه ايضا وقد ائتم السرخس في الروضة  
 والمجموع الصلاة فيما لو شهد بالهلال يوما لثلاثين قبل الزوال بما اذا بقي من الوقت  
 ما يمكن جمع الناس فيه والصلاة والافكا لو شهد ابن الزوال والغروب ورده  
 الاسوي ونقل غير عن الفضل ان الامام يصلي من حضر كيف يسروا ما تروا الشهادة  
 بعد الغروب بالنسبة الى الصلاة اما غيرها كانقضاء الاجل والعد فيثبت كالحج  
 الراقي وفي الزوايد انه مرادهم قطعاً وضعف الاسوي مخالفة ابن الرفعة  
 وحمله كلامهم على العموم ولو شهد قبل الزوال او بعد ثم عدل فالعبارة بوقت القيد  
 في الاصح **باب** لو صلى لكسوف كسنة الظهر صححت له وكان تاركاً للافضل  
 كما في المجموع عن الاصحاب وجعله في المهمات من انقضاء القول وهو يجوز الفسخ للاجلا  
 فلا نسب اولي وجع بينهما في التوشيح ونقل في الزوايد نص البيهقي في قطره بل  
 السجلات بعد ان اختار قوله البعوي يطول السجود الاول كالركوع الاول  
 والثاني كالثاني قال الاسوي ويحتمل ان هذا مراد البيهقي وفي الاكتفا بخطبة  
 توقف في الكفاية عن البند يفي عن المضجوزه ونتجه كثير من الشراح لكن  
 في القوت وغير الجواب عن المض وان ظاهر كلامهم عدم الاكتفا ويحي في الاستسقا  
 مثله ولا تقوت الصلاة باجلا البعض كما لو لم يكشف الا القدر الباقي **باب**  
 الصحيح ندب صلاة الاستسقا مع حصول قدر الحاجة لطلب الزيادة ولا يستند  
 التكرار ثلاث وفي اختصاصه بوقت اوجه قبل بوقت العيد وقبل الى العصر  
 والاصح لا يتاقت وعبارة النهاج تعتدق بالآخرين فلا يعلم منها الاصح وينكس  
 الناس لردا كالحام ولا ينكس لردا الدور والمثلث وفيه في الام استسقا النار  
 دون الامام بجلا المصار من الولا كما نقله في المجموع قال الاسوي وغير  
 وهو محجج خوف القننة لكن نقل في الخادم نص اخر للام مطلقا ويكفر من  
 قاله بطرنا بنوكرا معتقد انه الفاعل له حقيقة **باب** الاصح في التحقير  
 ندب استتابة تارك الصلاة كسلا وجري عليه الاسوي وغير لكن جزم الرازي  
 بوجوبها والظاهر انه المعتد وان كان الاول وجه ظاهر ولا يقتل فاقد الطهور  
 بتركها كما اتي به القول **باب** يستحب وضع المحتضر على جنبه

في ثياب بدلتها بلطيف ولا زينة  
 بالبحر الصيق المسجد افضل بل كرم فيه حينئذ  
 وكذا الخبيث فيما يظهر وصح المصنف في الاذكار ندب التكبير المعتد في الاصح لغير الحاج  
 من صبح عرفة الى عصر اخر الشريق واختار في المجموع وقال فيه وفي الزوايد  
 انه الاظهر عند المحققين والمذهب نذبه للحنافه ايضا وقد ائتم السرخس في الروضة  
 والمجموع الصلاة فيما لو شهد بالهلال يوما لثلاثين قبل الزوال بما اذا بقي من الوقت  
 ما يمكن جمع الناس فيه والصلاة والافكا لو شهد ابن الزوال والغروب ورده  
 الاسوي ونقل غير عن الفضل ان الامام يصلي من حضر كيف يسروا ما تروا الشهادة  
 بعد الغروب بالنسبة الى الصلاة اما غيرها كانقضاء الاجل والعد فيثبت كالحج  
 الراقي وفي الزوايد انه مرادهم قطعاً وضعف الاسوي مخالفة ابن الرفعة  
 وحمله كلامهم على العموم ولو شهد قبل الزوال او بعد ثم عدل فالعبارة بوقت القيد  
 في الاصح **باب** لو صلى لكسوف كسنة الظهر صححت له وكان تاركاً للافضل  
 كما في المجموع عن الاصحاب وجعله في المهمات من انقضاء القول وهو يجوز الفسخ للاجلا  
 فلا نسب اولي وجع بينهما في التوشيح ونقل في الزوايد نص البيهقي في قطره بل  
 السجلات بعد ان اختار قوله البعوي يطول السجود الاول كالركوع الاول  
 والثاني كالثاني قال الاسوي ويحتمل ان هذا مراد البيهقي وفي الاكتفا بخطبة  
 توقف في الكفاية عن البند يفي عن المضجوزه ونتجه كثير من الشراح لكن  
 في القوت وغير الجواب عن المض وان ظاهر كلامهم عدم الاكتفا ويحي في الاستسقا  
 مثله ولا تقوت الصلاة باجلا البعض كما لو لم يكشف الا القدر الباقي **باب**  
 الصحيح ندب صلاة الاستسقا مع حصول قدر الحاجة لطلب الزيادة ولا يستند  
 التكرار ثلاث وفي اختصاصه بوقت اوجه قبل بوقت العيد وقبل الى العصر  
 والاصح لا يتاقت وعبارة النهاج تعتدق بالآخرين فلا يعلم منها الاصح وينكس  
 الناس لردا كالحام ولا ينكس لردا الدور والمثلث وفيه في الام استسقا النار  
 دون الامام بجلا المصار من الولا كما نقله في المجموع قال الاسوي وغير  
 وهو محجج خوف القننة لكن نقل في الخادم نص اخر للام مطلقا ويكفر من  
 قاله بطرنا بنوكرا معتقد انه الفاعل له حقيقة **باب** الاصح في التحقير  
 ندب استتابة تارك الصلاة كسلا وجري عليه الاسوي وغير لكن جزم الرازي  
 بوجوبها والظاهر انه المعتد وان كان الاول وجه ظاهر ولا يقتل فاقد الطهور  
 بتركها كما اتي به القول **باب** يستحب وضع المحتضر على جنبه



الايسر لعذر الامين كما في المجموع فان تعذر الايسر فعلى قفاه وللولي حضور غسل  
 الميت وان لم يغسل ولم يعن كما في الروضة واصحها والمجموع وان اقتصى كلام الصغير  
 ضعفه وليخن المايسرا ان احيى اليه لوسخ او نجس وفيما في الشرحين الروضة  
 والمجموع شترج مراه وحيت بالثلبد ولو لم ينظف بثلاث غسلات زيد وليس  
 الايتار وانما يجب منها ما كان بالما القراح بعد زوال الصدر ونحوه ففي المنهاج  
 تقدم وتأخير عن نص الام كراهة ترك الكافور وقد يكون صلبا لا يقدح في التغيير  
 به وان كثر على المهور وليس له تغسل رجعيته ولا عكسه ولا امته المروجة  
 والمعتدة وكذا المستبراة كما في الروايد وفي المجموع انه لا خلاف فيه لكن صوب  
 الاسوي جوازه ويقدم فيه وفي الدفن الاقفه على الاسن وفي غسل الانثى  
 يقدم من ذوات الجرمية من في محمل العصوبة كالقمة مع الحالة وبعد هن  
 القربي القربي ثم ذات الولاء على الاجنبية ولومات الخنثى لكبرياري الذي  
 بلغ حد الشهوة ولم يحضر الا اجنبي واجنبية ففي المجموع الاصح غسله لكل منها  
 لكن مقتضى كلام الشرحين والروضة تصحيح انه يمسر واعلم انه يشترط في  
 كل من قدمناه ان لا يكون قاتلا والاسلام ان كان الميت مسلما **فصل** الاصح  
 في الروايد والمجموع الاكتفاء في كفن بستر العورة وفي الصغير انه اوفق للنص  
 لكن صح في المنايا الكبرى ان اقله ثوب ساتر جميع البدن وجزم به الجاوي  
 واختار جمع متأخرون ووقف المصنف في نسبة الاول للنص والمهور والخنثى  
 كالمرأة والاصح الاقتصار على ثوب اذا طلبه الغرض المستغرق او كفته من ثمره  
 نفقته او من بيت المال حيث يجب لفقد التركة ومن عليه النفقة او مال الدين  
 عند فقد بيت المال وكذا من وقف الاكفان كما في فتاوي ابن الصلاح ومنعه  
 اذا لم يوص به الميت وطلبه بعض الورثة وكذا ان اتفقوا على الاكفان في الروايد  
 والمجموع وان كفن الروجة على الزوج وان كان لها تركه فان كان عاجزا ففي تركها  
 وقد لا ترد على المنهاج نعم تستثنى الناشئة على الاظهر عند الروايات وخادمة  
 الروجة اذا لم تكن لها حق في ذلك وعلى الاب القادر وكفنين ابنه الكبر الفقيه  
 ايضا وسائر مومن المجتهد كالقن وكل من الشئ مع الخناره وكونه اماما وبقره  
 سنة مستقلة فالراكب يكون ايضا اماما ومنابط القرب ان يكون بحيث لو التفت  
 لراها والمراد بالاسراع به بين الشئ العناد والخبث وقد يقتضي خوف التغيير  
 الزيادة في الاسراع فيزاد **فصل** الاصح صحة الصلاة اذا اشار الميت  
 واخطا في اسمه وجزم في البيان كالمجرر بنغين الفاحجة في التكبير الاول والختار



جمع متاخرون لها هر الحديث واكثر بوضوح الشافعي والاكثرين والذي في  
 الروضة كالشرحين اما في الثانية وفي المجموع اما في الاولى وغيرها فمثل  
 الاربع وقال فيه ايضا يجب كون الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في الثانية  
 والاربع في الثالثة فحصل من مجموع كلامه جواز اخلا الاول عن ذكر وترك الترتيب  
 وجمع ركعتين في تكبير ويقول في الدعاء الميمية هذه امينك وبنت عبدك ويوث  
 ضميرها ومحور التذكير بقصد الشخص ولا يكفي صلاة النساء وهناك رجل اوصي  
 بميمية الاصح وشرطية الصغرى في الميمية بعد الرقن اهلية الصلاة عند الموت لا الغرض  
 فمثل من كان حينئذ مميما ولك ان يعيد هذا الشرط في الميمية اليه سلة الغايب ايضا  
 لانه معتبر فيها ونازع في المهمات في اعتبار وقت الموت وقال مقتضاه انه لو بلغ اوقات  
 بعده وقبل الغسل لم يوثق والصواب خلافه بل لو زال المانع بعد الغسل او الصلاة وادرك  
 زمانه فله فعلها فيه فذكر ذلك **فروع** يقدم الوالي في امامتها على الولي اذا خيف الغلبة  
 من الوالي كما في العين عن منهورا لبيان ولو اجتمع ابنا عم احدهما اخ لأم  
 فكان احدهما شقيق وحكم الختني في موقف الامام والمفرد كالمرة اما  
 المأموم فيقف في الصف حيث كان مطلقا والاخر في المرحلين والروضة  
 وصححه في المجموع كما رايته في نسخ انه لو وجد شعر مسلم علم موته او طفله  
 فكان لعضو قال في العدة الاسعة واحدة واقراء ولي شرعت الصلاة فلا  
 بد من الغسل والمواودة بحرقه ويوثق على جملة الميت لا على العضو وحده  
 ولو جهل كونه من مسلم صلى عليه ايضا ان كان في دار الاسلام كما لو وجد فيها ميت جهل  
 اسلامه والمرا د بترك الصلاة على الشهيد المذكور في المنهاج انها حرام على الصحيح وكذا الغسل  
 وان لم ير له دم الشهادة ومن ذلك ما لو وجد عند انكشاف حرب الكفار قيل مسلم لم يعلم  
 سبب موته وكذا من اتقى القتال وليس فيه الاخر كمدبوح واختلاط الشهيد بغيرهم  
 كاختلاط الكفار بمسلمين وينزع عن الشهيد ثياب الحرب كالورع وكذا الجلود والنزاهة  
 وللورثة نزع غيرها ايضا وكفنيته **فصل** يقدم في دفن المرأة بعد الزوج مجازها ثم  
 عبيدها ثم الحصان الاجانب على بني العم ونحوهم وقريب فقيه على اقرب بصدقه كما في المجموع  
 وادعى الاتفاق عليه ونقل عن بعض تقدم الفقه على الاقرب وتوجيه الميت للميتة في  
 القبر واجب وجعله على اليسار مكره ولا يرفع قبر المسلم بدار الحرب واليومية بخلاف  
 نبشه لسرقة كتمه او عداوة او نحوها وفي الشرحين والروضة ان المسج في حال الاختيار  
 افراد كل ميت بقبر ولا يجمع بين الرجال والنساء الا عند تالك الضرورة وفي المجموع يتبع للرجسي  
 يحرم الجمع بين رجلين او امرأتين بلا ضرورة فعند اختلاف النوع او في السبكي في النوع

في كل الصور  
 الشرحين  
 زيد وليس  
 يخرج في المباح  
 لا يندفع القبر  
 في الزوجة  
 فيه لكن هو  
 غسل النبي  
 وتعدن  
 اي الذي  
 له كل منها  
 يشترط في  
 الاصح  
 وفي النص  
 به المأوي  
 الجمهور الختني  
 من ثمة  
 او الى الدين  
 صلاح و  
 فليس في الرو  
 فرائي تركها  
 في وقادمة  
 الكبار القوار  
 ماها وبغيرها  
 بحيث لو القدر  
 في خوف القار  
 اشار للميت  
 كبره الاولى



الواحد الاصح الكراهة او يعني الاستحباب ولا دليل للتجريم وخالفناه في الموت والحاد والموت  
 السبكي جئنا بالنوع الواحد المحرم ونقل الادعي المصريح به وبالزوج ونقله في الحاد المضاف  
 استشكل بان العلة التادي واما مجرد الاستنوع والخلع المجرم فالمراد بالموت وتقدم عليه  
 في حالة الجمع الاب ولو مضى على الابن وكذا الام على البنت وان اجتمع رجل وصبي وحقت امره  
 رتبوا كذلك واعلم ان الجلوس على القبر مكروه تنزيها كافي للمجموع واقضاه تغييرها بالكراهة  
 لكن في شرح مسلم عن اصحاب تجريمه ونقل عن من اتفقوا على اشارة اليه ووطئه كاجلوس  
 وليست في ما لم يصل الي قبر ميتة الاب والام في التزيم على القرب ولا يعزى المشابة  
 رجل الاخير وفي معناه زوجة ويحيى والاصح امتداد تسمية الغائب الى قدومه والظاهر عند  
 المحب الطبري ومن تبعه امتدادها بعده ثلاثا واما يعزى الكافر اذا كان دنيا والقرب  
 المعاهد والمساكن وفي الروايد في النكاح والسير لا بأس بتبديل وجه الميت الصالح الذي  
 فيها كما في المنهاج وقال السبكي ينبغي الاستحباب لاهل الميت ويحرمهم والجوارع لهم واما يكره  
 لا تكفن العصف للزوجة وكذا الرجل ان اجماع له في الحياة كما نص عليه الشافعي فان حرمناه  
 عليه فيها كالمزعم وهو ما صوبه البيهقي عملا بالجديد الصحيح فانه المذهب  
 النحوي به كما نقله في الروايد والمجموع واقره فالتفن كذلك والصلاة عليه في المسجد  
 افضل ولا بأس بتأخيرها لا انتظارا لولي ان لم يحث تغير والمراد باوقات الكراهة  
 للدفن كما قال الاسوي مستدلا بالجديد وكلام الاصحاب والمعنى هي حالة طلوع  
 الشمس واستوائها وغروبها فقط وقال في الحاد ان هذا مقتضى كلام شرح مسلم  
 والاصحاب التعميم وتحريمها مكروه كما قاله في المجموع فظاهر التزيم ويمكن حمله على  
 التحريم كسلة الصلاة كما قاله الاسوي وغيره وهو ظاهر ما في شرح مسلم والظاهر كما  
 في المهمات ان الحنثي كالمرأة في زيارة القبور ويستثنى زيارتها قبر النبي صلى الله عليه  
 وسلم كما اقتضاه الخلاف في الحج وهو ظاهر والموت به سائر الانبياء عليهم الصلاة والسلام  
 وكذا الاولياء والصالحين وسحب نقل من مات بقرب مكة او المدينة او بيت  
 المقدس اليها على ما دل عليه النص الذي نقله المصنف ونوع في كون استثناء البلاد  
 الثلاثة منه واما هو من كلام الماوردي ولودفن بلا غسل او غفر القنلة وتغير  
 لم يلبس وتغير المذهب بنسب الميت اذا وقع في قبره مال بطائفة صاحبه  
 في المجموع ولو توافق عليه واعترض بموافقة الانتصار والاستقصا وكذا في  
 الكفاية وينبغي في صور اخر كما لو بلى الميت بقوله اهل الجحيم او حقه سيل او  
 نداه فيجوز نقله او بطل مال غيره وطلبه صاحبه فيشق خوفه ويردوا استثنى  
 في العدة ما لو ضمنه الوثه واقراءه في الروضة واصفها لكن استغربه في المجموع







من المأخوذة في خمس وعشرين فان كانت صغارا وبكارا اخذت كيرة بالقسمة  
فان لم توجد فالقيمة او ذكورا واناما اعتبر في الانثى المأخوذة منها كونها دون  
المأخوذة من محض الاناث بطريق القسمة فان تعدد واجبه وليس له الا انثى  
واحدة جاز اخراج ذكر معها وجب الاكولة في ماشية كلها كذلك ويستمر لا اعتبار  
الخلطة دوامها سنة نعم لو افترقت يسيرا بنفسها او بالراعي لم ينقطع الا ان  
علم المالك ان بالعرف واقراه قال الشيطان وعمرها فلم يعلم ما لا بعد طول الزمان  
ففي انقطاعها به الوجهان في اشتراط نيتها ويستمر في خلطة المجاورة اتحاد  
الجنس وان لا يتميز في الموضع وطريقها اليه وموضع اجتماعها قبل الذهاب واختلف  
في تفسير المسرح بآي هذه الثلاثة على وجه لا في الخل اذا اختلف النوع  
ويستمر لبناحول السخالة على طول امها فهاكون الكل في ملك شخص ملك السخالة  
بسبب ملكه الامات والعبرة بانفصال كل الجنين فلو لم يولد قبله فلا حكم له وتخلد  
بملكه اذا القصر في دعوى الساج بعد المولد مسجوب ولو سميت الماشية  
في كلامه ملك ففي كونها معلوفة وجهان في الروايد والمجموع بلا ترجيح وفي فتاوى  
القضاة انها سائمة فان جن وطعمها في المري او البلد او جمعت الاوراق المتناثر  
وقدمت لها معلوفة قال في المهمات وهو حسن ينبغي اخذ به ولا ركة على من وثق  
سائمة ولم يعلم حتى معنى حول ولا في معصوبة اسمها الغاصب او المشتري فاسدا  
في الاصح ولو علمت قليلا بقصد قطع السوم انقطع **باب** **الاصح** اعتبار  
التيك في زكاة البنات وفي النطرة اذا خالفه الوزن وصح في المجموع في الطهارة  
وفي شرح مسلم وروس المسائر ان ضبط النصاب هنا على القرب لكن في الجواب ان  
المهور الجديد كما صححه الشيخان هنا ويعتبر النصاب رطبا وعنبيا فيما ياسبه  
ردي ايضا في الاصح ويدخل قشر الحلب في الحساب اذا كان يوكل معه لا قشرة الباقلا  
السفلى على ما نقله في الروضة واصلا واقراه لكن استغربه في المجموع وقال الاوحي  
الظاهر ان الذهب المنصوص لدخول ولو كان الارز او اللبس بخلص نصابه من  
دون عشرة اوسق اعتبر كما قاله ابن الرفعة وجزم بذي الصغير والاوروان  
اقصى كلام الروضة واصلا والمجموع ضعفه واخراج القسط من النوعين المضمين  
في حالة عشره افضل من الوسط ولو امتزج في العام مرتين فها كثر عامين  
والاصح في الصغير انه لا يضم مثرا العام بغضه الي بعض اذا اطلع الثاني بجراد  
الاول وناقش الاسوي وغيره في تضم الشجين نواعلن الاكثرين اعتبارا ووقع  
الحصادين في سنة بان الذي رجحه كثيرون اعتبار الزرعين في سنة ونصهم

نصاب



ربح الحصاد بن كني في فصل واحد وحكم ما سقى بنا عورا وداليه كالرواب  
 وكذا الماء المقسوب والموهوب ولو جهل الفرض في مسألة السقي به وبالطرم مثلا  
 فكالمساواة وبدوم صلاح بعض الثمر لكل وكذا الاستدراك بعض الحب والامرخل  
 للمرض في بخل البصر كما قاله الماوردي وغيره ويستخرج في الخارج الحقة ولو ادعى  
 هلاك الخمر من بسبب يكرهه ليس فلا اثر له او كما هو عرف عمومهم ولم يهتم  
 له بخلاف ولو لم يذكر سببا صدق بيمينه ايضا والاصح ان اليمين مسجبة وان ادعى  
 الغلط بما يبعد عنه يحل عنه الجحتمل ويحلف المدعي المحتمل اذا الخصم ولو لم يبين  
 فذرا لم يقبل وحيث كان الخمر من بائنا أعيد كيله **باب** يجب الزكاة  
 في الكرويه من القطن في الاصح وفي مباح فصد كن او ورثه ولم يعلم به حتى مضى  
 حوله او انكسروا احتاج الي موع فمضى عليه حوله من الكسوفان لم يحجج ولم يمنع استعماله  
 فلا اثر له وان منعه وصدق اصلاجه ففي مسألة المزاج وان فصد كن او نحو حيث  
 وكذا ان لم يقصد شيئا على الرجح في الروضة والاولى في الصغير لكن صوب الاسوي  
 عدم الوجوب وعزاه للنسب واول كلام العزيز دل عليه ولو اتخذ خليا لاستعمال  
 محرم ثم غير فصد الى مباح او عكسه او نحو ذلك اعتبر القصد الحاري والختني  
 كالرجل في حلي النساء كالمرأة في حلي الرجال على المذهب قاله في المجموع وحيث جرمنا الذهب  
 المراد به اذا لم يصد فان صدي بحيث لا يبين لم يحرم ونقله عن جميع واستشكل الاصح  
 في الروضة بجرم الدراهم والذباير التي تثقب وتجعل في القلادة على المرأة  
 ونقله في المجموع عن الراعي بناء على فمفه من قوله العزيز فيها وجهان حكاهما الراعي  
 اظهرها المنع وقد غلط الاسوي المصنف في ذلك وقاله بجوازه وصح وجوب زكاته  
 ورد بان كلام الروضة في المفروبة بسكة المسلمين اذا ثبتت ولا يظهر عند  
 الرويان بجرمها وهو مراد الراعي في ذات العربي فانها مباحة واجاب المرأة  
 مع الاباحة مستنع واما المباح حيث لم يعتد به في الروضة واصلا بجرمه صوب  
 في المجموع جوازه **باب** من شرط الصم في المعدن اتجاده ومن  
 الزكاز ما وجد في القلاع العادية وقبور الجاهلية وخرايهم قال الشيخان  
 وحكم الزكاز ما ابر على كونه من دفن الجاهلية ولا يلزم ذلك من كونه على ضربهم  
 لاحتمال انه وجد مسلم ثم كن واجاب الاسوي بان اصل عدده قاله فالتعبر  
 الدفن والمضرب دليله وقال السبكي الحق انه لا يشترط العلم بكونه من دفنهم  
 بل يكفي بعلامة من ضرب او غير واعتبر ابن الرفعة والسبكي في كونه لمن وجد  
 في ملكه ان لا ينفقه وقال الاسوي انه الصواب لا كما قيله الشيخان في

ربح بالقسط  
 منها كونه دون  
 يس له الا ان  
 ربح لا اعتبار  
 بقطع الا ان  
 بعد طول الزمان  
 اوره اتجاد  
 الذهب واخذ  
 تلف النوع  
 من ملك السائل  
 لا حكم له عند  
 في المسألة  
 وفي فائده  
 ان التنازل  
 في من ربح  
 في فائده  
 في اعتبار  
 في الحكم  
 في الجواشي ان  
 في المسألة  
 لا فائدة في  
 ربح وقاله الاسوي  
 بغير نص من  
 في الانوار وان  
 للمؤمنين الضمير  
 كثر عامين  
 في الثاني بعد جرد  
 في اعتبار وقوع  
 في سنة وتعميم







مقوض بالولد الصغير وقد اختار الادريجي دليلا لتقديمها في المابين كما اقتضاها الحلاق  
 الصغير وعن الرغبة القويح به وقدمه الجاوي في النفقة وأحال الفطر عليها  
 وفي القناوي ان الحد في الفتوى تقديمه هناك ان الزكاة عبادة بدنية وهي للرجال  
 كدخالات النفقة ولا يجري اقطا عند المخرجين فان لم يفسد وكان ظاهرا  
 عليه وجب قدر يتخلص منه صاع وفي معنى الاقط اللبن والجبن ويعتبر في الثلاثة  
 ان لا ينزع زبدها واذا وجب غالب قوت البلد ففي الوجيز اعتبارا بالعبادة يوم  
 العيد واستغرابه في الشرحين والروضة والمجموع ونقل عن الوسيط اعتبارا وقت  
 الوجوب لكل السنة ثم قال في المجموع الصواب ان المراد قوت السنة كما ستوضحه  
 ومراعاة قوله انه اذا اختلف القوت باختلاف الوقت فخرج من الادبي اجزاه  
 في الاصح وفي المهمات ان ما في الوسيط هو القياس وصرح به غيره وماله اليه الادريجي  
 ونقله عن جمع ولولم يكن له قوت مجزى اذ وامن قوت اقرب البلاد اليهم  
 فان استوا قرب بلدان واختلف واجبهما تخيروا والاصح في سيري العبد وجب  
 صاع من واجب بلده كما قاله الرافي مع وضوحه وكذا في المجموع لكن دهل عنه  
 وفي تفصيح الروضة **باب** لا تجب الزكاة في مال الجبن وقد ا  
 مسألة المصوب بتعذر نزعها وهو ظاهر فان غرق كالمامل عند وكذا لو قد مستحق  
 المجدد على بئوته ولو لم يعلم القاصي وفي معنى الضال ما وقع في بحر او دفنه بوضع ونسبه  
 وانما تجب تركية المال الغائب القدر وعليه في الحال اذا استقر في بلد فان كان  
 سارا فلا حتى يصل اليه في تركية لما مضى ومقتضى المباح ان الدين الموجه على مقربي  
 ولا مانع الا الاجل لا تجب تركية حتى يعينه وبه صرحا في بقية كتبها وينبغي كما قاله ابن  
 الرفعة والسبكي الصغير بالجلول ومو به في المهمات فيجب الاخراج جديدا وان لم  
 يتبين والاصح ان الفطر من الماطن ومنه الزكاة فان فطر من القدر ورد العبد  
 فانه من الظاهر ولو عين الحاكم لكل من عزم المجر عليه شيئا من ماله وبكتم من اجده  
 في مال الجول قبله فلا زكاة فيه على المذهب كما قاله ونور عاينه وحكم اجتماع غير  
 الزكاة والجزنة من ديون الله تعالى مع دين الادبي كالأزكاة معه وفي الزكاة مع  
 الحج اضطراب فتقل الاسوي عن جماعة انه كذلك وعزاه للكفاية وبسبب هذا  
 العزو الي الغلط وقال في باب الحج في المقدم منها نظروا وقع للديري نحو هذا الاضطراب  
 وقال في الراي لا نقل في المسئلة والظاهر انه يقسم بينهما اذ لا ترجيح لاحدهما ولا  
 السبكي في اجتماع الزكاة ودين الله تعالى كالكفاية ويوجهها الوجه ان يقال ان كان  
 الضاب موجودا قدمت او معدوما واستويا في التعلق بالذمة فستمر بينهما

في ذوالالد  
 الصغير في الذكر  
 من يري فصل  
 يقوم به ولا  
 كمن ملك ماله  
 سون وجب  
 منه جريد  
 والعبد في  
 روضة خبير  
 مية كلام البر  
 يوف كان  
 لزم من قوله  
 الرفعة  
 طرأ في  
 لعله وده  
 اصح ان الفطر  
 مشترك  
 ذمة السان  
 فامثلة لها  
 ففقه بلقيس  
 لكن ذكرنا  
 هذه الاشبه  
 دم عليها فان  
 فطر عند  
 بعض مدة القود  
 لا ياتي معنى  
 نفقة وصرح به  
 واصلاحه في  
 الشرف والحلة



وذكر الادريجي نحوه وقال في الحالة الثانية يقسم بينهما عند الامكان اما لو اجتمعت  
 الزكاة وتدين الادبي على حي فقد حرم الشيخان هنا بتقديرها وهو مقيّد بما اذا  
 لم تجز عليه بالجلس فانهما جرتا في الايمان فيما لو اجتمع على المحجور بفلس من الله تعالى  
 وجن الادبي بتقدير حق الادبي مادام حيا وما ذكره المنهاج من حساب الاجرة  
 فيما لو اكرى دارا اربع سنين بثمانين دارا وقبضها محله اذا تساوت اجرة السنين  
 واخرج من غيرها ومع ذلك لا يستمر على ثقل الزكاة شركة كما استدركه الرافعي  
 وحديثه من الرخصة فظهر ان ما في المنهاج مفرع على ضعيف **فصل** يجوز تأخيرها  
 ليروي حيث يرد فيه استحقاق الجاهل وكذا لا ينظر قريب او جارا او جوج  
 او اصلح او لا تطار الا فضل من تفرقة بنفسه او بالامام او نائبه اذا لم يشتد  
 ضرر الجاهل نعم لو تلف المال جنيدي ضمن ولم يركب العسر والمعدن التأخر  
 للمخاف والتضيعة وان امكن الاخراج من غير ويشترط التمكن ايضا عدم شغل  
 مهم ديني او دينوي كصلاة واكل ويجب دفع زكاة الظاهر للامام اذا طلبها  
 وليس له طلبها من الباطن الا اذا علم ان المالك لا يركب فعله ان يقول ادعها ولا  
 ادفعها الي ولا يجب في السنة بتقدير الزكاة بالقرض في الاصح وبكيفية الموكل عند  
 تفرقة الوكيل او قبلها وبعد الرفع له وكذا قبل الرفع له او للامام او للاصناف لكن  
 بشرط اقترانها بالرفع كما قاله جمع ولو قوضها الي الوكيل كفت نيته وقدر الادبي  
 لمن هو اهل لها ولو قضر الامام المالك على اخذها فنوي عند دفعها اليه كفت عن  
 الامام **فصل** المذهب جواز تجيل زكاة التجارة قبل تمام النصاب كان اشترى  
 عرضا قيمته مائة فركب مائتين وتم الحول وهو يساويها وصح الاستوي غير جواز  
 تجيل زكاة عامين وعزى للنص والاكثرين نعم يشترط ان يقابل بعد نصاب  
 كتجيل شاتين من ثنتين واربعين واذا ثبت الرجوع في المحل وهو باق فارد  
 القابض رد بدله ففيه الخلاف في القرض كما قاله وصرح في التعزير جواره اذا  
 قلنا بملك القرض بالقبض قال في الجواشي لكن المصحح في القرض منعه للقرض على  
 هذا القول وانما يضمن المالك المثل بشئ وفي معنى تلفه البيع ويحج ولو جرت  
 الزيادة المنفصلة بعد وجود سبب الرجوع او كان القابض حال القبض غير  
 مستحق استردت ولو كان تلف المال بعد الحول وقبل التمكن بتقصير من المالك  
 كان اخذ دفع المثل مع امكانه او وضعه في غير جرضه ولو ملك تسعة ابعث  
 مثلا جولا ففلك قبل التمكن خمسة وجب اربعة اخاس شاة بنا على ان التمكن  
 شرط في الضمان لا في الوجوب وان الاوقاص غفوه وهو لا يظهر فيها اربعة



وجبت شاة وبيع بعض مال الزكاة كبيع الكل وان بقي قدرها على اقل من الوجهن  
 عند ابن الصباغ واقره الشيخان وغيرهما ونسب البحر ايضا نعم واستثنا فقال يعفك  
 ثم هذا الحايط الا قدرا الزكاة مع كل جرمنا به في البيع لكن ذكره اهو عشر ام نصفه  
 كما نقل عن الماوردي والرويان وفيه بحثا من جملة اما الماشية فنقل ابن الرعد  
 وغيره عنها انه ان عير كقوله الاهد الشاة مع في كل المبيع والافلا في الطهر والجمع  
 بينه وبين ما سبق عن ابن الصباغ والبحر مشكل ولا مع جواز بيع مال التجار مطلقا  
 اذا كان بلا مائة وسبق في المنهج بيع المحروض **كتاب الصيام**  
 محل ثبوت رمضان بعدل في الصوم اما جلولة الدين الموحل به ووقوع الطلاق  
 والعنق المعلقين به ويجوز ذلك فلا قال في المهمات الا ان يتعلق بالشاهد لا عرافه  
 وفيه وفي غيرها ان الساقني رجح الي عدم ثبوت رمضان بعدل فهو مذهبهم واللقا في  
 الشرحين والروضة الخلاف في المستور صح في المجموع بقوله واستشكل بتعجيها  
 انه شهادة ولهذا اشترط صيغة ويجب العدد في الشهادة على الشهادة به كما صححه  
 في المجموع وان لم يتوقف على الدعوي كونها شهادة جسيمة واما اختصاصها بمجلس  
 القاضي فقد جزم به صاحب الانوار واليمني وكذا الاسوي تقريرا على كونها شهادة  
 وقال الشيخان فرع الامام وابن الصباغ على كونها رواية وجوب الصوم على من اجر  
 موثوق به بالروية وان لم يذكر عند القاضي وقال الساطيفة منهم ابن عبدان  
 والقرائي والبعزي يجب اذا اعتقد صدقه ولم يفرع على شيء ومثله في المجموع  
 بروجه وجاريته وصدقيه ولما هر كل الله ترجيح الثاني وصرح به في الخادم ولا  
 يجوز تقليد الجاسب والمجتمعية وفي علمها بذلك خلاف في الروضة واصلا بل ترجيح  
 وصح في المجموع الجواز لكنه قال ولا يجوزها قال الاسوي وهو بعيد مخالف لكلامهم  
 ولما جزم به في كفاية تعلقا عن الاصحاب واستشكله غير ايضا وقد قال الشيخان  
 في بحث النية يدخل في قسم استثناء الاعتقاد الي ما يشترطنا بنا الامر على الحساب  
 حيث جوزناه واذا اعتبرنا المطالع فشك في اختلافها فكيف حقه وانما يجب على  
 المسافر لبلد الروية فصا يوم اذا كان ما صامه ثمانية وعشرين **فصل** يشترط  
 التبيت في صوم الصبي ايضا قال في المجموع وينبغي اشتراط التغير في الصوم للمرتب  
 كعرفة وعاشورا والمجتمعية الاسوي عا له سبب وصح في المجموع نقل عن الاسكندر عدم  
 اشتراطية الرخصة في الفرض ورفق بينه وبين الصلاة بان صوم رمضان من البالغ  
 لا يكون الا فرضا بخلاف الطهر مثلا فان المعادة نقل ونوقش في النقل والفرق  
 ولو نوي ليلة الثلاثين من شعبان صوم عن رمضان معتقدا كونه منه يقول

الا مكان اما لو اجتمعت  
 بها وهو مفيد بالاداء  
 نور بغير جواز الله تعالى  
 مع من حساب الاجر  
 فتاوت اجرة المسلمين  
 استدركه الراي  
**فصل** يجوز ان  
 يب او اجار او اوجع  
 نايه اذا لم يشهد  
 ثبوت المعدن بالآخر  
 يمكن الصاعد شغل  
 بول الامام اذا اطلبه  
 ان يقول ادعها ولا  
 ولكن بنية الموكل عند  
 امام او لا اصراف لكن  
 نفيه وقد اورد  
 دفعها اليه كمن  
 الغائب كان اشركي  
 صحيح الاسوي في جواز  
 ان يقابل بعد نصاب  
 العمل وهو باق اذا  
 رجع في العز جوار اذا  
 قدس منعه للفرق على  
 البيع ويمن ولو جاز  
 بعض حال الفرض غير  
 لكن يقتصر من المال  
 ولو ملك تسعة اعب  
 شاة بنا على ان التكن  
 وهو الاظهر فيها اوار



من يثق به وقال في بيته فان لم يكن منه فتطوع فقتني كلام الشرحين والروضة  
والمجموع ترجيح عدم الصحة اذا بان منه كائنه الاتام عن ظاهر النص وعليه  
بالرد لكن صح السبكي الصحة ونازع في النقل عن النص وقال الاسوي ايضا المجتبه  
الصحة لان النية بالقلب والرد حاصل فيه وان لم يذكره فاشبه الرد بعد  
حكم الحاكم قال واقصر الى ان يفي على نقلها عن الوجيز في اخر المسئلة وجزم بها الجوز  
فتبعه المهاج وقواها في الخادم نقلوا معني ونازع في النقل عن الجوز ورفق بين  
النصوين ولو اجتهد من اشتبه عليه رمضان فوافق رمضان السنة القابلة  
وقع عنها لا عن لقضاء **فصل** لا يقطر بالاكل جاهل بخبره لقرب اسلامه او نشأ  
ببادية بعيدة كما في الروضة واصلها والمجموع وفي الصغير انه كالناهي ولا الميسور  
بجزوج مقعدته وردوها ولا من فتح فاه عمدا فوصل جوفه غبارا ومثلا في الاصح فيها وكذا  
لو اخرج لسانه وعليه ريق ثم ابتلعه كما في الروضة واصلها والمجموع خلافا للصغير  
ولو سبق ما مضى او استنشق من رائحة مثلا فغلا عن البعوي انه ان بالغ  
افطر والارتب على العضلة المشروعة واولي بالفطر زاد المصنف ان المختار الجرم  
بالفطر قال السبكي وهو متعين واما يفطر بجزوج المني بقله او مضاجعة اذا لم  
يكن جاليل على المعتمد واما يفطر الشكل بالمني اذا اخرج من فرجه وسبق في الغسل  
نظير فتامله والاولي للشاك في بقا الدليل ترك الاكل ومن اصح في فيه طعام فامسه  
فيه صح مومه وكذا لو لقطه في الحبال فتسبغه شي منه للجوف في الاصح **فصل**  
الاصح بطلانه بولادة بلادم وفي الشرحين والروضة تقييد شهادة الصبيان  
والعبيد والعسقة في مسلة يوم الشك بطن صدقهم فاشبه الرد بعد  
حكم الحاكم وفيها ايضا تقييد باجحة الفطر للمريض ان يحمده الصيد فيلحقه ضرر  
يشق احتماله على ما ذكر في التيسر لكن اعتبر الجوز ان يصعب عليه او يناله به  
ضرر شديد فاقضي الاكفا باجدها وصوبه الاسوي ونقل عن جماعة وجوب  
الفطر اذا حثي الهلاك وجزم به الاذري ولا يجوز الفطر لعدو بسرا وحين  
الابتعاد الترخض كما افهمه كلام الرافعي في فصل الكفارة ونقل المصريح به عن  
الشيخة وان الحب الطبري جرم به ونقله عن الاصحاب واعتمد الاسوي في  
لكن في فتاوي القفال خلافة قال الاذري وغيره وهو الاوفق لكلام الجمهور  
والملق في الروضة يتبع للرافعي فيما لو نوي المقيم وسافر ليلا انه ان فارق العراق  
قبل الفجر افطر والا فلا فمثل التجارة ورا السور وقد ذكر المهاج الخلاف فيها في الصلاة  
والاصح وجوب قضاء الصوم لثلاث المجنون في زمن الردة والسكر **فصل** يشترط



لغني الاسم والتذكر عن فاته شي من رمضان فمات قبل امكن القضاء كون القودات  
 تجزى ونسرا في الروضة واصلها عدم التمكن بان لا يزال مريضا او مسافرا من اول  
 شوال حتى يموت فاستدرك عليهما الاسوي من مات في رمضان ولو بعد زوال  
 العذر او حدث به عذر اخر من فجر ثاني شوال او طراحيض او نفاس او مرض قبل  
 عزوبه ونقله في الفروع المنثورة في التذرع العقال ان من نذر صوما ومات قبل  
 امكانه يطعم عنه لكل يوم مد لا يستقره بنفسه النذر بخلاف من فاته رمضان لمرض  
 او سفر فمات قبل امكن القضاء وانه بنا على هذا انه لو حث معسرو مات قبل  
 امكن الصوم يطعم عنه ولو نذر حجا ومات قبل امكانه يحج عنه قالوا هذا يخالف  
 ما قدمناه في الحج ونقل ذلك في المجموع وزاد ان الصحيح في المسائل المذكورة انه لا شيء  
 قال في الحادوم وهو كما قال واعترض الاذري ايضا على سكوتها على كلام العقال  
 والاشبه عند الراعي ان الولي هنا هو الوارث ونقل عن ابي الطيب وصوم الاجنبي  
 عن الميت بوصية كصواب اولي ولو اظهر مرض لا يرعى زواله فكا لكبرا وتخليص  
 ماله المستوف على الهلاك فلا فدية وكذا ميخيرة افطرت لانقاذ او يمن في الجمع وفي  
 الروايد عن فتاوي القاضي فيمن يجب عليه فدية المسافر للصحة لا لصحة احتمال  
 وجهين بنا على دم اجبر التمتع وقال في المجموع لعل الجمع الوجوب عليها بخلافه وفوق  
 بينهما قال في الحادوم بل يجب القطع به والمراد بالامكان في مسألة تأخير القضاء عدم  
 العذر بسفر او يمن ولا يخفى ان وجوب المدين في مسألة الموت حينئذ مبني على  
 الجبريد وكذا على العدم اذا لم يصم الولي لان الاطعام جائز على هذا القول فان  
 صام وجب مدا التاخير فقط والمذهب وجوب التكفان على من ادركه الفجر جماعة  
 فاستندام عالمنا ان صومه لم ينعقد في الجمع وان اختار السبكي انه انعقد وفسد  
 ولا يجب على من جامع شاكرا في الغروب فبان عدمه كما قاله البغوي ونقله عنه فكن عبرا  
 بدل الشك بالظن ثم بجنايته واعرضه في المهمات **المسجد للحاج**  
 فطر يوم عرفة وكذا للمسافر كما نقل عن الاملا قال الاسوي وفيه رد او تقيد بقول  
 المصنف في نكته لو اخر الحاج وقوفه لليل اسبغ صومه ولا يكره افراد الجمعة او السبت  
 لمن وافق عادة له كما في المجموع وان مثل الجمعة بما فيه نظر ولا يجب فقنا ما شرع فيه  
 من تطوع صوم او صلاة ثم قطعه ويجب قضاء يوم الشك على الفور كما نقله في المجموع  
 واقره ونوزع فيه **المسجد** يكفي في الاعتكاف التردد في المسجد  
 ولا يطرأ على الجاهل بحريمه ان قرب اسلامه او شأ بعيد اعن العلماء ولو اوج حتى او اوج  
 في قبله في اعتكاف المولج والاخر الخلاف في المباشر بالجماع ولو خرج من اعتكاف مطلق عارضا

ويؤيده في البليغي البنا المذكور فان قال بان  
 العبادة هناك وقت المسافر ومما لها فتكون  
 الاجرة على يومها

لا يفسر موافقة عادة بان ينذر صوم يوم  
 شفا مريضه او قدوم غايبه فوافق يوم الجمعة  
 لكن الاخر فيما صومه قبل وهو في هذا المثال  
 فرض فالصواب تمثيله بما اذا كانت عادة  
 صوم يوم وفطر يوم فوافق عادة يوم الجمعة  
 ذكره في المهمات رويها

ففي كلام الشرحين والرواية  
 لا حاشا عن ظاهر النص وعمل  
 المصنف وقال الاسوي في  
 لم يذكر فاشبه الزيادة  
 في اخر المسئلة وخبرها  
 في النقل من الجردون  
 وافق رمضان السنة العا  
 هل تحريمه قرب اسلامه  
 صغيرا نكاحا لا يبي ولا يص  
 وهو منه عارضا مثلا في الحج  
 نحو واصلها والمجموع هذا  
 لا فتلا عن البغوي انه لا  
 وفطر زاد المصنف ان الحادوم  
 لبي بقله او مضاجعة او  
 خرج من فريضة وسواء في  
 لكل ومن اوج في فريضة  
 منه الحرف في الجمع  
 منه تقييد شهادة العباد  
 صدقهم فاشبه الرد عا  
 بان يجهل الصدق فله  
 ليجوز ان يصعب عليه او  
 لاسوي ونقل عن جازية  
 يجوز الفطر بعد وسر  
 لالكفان ونقل البغوي  
 لا يجب واعين الاسوي  
 غير وهو الاوفق كلام  
 وسافر ليلانه ان فاق  
 وفرد ذكر الحاج الخلف في  
 من الردة والسكر



على العود لم يجمع لاستيفان النية عند العود كما في التهمة وصوبه في المجموع <sup>استشكلا</sup> وان  
في الروضة واصلا اما اذا عين زمانا بن نوي اعتكاف شهرا ويوم فقد نقلا  
في تجديد النية فيه عند العود الاوجه الثلاثة المذكورة في المباح فيما لو نوي من  
ثم نقلا عن التهذيب انه ان خرج لا يرتفع السابغ في الاعتكاف المتتابع وجب  
التجديد ولا ينقطع ولا بد منه لقضا الحاجة وغسل الاجتلام فلا وان كان منه  
بدا وطال ومنه فوجها ن وصرح في الروضة والمجموع بجعل مقالة التهذيب وجها  
رابعاً واعترض في المهمات على نقل قوله او طال ومنه ما و قال ان الموجود في التهذيب  
بالواو وايدى ثم قال الشيخان وهذا الخلاف مطرد فيما اذا نوي مدة لا اعتكاف  
تطوع وفيما اذا نذر اياما ولم يسطر السابغ ثم دخل المسجد للوقفا لنذر اما اذا  
شركه او كانت المندورة متواصلة فسيأتي حكم التجديد فيها وذكرنا انما الباب  
في بحث الاعتكاف المتتابع ان في معنى قضا الحاجة في عدم وجوب التجديد عند  
العود ما لا بد منه كالغسل والاذان اذا جاوزنا الخروج له وكذا امامته بد في الامم  
لستول النية جميع المدة وجعل في المهمات كلام الرافعي في نقل مقالة التهذيب  
السابقة على جعلها بقتيد الاوجه رابعاً لا مكان ذلك في عبارته واعتد في  
التعقبات عن المصنف بتغيير المسلمين وقال الحاصل انه ان نوي مدة مطلية  
كشهر او يوم ولم يتعزز للاتباع ففيه الاوجه السابقة اصحها ان خرج لغرض  
الحاجة وجب التجديد وان شرط السابغ او نواه او كانت المدة المندورة متواصلة  
فخرج لغرض الحاجة او لا لا بد منه كالغسل والاذان لم يجب على المذهب وان خرج  
لعذر منه بد لم يجب في الاصح والفرق ان نية السابغ والمتواصل شاملة كجميع  
المدة بخلاف المدة المطلقة والنفاس كالحيض ولو جن وتعد ضبطه في المسجد  
فالخرج لم يبطل وكذا ان امكن بشعة على المذهب والجنون بسبب لا يعذر فيه  
كالسكر **فصل** لو نذر مدة ونوي السابغ بقلبه لم يلزمه في الاصح وان اقام  
السبكي المروم وصوبه في المهمات ولو نذر يوماً فدخل في اثنا يوم واستمر الى مثله  
من اليوم الثاني ففقر الرافعي عن الأكثرين الاجزاء وعن ابي يحيى خلافة وقال انه  
الوجه وتبعه في الروضة ولو قال نذر الله علي ان اعتكف يوماً من لاني لزمه  
من ذلك الوقت الى مثله واستشكلا منع خروجه ليلا بان الليلة لم يلزمها ويجب  
لصحة شرط الخروج لعارض في نذر السابغ كون العارض مباحا مقصودا غير مناف  
للكسوة ونزوة وجماع وفي الزايد عن الروايين عن الاصحاب انه لو نذر اعتكافا  
وقال ان احترت جامعته او ان اتفق لي جماع لم ينعقد نذره ولو اخرج رجله



معتد عليها فهو خارج او احدها معتد عليها فقط فذلك وان اقصى الملاحقة  
 انه لا يصرف قال الاسوي فان اعتمد عليها ففيه نظر ولا يضرك خروج لقضا الحاجة في  
 داره التي تحس بغيرها اذا لم يجد في طريقه موضعاً او لم يلحق به ولو كان له داران  
 تعينت الترتيب في الامح والمرض الذي يجوز الخروج له ولا يقطع السابغ ما سبق القام  
 معه الحاجة الي فراش وخادم وتزد طبيب وكذا الوخاف بخمس المسجد على المذ  
 ولوطال ذمن الخروج ناسيا فكل الصائم كثيرا ناسيا في اختلاف الشيخين ولكن  
 بغير حرج للناسي ومثله من خاف ظالم المخرج واستتر ويشط لعدم البطلان  
 بخروج المودن الراتب للنارة كونها مبنية للمسجد قريبة منه ويلحق اوقات  
 قضا الحاجة في عدم وجوب القضا لقله الاسوي واستدركه عليها ذمن خروج  
 المودن للاذان والجنب للغسل والمحدث للوضوء حيث جوزناه ويخوذ لك ما يقصر  
 زمنه **باب** **الاصح** جواز اجرام الولي عن صبي ميزوان  
 ضعفه في شرح مسلم وقد نسب للمهولكن ساعدن الاذري وجواز اجرام غير الولي ايضا بآذنه  
 ومنع اجرام المميز بغير اذن وليه والمراد بالولي هنا الاب ثم الجد وان علا خلاف الاخ والعم  
 والاب في الاصح وفي الوصي والقيم خلاف نكته الشافعي وصرح في المجموع بترجيح الجواز وسوا  
 كان الولي جلالا او مجرا مجع عن نفسه ام لا ولا يشترط حضور الصبي ومواجهته في الاصح والجمهور  
 كالحج في شروط الصحة والمباشر والاجزاء والوجوب وكيفية استطاعة واحدة وتيسر ونحو  
 علي من استطاع مرتد انتم اسلم غير مستطيع وفي الروضة واصلا والمجموع عن الجاهلي وغيره انه  
 يعتبر لاستطاعة المرأة وجود حمل مطلقا لانه استر لها من المتأخرين من اعتمد كالاسوي  
 ومنهم من منعها والمراد بوجود الرحلة او الحمل القدرة على ملكه او استيثاره بعوض المنزل يعتبر  
 الكنيسة لمن لم يحقه بالحمل مشقة شديدة ولو كان القريب من مكة القوي على المشي يحقه به ضرر  
 كما هو فكما لضعيف ومن له دار يمكن بيع بعضها بما يحج به عليه ولو كان له هي والعمد  
 نفيسا والتفاوت يفي به ولا يلزم الفقه بيع كنية الا ان يكون له من تصنيف شحان فيبيع  
 احدهما وعن ابن الاستاذ ان خيل الجندى وسلاحه المحتاج اليه كالكتب ونقل ابن الرفعة  
 عن ابي ان اجرة البذرة لا يجب وفي المهمات ان به الفتوى فقد اجاب بها العراقيون والعراقيون  
 وافر المصنف التنبيه عليه ويكفي لوجوب حج المرأة خروج غيرها معها على الصحيح ولا يعتبر  
 في الطريق الامن العطي ولا الغالب في الجضر بل في كل مكان ما يليق به وفي الروضة واصلا والمجموع  
 عن المعز وغيره انه يشترط للوجوب وجود رفقة يخرج معهم في الوقت الذي جرت عادة  
 اهل بلده بالخروج فيه فان خرجوا قبله او اخره والخروج بحيث لا يلبسون مكة لا يقطع اكثر  
 من مرحلة في كل يوم لم يلزمه الخروج قال الرازي وهذا محمول على الغالب فان امن الطريق بحيث

التهمة وصوبها الى  
 عنكاف شهره ولو لم  
 المذكورة في الخارج  
 في الاعتكاف السابغ  
 سل الاجتهاد فلا ان  
 مجموع جعل مقالة الهند  
 منه با و قال ان المخرج  
 طرد فيها اذا لم يدر  
 دخل المسجد لوقا بالذ  
 كرم المسجد فيها وذكر  
 اجهة في عدم وجوب  
 ما الخروج له وكذا امانته  
 الى ان يفي في نقل مقالة الهند  
 ذلك في عبارته واعتد  
 الحاصل انه ان نوى مرة  
 بعد السابقة اجماعا ان خرج  
 او كانت المدة المذكورة  
 ان لم يجب على الذاهب الى  
 السابغ والواصل فاعلم  
 ولو لم يدر في ضيقه في السير  
 هب والجون بسبب العذر  
 بغيره لم يلزمه في الاصح  
 يا فتوا في الشاوم واسم  
 وعن ابن ابي خزيمة و  
 ان اعكف يوما من كل  
 وجه ليلان الليله لم يلزمه  
 العارض بما مقصود واليه  
 ياتي عن الاجاب انه لو  
 لم ينفق نازله والخروج



لا يخاف الواحد فيه لم يشترط الرفقة وصرح به في التمهيد وجزم في الروضة والمجموع بذلك  
 وقال في المهمات هذا ممنوع لما صح في التمهيد وغيره من ان مجرد الانقطاع عن الرفقة عذر  
 لما فيه من الوحشة ورفق في التعقبات بانها البدل لها واعلم ان الرافي اسدرك على القول  
 من شروط الوجوب امكان السير على العادة كشرط الامة واعترضه ابن الصلاح بانه شرط  
 لاستقراره لا لوجوبه ومبوب في لروايد كلام الرافي وقال السبكي ان نص الشافعي ايضا يهمله  
 ويشترط لاستجابة المعصوب ان يكون بينه وبين مكة رجلان على ما نقله في المجموع واقرب وقوع  
 فيه ولو كان يلحقه بالباشرة مشقة شديده فكأن عاجز ولو وجب بدله الاجرة كونهما فاضله عن  
 موته وموته عياله يوم لا يستجار ولو وجب قبول الطاعة كون المطيع موثوقا به مود بالقر  
 ولو نذر غير معصوب وكذا الركوب ان كان ابا او ابنا في الجمع ولو عول على الكسب او السؤال  
 فكالمشي كابي الجاوي والاموار ولم يصرح به الشيخان والاصح وجوب التماس الحج من ولد وتطاعته  
**باب** قد منع الاجرام بالجمعة لعارض مع قابلية الوقت كالقيم بين المرمي والمبيت  
 والافضل كما قاله السبكي المحرم من ذي الحليفة ان يحرم من المسجد الذي احرم منه النبي صلى الله  
 عليه وسلم ومن لامبيات لطريقه وجادي مقيتين اما يجب اجرامه من مجازاة ابعدها عن مكة  
 اذا استوت مسافتها الى طريقه والا يحرم من مجازاة اقربها اليه في الجمع ومن جاوز الميقات  
 الى جهة الحرم مریدا للسك بلا اجرام فله ان يحرم ويعود اليه بحرما بناء على الصحيح ان ذلك يسهل  
 الدم كما نقله في المهمات واستدل له بتعليل الرافي قال ولو عاد الى مثل مسافة من ميقات اخر  
 جاز صرح به الامام ولو خاف من العود انقطاعا عن رفقة او كان به مرض شاق فكأن الطريق  
 وكذا لو كان ماشيا وهو بمسافة القصر كما يحثه في المهمات وشرط وجوب الدم اذا لم يجد ان يحرم  
 اما بالجمعة مطلقا او بالحج في تلك السنة والافلا دم صرح به جماعة ولا يات المريد للسك بالجمعة  
 ماشيا وجاهلا واستثنى في المهمات من الخلاف في افضلية الاجرام من دورته اهله والميقات  
 الجاهل والنفسا ونقل عن الفضل انها يوجران الاجرام للميقات وقال ذكر الرافي ما يعنيه ولم يرد  
 بمكة القرآن ان يخرج منها ولا يلزمه استناؤه في الحلة في الجمع **باب** لو احرم كاجرام  
 ريد فقد ز معرفة الجنون او غير فكونه وعبير الجاوي كالجوز بدله التعذر بالعسوة في الشرحين  
 والروضة والمجموع والمجركا الحاج ولو احرم بكى بجمع من قريب كالشعير واعقل لم يندب له الفضل  
 لدخول مكة كما قاله الماوردي قال ابن الرفعة ويظهر مثله في الحج وفي المجموع ان تطيب الجرم  
 لا يندب جرما ولم يحكم في الروضة واصلا بالخلاف الا في جوازه ويندب للمرأة مسح وجهها ايضا  
 للاجرام جنا وبجاء الرجل اجرامه عن الخيط ويحرم مندوب علي ما في مناسك المصنف واستحسنه  
 السبكي ويحرم تغلب الطيري واستشهدوا له كمن جرم في المجموع بوجوبه وكذا في العزيز معترضا  
 به على انراحي وهو مقتضى ضبط المصنف قوله ويجزى بالضم واعترض الاولون على الرافي فيما قاله



ويغني عن ركعتي الاجرام العريضة كما في السرحين والروضة تبعاً لجامعة لكن فيه نظر للمجموع لأنها  
مقصودة فلا تدرج واستشهد للمجموع بصل لأم وعن القاضي ان الرابطة كالنريضة والافضل  
لامام مكة اذا خطب يوماً السابع ان يحلب مجرماً فيقدم اجرامه سبع يوماً قاله الماوردي <sup>سجبت</sup>  
استقبال القبلة عند الاجرام بالنسبة في طواف الافاضة والوداع ايضا ويكره في الاحقة  
ومواضع الخجاسات كما نقل عن ابي الطيب وكذا الجهر بها للمرأة والحيتي ويندب لمن  
راي ما يكره ايضا ان يقول لبك ان العيش عيش الآخر **باب**  
الصحيح في الروايد والمجموع نذ دخول مكة من ثنية كرا الكلات من اي جهة وموصيه  
المصنف في المناسك وقال السبكي انه الحق لكن في الغرض عن الاصحاب وفي الصغير  
عن اكثرهم اختصاصه بالاتي من طريق المدينة ومن دخل المسجد عليه قايته  
او وجد الناس في مكنونه او خاف فوت فريضة او سنة موكله قدم ذلك على الطواف  
بل لو اقيمت الجماعة في اثنائه قدم الصلاة ويندب للجيلة والسريفة تاجره لليل  
وفي لكفاية عن الماوردي ان من له عذر يبدأ بالركعة ويسجد طواف الفروض وسائر الحرم مكة  
لمن دخل غير حاج ولا معتمر ايضا واما المعتمر فيجزيه عنه طواف الفروض وسائر الحرم مكة  
في نذب الاجرام لمن قصد لا يسكن في الحرم **فصل** ينبغي كما في المجموع العفو عما سبق  
اجتراره من الخجاسة في الحطاف ويجب في الطواف النية ان لم يكن ضمن حج او عمره  
والا قدم الصارف في الحرم ويجب ايضا ان يذهب ثلثا وجهه الى جهة الباب ويستقي  
من تقصيل المشي فيه العذر ومن لم يجره او حجه الناس الى ظهوره يستغني بتقدي  
به ونقل عن الاصحاب نفي كراهة الركوب بلا عذر وعن الامام ان ادخال الدابة  
المسجد مكروه اذا لم يؤمن تلويها واقراه وقد نقل الرازي في الشها دات عن صاحب  
العدة واقراه يحرم ادخال الصبيان والمجانين المسجد واستدركه في الروايد نقل  
اذا لم يغلب تخشعهم مكروه فاقضي كلامهما يحرم الطواف على الدابة عند غلبة  
التخشع وكراهته عند عدمها فان اقل مراتب اليهم ان يكون كالصبيان كما قاله اكثر  
ولوازل الحرج والعياذ بالله تعالى وجب مجازاة موضعه كما في لكفاية عن ابي الطيب  
ويندب حينئذ استلام موضعه وتقبيله والسمي د عليه وانما يسرع الاستلام حين  
المرأة اذا خلا الحطاف لئلا اوثرها وان خصه في لكفاية بالليل ويندب مع تقبيل  
الحجر تقبيل اليد بعد استلامه كما نقله ابن القتيب وغيره عن المنصور وجماعته وان خصه  
الشيطان بالجر عن تقبيل الحجر وصرح الاسوي بمفعه عند القدرة ويندب للعاجز  
عن الاستلام باليد ان يسلم بحشوة ويجزأ في معنى الاشارة باليد الاشارة باليد وتقبل ايضا  
اشارته واليد بعد استلام الركن الثاني وتيسر اليد العاجز عن استلامه كما قاله ابن

وخرم في الروضة والمجمع  
ان مجرد الاطعام عن الرضا  
او اعلم ان الرازي استدرك  
في اعرضه ان الصالح  
لسبكي ان من الشافعي الصبي  
طهران على ما نقله المجموع والروايد  
لوجوب بدله الاجرة كذا في  
جامعة كون الطبع موقفا  
الحج ولو قيل على الكتاب والروايد  
الصحيح وجوب القاسم من الروايد  
بلية الوقت كالقائم في الروايد  
من المسجد الذي اجزم منه الفريضة  
باجرامه من مجازاة الفريضة  
افترها اليه في الحرم ومن اراد  
بداله مجزأ ما على المجموع ان  
ولو عاد الى مثله ساقط من  
رفعه او كان بد من مثله  
ت وسقط وجوب الدم اذا  
مرح به جماعة ولا يام المريد للعدا  
فلية الاجرام من دونه  
شهادات وقال ذكر الرازي في  
الاجرام **باب**  
الوجيز بدل القدر بالعدو  
من قوب كالسليم واعتل  
من مثله في الحج وفي المجموع ان  
الايجزاه ويندب للمريض  
روب على اي ما سلك الصنف  
فرضه المجموع بوجوبه وكذا في  
بالضرب والعرض الاول على



عبد السلام وان خالفه غيره واستلهمه في كل طوفة كالحج وهما في الاول ان كان له فضل  
ولا يصح الطواف في شيء من الحج علي ما صححه المصنف فلما قتم حذاره فكذلك فتحه وفتح  
الرايحي الصيحة اذا خلف القدر الذي من لبيت وهو ستة اذرع على الصحيح عندها وعن  
الشافعي والاصحاب كراهة تسمية الطوفات استوالها واختار في المجموع وغيره عندها  
ولا يختص الرمل بما شي بل المحمول يرمل جامله والراكب يحرك دابته في الاصح ولو طاف  
للقدوم وسعي عقبه لم يرمل في طواف الافاضة وان اراد السعي بعد في الاظهر  
والحنثي كالمرة فيه وفي الاضطباع وانما يندب لها القرب من لبيت اذا خلا المطاف  
وانما يندب للرجل اذا لم يوذ ولا ياذي بالدرجة قال في المجموع كذا الملقوم وعن  
نص الام لا يجب الاستلام اول الطواف واخره ولو بالخطم ومن رجا وجهه يرمل  
فهام مع القرب ندب له انظارها ولو كان في كل المطاف نسا وخاف من الرمل  
الملاسة فنزله اولي ويجب ان يحرك في مشيه ويرى انه لو امكنه لرمل  
وكذا في العروة في السعي وايضا ركعتي الطواف خلف المقام هو الافضل فان لم يكن  
ففي الحجر والا ففى المسجد والا ففى شئ من الحرم وغيره ويجزئ عنها الغرض ويعتبر  
تكونا لطواف محسوبا للمحول فيما لو حمله جلال ان لا يكون المحول وطواف لا حرامه  
والافقو كالحلال وان لا يصرفه عن نفسه كما ذكره السبكي وقاله لا شك فيه وان لا  
بيويه الحامل لنفسه والا وقع له على الصحيح كالحج في الكفاية وارضاه في المهمات  
ولو كان الحامل محجرا ولم يدخل وقت طوافه فكل لو كان طاف وترجى الشيخين وقعه  
له فقط فيما لو قصد لنفسه والمحول يخالف نص الام على وقعه للمحرك والاملا على وقعه  
لها قال في المهمات فانفق النضان على خلاف ما صححه ونص الام اوتي عند الاصحاب  
فيجب الاخذ به وبقي من الصور ان لا يقصد الحامل شيئا فيقع له في الاصح وكذا لو  
قصد كل نفسه **فصل** يجب في السعي استيعاب المسافة في كل مرة فيلحق عقبه  
باصل ما يذهب منه وروى صاحب رجليه ما يذهب اليه والراكب يلحق جاف  
دابته وان بدا في المرة الثانية بالمرء وفي الثالثة بالصفة وهكذا الى اخرها وفي كون  
اعادته لمن سعي مكروهة او خلاف الاولي خلاف وتناقض فيه كلام المجموع ولا  
يرقى المرأة على الصفا والمرء ولا بعدد في وسط السعي والظاهر ان الحنثي كذلك  
فيها وصرح بالثاني في المجموع ونقل عن غيره ايضا **فصل** يحط بالامام او منصوبه  
في سابع ذي الحجة اذا كان يوم الجمعة بعد صلاة الجمعة ولا يكتفي بحطتها ويعتبر بقصد عمرات  
في التاسع مع طلوع الشمس شرافها على بئر والاصح ان جمع الظهور والعروميد وكذا الغرب والحشا  
بزد لغة للسفر لا التسك وان وقع في بعض شخ الايضاح للمصنف ترجيح الثاني في الاول وعن



النفس وجمع تعقيدا لجمع مزدلفة بامن قوت وقت اختيار العشا فان خافه جمع بهم  
 في الطريق قال في المجموع ولعل الحلاق الاكثرين المتأخريين عليه ومن وقف بعرفه  
 بمنونا فمن التمة يقع حجه نقلا كالعبي واقراه فالعبي عليه اولى ولذلك قيل مرادهم  
 بعدم اجزاء وقوف المعني عليه انه لا يقع فرضا وقال الاسوي ما قاله المتولي هو القياس  
 لكنه خلاف المذهب ونقل عن الام والاملا المصريح بقوات الحج والاعمال فالحجون  
 اولى ولو عرفوا اليوم العاشر قبل الزوال فوقفوا بعد عاشرين بالتحال مع علي الصبح  
 في المجموع ونقل الراعي عن المذهب انه لا يقع ثم رده بقوله لو قامت بينة الرويه  
 ليلة العاشر وهم بمكة عاجزون عن الوقوف ليلا وقفوا من الغد وحسب لهم كما  
 نص عليه الشافعي في نظير المسئلة من صلاة العيد ونتجه في الروضة فتعين اعراب  
 قول المهاج غلطا مفعولا له ولو كان الوقوف فيه للغلط في الحساب لرجح **الحساب**  
 الاظهر في الروايد والمجموع وجوب الدم بترك مبيت مزدلفة نعم يستثنى المعذور  
 بما سياتي في البيت بني ومن جاعرة ليلا فاشتغل بالوقوف عنه ومن افاض  
 من عرفة الى مكة وطاف ففاته البيت ويحوز اخذ حصي الرمي من غير المزدلفة  
 لكن يكره من المسجد والحش والمري والحل والمذهب انه باخذ سبعا ليوم النحر  
 فقط ويكون الاخذ ليلا على ما نقله عن الجمهور ثم نقل عن البغوي كونه بعد صلاة  
 الصبح وصوبه في المهمات نقلا ودليلا ويكفي لامل السنة الوقوف بغير المشعر  
 من مزدلفة وكذا المرو ولا يحصى قطع الكلبية باسداء الرمي بل يقطع عند اول  
 سبب يميل به والمتمتع عند ابتداء الطواف ويحصى الحلق والتقصير بشعر الرأس  
 ولا يجب للمتمتع التقصير في العرة والحلق في الحج على ما اطلقه في شرح مسلم لكن في همد  
 الحلاق الشافعي والاصحاب ان العرة كالحج واعتد في المهمات بفصل الاملا انه لا يجب  
 له الحلق ان كان لا ياتي يوم النحر الا وعليه شعر حلق واخني كالمراة في التقصير  
 وفي ازالة الشعر مفرقا خلافا للمذهب في المجموع وجزمه في المناسك انه كزالته  
 دفعة لكن حاصلها في الروضة واصلها تصحيح المنع قال الاسوي وهو تباين فاحش  
 ومن بعض سراسه شعره القياس كما في المهمات وغيرها يذب امور الموسي على باقته  
 واستدراك المصنف اختصاص الذبح بوقت الاضحية بناء على فهمه ان مراد الراعي بالهري  
 المساق تقربا وجري عليه الاسوي في الجواهر وقوله ابن القيت لكن الراعي انما  
 اراد دم الجبران والمخطوطة كما بينه في العز وساعده في المهمات والتقطعة واعتد  
 عما في الجواهر بانه قد المصنف ولا بد مع الطواف المعتبر للميل الاول من السعي ان  
 لم يكن سعي وكذا بدل الرمي اذا فاته على الاصح في الروضة تبعا لقول الراعي انه

اعمال الحج ثلاثة اركان وابعاض وبعيات  
 لان كل عمل يفرض اما ان يتوقف التخلل عليه  
 فهو ركن او لا يتوقف فاما ان يجبر بالدم فهو  
 بعض او لا يجبر فهو هبة ذكره الراعي ٢

وهما في الاوقات الثلاثة  
 يتم جداره فكذا في  
 انه ادفع على الصبح  
 واختار في المجموع  
 بحرك دابة في الاصح  
 راد السعي بعد في السعي  
 ب من البيت اذا خلا  
 في المجموع كذا المعلق  
 وبالحج من روافد  
 خلف لسا وفان من ليل  
 سبه ويرى انه لو لم  
 في العام هو الفصل  
 ويحري عنها الفرض  
 لا يكون الجهر في  
 السعي وقال الشافعي  
 في الكفاية وارضاه  
 ان طاف وترجم الشافعي  
 في وقته للحلق والاعمال  
 به ونس الام او في  
 بل سببا يقع له في  
 المسافة في كل من  
 اليه والركب بل من  
 به بالصفا وهكذا  
 ف وتناقض في كلام  
 سعي والمأهل ان  
 خطب الام  
 واليقطعة وغيره  
 الطهر والعروة  
 راجح المصنف







في الاصح حصوله فيه لا يغفل عنه وانما يستتيب فيه من لا يجاوز الوداع في وقت ثم لو  
زال فيه لم يجب اعادته على المذهب ولو استتاب مجرما لم يرم في بنية المستتيب وقع  
للنايب وجوز النياية عن معني عليه اذن قبل الاعطاء بشرطه على الصحيح فان لم ياذن له لم  
يجز كما قاله قال في المهمات ويتبع قرائه بضم اليا يعني يكي لا يفتح بمعنى يحل لقول  
الاملا ومن اعني عليه فلم يفتح جي تعيب الشمس من اخر ايام التشريق اجبت  
لمن معه ان يرمي عنه وعلى المعنى عليه دم لانه لم يامر بالرمي ثم استشكله الاسوي  
بانه ان لم يصح كما صرح به في المجموع فكيف يومه وان صح فكيف يصح بلا اذن وايضا الهبة  
تستلزم البركة واجيب عنه في الخادم والتعقبات ويجب على من ترك رمي يوم  
وتدركه في باقي الايام تقديمه على رمي يوم التدرك بناء على ان المتدارك اذ هو الاظهر  
قال الشيخان فلورمي الجمرات كلها عن يومه قبل ان يرمي عن امسه فالاصح وقوعه عن الغضا  
قال الرافعي وزاد الامام فقال لو صرف الرمي عن السك كالورمي الي شخص او دابة  
في الجمره يعني انصرفه الخلاف المذكور في صرف الطواف ونقله في الروضة ايضا وافق  
ومقتضاها ترجيح انفراده وعدم اجزائه وصرح به الامصوفي وغيره لكن نقل في الخادم  
ان مقتضى كلام الامام ترجيح عدم الاجزاء في الرمي قلها ايضا ثم اشار الى الفرق بين المسلمين  
تايدا لترجيح الشيخان بان الصادق هو قصد غير السك لا خصوصية بل ليل  
ان من عليه طواف ومن لو طاف للوداع وقع عن يومه ثم قال الشيخان لورمي الي كل  
جمرة اربع عشرة حصاة عن يومه وامسه ليجز ان اعتبرنا التتيب وهو لضعفه في المختصر  
واعرضه في الخادم بتفصيل الوقوع عن القضا فيما سبق ويستغنى تقديم الرمي الغايب  
على زوال ذلك اليوم على الاصح في الصغير لال الاسوي وهو الصواب لانا وقع في الغرض  
من بضم الجواز وتجه في الروضة والمجموع وغيرها وقد نبه الشافعي ايضا في المنعني  
على هذا الخلل ولم يعرج في الروضة واصلا بتقديمه لئلا بناء على قول الاداء والاصح في  
الصغير منه ايضا وقال الاذبحي ان الراجح مذهب الجواز في المسلمين سبعا لنصوص  
الشافعي وامام من جملة الدليل فالادح القليل بما بعد الزوال في رمي ايام التشريق  
وعدمه في يوم الجمر ولا يختص طواف الوداع بمن كان في سك فانه ليس من المناسك  
في الاصح بل يومه من اراد مفارقة مكة سواء كان مكيا ام غيرا ولهذا استشكل جبره  
بالدم ولا بالخارج من مكة بل الخارج من مكي الي بلده مثله ولا بالخارج لمسافة القصر  
كما صحه في المجموع لكن فيدرا به في المرحلين والروضة وعليه يتفصح سقوط الدم عن  
خروج بلا ووداع وعاد قبل مسافة القصر ولطاف ولو مكث بعد الوداع لسفل من  
اسباب الخرج كشرار اذ وشر رجل لم يحج الى اعادته في الاصح كما لو اقيم الصلاة

جمع مخرج والصحيح ظاهره  
بعضهم نقل الجمع عليه  
للبا سمر فنادون العرج  
رجح في الصغير لال  
تجه في الزوال والمجموع  
دم عليه كرا الال والاصح  
وارمي يوم ويقصرون في  
الجمعة بعد رمه عاد وان  
اللسانية فقط اذا كان يوم  
الي العذر وفي قوله الرضا  
والمجموع نعم وفي المهمات  
لومات او مرض يحتاج الى  
الصحيح ولهم الترتيب في  
يوم الثاني ان يكون ماشا  
فضل وللامام الدلالة في  
عاد لسفل قبل العزب او  
الرمي في العذر ولو لم يذبح  
ومضى عليه جمع ما خروجه  
ب فان الاصح في الجرمه  
بقا وبق جميع الرمي في الا  
يوم يخرج وقته بعزب  
ر ولورمي السبع دفعه في  
واحدة ثم اخذها ورمها و  
ي بالسرعي حسب الجواز  
لذهب وكونها اليد ولو ان  
لثوب صابحه او ترك العزب  
ل او البعير فخرج الى العزب  
المجرى لك او بارض خارج  
ي ثم تخرج اليه او داه



فصلها والنفسا كالجائسين في ترك الوداع لكن ان طهرتا قبل مفارقة بنا مكة لزم العود  
 واستعيد استحياب زيادة فتر رسول الله صلى الله عليه وسلم يكونا عقب الحج بل هي  
 مسجنة مطلقا وان نقل المقيدين الشافعي والاصحاب **افس** يعني كما قاله بعد  
 ترتيب الاركان وكالاته معتبرة معظمها فيقدم الاجرام والوقوف على الطواف  
 والخليق ويخرج السعي عن طواف ولو اجرم بالعمرة قبل استمرا الحج لم يمنع ايضا دخاله  
 عليها في اشهر في الاصح في الزوائد والمجموع ولو جاوز الاقاني لم يمنع الميقات مريدا للمسك  
 ثم اجرم بالعمرة فالنفس لزوم دم الاساة فقط فحمله الاكثرون كقوله واقرأه على  
 من اجرم وقد بقي دون مسافة الفقرة لانه صار من الجاهرين والواجب دم  
 المتع ايضا لكن نازعا الغزالي في قوله انه لو جاوزه غير مريد فاعتمر عرف دخوله  
 مكة ثم حج لم يكن متمتعاً لانه صار جاهرا بان الاقامة معتبرة بل الاستيطان وبان  
 الاصح ان من بداه المسك بعد المجاوزة فاعتمر قرب مكة ثم حج يلزمه الدم  
 لوجود صورة التمتع وليس هذا من الجاهرين وعده في المهمات تناقضا وفي الجواشي ان  
 الاول هو المعتمد بشرط كون الافراد افضل ان يعتمر في عام الحج والاقالة التمتع والقران  
 افضل منه لان تاخير العمرة عن عام الحج مكروه ولو عاد التمتع واجر من الحج من مثل  
 مسافة الميقات الذي اجرم منه بالعمرة فلا دم وكذا من مسافة الفقرة فقط على  
 ما قاله جماعة او من ميقات اقرب من ذلك الميقات او مكة ثم عاد للميقات مجزما  
 في الاصح فيها وفيه الاجرة جمع بالعود قبل الوقوف والاصح جواز دفع الدم بعد  
 فراغ العمرة وقبل الاجرام بالحج والمجاورة بمكة بصورة عشر التمتع ويجب صيام ثلاثة  
 قبل يوم النحر فان اخرا التحلل عن ايام التشريق حتى صامها ثم وصارت قصا  
 في الصحيح والاصح وجوب التقريب بين الثلاثة العقيقة وبين السبعة لغزارة  
 تقريق الاداء وهو اربعة ايام ومدى امكن السير الى اهله على العادة الغالبة  
 ولو عاد القارن من مكة للميقات قبل عرفة فلا دم عليه على المذهب **باب**  
 على الولي منع الصبي من مجربات الاجرام واذا وجبت فدية فعلى الولي في  
 الاظهر نعم لو طيبه اجنبى فعليه ولا يكون الصبي طريقا في الاصح عند المصنف ولو  
 حمل المجرم على راسه وتبيل او نحو بقصد السرقة لزمته الفدية كما نقل عن المأود  
 وغيره ولو اتخذ الخيئة خريطة فكلبوس لبسها وجبت الفدية بسائر بعض  
 راسه لعدو حتى البياض الذي ورا الاذن وكذا يلبس الخيط ونحو الجراوحن  
 مع جوارحه لا لتقديره ولو وجد سراويل فقط وتابى الاثر اياه امتنع لبيسه  
 على هيئته ولزمته به الفدية والا فلا وان تابت اخذ ازار منه بلا ضرر نعم ان لبيسه



حينئذ ثم وجد الأزار وجب نزعها فان اخرجها به وجبت ولو فقد الغل لبس الكعب  
 او الخف المقطوع اسفل الكعب ولا يضربا ستارا لظهور القدم بما بقي منه فان وجد الغل  
 بعد نكاح الأزار ولو عجز عن ثمنها او اجرتها او امتنع المالك من البدل بعوض المثل  
 فكأن فقد وان سمح بنسيئة ولو اعبر وجب القبول او هب فلا للمرأة ان تسدل  
 علي وجهها ثوبا مما يما عنه بنسيئة او يحوها ولو بلا حاجة فان وقعت الخنثية  
 فامسأب الثوب وجهها فرفقته فورا فلا فدية وان كان عمدا او استدامته وجبت  
 واعنت ولها ان تلف علي يدها خرقعة بخضاب ودونه وان تسر من وجهها ما لا  
 تستر الرأس لاله نحر استثنى منها ثيابا الامه وانما تجب الفدية علي الخنثي بستر  
 الرأس والوجه جميعا ولا اثم ولا فدية في اللبس او التطيب ناسيا او جهلا بحرمته  
 او مكرها وكذا الوجه لكونه طيبا ووطنه يابس فغيب به لوطوبته علي الصحيح وعليه  
 المبادرة بازالة ما يقطع ريحه كما لو اصابه بحيث تجب الفدية والاولي ان يامر  
 غيره بالازالة فان اخرج القررة وجبت ويجرم دهن الرأس المحلوق في الاصح  
 واما بقية شعور الوجه كالخاجب والشارب والغنقة والحداد فالظاهر  
 كما قال الحبيب الطبري الحريم وفي المهمات انه القياس وقال ابن القيتب هو  
 لما هرفما افضل بالحيية كالشارب لا الخاجب ويحرم ويجوز قطع ما عطي عينيه  
 من شعر حاجبه او ماسه ومنكسر ظفرو قطع شعرا اخل حنثه قاذي بها ولا فدية  
 في الجميع ولا في قطع عضو او جلد عليها شعرا وطفرو ولا في ازالة مجرم مجنون او مخي  
 عليه او صبي لا يعير شعرا او ظفرا علي الاصح في المجموع ومن العذر المجوز للحلق مع  
 الفدية ان يحتاج اليه لكثرة قتل او حرا او وسخ او حاجة اخرى في راسه او  
 ساير بدنه وانما تكل الفدية في ثلاث شعرات او ثلاثة اطعار اذا ازالها في  
 مكان واحد متوا ليا والا فلا صح في كل واحد منها في مفردة ويجرم المباشرة بشهوة  
 عمدا في غير الفرج ايضا وكذا الاستمنا ان اول وجب بهما شاة ولو جامع بعد ذلك  
 دخلت في البدة الواجبة به علي الاصح في لو ابد والمجموع وانما يفسد النسك  
 بالجماع ولو لم يمت من عاقل عامد عالم بالحريم مجتاز في الاصح ولا يفسد به عمرة قارن  
 جامع بعد التحلل الاول ويشترط في البدة الواجبة بالجماع صفة الاصححة  
 فان عجز عنها فبقرة فان عجز فبيع من الغنم فان عجز فصدق بطعام بقيمة البدة  
 فان عجز صام لكل مديونا والاصح انه لا يجب علي المرأة المجرمة شي وحكم ما يعلى  
 في البر والحر كالبري ومنه الطيور المائية التي تقوض في الماء وتخرج منه ولو  
 ادخل جلال صيدا الي الحرم فله امساكه وذبحه والفرق فيه بامساك ما حرم اصطاده

فلما رقت نساكه لم  
 يبه وسلم يكونا عتقا  
 فصل  
 م والوقوف في الطر  
 شهر الحج لم يمنع الطر  
 في المنع لكان من ريد  
 كثر من كمال اذ اذ  
 من الجاضر والواجب  
 غير مريد فاعتبر  
 معتبر في الاستطالة  
 ب ملكة ثم حج لم يره  
 ننا فضا وبنا الماشي ان  
 تمر عام الحج والافان  
 د المنع واجرم الحج من  
 امن مسافة الفرة لكان  
 او ملكة ثم عاد للفا  
 الاصح جواز ذبح الر  
 من المنع وجب صا  
 صاما اثم وصارت  
 لغضبه ومن السبعة  
 الي اهله علي العادة  
 يد علي الذهب باب  
 حبت فدية فعلي الولي  
 فاني الاصح عند الصنف  
 منه الفدية كاعلى في الما  
 حبت الفدية بستر  
 لبس الخنثية وهو غير  
 في الارزاقه امتنع لبسه  
 اخذ ازار منه بلا فدية



جرمت الاعانة عليه ووضع اليد وتنف ريشه وجلب لبنة وكسر بيضه  
وتجيب قيمة ذلك الابيض غير النغامة المدد فله كسر بيضه في فرخ له روع فطار  
وسلم فلامشي عليه ولو نقر عن بيضه التي يحضنها او ضمه اليها بيض دجاج ففسدت  
اولم يحضنها لزمه قيمتها ولو احضن بيضه دجاجة فهو في ضمانه حتى يخرج الفرخ  
وليسعي فلو خرج ومات قبل الامتناع لزمه مثله من النعم ويجرم جرحه ايضا فان  
بري ولم يبق نقص ولا اثر فحل لزمه شيء قال الشيخان فيه وجهان كالوجهين  
في مثله في الادبي ويجريان فيما لو تنف ريشه فعاد كما كان ولوروي صيدا من الجبل  
الي الجبل فاعترض السهم الحرم ضمن في الاصح وفي مثله في ارسال الكلب انما تضمن  
اذا لم يكن للصيد مهرب الا بالادخول في الحرم نعم ان حمله لم ياتم ولو ارسل الكلب  
في الجبل الي صيد في الجبل فدخل الحرم فقتله فيه او قتل فيه صيدا غير لم يضمن خلاف  
تظيرهما في السهم ولوروي صيدا بعض فوايه في الحرم او جمل قبل ان يصيبه او  
عكسه ضمن وكذا لو نصب شبكة ثم جمل فوقها الصيد للتقدي كما في المهمات  
عن فتاوي الجعوي بخلاف عكسه ولو وضع يده عليه لا لمدواة او يحرقها فقتله  
هو او جرحه ضمنه كالفاصم ولو صال عليه فقتله فلا وكذا الوعم الجراد الطير  
ولم يجلد بدرا من وطنه فقتل او با من حمام او غيره في فراشه او يحرقه ولم يكن  
دفعه الا بالتعرض له ففسده او انقلب عليه في نومة فافسده في لظهور وكذا الوز  
فقتله على ما في الروايد وهو مشكل فلذلك قال في المجموع مع ترجيحه ان الاقنيس  
خلافه واعلم ان الغزال هو صغير ولد الطبا فواجبه ان كان ذكرا جري  
على حسب جسم الصيد او انثى فحاق واما العنز فاما يجب في الطيبة ونقل  
الشيخان عن اهل اللغة ان العناق انثى المعز من حين تولد حتى ترعى والحجوة  
فطيبتها التي ترعى وذلك بعد اربعة اشهر ثم قال لكن يجب ان يراد بالجره هنا  
نادون العناق ان الاربع خير من الاربوع وهو اسدراك صحيح لكن في النقل  
المذكور نزاع فان المصنف نقل في الرقاق ويعر لها ان العناق انثى العز اذا قوت  
مالم تبلغ سنة ويستطيع الجالدين بالمثل لما لا نقل فيه العظنة وكذا الفقه على  
ما نقل عن الشافعي وصوبه في المهمات لكن في المجموع عن الشافعي والاصحاب استحبابه  
ويرجع اليهما في قيمة ما امثله ايضا ويجب في الحمام شاة وقد لا ترد على المنهج ويجوز  
قطع اليابس من شجر الحرم وحشيشته والموددي من شجر انتشرت ومنعت  
الناس الطريق او اذتهم وقلع يابس الشجر وكذا الخشب ان فسده منبته كما في  
المجموع عن الماوددي واخذ المستنبت من غير الشجر كالحضراوات واخراج



بدنه عن الشجيرة الكثيرة وضابط المصنونة بشاة ما قربت من سبع الكبيرة فان  
 صغرت جدا وجبت القيمة كالجذب في المصنونة من غير الشجر اذا لم ينبت كما كان  
 وكل ذلك على التحجير والتعديل كالصيد وصح المصنف في شرح مسلم يحرم السوك  
 واختار في بعض كتبه واقفه غيره وفي بعض اخذ النبات للدوا اخذ لا كل  
 وكذا الحاجة اخرى كالسقف كما قاله العراقي ونبهه الجاوي وحكم نبات المدينة  
 كصيدها وكذا جرمها ووج الطابف فيها والاصح في يقوم مثل الصيد اعتبار  
 قيمته بكمية يوم الاجزاج وفي غير المثلي اعتبار قيمته بوضع الاتلاف ورمائه وسعر  
 الطعام بكمية ولا ينقص المقيم بالدرهم بل يعتبر النقد الغالب ومن صام فاسر  
 عليه مد صام عنه يوما ولو قتل كما في صيد الحرم فلا يدخل للصوم في فديته وحكم  
 فدية القلم كالخيل وكذا الاستمتاع كالطيب والدهن واللبس ومقدمات  
 الجماع والجماع الثاني والواقع بين التخللين في الاصح وليست تكون الشاة مجزئة  
 للاصحية ويجزئ عنها سبع بقرة او بدنه وكذا سائر دما الح الجازا الصيد فلا يجوز  
 فيه ذبح بدنه او بقرة عنها ويجب في المصدق بالاصح الثلاثة دفع نصف صاع  
 لكل مسكين والاصح في الشرحين والروضة والمجروح والمناسك وغيرها ان دم ترك  
 المامور كدم التمتع فان حجز عنه صام ثلاثه ايام في الحج وسبعة اذا رجع وفي الممات  
 ان به الفتوى وينبغي كما قال السبكي والاسنوي وغيرها ان يجب الفدية في الدم الواجب  
 بفعل حرام او ترك واجب وحمل قولهم لا ينقص زمان على الاجزاء ويجب ذبح دم التمتع  
 والقران ايضا في الحرم ودم المخلوط الواجب على المحصر وما معه من هدي حيث حصر  
 ويفرقه على مساكين ذلك الموضع ويجب النية عند صرف اللحم للمساكين واقل ما  
 يجزي الدفع الي ثلاثة ان قدر ويجب دفع الجلد ايضا للحصر وكذا الطعام بدلا عن  
 الذبح ولا يتقيد بمد لكل مسكين فلو دفع لاثنتين مع قدرته على ثالث ضمن وهل ضمن  
 الثلث او ما يقع عليه الاسم وجها في الزوايد وصح في المجموع الثاني ولو كان العترة  
 قارنا او ممتعا فالفضل ذبحه يوم الجزئي باب الافضل لمن حصر  
 العدو من جميع الطرق تاخير التجلد ان وسع الوقت والافضل حمله نعم لو علم انكشافه  
 في مدة الحج بحيث يمكن ادراكه او في العرة الي ثلاثة ايام لم يجز التجلد كما نقلوه عن  
 الماوردي وكذا الموضع عن غير الاركان كالرعي والمبيت لا مكان للجبر بالدم والتجلد  
 بالطواف والخلق وجزيه عن حجة الاسلام ومن صدر عن عرفة دون مكة فليدخل  
 ويتجلد بعد عمره او عكسه وقف ثم تجلد ولا قضا فيها على الاظهر وسائر الاعذار كلها  
 الطريق والعدد ونفاذا المتفقة كالم من جوار التجلد اذا شرطه في الاصح

بلسنه وكسر بعضه  
 بفضه في دفعه لرفع  
 اليها بس دفعه  
 في ضامه حتى يخرج الدم  
 ويحرم جرحه بالان  
 فيه وجان كالوجن  
 ولوري صيدا من الجمل  
 ارسله القاب انما  
 جملهم ما ثم ولورسل  
 فيه صيدا ثم رخص  
 او عمل قبل ان يصبه او  
 يد للقرى كما في الممات  
 لا للمداواة او غيرها  
 فلا ولا ذبح الحرم اذا  
 شاة او حية وفروخ وابل  
 فسد في الظهور وكذا الش  
 مع ترجيح ان القيس  
 احبه ان كان ذكرا او  
 ما يحب في الطيبه وسيل  
 حين لو ارجى رخص  
 يجب ان يراد بالحرم هه  
 واستدل ان جميع انما  
 ان العناق انما العراد  
 الطيبة وكذا الفقة على  
 عن الشافعي والاصحاب  
 وقد لا ترد على الاصح  
 شجرة المنتزعة ومقت  
 ليس ان صيد منه لا  
 شجر كالحق وان اخرج



وانما يجب الهدي عند شرط التحلل بالمرض ويحرم اذا شرطه ويجب تقديم الزرع على الخلو  
وقرن بين التحلل بالزرع وكذا بالخلق كما نقله ابن الرفعة عن الاحباب وجرم به  
في الروضة في تحلل العبد وفي المهمات انه مباح اذا لم يقدر على الزرع والاكتفى بغيره  
به ولو وجد الدم لكنه مباح اليه او الي منته او وجد غالبا فكفقه فان كان  
يطعم توقف التحلل عليه كوقوفه على الزرع ولو اجرم العبد بادن قبل الو  
المادون فيه فليس له تحليه فيه وكذا لو اذن له في العمرة لم يخلف عكسه  
والمبعض كاللقن والعمر في تحلل الفرج منها كالحج وليس له تحلل الرجعية وانما يجب  
السعي على من تحلل لغوات الوقوف اذا لم يكن سعي بعد طواف القدوم ولو نشأ  
الفوات عن الحصر بان حصر فسدك طريقا اخر فبانه لصعوبة الطريق مثلا  
او صابرا لاجرام متوقفا والاحصر فلم يركب حجي فانه لم يجعل حجة لم يقصر  
في الاظهر **باب البيع** لوقال المشتري ابتداء فقلت هذا منك  
بالف مثلا فقال البايع بعثك لم يبعقه على ما قاله فقال والامام واقضاه كلام الشيخين  
ومشي عليه متاخرين لكن الظاهر انعقاده كما احتار الاذري وغيره وبه جزم  
الشيخان في مسألة وكيل النكاح الائمة اللهم الا ان يعرف بين البابين وجوبه  
في المهمات وغيرها تقضا ويستنع الا بتدبيره ايضا بناء على صحة القول بها متاخرا  
والاصح ولا ينفق بالكفاية بيع وكيل شرط عليه الاشارة الا ان توفرت القرائن  
كما في الوسيط انه الظاهر واقراء وان انكر في المطلب وجرم في الانوار بعد انعقاده  
وان توفرت القرائن ولو اوجب بالف فقبل بصفه بحسمايه ونصفه بحسمايه ما  
المؤلف يجمع واستشكله الرافي بانه اوجب عقدا فقبل عقدين قال في المجموع والامر  
كما قال من الاشكال لكن الظاهر الصحة وقال الاسوي انما ساق الرافي كلام المؤلف  
مساق الواجهة الضعيفة فالظاهر نقلا ويحيا المطلات وقال غيره ان المؤلف بنا  
كلامه على قاعدة شيخه فقال ان الصفقة لا تبعد بهذا التفصيل ومن شروط  
العقد ان لا يتخلل بين الايجاب والقبول كلام اجبي ولو سير اعلى ما اقضاه كلامها  
هنا وصرح به في المجموع والبع فيه فقال لو تخللت كلمة اجنبية بطل وقال في نظير المسد  
في النكاح لو تخلل كلام ليسير لا يعلق بالعقد ولا يسحب فيه بطل في الزرع لكن صحا  
في نظيرها في الخلع ان اليسير لا يضر ونقل الرافي هناك ترجيح في مسئلتنا بعينه  
عن الامام واقراء وكذا نقله الشيخان في باب الطلاق وقال في المهمات في كتاب  
النكاح يحل البطلان بالكلام الاجبي اذا كان من المخاطب المطلوب جوابه  
فان كان من المتكلم فمقتضى كلام الرافي في كتاب الخلع ان المشهور انه لا يضر ومنها

هزم



ان كان هذا البيع كالمساكين  
فان كان هذا البيع كالمساكين  
فان كان هذا البيع كالمساكين

ان يقع المبتول من المخاطب بالاجاب فلو قبل وكيه ففي المطلب يظهر الصحة ان قلنا  
 عليه الموكل ابتدا وهو الامح كسر الاب لطفه ولهذا لا يعتق على الوكيل ابوه اذا  
 اشتره لوكله وان لا يعتق الاجاب قبل قبوله وبما الاهلية الي تام الصيغة وان  
 يتكلم بحيث يسمعه من يقره وان لم يسمعه صاحبه وعدم التعليق الا في صور منها  
 بعثك ان شئت اذا تقدم الاجاب ومسله الوكيل في شرا الجارية اذا قال له الموكل  
 ان كنت امرتك بعشرين فقد بعثك بها وما لو قال ان كان ملكي فقد بعثك والبس  
 الصفي وحكمه بيع السعفة بلاجر والسكان بلاعذر وسائر تصرفاتها من ضمان وغيره  
 يعلم من المباح في الحجر والطلاق ولو اراد المالك علي بيع ماله شيئا فباع صح ويسع  
 شرا الكافر كبت الحديث وكبت فقهها انما السلف وكذا المرنديا صح في المجموع وان  
 اقبني كلام الروضة واصلاها ترجيح الصحة وشرا البعض كالكل والهبة والوصية  
 كالشرا وتسع شرا الجرمي الخيل ايضا كالتقل عن المض وغيره وشيء في الروايد والمجموع  
 صحة شرا الذي سلاجا بدار الاسلام وهو ما هو والاصح صحة شرا الكافر ما منع بالوكالة  
 عن مسلم ومنع بيع الما الجنس ويصح بيع ما يوكل من الحشرات كالغضب وكذا العلوق لمصر  
 الدم في الاصح والخلاف في بيع المعصوب من قادر على نزعها جاري في بيع الاق من يسهل  
 عليه رده ولو احتاجت القدرة على نزع العصب الي مونه ففي المطلب ينبغي المنع  
 في الروضة واصلاها في المسائل المشورة اخر الحق انه لو قال لمن له عبد معصوب او  
 غائب علمت حياته اعتقه عني على كذا فاعتقه نفذ واقراه ولو باع ذراعا معينا من ارض  
 او فردة خف معينة جاز وان بقضت القيمة بالتقريب بخلاف جز معين من جدار  
 او اسطوانة فوقه شيء وكان قطعة واحدة من طين او خشب او غيرها فان كان  
 من لبن او اجر وجعلت النهاية صفا جاز كما نقله عن الاصحاب واستشكله بانه يتقص  
 القيمة وموضع الشق قطعة واحدة ولهذا منعوا بيع جرد في بنا وفرض في خاتم  
 ويصح بيع جان تعلق برقبته ماله بعد اختياره القدا على ما قاله البعوي واقراه فان  
 نفذ بحصيله او اخر فلسه او غيبته او صبر على الجبس فصح البيع وبيعها وشكل  
 جواز البيع ولا يان له الرجوع فالعلق باق ولهذا قال السبكي الحق اجزا الخلاف  
 فيه كما اقتضاه اطلاق المادودي ولو باع ما عابه فلان منسه وما يعلم انه صح وان لم  
 يصرح بالمثل ولا نواه في الاصح كالوعلما فذر ملي البيت جنطة وزنة الجصاة ذهابا وكذا الوبايع على  
 هذا الكوز من هذه الحطة وذرره مجهول والتمس مثله كما جئته ابن الرقعة ونقل عن الجاجري  
 ولو كان التمس عرضا وغلب نوع معين ايضا وانما يجب تعيين النقدا كذا لو غلب نقدا  
 اذا اختلفت قيمتها والافاض لا يجب كما في البيان وجربا به في نظير المسئلة وقال الاسوي انه يحج

فول وحكم بيع السعفة من غير  
 يعلم جواب ما اورده علي الجاني وبشرط  
 ان قدر الرشد

وبيع الدقيق وغيره من الما بيات السحبة  
 ولو قلنا بانها تعيب جميعها كما صحها

ان يكون الاكلان من رقيق الاستحالة  
 فلا يكون التفتق منها من فقد قدر اعليه  
 فلو قال القدرة على البيع وقدره في البيت يشرط  
 ان يكون التفتق منها من فقد قدر اعليه

ولا يشترط العلم بالبيع من كل وجه بل بعينه  
 وقدره وصفته كاتال الراقي واستثنى  
 من العلم ببيع عام الرجح الحطة كالم آخر  
 لا فرق بينه وبين بيع عام من صفة مجهول  
 فانه جميع

الجواز ان يبيع المالك ولو كان ثوبا فله بيعه  
 الجواز ان يبيع المالك ولو كان ثوبا فله بيعه  
 الجواز ان يبيع المالك ولو كان ثوبا فله بيعه

يجب تقديم الذبح على الجحش  
 عن الاصحاب وجزءه  
 زر على الذبح والاكلي  
 غالبا فلهذا فان كان  
 م العبد باذن قبل  
 سره في خلاف نفسه  
 به جليل الرعية والباب  
 دطواف العظم وكون  
 المعصية الطريق مثلا  
 انه لم يجرى على  
 في ابداء هذا الشأن  
 والامام واقضاه كلام  
 لا دري وغيره وجزء  
 فرق بين الما بين  
 على صحة القول بان  
 د الان لو ثبت القدر  
 وجرم في الاوار يعلم  
 سنها ولفقه بحسب  
 فدين قال في المجموع وال  
 ي اغاسق الراقي كلام  
 ن وقال غير ان القول  
 بهذا الفصل ومن سره  
 لو سير على اقتضاه كلام  
 صفة بطل وقالة في بطل  
 ب فيه بطل في الجمع  
 مالا ترجحه في مسأله  
 وقال في المما في كتاب  
 مخاطب المطلب جواب  
 ان المشهور انه لا يضره



هذا هو المذهب الذي اتفق عليه  
الجمهور في هذه المسألة  
والتي هي من المسائل التي  
لا يتردد فيها أحد من  
المحققين والفقهاء  
والمرجعين في هذه المسألة

وان الملقاهنا ونفج البطلان فيما لو باع الصبرة الموهلة بمائة درهم كل صاع بدرهم فله يخرج مائة  
كما في الروضة والصغير هنا وتعلق في الغرض عن المذهب فقط بواقعة كلامه في الرواية لو باع صبرة  
خسطة بصيرة صغيرا صاعا صاعا او صاعين لكن استدركه في الرواية فقال قال اكثر اصحابنا اذا  
باع صبرة خسطة بصيرة صغيرا صاعا صاعا فزادت احدىها وضي صاحبها يستلم الزيادة ثم البيع  
ولزم الاخر فبطلها او صاحب الناقصة بقدرها اقروا ان تشاجا فصح العقد وهو شهد لقول  
السبكي ان اكثرين على الصحة في مسئلتنا وانما يشهد لهم وهو الحق والاصح لاكتفاء الرواية  
العقد فيما يحتمل تغير وعدمه سواء كما يقتضيه منطوق المناج ومفهومه ان جعلناه  
نفي قيد لا نفي مقيد او حيث اكتفى فيشترط كونه ذا اكر الاوصاف عند العقد  
كما نقل عن الماوردي وغيره وهو العقد عند جمع متاخرين وان تعلق في المجموع عن  
الماوردي وحده وقال انه غريب لم يعرض له الجمهور وانما ينبغي رويته الا نموذج  
اذا رده الي المبيع قبل العقد على ما نقل عن البغوي وفيه نزاع قوي وان قال الاسويدي انه  
مغيب لا شك فيه وانجب رويته باطن المشتكك والفقاع وليتبع بيع الدرية صدقه والمسكن في  
فارقه نعم لو راي الفارة فارقة ثم اعيد اليه فزاد في ابعاده وانا بيع سلم الاعبي براس مال في الزمة  
حيث شرطنا التعاقب في المجلس فجازا العقد قبله بطل كما صححه الشيخان هنا  
لكن الملقا في باب الخيار في الروضة واصلا وجيب الفا الاجازة او لزمه وعليها التعاقب فان  
تفرقا قبله انفسخ العقد ولا يمان ان تفرقا عن تراض وان فارق احدهما ثم صح في المجموع هناك الكا  
وزاد ثالثا انه يبطل العقد وجمع في الخادم والتعاقبات بين الكلامين يحمل اطلاق البطلان على  
ما اذا تفرقا بلا فسخ فامله وقدم جزء في المجموع في باب الخيار باعدهم في حكم الامم فبطلها على ما صح  
لكن الملق هنا نقل عن الاحباب وتعلق في الخادم عن المض وصوبه ان تفرق المتعاقدين في بيع  
الربا قبل التعاقب لا يكون في منع الامم كما بان بالعقد مع التعاضل فان تعذرا لتعاقب وارادا  
التفرق لزمهما ان يتفاسحا قبله وكومات احدهما في المجلس قام وارثه مقامه في القبض في الاصح بخلاف  
ماله وكل في ملازمة المجلس وفارق فان العقد ينفسخ بمغارقة ولو تعاقبا البعض صح فيه فقط على  
المذهب والمعتبر في الطعام ان يغلب فيه هدد الطعم كالزعران والطين الارسي وان نذر كلة  
كالبلوط وكونه للاديين خصوصاً وغالباً وكذا الواسطوا فيه وغيرهم كما صححه الماوردي عن  
والاصح ان الما العذب دوي ويتبع الكل فيما هو اكبر من التفرق قطع الما ابتكار توزن في الفهم ويشترط  
في كل اللحم نزع عظمه ونهجي جفافه بخلاف المملكونه مكيلا فلا يظهر اثر الرطوبة في الكل  
ولهذا يباع الجديد منه بثله وبالصحيح كما نقله الراعي عن الامية وجرم بخره في الروضة  
والظاهر تعيينه بما اذا كانت الرطوبة يسير لانها فالأقل ذلك ان كل من لها حاشا  
يحوز بيع الجديد منها بالحق الما ان بقي في الجديد ندوة تظهر اثره والها في الكل ونزع نوا

هذا هو المذهب الذي اتفق عليه  
الجمهور في هذه المسألة  
والتي هي من المسائل التي  
لا يتردد فيها أحد من  
المحققين والفقهاء  
والمرجعين في هذه المسألة

هذا هو المذهب الذي اتفق عليه  
الجمهور في هذه المسألة  
والتي هي من المسائل التي  
لا يتردد فيها أحد من  
المحققين والفقهاء  
والمرجعين في هذه المسألة

هذا هو المذهب الذي اتفق عليه  
الجمهور في هذه المسألة  
والتي هي من المسائل التي  
لا يتردد فيها أحد من  
المحققين والفقهاء  
والمرجعين في هذه المسألة



التبريد بل كاله بخلاف مطلق الشمس والخور ويجوز على الاصح فيها ويتبع بيع الخنطة  
 بخنطة مبدولة جفت ٢ الما على مثله ويشترط للطلاق قاعدة مدحج اتحاد  
 جنس الربوي في الجانبين ولو باع دار فيها بمر ما عذب بثلاث فالاصح في الروضة هنا  
 وفي بعض نسخ العزيز الفحمة لا نه تابع لكن صحيح في بحث الالفاظ المطلقة ان المالا يدخل  
 في البيع الا بشروط بل لا يصح البيع بدونه وحكاية في حيا الموات عن البعوي واقره  
 وقال الاذري انه المشهور وجيد لا يكون ما يباع ويصح بيع خنطة بشعير وفيها او  
 في احدى حاجات من الاخر يسير بحيث لا يقصد تغييرها لتستعمل وجدها وبيع خنطة  
 بثلاث وفيها او في احدى ما قليل زوان او ثمن او شعير حيث لو ميز لم يظهر في الكيل  
 وكذا لا يضر قليل التراب ويجوز في الكليات وبيع دار موهت بذهب بمويرة لا يضر  
 منه شيء بالنار بذهب وكذا بيع دار بذهب فظهر فيها معدنه على ما صححاه هنا لكن  
 خالفا في بحث الالفاظ المطلقة ومنعاه للربا والمجوع بينهما محل ما هنا على جبل المعدن  
 رده في المهمات وتعدد الصفقة هنا بتعدد البائع والمشتري كالاتحاد وليست شرط  
 لا اعتبار باختلاف النوع فيها بخير الوعين وانما يؤثر الاختلاف بالصفة والكسر  
 اذا انقضت قيمة الكسر **اعتر الروابي في جواز شرط الاجل**  
 اجمال بوجهه اليه لا كالف سنة واقره الرافي وقال في لزوم لا يشترط ذلك  
 بل يتقبل الي وارثه لكن الما جل بما يبعد بقا الدنيا اليه كالف فاسد ورده  
 في المهمات بان الكلام انما هو في المدين ولهذا قال الرافي فيسقط الاجل بوجهه ويتبع  
 شرطه من المبيع ويكتفي في تعيين الرهن الروية او صفات السلم وفي الكفيل الروية  
 او الاسم والسبب الوصف وبحث فيه الرافي ولا يستقيم في مسألة شرط الكفيل اعنا  
 كون الثمن في الزمة لان الاصح صحته فان العين المبيعة فكذا الثمن المعين ولو شرط  
 الاشهاد فلم يشهد او الرهن فزهن ولم يعقب لهلاك الرهون او غيرهم او تعلق  
 برقبته ارش او كان عصيرا فتمزق قبل القبض او وجد به عيب قديم ولو بظهور ولد  
 للامة المشروط رهنه ثبت الحار ايضا نعم لو عين شاهدين فامتنع او هلك الرهن  
 او تعيب بعد القبض ثم اطلع على العيب القديم فلا خيار في الاصح ولا ارش فان تقدم  
 السبب وجب له كفيل او قطع بردة او جناية سابقة فالخيار بخلاف ما لو مات برض  
 سابق وما لو ارثتهن عديرت وسلم احدى فوات او تعيب وامتنع الراهن من تسليم  
 الاخر ولو ظهر المشروط رهنه جانيا فعقب عنه بما نا او ذري وتاب في كونه عيبا  
 وجها ان قلنا عيب تحيرا الا فوجها ولا ترجيح في الروضة واصلا في الملتزم  
 ويجوز ان يشترط المشتري على البائع كفيلا بالعهد وكذا شرط رهن واجل في مبيع

راجع الى العرفين بان لا يفس بين الصورتين فرق  
 ان الاولي فرضها عند عدم العلم والآخر  
 الحكم بالمفسدين باب الرية عطلت

وهو كل ما يباع به من غير  
 فقه كالمدة الواجب او  
 او يقال قال الفاعل  
 صاحبها يستلم الواجب  
 فاضح العقد وهو شرط  
 والحق والاصح لا كالمدة  
 الحاج ومعه ان  
 ذكر الاوصاف عند الصا  
 من وان قلنا في المبيع  
 وانما يعلق ربه الا  
 منعه وان كان في المبيع  
 يتبع مع الرضا والموافقة  
 بيع سلم الاصح بان لا يرد  
 فذلك بل لا يحتمل  
 مائة او زوجه وبعها  
 في احدى ما في المبيع  
 الكلايين على التبادل  
 بان يعلق المبيع على  
 صوته ان تعرف القادة  
 لتفاضل فان هذا ما  
 او تعاقبه في المبيع  
 وتوفاها البعض في  
 ان والطين الا في وان  
 اية وغيرهم كصحها  
 قطع الما كذا في  
 كذا في المبيع او الطوي  
 في من اية وجرم  
 فالأصل ذلك ان كان  
 وقته نظرا او زوجه



في الرفعة ولا يصح البيع بشرط اعتاق البيع عن البائع ولا عن المشتري وهو ممن يعتق  
 عليه واستشكله المصنف وابن الرفعة ولا بشرط تغليفه بصفة في الأصح وعن بعض الأئمة  
 البطلان فيما لو شرط أن لا ياكل المبيع الا كذا وهو كما قال الشيخان مقتضى قول المتولي  
 يبطل البيع بشرط ما ليس لازما ان يصلي التوافتل او الفرائض في اول وقتها او يقوم  
 غيرهما مضان فلهذا اختار ابن الصلاح وابن الرفعة قراءة لا ماكل الخطاب والظاهر  
 انه لا حاجة اليه في المنهاج ويكتفي في الصفة المشروطة ما يطلق عليه الاسم وخيار  
 فواتها على الفور بخيار التلقي ولو قدر الرد بهلاك او غيره فالارش ولو شرط ثبوتها  
 لم تجز بتركها لخيار في الأصح خلافا لما هو في **فصل** شرط الهجيم في المناهي علم النبي  
 حتى في الجنس كما نقل عن بعض السلف في اختلاف الحديث ولم ينف عليه الشيخان  
 فيجوز الرافعي فيعيد الاطلاق المختص ونقل في الروضة البعث واقره ولا ينفذ  
 بيع الحاضر للبائدي يكون القادم غريبا ولا يترك المتاع عند الحاضر ولا يلقى الزمان  
 بقصد في الأصح ولو اشترى منهم بالتأسيهم فلا جاز لهم في الأصح وان جهلوا السعر  
 ولو غبنهم لكن لم يقدوا حتى رخص وصار كما باع في الخيار وجهان عن الماوردي  
 وغيره ولو باعهم ما يقصدون شراؤه من البلد فوجهان في الروضة واصله بلا جرح  
 وقد جمع متأخرون ان الأصح الجواز وانما يحرم السوم على سوم غيره اذا حصل الرافعي  
 صريحا ويجوز البيع على بيع غيره بانه في الأصح وكذا الوعد المشتري عبثا فاجسا على  
 ما قاله ابن كح واقره الرافعي لكن في الرواية انه انفرد به والمختار خلافه وانما يحرم  
 بيع الرطب والعنب للخمار اذا تحقق اتحادهما في غلب على الظن ذلك كما فسره  
 في المطلب فان توهم كره ويجوز التعريق بين غير المميز وانه بالاعتق وكذا بالوصية  
 في الأصح لا بالقسمة والمساقاة والاقالة وفي الرد بالعيب وجهان الملقاهما هنا والأصح  
 المنع خلافا لابن الرفعة ونقل عن صاحب التبيين واقراه انه لو اشترى جارية ولها  
 الصغير ثم تفاست في احدهما جازوا سبعه السبكي وفي المطلب ان المشهور المنع  
 وفي المهمات انه الصحيح وان كلام صاحب التبيين مبني على اختياره الجواز في الرد  
 بالعيب وفي معنى لام عند عدمها وكذا اللاب في الأصح وقد الشيخان جواز التعريق  
 بين البهيمه وولدها على الصحيح بما بعد استغنائه عن اللبن قال في الرواية  
 ويجوز ذبح احدهما بخلاف في السبكي ومراوده ذبح الولد اما ذبحها فقط فيظهر  
 انه كغيره للزبح **فصل** في معنى سخل وحمز بيع مذكاة ومسته او شاة وخنزير  
 وهل يقدر الحمز خلا والمسته مذكاة والخنزير شاة وبوزع الثمن باعتبار القيمة او يقوم  
 عند من يري لها قيمة خلاف والأصح في الرواية هنا الاول وفي المجموع انه لا يشتر كنه



فقد اخرج عصيرا ونه في الممات على مخالفة هذا لما ياتي في نكاح المترك ونقل عن الربيع ان الشافعي رجع عن تعزيب الصفقة الى المطلاق في الجمع ويتبع الجمع في صفقه بين عقدين لازم وجايز كما ذكره الشيخان في المسابقة **باب** **الاصح** **بثوث** خيار المجلس في الهبة ذات الثواب عقب العقد بناء على انها بيع كما قاله وفيها ان صحها خلافة لابي بيع العبد من نفسه والقسمه التي لا رد فيها والجوالة وان جعلنا بيعا وبخايار من حمل منها واخرج مكرها وكذا الاخران منع من ابتاعه فان اكرها حتى يفرقا با نفسها فتقوله الخث ولو هرب احدهما ولم يتبعه الاخر مع التمكن بطل خيارهما والاخييار الهارب فقط على ما قاله البغوي واقره الرازي لكن مع الزوائد يتعالج بطلان خيارهما مطلقا ولا بد في خيار الشرط من ان ينفقها عليه ويجوز ان يسير طاه لغيرهما حتى للعبد المبيع في الاظهر الا الكافر في بيع العبد المسلم والجم في الصيد كما قاله الروياني وخالفه ولد وانا لسرطه الوكيل لنفسه او لو كله فلشرطه للاخر بطل العقد وما لا يثبت فيه خيار المجلس كالجوالة التي يتبع شرط الخيار فيه وكذا شرطه للمشتري وجده في مبيع يعتق عليه وشرط الثلاث في مصراة للبايع كما في المطلب عن الجودي او فيما يسرع فساده في الاصح عند المصنف ويجب كون المرة المشروطة متوالية متصلة بالعقد ولو شرط في اثنا المجلس فابتدأوها من الشرط في الاصح وليس وطى الخثي فستحوا ولا ابقاء فان اختار الاموثة بعد ثقلو الحكم بذلك **الولي** **فصل** **الخصاي** في الهبة ايضا عيب كما قاله الجرجاني ويشترط في كون البول بالفرش عيبا اعتياده والكبر وفقره في التهذيب تسبع سنين واقره وفي البخاري كونه من المودة في الضمان استحكامه ولو حدث عيب بعد القبض في زمن الخيار فالقياس كما قاله ابن البرقعة والسبكي بناوه على انفساخه بتلفه حينئذ وفيه طرق ارجحها عند الشيخين انا ان ملكا البايع القنع فحدث العيب حينئذ كما قبل القبض ومهارا العيب قبل الرد سقط وانا يثبت بالحدوث بعد القبض المستند الي سبب متقدم اذا جهل المشتري السبب وكذا ضمان البايع المقول بوجه سابقه ولو علم العيب بعد الوقف او الاله فكالتق وكذا بعد جعل الشاة احيية ويكون الارش له في الاصح ولو اشترى عبدا بشرط العتق واعتقه ثم وجده عيبا ففي الارش وجهان اطلقاها وروح السبكي وغيره وجوبه ومثله العتق بالقرائة وقد جزم البيهقي بوجوبه وجزم الشيخان في الكفارة فيما لو قال اعتق عبدك عني على كذا ففعل ثم طهره معيبا بوجوب الارش واستمرار العتق فلا ويجري عن الكفارة ان لم يبع العيب الاجزا او بوجوبه فتلّف ثم علم

اولی حجره او عاظمه تراش و کاشت الفیله کنی امامک  
د لور حه الب قبل الصفی نقل الشیخ اب اکان ملک

(۱) ان مصلحت البيع اعم من ان اختلاف في حال البيع او في  
 تمامه بخلافه في سببها التمتع بوجوبه ايجبا على اذن المالك ان يبيع ماله  
 متى وعاد ابن الفديحة ان يكون كالسلف في التمتع اعم من ان يبيع  
 قبل اتمامه ايجبا على التمتع اذ لا يحد في اذن اعم من كلام ابن الرضيه في  
 علي بن ابي طالب بخلافه بخلافه قولنا لا يحد في اذن اعم من ان يبيع  
 و ابن الرضيه يقول لا يشتري من التمتع ثم يشتري من التمتع المالك  
 عزاء الوفاء في اذن الوقت يستوفى اذ لا يحد في التمتع من  
 و ان لا يحد منها وليس بواجب ان يحد لعل الجد يستوفى اذ لا يحد منها  
 علي بن الرضيه المالك بخلافه



في البيع والشراء

في البيع والشراء

في البيع والشراء

عنه فقبل يجب الارش وقيل لا للرب بل يفسخ ويعزم البطل ويسترد الثمن ووجه السبكي  
وعنه والملك الشخان الخلاف وهذا كله اذا ورد على العين فان ورد على الرنة  
ثم عين غرم بطله واستبدل وان كانا تفرقا في الاصح وانما يعتبر فورته الرد في بيع  
الاعيان ويعذر في تأخير الجملة ان قرب استلامه او نشأ بعد اعن العلم والجل  
فورته ايضا كما قاله الرافعي وقيد في الروايد من يخفى عليه وكذا الحكمة في الشفعة  
ولو اشترى عبدا فابق قبل القبض فاجاز المشتري البيع ثم اراد الفسخ فله ذلك  
ما لم يعد العبد اليه ومن لا عذر ما لو كان يعقني حاجته او دخل وقته او قف  
الكل ونحن وما ياتي في الشفعة فان مدرك البائين واجد وقيد ابن الرفعة كون البطل  
عذرا بكلفة السير فيه وافهمه كلام النووي وفي معنى الرد على البائع الرد على وارثه وكذا  
هو كله في الاصح واذا شهد على نفس الفسخ فقد ولم يحجج بعد الى البائع او الحاكم  
الا للتسليم وفصل الخصومة كما قاله السبكي ووافقه جمع لكن مقتضى كلام الشيخين  
خلافه وما يمنع الرد بالعيب القديم نسيان القرآن والصحة فانه لا يرد  
المشتري لا يمنع الرد اذا حدث عند الاية الاقل وجعل في المطلب هذا المشترا  
اشارة الى مسئلة قطع الاصبع الزائدة كما نقله في المهمات وقرره بما فيه من الخلاف  
ورده عيبر ولو حدث عند عيب وزال قبل علمه بالقديم فالاصح له الرد وكذا  
لو كان الحادث الترويح فقال الزوج ان ردك المشتري يعيب فانت طالق وكان قبل الدخول  
ولو حدث العيب برؤي بيع يحسنه ثم علم القديم فالاصح تعين الرد وارش الحادث ولو زال القديم  
قبل اخذ ارشه لم يأخذ او بعد رده على المذهب ويعذر في تأخير اعلام الحادث قرب الزوال  
كرواية احد القولين بلا ترجيح لها نعم قد يفهم من انه غير ترجيح المنع وحججه في الانوار بالجزر  
ولو كسر بضاعة لا تصح فيه او بطحا كله مدود او نحو مما لا قيمة لها سدد فعلم العيب رجح كل من  
على المض لبيان فساده عند المعظم فكون القصور للبائع وعليه تنظيف الموضع منها وقب  
الراجح ما يتوقف عليه معرفة العيب القديم لا كسر ولا تقوير ليريطخ مع امكان بيعه وقد  
يعرف البض بالعلقة في معنى العيبين المبيعين صفقة كل مسين لا تصل منفعة  
احدهما بالآخر ويجوز رد العيب منها وحده بخرى البائع في الاصح وفي جوازها فيما لا يقص البعير  
كالحب خلاف نقله بلا ترجيح ونقل عن المض الجواز ووجه جماعة من المتأخرين ولو اختلفا  
في عيب يتبع جزوته صدق مدعي قدمه او يتبع قدمه صدق مدعي جزوته ولا يمين فمهما  
ولصدق المشتري بيمينه اذا ادعي عيبين فاعترف البائع باحدهما كما قاله ابن القطان  
ونسب للمض وحيث صدقنا البائع خلف ثم جري الفسخ فطلب الارش فليس له كما قاله جمع  
لا يصدق فيه المشتري بيمينه ولو نفقت الحارثة او البهيمة التي باعها جازلا بالولادة فلا

في البيع والشراء

في البيع والشراء

في البيع والشراء

في البيع والشراء

في البيع والشراء







وبه قطع الماودوي وقال يصير قابضا حتى ولو لم يرفع البائع يد صار مضمونا عليه بالقيمة وكذا  
 قال في اباحة الطعام للمساكين اذا كان اشترى جزءا ولو استاجر صبا قافا وقصارا للعلل في ثوب  
 وسله فليس له بيعه قبل العمل وكذا بعد ان لم يكن سله الاجرة لان له الحبس للعمل ثم لاستيفائها  
 وبه قياس صوغ الذهب ونسج القزل ورياضة الدابة ولومات المستري قبل القبض فليس لارثه  
 البيع حتى يقبض ويجوز بيع ما عاد اليه فسخ عقد قبل استرداده كسليم اوسع ان رده الثمن وبيع  
 ماله في يد غيره بشر او هبة فاسدين كاذكراه صامع المضمونات بالقيمة فاقضي ان الهبة الفاسدة  
 مضبوطة وقد صرح به في الصغير في انتهاب المحرم الصيد لكن اطلق الراعي في خلافه في باب الهبة  
 فصح المصنف عدم القمان ويوافقه كلامه في الوصايا والعق وكذا في التمسك به في الما بعد  
 الوقت وهو موقوف قاعدا فاسدا لعقود كما قاله الاسوي وقال في الجواشي محله اذا لم يتلقا المبيع  
 والا فمن قطعها وكلام الماودوي صريح فيه وليس في استبدال ماله بواق في العلة المعتبر في الجمل  
 وكذا في الغرض وبطل التلف وان لم يكن فيه والاظهر في الروايد جواز بيع الدين لغرض عليه  
 وفي الروضة في الخلع ما يوافقه ونقل ان المصنف افي به فيسقط جينيد تقابل عوضين في  
 المجلس كما قاله ونازع فيه ان الرفعة والسبكي وغيرهما ويحصل التكن من المصنف المعتبر في قبض  
 العقار بتسليم المفتاح ويكتفي بقبض المفعول المبيع في دار البائع نقله بلا اذنه الى جيرانه بالنسبة  
 الى دخوله في ضمانه ولو جاز البائع بالمبيع فقال له المشتري صنعه فوضعه بين يديه حصل القبض  
 وكذا لو وضعه ولم يقبل المشتري شيئا او قال لا اريد في التصريح كما يرا القاصب بوضع العصبوب  
 بين يدي المالك فالمشتري المصنف فيه ولو تلف من ضمانه لكن لو خرج مستحقا ولم يبر الا وضعه  
 لم يطالب به لان هذا القدر لا يكفي لضمان العصب والقبض لا يفتي بتناول باليد تناوله كما قاله  
 جمع واستدركه في الروايد على الراعي وفي المجموع على المذهب ونزع فيه ولو باع الوديعة او  
 العارية او غيرها ممن في يد اعتبار لجواز المصنف وانتقال القمان معنى ومن مكان القبض في  
 كما يتوقف عليه ملك الموهوب في نظير المسئلة ولا بد ولا بد منها ايضا من الاذن في القبض ان كان  
 الثمن جالا ولم تسلمه على المذهب **ق** المحروم به في الشرحين والروضة هنا انه ليس للبائع حبس  
 المبيع بعد حيلولة الثمن الموجب وصوب في المهمات خلافه مستندا القن للراعي وكذا نقل في نظير المسئلة  
 في الصداق كما صح في الصغير هناك وفساد القبض فيما كان لكونه طعاما مقدرا على زيد وعمرو  
 على بكر مثله فقال بكر باع عمرو قبض من زيد ما لي عليه لنفسك ففعل محقق بالنسبة اليه اما بالنسبة  
 الى زيد فصحيح فبما اذنته والمقبوض مضمون على القابض ومثله لو قال له اخضر عني لاجله منه لك  
 ففعل وكذا لو قال اخضره لي ثم اخضره مني لنفسك بذلك الاجل واخضر عني قبضه لنفسه ثم اخضره  
 بذلك الاجل ففعل صح قبضه لكونه الصورة الاولى وقبض بكر لنفسه في الثانية وبما زيد والصح  
 ان الاستدانة في الكال كابتدائه وليجبر البائع بوكالة او ولاية على التسليم ابتداء لا يسلم حتى

في قبض الموهوب  
 في قبض الموهوب  
 في قبض الموهوب



۱۱۵۱  
 ۱۱۵۲

المن كما ياتي في الوكالة وانما يحجر على المشتري الموصى به ان يبيع للمن اذا لم يكن محجورا عليه  
بالفلس ولو كان يخاف تعدد المبيع فكيف البائع على المن

بشرطه في التولية علم المولي ايضا بالتمس وكونه مثليا كما اقتضاه اعتبار المباح فلو كان  
عرضا لم يقع التولية الا اذا انتقل من الباع الى المتولي فلو قد قام على كذا وقد ولىه  
بما قام على او ولى على صدقها بلفظ القيام او ولى على عوم الخلع فوجان في الروضة واصلا بلا  
ترجيح ولو حط الخ من كله عن المولي بعد التولية صححت واخط عن المتولي او قبلها بطلت ولو  
كان الخ من دراهم معينة غير موزونة لم يقع البيع مراعاة في الصاع او عرضا في الروضة واصلا  
انه اذا باعه مراعاة بلفظ الشراء والقيام ذكرانه اشتراه بعرض قيمته كذا ولا يقصر على القيمة  
ورده في المهمات في لفظ القيام واعتد فيه جواز الاقتصار عليها ونقله عن جمع واستشهد بما  
لو كانت السلعة اجرة او صدقا او يحج ولو اطلع الباع على عيب قديم فوضيه ذكره ايضا في المراجعة  
وعليه الاخبار بالغن والشرا من ولد المحرر عليه او بدين له على الباع وهو ما طرأ ومعه  
**الباع** ارضادون ما فيها من بناء او شجر لم يدخل ويبقى سنة فقط ويثمر اراضي عند  
الاملاق وجان وعن النيران كالشجر ولو باع ارضا مزروعة لجاهل بالزرع فترك له سقط  
خياره وكذا لو قال (افرحني في رمن يسير وامكن بلا ضرر ولو كان البذر المبيع مع الارض لا يرد البيع  
لكنه دأيم النبات صح البيع في الكل وكان ذكر البذر يؤكد انما نقل عن المتولي وعينه وقال الاسوي  
والاذري بجناهما اذا لم يكن راي البذر قبل العقد يعني ان يكون بيع الجارية وحملها وحكم المجارة  
المثبتة في دخولها في بيع الارض كالمخلوقة وانما يثبت المستبري الخيار في المرونة التي تصرفها  
وقد جعلها ارضا للخلع اذا لم يتركها الباع له او تركها لكن يصير تركها ويشترط لدخول الامانات  
بنونها والملازمة دخول نعل الدابة يشمل الذهب والفضة فيحمل دخولها ويجعل الملازمة على  
الغالب بدليل **الباع** يدخل الفسخ اليابسة بيع شجرة يابسة ولا يبيع بها بشرط الاتيان ببيع  
من بدا صلاحها بشرط عدم القطع عند الجراد او يدخل عروقها عند شرط القطع بل يقطع عن وجه  
الارض ولو باع شجريا ويحج وقد ظهر ورقه ففي البيان كما نقله واقراهم جواز ان يلحق بالفصاد  
وان يقطع بانه للبايع لانه لا يثمر له سوى الورق وجزم اليه بجعله ورجحه الشيخان في ورق  
البقي او شجرتين ويحج وقد برز بعض عن القول ان البايد للبايع وعينه المستبري وان توقف  
فيه الشيطان من جهة ان من باع نخلة وبقيت الثمرة له ثم خرج طلع اخر منها ومن اخرى حيث تنبت  
في البايد فلجدد ايضا له في الجمع ويستثنى من بقية ثمره الباع التي لم يشرط قطعها الى الجراد ما لو  
عظم ضرر الشجر بها وتعدا لسقي لقطعها الما فليس له الا بقا في الاظهر وما لو اصاب الثمار منه  
ولم يبعد ابقاؤها على جدولها لئلا يفسد منها وما لو اصاب الرضة الى القطع ولو اعتد قطعها قبل البع  
كله على العادة واذا بقيت الثمرة للبايع وكان السقي ضررا حدها وتركه يمنع زيادة الاخر في

واما اني معلوم ان استقامت عليه  
 قبل ان يروى في الحديث فاجتنبه  
 ما يفسد كماله بلا في دينه ولا في  
 فتنه الدارين ملكه ادره الله  
 رحمه في دار الملكوت



بسم الله الرحمن الرحيم

المجاورة بتقابل الضرر احتمالاً لان الامام نقلها بلا ترجيح ونقل السبكي ان الذي في النهاية لو كان نصير  
الشجر وتركه منع زيادة عطية في التمرة قال ويبنى ترجيح المنع والرافعي عم الجانبين **لو باع**  
ثمره قبل بدو الصلاح على شجرة مقطوعة لم يجب شرط القطع وصح في الروضة في المساقاة عدم وجوب  
شرطه في بيع ثمره على شجرة للمستري ويؤيد عدم وجوب الوفاة اذا اوجبا شرطه ولو باع الثمرة  
مع الشجرة وفصل الثمن وجب شرطه او البطيخ ويحسن مع اصله فليبع الثمن مع الشجرة على ما يحسنه  
الرافعي بعد ان نقل عن الامام والعزالي وجوب الشرط لغرض اصله للعاهة وجزم المجاوي لم يحسنه  
الرافعي وصححه السبكي والاسنوي وغيرهما قال ابن الرقعة انه المنقول وما قاله الامام من  
تفقيهه ويصح بيع قصب السكر في قش الا على وكذا في اللوز قبل انعقاد الاسفل وبدو صلاح  
الثمار ويحسن ان يكره بحيث يحتج غالباً ولا يكتفى صلاح حبس عن حبس والسبكي الواجب على باع ما بدا  
صلاحه قدر ثمنه او التمرة وتسلم من الفساد وانما يجب اذا لم يشترط القطع ولو شرطه لم يفسد  
تلاجه فلم يعط جني لخلطه فكذلك لا يفسد فيما يذوقه والمنقول فيه عن تصحيح الكاين وتوقيع الصنف  
انفساخ البيع وعلى مقابلة التصحيح في المباح وغيره هل يجزئ المشتري او لا فان ما دارا للمباح وسمح سبيل  
خياره او للمباح او لا معقني المباح والروضة واصيلها الاول قال في الطلب وهو مخالف لقول  
والاحباب على الثاني ورجحه السبكي والرافعي في السوكة لطلب كائن على الماوردى والقدر الجائر  
فيها يعتبر من الثمر او الرطب بالخض فباع برطب يحس منه مثله اذا ج **باب**  
انما يجري الجالف في قدر الثمن اذا كان مدعي للمباح اكثر كما قيل للرافعي في الصداق ولو اختلفا  
في عين البيع والثمن معا فلا تخالف وكذا في عين البيع فقط والثمن في الزمة على احد الوجهين صح  
في المهمات ونسبه لمن يوطي لكن صح في تصحيحه مقابله في الصغير وبيعة جماعة وفي التمر  
اسارة اليه وقال السبكي من الام يشهد له وهو المعتمد ومن يوطي يحمل فعلى الاول يخلف  
كل على نبي ما ادعى عليه ولا يضره فان اقام الباع بيعة ان البيع هذا العبد ولا خربية انه الجارية  
سلمت للمستري ويعبر العبد عنه ان كان حصته والافضل يسلم له ويجزئ على قوله وقيل بقبضه **الحال**  
وينفق عليه من كسبه فان لم يكن له كسب ورأى بيعه وخطبته فعل ولم يرجح الشيخان شيئا  
وعيان الاوار وان كان في يد الباع فصل يسلمه الى المشتري او القاضي او يقره يد فيه الخلا  
فيمن اقره بالبيع وكثره المقر له ولو اقاما بينتين متعارضتين فكذلك في الاظهر ولا تخالف في  
من الخيار لما كان الفسخ بغيره على ما قاله القاضي واقره وضعفه في الكفاية ويجري الجالف  
في ساير المعاوضات كالسلم والمساقاة والحجارة والصلح عن الدم وقايدته فيه الرجوع للذمة  
ولا يخفى من ينزله منزلة الباع في البراءة بخلفه ويبدل في الصداق بالزوج على المذهب وقال  
الامام فيما لو نشأ لأعضاء بغيره لا يجه الا التسوية بين الجانبين قالوا ينبغي ترجحه على ان  
الثمن ما اذا اقر في الكفاية واجاب عنه في الطلب **باب** الخلاف في بداهة في الذب وكذا

انما جازم الدار في الجاني  
في مقرر في العبد وان كان  
في مقرر في العبد وان كان

تقديم



ومحمد السبكي قال والمصنف موافق في الخلافة  
وجوب التبعة لأكثر الأصحاب ويجب تعيينه

هذه السيدة تحسن عدم استئجارها  
فعل الواقع لما في البقوي ودرية  
تدبر المدي العساده

أدنى الخادم من المستفيدين هو أهلها وبنوه  
ثم يتقدم بهدو الصلاح أو الزرع في الأرض

فقط ما في الروية الاولى قال العادة او العالمة  
فقط هذا هو المقصود انه في خلاف الروية  
لا عشاء او عشاء

فقال المرنبيش: أختليت الزاهية؟ فقلت: نعم. فقال المرنبيش: فقلت: نعم. فقال المرنبيش: فقلت: نعم.

وقال الراعي بل مطلقا فقد الموتى وحملا  
قال الشيخ نعم قال كنت غصبت قال لا والله  
لو سمعته في الجوى في كلامه

المسح ليس منك بالفساد ٢٠ قد يبيع منك  
المسح وأقام بنية أن المسح أدي فساد

وحيي جرح من بعض اعياننا الذين همي  
المقصود منه من سيع والاسمعت ومنها  
سوطا التي في القوام (الاسم)

في الحادي ان القراعي في  
في حادي ان القراعي في  
في حادي ان القراعي في

وہو ان الفاظ باطلان حلقہ  
ہو ان الفاظ باطلان حلقہ  
وہو ان الفاظ باطلان حلقہ

لصداق ولولخلنا  
عالمه لوجه

بمفعول في الجملة وفي العز  
بمفعول في الجملة وفي العز

وَقَالَ قَوْلُهُ وَقِيلَ بَعْضُهُ  
وَلَمْ يَرْجِعِ الْمَشْخَلُ شَيْئًا

الظاهر ولا يخالفنا  
نقاية ويكرى الخيل الذ

لا ينبغي تحريمه على

رابه في المذهب ولد



ليخرج ما لو قال اشترت منك ثوبا بصفته كذا ابدا فقال بعك بيا على صحيحهم انعقاده بعا لكن  
 نقل في المهمات فيه اضطرار او قال الفتوى على ترجيح السلم ونسبه للنفس وغيره واختار السبكي  
 وغيره وهذا كله اذا لم يذكر بعد لفظ السلم فان قال بعكده سلم او اشترته سلم فسلمه كجرم به  
 الشيخان في تقريب الصفة وعن ابي الطيب اشترط جلود راس المال ولو قبض بعضه في  
 المجلس فهو كمن اشترى شيئين فلف أحدهما قبل القبض كقوله فيوجد منه ثوب الخيار صحيح  
 به في الاوارك كجرم السبكي بغيره ولو كان عبدا فاعتقه المسلم اليه وصححه اعتاق البيع قبل  
 القبض فمنا وجان الملقها الشيخان احرها ينفذ ويصدر قابضا ويلزم العقد والثاني لا ينفذ  
 فعلى هذا ان نفقوا قبل قبضه بطل العقد او بعد صح وفي نفوذ العقد وجان الملقها ايضا وفي  
 المهمات عن التمسك بنا وهما على ما التمسك الراهن ولم ينفذ فانك ولو تخاريف قبل القبض بطل على  
 الصحيح ولا يجب بيان محل التسليم في السلم الحلال وسعين محلة العقد عند الاطلاق قال  
 ابن الرفعة والظاهر تقييدها بالصالحه للتسليم والاشراط البيان ويستوعب الاجل ما يخص  
 بمرقة الكفار من عبيدهم او غيره واستثنى في المهمات ما لو عرفه منهم عدد التوارث ونسب  
 للشامل الا كتابه وبني معرفة العقاقير او عدلين يريها في الامح ولو عقد في اليوم الاخير  
 من شهر كصفر واجل ثلاثة اشهر مثلا فنقض الربيعان وجازي حل الاجل بضيقه ولم يتوقف  
 على تكمل العدد بشئ من جمادي الاخره كقوله المولى وغيره وصوبه الشيخان وفي المهمات اليه  
 الاخره كاليوم ورده في التعقيات ولو عقد بين العبدين واجل بالعبد حمل على الثاني كقوله ابن  
 الرفعة **فصل** لوطن حصول المسلم فيه عند الوجوب لكن بشقة عظيمة فالأقرب الي كلام  
 الاكثر كقوله المطلق ولو انقطع بعضه عند الحمل فالأظهر تحريم بين الفسخ والاجاز في كل  
 وفي معنى الانقطاع ان لا يوجد الا في موضع يفسد بقتله منه الي مكان التسليم او في مكان بعد  
 وهو مسافة الغرض في الامح او عند ممتنع من بيعه فلو سمح بمن غال وجب تحصيله كقوله قال  
 في المهمات والمراد ارتفاع الاسعار لا الزيادة على من المثل لا بالاجب في الغضب فمنا اولي وثق  
 غير بينهما والخيار هنا على الراعي في الامح فلو اجاز اوضح باستطاعته الفسخ لم يسقط ولا يصح السلم  
 في خوفات المسك والعنبر كقوله الامام واقف الراعي وجرم به المصنف في تصحيحه وادعي  
 هو وغيره مخالفته لاطلاقهم الجواز في اللاتي الصغار اذا اعم وجودها كالأوزن وناو تبهم الراعي  
 بعد ذلك قال في الروايد فكانه اخطأ وبجحه الاسوي خرج في الجواشي وغيرهما من الكلامين  
 واختلف في ضبط الصغار فقل ما يقصد للتداوي لا للمزينة وقيل ما وزنه سدس دينار وان قصد  
 لها قال الشيخان والوجه ان اعتبار السدس تقرب وفي معنى الجمع بين الكيل والوزن في الخطه  
 ان يجمع في ثوب بين وصفه ووزنه او يسلم في بطيخة او سفر حلة او عدة منها لا يهتاج الي ذكر  
 الحجم والوزن فيثبوت بغيره الوجود كقوله ونافع فيه السبكي ونقل الراعي عن الشيخ ابي حامد

في المهمات والمراد ارتفاع الاسعار لا الزيادة على من المثل لا بالاجب في الغضب فمنا اولي وثق غير بينهما والخيار هنا على الراعي في الامح فلو اجاز اوضح باستطاعته الفسخ لم يسقط ولا يصح السلم في خوفات المسك والعنبر كقوله الامام واقف الراعي وجرم به المصنف في تصحيحه وادعي هو وغيره مخالفته لاطلاقهم الجواز في اللاتي الصغار اذا اعم وجودها كالأوزن وناو تبهم الراعي بعد ذلك قال في الروايد فكانه اخطأ وبجحه الاسوي خرج في الجواشي وغيرهما من الكلامين واختلف في ضبط الصغار فقل ما يقصد للتداوي لا للمزينة وقيل ما وزنه سدس دينار وان قصد لها قال الشيخان والوجه ان اعتبار السدس تقرب وفي معنى الجمع بين الكيل والوزن في الخطه ان يجمع في ثوب بين وصفه ووزنه او يسلم في بطيخة او سفر حلة او عدة منها لا يهتاج الي ذكر الحجم والوزن فيثبوت بغيره الوجود كقوله ونافع فيه السبكي ونقل الراعي عن الشيخ ابي حامد







ورد بدله وللغايي اقراض مال المحجور عليه بلا ضرورة في الامع ولن صح السبكي منعه ويشترط في المقرض  
الامانة والياد وما يخذها ان راي ذلك وله فرض مال الفليس ايضا اذا رضي الغوا بتأخير  
القيمة ليجمع المال كما نقل عن النص وقد قال الشنخا هناك اذا تأخرت القيمة  
فان وجد من يعرضه اياه فعمل ويشترط فيه الامانة والياد والظاهر كما قاله  
الاسنوي وغيره منع اقراض تحت الروضة ونحوها والمختار في الصغير بتأجيله جواز  
فرض الجز فيرد مثله وناو في الجز وجرمان وجرم في الاواربغة وفي المطلب عن الاهياح اذا  
فرض شقص دار ونقله عن التمتع واقراءه تكن نقل الركني عن المولي وغيره تبرعه على ان الواجب  
في المنقور القيمة وكون شرط الاجل في زمن النهب كشرط صحيح عن مسرعة في الشرح والروضة  
وغيرها يكون المقرض ملما ولا يمنع رجوع المقرض لاجارة والتدبير والتعليق بصفة ولا ذوال حلك

المقرض وعوده كما في نظاير وجرم به العراقي وعن الماوردي اطلاق وجهين فيه **كتاب**  
**الرهن** حكم الاستيجاب فيه كاي بيع ولو قال بعتك بكذا على ان ترهني وارك به فقال اشريت  
ورهنتم الرهن على المرح ولو شرط في البيع رهن منعه للمرته سنة مثلا فهو جمع بين بيع واجارة  
وفي الروضة واصلا هناك ان رهن المكاتب وارتها نه جازان بشرط المصلحة كما في الولي وقيل  
لا يجوز استقلاله بالرهن ولا بالبيع نسبه وادان السيدون كبرعه وخالف في باب الكتابة فكذا  
الثاني كما في الصغير في البابين وفي المهمات ان الفتوى على ما ذكره في روجه الادريج والركني ايضا  
ونقله عن تتبع المصنف وقال لا سبكي انه الموافق للمفوض لكن مشي في الاواربغة على عقيد الموار  
بادن السيد وقال انه الاظهر في الشرحين والتدبير هنا وفي كتابة وهو الصحيح في الروضة  
والمدونة شرح الباب هناك ثم قال وقيل هو كالولي ولا يحتاج الي اذنه وهو الذي ناقض في الروضة  
وشرح الباب في كتاب الرهن وما نقله عن العزيزها يخالف النقل السابق الموافق لنقل المهمة  
والخادم فلعل شيخ العزيز مختلفه قال في الخادم وجب منعنا فيسبني رهنه وارتها مع  
السيد وما لورهن على ما يودي به النجم الاخير كضايه الي الحق ثم قال الشنخا والمادون  
ان دفع له سيد ما لا يتجر فيه كالكتاب الا ان رهنه اولى بالمع وله البيع نسبه بادن سيد  
وان قال التجار هناك ولم يرفع له مالا فله البيع والشراية الزمة جالا وموجلا والرهن والارزاق  
فان فضل في يد مال كان كما لو دفعه اليه قال في الاوار وليس له الرهن لنفسه وكسوته وقفية  
ما رهنه ولا يصور له الضياع ليعرض لاصلاحه وقد يكون الرهن منعه لمن مات عنها وعليه  
دين ودينه لو ائلف المهر في ذمة الجاني رهن على الادوية الزوايد خلاني ما  
يفهمه قول المراجع من بعد ولو ائلف المهر في قبض بدله وتقوم الام في مسلة رهنه دون  
ولها ذات ولرهنه له عند الاكثر في عكسها فيمكن العمل ولورهن معلق العتق بصفة  
يكن سبعا حلولا الدين لكن شرط البيع قبل وجودها صح ولو كانت تعلم مقارقتها الحلول او

هذا هو الوجه  
في الرهن  
في البيع  
في الجارة  
في المهر  
في العتق  
في الحلول  
في المقراض  
في الشنخا  
في الاسنوي  
في غيرهم



يحتملها والتأخر فالظاهر كما قاله جمع متأخرون البطلان واعلم ان يجوز رهن العلق بدين  
 حال دون المدبرح ان التدبير يعلق بصفة في الاصح مشكل فليعرف بينهما ان يصحح كما في التدبير  
 او ينحصر كما مال اليه السبكي وقال انه مقتضى للاق الموضوع والملق في الروايات ان القوي  
 في الدليل صحة رهن المدبر او انما يخفف الرهون اذا رهن بوجله لا يحل بل الفساد والابح بحاله  
 وفي الصغير عن الاكثرين الصحة فيما لو رهن ما لا يمكن تخفيفه بوجله لا يحل بل فساد واطلق ونقل  
 عن الام والخمسة وفي المهمات وغيرها ان القوي عليه **فصل** من شروط الرهون به  
 ان يعلمه ومن صور مزج الرهن وسبب ثبوت الدين ان يقول يعني عبدك بكرا  
 ورهنت به الثوب فيقول بعث وارتمت بنا على الاطرية الاستيحاب وهذا الرتب  
 شرط وهوان يقع احدى شيئين الرهن بين شيئين البيع او القرض والاخر بعدهما وانما يجوز  
 الرهن بالثمن مدة الخيار حيث ملكه للبائع ولا يباع الرهون حتى ينقضي الخيار ويجوز  
 رهن الرهون بدين اخر فيما لو جنى ففداء المرتن باذن الراهن ليكون رهنا بالدين الاول  
 على المذهب وكذا لو اتفق المرتن عليه بشرطه ليكون رهنا بالدين والنفقة كما في الروايات وفيه  
 نظر للسبكي ولو كان الراهن وكيل لانيه فقط فوكله المرتن في القرض فالمحجة كما قال السبكي ويجوز  
 وغيرها الصحة والزمان المختار للقبض في الرهن عند الموضع والغاصب ويجوزها من وقت المدة  
 وفيه ولو رهن الاب ما له عند طفله او عكسه ففي اشتراط معنى الزمان وجان في الروضة واصلا  
 بلا ترجيح وشبههما الراعي الوجهين في صيغة البيع والطلاق في صيغة البيع ايضا وجهين وصح في  
 المجمع افتقار اليهما كما لو قصد الاب هنا قبضا واقتضا كالاذن الجدي ويحصل الرجوع عن  
 الرهن قبل القبض بصفة ورهن غير مقبوضين ايضا على المض والحق للراهن الموصرا عتاق الرهون  
 عن كفارة غير كما في الروايات وورد عليه في المهمات الوارد انه يجوز ان يعق عن الميت  
 ما كان الميت رهنه او يعلق به دينه ولو لم ينفذ استيلاذ الراهن فيبعث ثم ملكها فقد ايضا  
 في الاصح وعن الدارمي ونصر لام انه يستثنى من منع الراهن من البناء والفرما لو كان الدين  
 مؤجلا وقال الراهن انا اقلع عند الاجل ويشترط بقلع في مسلة المباح عدم الحجر على الراهن ايضا  
 وان لا يادته في بيع الفراس والبنامع الارض والابعا ووزع الثمن وجسب الفقص على الفراس  
 والبناء ولو اراد الراهن الاسترداد بالخزيرة والانتفاع بغيرها يمكن بدونه اجيب على المذهب  
 وشرط استرداد الجارية ان غشيها لكونه محرما او ثقه ولما اهل والاشهاد على الآخر عند  
 التهمة واجب نعم ان كان مشهورا العدالة موثوقا به عند الناس لم يكلفه في كل اخذ على الاصح  
 كما قاله وعلله الراعي بالمسقة ومقتضى كلامهما وجوبه على مشهور العدالة عند التهمة المرة  
 الاولى وقول الجاوي ويشهد لا ظاهر اعدا له تجالفة والمرتن الرجوع في ذنبه في المقر  
 اذا وهب ولم يقبض او طي ولم يحل **فصل** لو رهن مسلما او معيضا من كافر او سلاحي

وللمرتن في الروضة  
 كما في السبكي

ويشترط في التدبير  
 في الرهن بالدين  
 حرم النفس  
 ظاهر كما قاله  
 سبكي كما في الجواز  
 عن الراهن في الجواز  
 على ان الراهن  
 شرطين والراهن  
 الاول والآخر  
**كتاب**  
 به فقال اشترط  
 وجوب بين يديه  
 الاول ونقل  
 في الكتاب  
 والراهن ايضا  
 على تقدير الجواز  
 في الروضة  
 في ناقص الروضة  
 واقف على المأنة  
 وادناه مع  
 كان والمادون  
 ما دون سبكي  
 والراهن والراهن  
 منه وكونه في  
 مات غدا عليه  
 لو ابدخلان ما  
 مسلة رهنا دون  
 على القرض بصفة  
 فاقترع الجواز

محلي



من جزئي وضع عند عدل او جارية كثيرة فان كان المهرين محرما او امرأة او اجنبية ثقة وعند  
 زوجة او امة او نسق ثقات وضعت عند والا فتعذر محرم لها او امرأة ثقة او عدل بالثقة  
 المذكورة فان شرط خلافة بشرط فاسد واخفى كالابن لكن لا يوضع عند امرأة ولو وضع المهرين  
 عند فاسق فزاد فسقه فحكم نقله الي غيره كما لو حدث وكذا لو ضعف الاول عن الحفظ او عادي  
 احد المراهنين فطلب نقله ولو اتفقا على نقله بلا سبب حاز ولو كان في يد المهرين فتغير  
 حاله او مات قلدرهن نقله وازالة اليد ورشته على الصحيح ولو تلف عن المهرين المسيحيين  
 يد اعدله بتفريط فيقتضي تصويرا لاحام قصر الفمان عليه قال السبكي وغيره وهو الاقرب  
 وان اقتصي طلاق غير انه لا فرق ولو كان العدل ما دون من جهة الحاكم لم يكن طريقا في ذلك  
 ولو راي الحاكم بيع المهرين بحسن لدين غير نقد البلد جاز ولو باع العدل من الرأفة الذي  
 زاد قبل انقضاء الخيار بلا نسخ للاول فهو صحيح وصحيح على الصحيح بل هو لا يحاط كما قاله السبكي ولو  
 خيف من مداواة المهرين مع غلبة السلامة فوجها في العزيز بل يخرج امهما في الزاد  
 لا يمنع فالأجربان في قطع اليد المتأكله اذا كان في قطعها وتركها خطر وكذا قطع سلعة غلبت  
 فيه السلامة ويستثنى من كون فاسد العهود صحيح في اصل الفمان مسایل من الطرق  
 المسافاة على ان كل التمرة للمالك فظيم المذكورة في المباح في القراض ومسئلة عرض العين للوجه  
 الاتية في يدها ولو عقد الرمة بعض الاحاد لم يبيع فلا يقيم الذي سته فلا تجزئة في الصحيح وفي  
 استثنائهما نزاع في التوسيع وغير من جهة ان هذا العقد باطل لا فاسد ومن العكس الشركة  
 الفاسدة كما سيأتي وما لو ارهن مفضويا واستاجر فلف عند وان كان الرار على الغاصب  
 ويجري في دعوي المهرين والوكيل وعامل القراض المثلث القفيل المذكورة في الودعة  
 وانما يعوزت الرهن في مسئلة الغصاص من المهرين اذا كان في النفس والحضم فبدل  
 الرهن الماعا للمالك ولا يخصص وجوب مال الجنائية في غنم والحظ كما سيعلم في الجنائيات **فصل**  
 لوجي المهرين وهو عبد لا يميز او انجي يعتقد وجوب الطاعة بامر السيد او غيره فالجاني هو الامر  
 وعليه الغصاص او الفمان ولا يتعلق الماله برقة العبد في البيع وانما يباع جميع العبد المهرين  
 الجاني على اجنبي او على عبد لسيد مرهون عند اخراذ المهر فقيمة على الدش والابيع قدره  
 في الاصح فان تعدوا ونقص يبيع الكل وجعل الزاد رهنها ولو اتفق الراهن والمهرين على  
 النقل نقل او الراهن ومهرين القفيل فتقلا عن الاحام انه كرهتم القائل طلب البيع ثم قال  
 ومعتق التوجيه بتوقع زيادة راعب ان له ذلك والعرض المحوز للمقل اذا كانا مرهونين  
 عند واحد بدينين فيما لو اختلفا في الاجل وقدره او في قدر الرهن والقفيل رهن ما كرهها  
 مع تساوي قيمة العبدان او زيادة القفيل فان نقص وهو رهن كبرها نقل بدينه اليه  
 وكذا لو تساوي الدينان وقيمة القفيل قل وجب نقلها بالقل فحل باع ويقام عنه مقام القفيل

فان كان المهرين  
 عند فاسق فزاد  
 فسقه فحكم نقله  
 الي غيره كما لو  
 حدث وكذا لو  
 ضعف الاول عن  
 الحفظ او عادي  
 احد المراهنين  
 فطلب نقله ولو  
 اتفقا على نقله  
 بلا سبب حاز ولو  
 كان في يد المهرين  
 فتغير حاله او  
 مات قلدرهن  
 نقله وازالة اليد  
 ورشته على  
 الصحيح ولو تلف  
 عن المهرين  
 المسيحيين يد  
 اعدله بتفريط  
 فيقتضي تصويرا  
 لاحام قصر  
 الفمان عليه  
 قال السبكي  
 وغيره وهو  
 الاقرب وان  
 اقتصي طلاق  
 غير انه لا  
 فرق ولو كان  
 العدل ما دون  
 من جهة الحاكم  
 لم يكن طريقا  
 في ذلك ولو  
 راي الحاكم  
 بيع المهرين  
 بحسن لدين  
 غير نقد البلد  
 جاز ولو باع  
 العدل من  
 الرأفة الذي  
 زاد قبل  
 انقضاء  
 الخيار بلا  
 نسخ للاول  
 فهو صحيح  
 وصحيح على  
 الصحيح بل  
 هو لا يحاط  
 كما قاله  
 السبكي ولو  
 خيف من  
 مداواة  
 المهرين مع  
 غلبة  
 السلامة  
 فوجها في  
 العزيز بل  
 يخرج امهما  
 في الزاد لا  
 يمنع فالأجربان  
 في قطع  
 اليد المتأكله  
 اذا كان في  
 قطعها  
 وتركها  
 خطر وكذا  
 قطع سلعة  
 غلبت فيه  
 السلامة  
 ويستثنى من  
 كون فاسد  
 العهود  
 صحيح في  
 اصل  
 الفمان  
 مسایل من  
 الطرق  
 المسافاة  
 على ان كل  
 التمرة  
 للمالك  
 فظيم  
 المذكورة  
 في المباح  
 في القراض  
 ومسئلة  
 عرض  
 العين  
 للوجه  
 الاتية  
 في يدها  
 ولو عقد  
 الرمة  
 بعض  
 الاحاد  
 لم يبيع  
 فلا يقيم  
 الذي  
 سته  
 فلا تجزئة  
 في الصحيح  
 وفي  
 استثنائهما  
 نزاع في  
 التوسيع  
 وغير من  
 جهة ان  
 هذا  
 العقد  
 باطل  
 لا فاسد  
 ومن العكس  
 الشركة  
 الفاسدة  
 كما سيأتي  
 وما لو ارهن  
 مفضويا  
 واستاجر  
 فلف عند  
 وان كان  
 الرار على  
 الغاصب  
 ويجري في  
 دعوي  
 المهرين  
 والوكيل  
 وعامل  
 القراض  
 المثلث  
 القفيل  
 المذكورة  
 في الودعة  
 وانما يعوزت  
 الرهن في  
 مسئلة  
 الغصاص  
 من المهرين  
 اذا كان  
 في النفس  
 والحضم  
 فبدل  
 الرهن  
 الماعا  
 للمالك  
 ولا يخصص  
 وجوب  
 مال  
 الجنائية  
 في غنم  
 والحظ  
 كما سيعلم  
 في الجنائيات

ليس

فان كان المهرين  
 عند فاسق فزاد  
 فسقه فحكم نقله  
 الي غيره كما لو  
 حدث وكذا لو  
 ضعف الاول عن  
 الحفظ او عادي  
 احد المراهنين  
 فطلب نقله ولو  
 اتفقا على نقله  
 بلا سبب حاز ولو  
 كان في يد المهرين  
 فتغير حاله او  
 مات قلدرهن  
 نقله وازالة اليد  
 ورشته على  
 الصحيح ولو تلف  
 عن المهرين  
 المسيحيين يد  
 اعدله بتفريط  
 فيقتضي تصويرا  
 لاحام قصر  
 الفمان عليه  
 قال السبكي  
 وغيره وهو  
 الاقرب وان  
 اقتصي طلاق  
 غير انه لا  
 فرق ولو كان  
 العدل ما دون  
 من جهة الحاكم  
 لم يكن طريقا  
 في ذلك ولو  
 راي الحاكم  
 بيع المهرين  
 بحسن لدين  
 غير نقد البلد  
 جاز ولو باع  
 العدل من  
 الرأفة الذي  
 زاد قبل  
 انقضاء  
 الخيار بلا  
 نسخ للاول  
 فهو صحيح  
 وصحيح على  
 الصحيح بل  
 هو لا يحاط  
 كما قاله  
 السبكي ولو  
 خيف من  
 مداواة  
 المهرين مع  
 غلبة  
 السلامة  
 فوجها في  
 العزيز بل  
 يخرج امهما  
 في الزاد لا  
 يمنع فالأجربان  
 في قطع  
 اليد المتأكله  
 اذا كان في  
 قطعها  
 وتركها  
 خطر وكذا  
 قطع سلعة  
 غلبت فيه  
 السلامة  
 ويستثنى من  
 كون فاسد  
 العهود  
 صحيح في  
 اصل  
 الفمان  
 مسایل من  
 الطرق  
 المسافاة  
 على ان كل  
 التمرة  
 للمالك  
 فظيم  
 المذكورة  
 في المباح  
 في القراض  
 ومسئلة  
 عرض  
 العين  
 للوجه  
 الاتية  
 في يدها  
 ولو عقد  
 الرمة  
 بعض  
 الاحاد  
 لم يبيع  
 فلا يقيم  
 الذي  
 سته  
 فلا تجزئة  
 في الصحيح  
 وفي  
 استثنائهما  
 نزاع في  
 التوسيع  
 وغير من  
 جهة ان  
 هذا  
 العقد  
 باطل  
 لا فاسد  
 ومن العكس  
 الشركة  
 الفاسدة  
 كما سيأتي  
 وما لو ارهن  
 مفضويا  
 واستاجر  
 فلف عند  
 وان كان  
 الرار على  
 الغاصب  
 ويجري في  
 دعوي  
 المهرين  
 والوكيل  
 وعامل  
 القراض  
 المثلث  
 القفيل  
 المذكورة  
 في الودعة  
 وانما يعوزت  
 الرهن في  
 مسئلة  
 الغصاص  
 من المهرين  
 اذا كان  
 في النفس  
 والحضم  
 فبدل  
 الرهن  
 الماعا  
 للمالك  
 ولا يخصص  
 وجوب  
 مال  
 الجنائية  
 في غنم  
 والحظ  
 كما سيعلم  
 في الجنائيات

فان كان المهرين  
 عند فاسق فزاد  
 فسقه فحكم نقله  
 الي غيره كما لو  
 حدث وكذا لو  
 ضعف الاول عن  
 الحفظ او عادي  
 احد المراهنين  
 فطلب نقله ولو  
 اتفقا على نقله  
 بلا سبب حاز ولو  
 كان في يد المهرين  
 فتغير حاله او  
 مات قلدرهن  
 نقله وازالة اليد  
 ورشته على  
 الصحيح ولو تلف  
 عن المهرين  
 المسيحيين يد  
 اعدله بتفريط  
 فيقتضي تصويرا  
 لاحام قصر  
 الفمان عليه  
 قال السبكي  
 وغيره وهو  
 الاقرب وان  
 اقتصي طلاق  
 غير انه لا  
 فرق ولو كان  
 العدل ما دون  
 من جهة الحاكم  
 لم يكن طريقا  
 في ذلك ولو  
 راي الحاكم  
 بيع المهرين  
 بحسن لدين  
 غير نقد البلد  
 جاز ولو باع  
 العدل من  
 الرأفة الذي  
 زاد قبل  
 انقضاء  
 الخيار بلا  
 نسخ للاول  
 فهو صحيح  
 وصحيح على  
 الصحيح بل  
 هو لا يحاط  
 كما قاله  
 السبكي ولو  
 خيف من  
 مداواة  
 المهرين مع  
 غلبة  
 السلامة  
 فوجها في  
 العزيز بل  
 يخرج امهما  
 في الزاد لا  
 يمنع فالأجربان  
 في قطع  
 اليد المتأكله  
 اذا كان في  
 قطعها  
 وتركها  
 خطر وكذا  
 قطع سلعة  
 غلبت فيه  
 السلامة  
 ويستثنى من  
 كون فاسد  
 العهود  
 صحيح في  
 اصل  
 الفمان  
 مسایل من  
 الطرق  
 المسافاة  
 على ان كل  
 التمرة  
 للمالك  
 فظيم  
 المذكورة  
 في المباح  
 في القراض  
 ومسئلة  
 عرض  
 العين  
 للوجه  
 الاتية  
 في يدها  
 ولو عقد  
 الرمة  
 بعض  
 الاحاد  
 لم يبيع  
 فلا يقيم  
 الذي  
 سته  
 فلا تجزئة  
 في الصحيح  
 وفي  
 استثنائهما  
 نزاع في  
 التوسيع  
 وغير من  
 جهة ان  
 هذا  
 العقد  
 باطل  
 لا فاسد  
 ومن العكس  
 الشركة  
 الفاسدة  
 كما سيأتي  
 وما لو ارهن  
 مفضويا  
 واستاجر  
 فلف عند  
 وان كان  
 الرار على  
 الغاصب  
 ويجري في  
 دعوي  
 المهرين  
 والوكيل  
 وعامل  
 القراض  
 المثلث  
 القفيل  
 المذكورة  
 في الودعة  
 وانما يعوزت  
 الرهن في  
 مسئلة  
 الغصاص  
 من المهرين  
 اذا كان  
 في النفس  
 والحضم  
 فبدل  
 الرهن  
 الماعا  
 للمالك  
 ولا يخصص  
 وجوب  
 مال  
 الجنائية  
 في غنم  
 والحظ  
 كما سيعلم  
 في الجنائيات

فان كان المهرين  
 عند فاسق فزاد  
 فسقه فحكم نقله  
 الي غيره كما لو  
 حدث وكذا لو  
 ضعف الاول عن  
 الحفظ او عادي  
 احد المراهنين  
 فطلب نقله ولو  
 اتفقا على نقله  
 بلا سبب حاز ولو  
 كان في يد المهرين  
 فتغير حاله او  
 مات قلدرهن  
 نقله وازالة اليد  
 ورشته على  
 الصحيح ولو تلف  
 عن المهرين  
 المسيحيين يد  
 اعدله بتفريط  
 فيقتضي تصويرا  
 لاحام قصر  
 الفمان عليه  
 قال السبكي  
 وغيره وهو  
 الاقرب وان  
 اقتصي طلاق  
 غير انه لا  
 فرق ولو كان  
 العدل ما دون  
 من جهة الحاكم  
 لم يكن طريقا  
 في ذلك ولو  
 راي الحاكم  
 بيع المهرين  
 بحسن لدين  
 غير نقد البلد  
 جاز ولو باع  
 العدل من  
 الرأفة الذي  
 زاد قبل  
 انقضاء  
 الخيار بلا  
 نسخ للاول  
 فهو صحيح  
 وصحيح على  
 الصحيح بل  
 هو لا يحاط  
 كما قاله  
 السبكي ولو  
 خيف من  
 مداواة  
 المهرين مع  
 غلبة  
 السلامة  
 فوجها في  
 العزيز بل  
 يخرج امهما  
 في الزاد لا  
 يمنع فالأجربان  
 في قطع  
 اليد المتأكله  
 اذا كان في  
 قطعها  
 وتركها  
 خطر وكذا  
 قطع سلعة  
 غلبت فيه  
 السلامة  
 ويستثنى من  
 كون فاسد  
 العهود  
 صحيح في  
 اصل  
 الفمان  
 مسایل من  
 الطرق  
 المسافاة  
 على ان كل  
 التمرة  
 للمالك  
 فظيم  
 المذكورة  
 في المباح  
 في القراض  
 ومسئلة  
 عرض  
 العين  
 للوجه  
 الاتية  
 في يدها  
 ولو عقد  
 الرمة  
 بعض  
 الاحاد  
 لم يبيع  
 فلا يقيم  
 الذي  
 سته  
 فلا تجزئة  
 في الصحيح  
 وفي  
 استثنائهما  
 نزاع في  
 التوسيع  
 وغير من  
 جهة ان  
 هذا  
 العقد  
 باطل  
 لا فاسد  
 ومن العكس  
 الشركة  
 الفاسدة  
 كما سيأتي  
 وما لو ارهن  
 مفضويا  
 واستاجر  
 فلف عند  
 وان كان  
 الرار على  
 الغاصب  
 ويجري في  
 دعوي  
 المهرين  
 والوكيل  
 وعامل  
 القراض  
 المثلث  
 القفيل  
 المذكورة  
 في الودعة  
 وانما يعوزت  
 الرهن في  
 مسئلة  
 الغصاص  
 من المهرين  
 اذا كان  
 في النفس  
 والحضم  
 فبدل  
 الرهن  
 الماعا  
 للمالك  
 ولا يخصص  
 وجوب  
 مال  
 الجنائية  
 في غنم  
 والحظ  
 كما سيعلم  
 في الجنائيات



او تقام عينه فيه الوجهان في الموهوبين عند اثنين وحيث لا نقل فقال المرتضى لا ائتمنه  
 وضوابطه مكانه ففي اجابته وجهان الملقب بالشكاح وغيرهما وقال في الحادام الظاهر ترجيح  
 المنع كما يراى يتوقع من المفسدات وادى بنقل **فصل** لا يخالف اذا اقتضى على شرط الرهن  
 في البيع واختلافنا في الوفاء بل يعيد الرهن في انكاره حسيمة ولو اقر الرهن بالقبض في  
 مجلس الحكم بعد الدعوى عليه ثم قال لم يكن اقراي عن حقيقته فعند العقاب ليس  
 له الخليف وان ذكرنا وبلا وقال غير هذه الصورة كغيرها ولم يرجح الشيخان  
 شيئا وقال الاذري ان الثاني هو مقتضى الملاقاة والنقض والمراقبين وجزم بالثاني  
 وانما يعتبر اقرا الرهن بانما قبض اذا امكن فلو قال رهنه اليوم دارى بالشاير  
 واقتضته وهما بمكة لغا ولو قال لحيي بالقبض ولم يعين الحيي عليه او عينه فلم يصدق  
 او لم يدع ذلك فالرهن مستمر بحاله واذا جلفنا المرتضى على انكاره فعلى نفي العلوية وانما يباع  
 جميع الموهون فيها اذا جلف المحيي عليه اليمن المردود ما اذا استغرقت الجناية قيمته والا  
 يبع منه بقدرها ثم الامح ان باقية يكون رها ويحلف من عليه الفان باجدها رهن مثلا فادي  
 الفا وقال ادبته عنه والمنقول بطلان تصرف الوارث فيها لو كان على الميت دين يحيى ثم ظهر الميت  
 هذه مراد المزاج برليل تمسكه برد البيع نعم في الاعتناق خلاف والمذهب نفوذه من المוסر  
 وعليه الاقل من الدين وقيمه العبد وان اقصى كلامها هنا ترجيح عدم النفوذ ولو زاد الدين  
 على الزكاة فاراد الزبا ببيعها زيادة راض وقالا لو ارث اخذها بغيرها اجب في الامح ومحا  
 في بحث اجار العبدية النكاح تعلق الدين بزوايد الزكاة والمعتد كما قاله الاذري ما رجعها  
**باب** يحجر على غريم المحجورين الفليس بسؤال اولياهم فان لم يسألوا حرم الحاكم ولو كانوا  
 هم الفليس محجزة اموالهم على اولياهم كما اقتضاه الملاقاة المحاب ولو اثنى الزبا المحجورين  
 بعدا لما لم يحجر في الامح بل قال الاسوي وان زاد ما له على دين ونقله عن الراعي ونوزع  
 في النقل ولا يحجر على المكاتب بالتماس السيد للجهوم وحيث وجدت شروط المحجور  
 وجب على الحاكم واما الاستهاد به فتسحب ويصح بيع الفليس ماله او بعضه لغريمه  
 بدنيهم باذن الحاكم وانما يصح خلعه بالعين اذا كان هو الزوج بخلاف الزوجة والى  
 ولو اقر بدون اسناد الى ما قبل المحجور وبعد قال الراعي فيما سأل المذهب انه كما بعدة  
 المصنف وينبغي الرجوعه ان امكنت ويصح هذا البحث في مسألة المزاج ايضا وهي  
 اسناده الي ما بعد مطلقا وفي المهمات وغيرها عن القاضي المصنف بعدم وجوب  
 رد البيع بالعيب اذا كانت العبطة في الرد كما اقتضته عبارة الشيخين لكن  
 نقلنا عن المصنف ان الميراث اذا وجد ما استلزه في حقيقته معيبا واخطئ في رده فامسكه  
 كان نقص العيب من الثلث وهذا يدل على انه نفوذ مقتضاه وجوب الرد في مسألة الفليس

نعم قال الواقفي في الحكمة ان المكاتب اذا  
اجتمع عليه قوم ودبروا للسياسة والغيرة  
ولما لم كان كالحرب الجارية عليه

عاشا من الملك  
ثم علموا بمرور  
معه اكله  
فقالوا لاسكن  
شيئا عا  
ثم علموا  
بمرور  
معه اكله  
فقالوا لاسكن  
شيئا عا

وهذه النسخ مشهورة في كتب المد العباد  
ومع جماعتنا، جماعة منهم الذين  
في المطالع



قال الاذبحي ويؤيد ان الآية شهوة بولي الطفل وهو يجب عليه الرد ومسله الولي ذكر الشيخان  
 هنا من حاله كون الغبطة في بقائه وقالوا لا يرد ولا يثبت الا لاش لان الرد غير ممتنع في نفسه  
 واما المصلحة فتقتضي الامتناع **فصل** المبادرة ببيع مال الفليس وقسمه مسيحة كالمبيع  
 بحضرة او حصره وكيه وغرمه وبيع كل شيء في سوقه ولو كان في ماله ما يتعلق به حتى يبيع قبل الخوان  
 ولا يفرط القامي في المبادرة بحيث يغفل الفليس ولو كان للمنفذ في السوق مؤنة وراي استدعا اهله  
 اليه فعل لما البيع بمن المثل جالا من عند البلد فواجب ولو راى البيع بثل حقوق الغرماء او فوا  
 هم والفليس غير نقد البلد او بوجله جاز وسائر ما يبيع الاعيان عنه كالسليم منع اخذ المستحق ثم الغرماء  
 غير جنس حقه ولو قل القبول حيث يصرف قسمته وطلبها الغرماء قال الامام بحجهم ونقله السبكي  
 عن الرازيين واختاره وقال الشيخان الظاهر خلافه وحكاها عن جمع وزعم به الرازي ولو كان  
 للفليس مثلا غرماء من كل مائة عشرة وماله عشرة فاقسمها ما واثف احداهما حصته وهو معسر ثم ظهر  
 غرم بعشرة استرد من الاخر نصف ما اخذ في الاصح وكانه كل المال فاذا ايسر المثلث اخذ منه ثلث  
 ما اخذ وقسم بينه ولو استحق ما باعه ما دون الحاكم فكالحاكم ولا يكون طريقا في الغنائم على الاصح  
 واما ينفق من المال على الزوجة اذ لم يتجدد بعد الحجر ولو كان له كسب لا يلق به لم يكلفه وانفق  
 من ماله الجاصل ولو قصر عن اللائق فاختار السبكي تبعا لاطلاق القسمة انه لا ينفق من ماله  
 واختار الاسوي خلافا كما اقتضاه كلام المطلب وقال غيرهما لفضل بين ان يتكرد للقسمة ثلاث  
 مرات او لا لم يبعد ويسامح ببلد وحيدر قليل للقيمة وما يترك له خف وطيلسان وذراعة  
 ان كان يلق به ذلك والاعتبار باللائق حال فلسه على ما نقله الشيخان عن الامام والاذبحي والفرق قبول  
 عن غير ايضا ولو كان ليس على تروته دون اللائق به تغيير الم يرد عليه ويترك كسوة عياله  
 ايضا وكذا سبكي يوم القسمة كاتفاهما عن الرازي وجزمنا به بحيث سراية العتق وكلما يترك لمن دونه له  
 ماله يشترى له اذ لم يوجد فيه وعليه بعد القسمة الكسب لدين عمي بسببه كما نقل عن الرازي  
 واذا قلنا باجاءن لم الولد او الوقت او جرمة بعد اذبحي الي قال الذين قالوا مقتضاه اداية  
 الحجر الي قايه وهو كالمستبعد وفي الصغير انه بعيد وقال السبكي وغيره انما مقتضاه فكه بالكلية  
 او بالنسبة الي غير الماحور فقط ونذكر انظروا في الروايد عن فتاوي الرازي انه يجبر على اجازة له  
 الوقت ما لم يظهر تفاوت بتجمل الاجرة الي جد لا يغاين به في عرض الوفا ومن لم يدين كافي  
 مال لكن عرف له مال فادعي ثلغه وانه معسر فعليه البينة ايضا فان شهدت بالثلف لم  
 يعتبر في حقه باطنه او بالاعسار اعترفت ولا بد مع بينة الاعسار من البين ان يطلب الخصم  
 في الاظهر ويقول الشاهد انه لا يملك سوى قوت يومه ويأمنه مع قوله انه معسر كما قاله  
 ونور عافيه ويحبس لو اذ للولدي الاصح خلافا للماوي قال الشيخان في باب القضا المحيولت في  
 وقياس حجة انه يحبس المرء في المحدثه وابن السبيل مغالهم عن الظلم وعن دعاهم العبادي  
 فانما لا يرد في الاصل

منه في قوله لا يرد ولا يثبت الا لاش لان الرد غير ممتنع في نفسه  
 واما المصلحة فتقتضي الامتناع فصل المبادرة ببيع مال الفليس وقسمه مسيحة كالمبيع  
 بحضرة او حصره وكيه وغرمه وبيع كل شيء في سوقه ولو كان في ماله ما يتعلق به حتى يبيع قبل الخوان  
 ولا يفرط القامي في المبادرة بحيث يغفل الفليس ولو كان للمنفذ في السوق مؤنة وراي استدعا اهله  
 اليه فعل لما البيع بمن المثل جالا من عند البلد فواجب ولو راى البيع بثل حقوق الغرماء او فوا  
 هم والفليس غير نقد البلد او بوجله جاز وسائر ما يبيع الاعيان عنه كالسليم منع اخذ المستحق ثم الغرماء  
 غير جنس حقه ولو قل القبول حيث يصرف قسمته وطلبها الغرماء قال الامام بحجهم ونقله السبكي  
 عن الرازيين واختاره وقال الشيخان الظاهر خلافه وحكاها عن جمع وزعم به الرازي ولو كان  
 للفليس مثلا غرماء من كل مائة عشرة وماله عشرة فاقسمها ما واثف احداهما حصته وهو معسر ثم ظهر  
 غرم بعشرة استرد من الاخر نصف ما اخذ في الاصح وكانه كل المال فاذا ايسر المثلث اخذ منه ثلث  
 ما اخذ وقسم بينه ولو استحق ما باعه ما دون الحاكم فكالحاكم ولا يكون طريقا في الغنائم على الاصح  
 واما ينفق من المال على الزوجة اذ لم يتجدد بعد الحجر ولو كان له كسب لا يلق به لم يكلفه وانفق  
 من ماله الجاصل ولو قصر عن اللائق فاختار السبكي تبعا لاطلاق القسمة انه لا ينفق من ماله  
 واختار الاسوي خلافا كما اقتضاه كلام المطلب وقال غيرهما لفضل بين ان يتكرد للقسمة ثلاث  
 مرات او لا لم يبعد ويسامح ببلد وحيدر قليل للقيمة وما يترك له خف وطيلسان وذراعة  
 ان كان يلق به ذلك والاعتبار باللائق حال فلسه على ما نقله الشيخان عن الامام والاذبحي والفرق قبول  
 عن غير ايضا ولو كان ليس على تروته دون اللائق به تغيير الم يرد عليه ويترك كسوة عياله  
 ايضا وكذا سبكي يوم القسمة كاتفاهما عن الرازي وجزمنا به بحيث سراية العتق وكلما يترك لمن دونه له  
 ماله يشترى له اذ لم يوجد فيه وعليه بعد القسمة الكسب لدين عمي بسببه كما نقل عن الرازي  
 واذا قلنا باجاءن لم الولد او الوقت او جرمة بعد اذبحي الي قال الذين قالوا مقتضاه اداية  
 الحجر الي قايه وهو كالمستبعد وفي الصغير انه بعيد وقال السبكي وغيره انما مقتضاه فكه بالكلية  
 او بالنسبة الي غير الماحور فقط ونذكر انظروا في الروايد عن فتاوي الرازي انه يجبر على اجازة له  
 الوقت ما لم يظهر تفاوت بتجمل الاجرة الي جد لا يغاين به في عرض الوفا ومن لم يدين كافي  
 مال لكن عرف له مال فادعي ثلغه وانه معسر فعليه البينة ايضا فان شهدت بالثلف لم  
 يعتبر في حقه باطنه او بالاعسار اعترفت ولا بد مع بينة الاعسار من البين ان يطلب الخصم  
 في الاظهر ويقول الشاهد انه لا يملك سوى قوت يومه ويأمنه مع قوله انه معسر كما قاله  
 ونور عافيه ويحبس لو اذ للولدي الاصح خلافا للماوي قال الشيخان في باب القضا المحيولت في  
 وقياس حجة انه يحبس المرء في المحدثه وابن السبيل مغالهم عن الظلم وعن دعاهم العبادي  
 فانما لا يرد في الاصل

والاصل ان لا يرد في الاصل  
 فانما لا يرد في الاصل  
 فانما لا يرد في الاصل  
 فانما لا يرد في الاصل







احمر فيه على خط الاربعة  
وسايسها له

فالوجه القطع بالرجوع كما قاله الامام واقراءه وفي معنى الخبز والعصاة خياطة الثوب بحيط منه  
وخبر الدقيق وذبح الشاة وبني اللحم وضرب لبن من تراب الارض والبنابات اشترها مع <sup>الروضة</sup>  
ورايضة الدابة وكلما يجوز الاستحجار عليه ويظهره اثارا لزيادة في كل ذلك عين في الاظهر وعليه  
بني شركة الفليس، وللبايع حينئذ اخذ المبيع ودفع حصته الريادة للفليس وان كانت بسبب  
الصنع في الاصح ولو كانت زيادة القيمة بارتفاع سوق المبيع او الريادة اخضت او بها <sup>المنفعة</sup> ورعت  
وهل لشركته فيما لو صنع الثوب بصيغته فيها جميعا خلط الزيت او الثوب للبايع  
والصنع للفليس كالترس وجهان في الروضة واصلا بالاترجيح قال السبكي وليس  
الشافعي في نظير المسئلة من الغصب يستهد للاول ولو كان الصنع للبايع الثوب  
قوات قيمته، فالفليس شركه بالزيادة في الاصح **باب** نقله في اسباب

—

الحجران النبوي الحق بالعبي المحيرون له اذ في تميز ولم يجل عقله واقراء واستشكله  
السبكي والاذريعي بانه ان كان زائلا العقل لحق المجنون والافهم ملكة وقرنه صحيح  
فان بدركسفيه والجرية من البلوغ بالسنين العرية وفي شعره لامة الفتي  
بلوغ الكاف الجشطن وانما يكون علامة في الخبيث المشكل اذ ثبت على وجهه كما نقل  
عن جمع ولو امي بركه وحاض بعرجه حكيم ببلوغه في الاصح وان وجد احدهما فلا عيب  
الجهور وجهه الامام بلوغا قالا وهو الحق فان ظهر من الاخر خلافة غيرنا الجمل ونقل  
المصنف عن التمة اشترط التكرور فيها لو وجد احدهما قال وهو حسن وان كان  
غريبا واعتمد في المهمات لان الامام والرافعي استندوا في تصويب الاخذ باحدهما  
الي لقياس على المذكورة والاثوثة وهذا شرطه التكرور ورواه في التعقبات بالفرق  
بين المسليين وقال ان ذلك التمس على الاسوي وفي كون الجبل بلوغا حقيقة

اود ليل عليه خلاف ونقل الاذعي والركشي عن الماوردي ان من قال بالاول  
 وقد وهم وعبان الرازي نفى الثاني قال الشيخان لكن لا يستيقن الاول لا  
 بالوضع فيحكم بالبلوغ قبله بسنة اشهر وشي فان كانت مطلقة وانت بولد يلحق بالزوج  
 حكما ببلوغه قبل الطلاق واعتبار الشيء الزايد على السنة اشهر كما في المذهب  
 والكا في نقله ابن الرقعة عن الرازي وحده وقال فيه نظروا اليك في المذهب عن  
 ستة اشهر فقط ويعتبر في رشد الكافر ما هو صلاح في دينه وما له عندهم وفي تكرار  
 الاحتيال ان يعيد عليه الفربس ومن بلغ غير رشيد فحج حرسه لاصبي  
 فراد المنهج بالبحر الجنس ومن يعين في بعض المصنفات هل يحجر عليه فيه خاصة في  
 الملقاها وجرم اليمني بعدهم وفي كتاب المحجور بسفه وجان وصح في الزايد الصفة وظاهر كلام  
 الرازي تعيينها بادن الولي وانما لا يضمننا اشتره اذا اقبضه الباع الرشيد قال في المهمات

[illegible]

لا اخرج من المني  
 نعم اسأله  
 بدله عن تصلي  
 يم لكن هل يصح  
 حكاه ام ولله  
 في العقرية  
 هو ولم يعرف  
 له في المسية  
 فله

بشرط الحکم  
بما ذکره الی  
الحقیقۃ الدینی

١٠  
 ١١  
 ١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠

ایضا







اجد عوضا من خالص ماله وكذا لو طلق احدى امراته ومات قبل البيان وقت له نصيب  
 زوجة فاصطحنا ولا يشترط صلح الاجنبي قوله ان العزم مقدر بل لو قال بدله وانا اعلم انه لك  
 كفي ثم ان كان كاذبا في دعوى الوكالة فهو شري فصول ولا التوكيل في الصلح لان في الزوايد  
 قال صالحني عن الالف التي لك على فلان على خمسة مئة صح ولو بلا اذنه لجواز الاستقلال بقضا  
 دين الغير وهذا لو قال هو مبطل في انكاره فصالحني له على كذا الشئ قطع الخصومة فالذهب الصفة  
 ان كان المدعي دينا ولو جري هذا الصلح لنفسه فهو من شرادين الغير فليعقد قوله المنهاج  
 فهو شري مقصوب بالعين وفي بعض نسخة اشارة اليه ويكنى للصفة فيها قوله انا قادر على ان اشرع  
 في الامح ولو قال في حاله الاحرار امر في الصلح عنه على عهدي هذا والمدعي عين فكلوا شري لغرض  
 ماله نفسه بانه او دين فوجها ان الخلق الراقي اجد لا يصح لانه مع شي دين غير وصحي في الزايد  
**صلح** من شروط الاشراع الى طريق نافذ ثون الشرع مسلما وان لا يورث في الظلام الموضع في  
 الامح وامكان المرور بالجولة العالية تحتها واما غيرا لما قد في شروطه رضي المساجل ان يقر  
 كافي الكفاية وكونه محابا لان الهوي تابع فلا يغيره بالمال ولهذا يجوز الاشراع الى دار بالصلح  
 ولو كان في الدرب مسجد لم يحز الاشراع عند الامزار وان رضي هل السكة كفايا  
 على منع سد الدرب وقسمه الصحن بينهم جديده ومقتضاه جواز الاشراع اذا  
 رضوا ولا ضرر وفيه تفصيل بحثه في المطلب ونوع في بعض صورته ولو اراد  
 غير اهله فتح باب اليه للاستفاه فكلوا قال افتح واسمعه ونقل الاسوي  
 وغيره عن جميع انه ان وضع عليه شباكا او حن جار قطعها ولا يثبت المنع من فتح  
 باب ابعد عن راس الدرب لمن يابه اقرب من الباب الاول او محاذ له في الامح  
 ويمنع الصلح بماله على فتح باب الى درب فيه مسجد ولا يشترط في اجارة راس  
 الجدار للبيان الذي في الامح وتعي مشاهدة آلات البناء الوصف واما يجوز  
 انفراد احد الشريكين باعادة الجدار المشترك بالالة المشتركة برأيه له اذ جعل  
 له في الحال فان شرط انها له بعد البناء لم يصح لان الاعيان لا توحد ويشترط للصالح على  
 اجرا الما في ملكه كافي السرحين والروضة ان كان سطحها بيان المجري والسطوح الزرى  
 يحد منها اليه او ارضاف في المذهب ان اعارها لم يحج الى بيان وان اجرها شرط  
 بيان موضع الساقية وطولها وعرضها وعمقها والدة وشرطية الشامل كون الشا  
 مجفورة فان المساجل لا يملك الجفر وان باعد مسيل الما وجب بيان الطول  
 والعرض وفي الحق وجها ن باع على ان المشتري يملك المجري اوجوا الاجرا ومقتضى  
 كلامهم ترجيح الاول وان قال بعكك حق مسيل الما وجب بيان الطول فكيف حق  
 البناء اكله في ما المطر اما عسالة الثياب ونحوها فلا يجوز الصلح عليها ولا على القا

في قوله على انتراعها  
 على نسخة انتراعها

قاله  
 القبول  
 في قوله  
 في قوله  
 في قوله

في قوله

في قوله  
 في قوله  
 في قوله  
 في قوله  
 في قوله







الاذعي الاحج المنع وعبارة الشيخين تشعبه وجزم به المبني وقد المولى  
 محل الخلاف في ضمان الثمن في مدة الخيار يكون الخيار لها او المشتري فان كان  
 للمبايع وحده صح قطعاً لان الدين لازم في حق من عليه واسار الامام الى تفرع  
 الصحة على ان الخيار لا يمنع نقل الثمن الى البايع فان منع فهو ضمان ما لم يجب ونقله  
 في الروضة واصلاً الكلامين هكذا من غير ترجيح نعم جزم في الصغير بالاول وهو  
 مشكل كما في المهمات وغيرها فان الخيار اذا كان للمبايع فلا دين على المشتري فالراجح  
 كما قاله السبكي وغيره كلام الامام **فصل** في كفالة يدين الاجير العيينة في البيع  
 والمرأة لمن يري نكاحاً ليقوم عليه البينة او لمن ثبت نكاحه ليلسماً والابن لملكه  
 ويلزمه السعي في رده ولهذا اضطر الامام والقاضي من يجوز كفالة بكل من يريه  
 حضور مجلس الحكمة عند الاستعداد او يستحي احضار واقره الشيخان لكن خرج  
 الامام عليه منع كفالة من بغداد من البصر وبنيه الشيخان على تفرعه على انه  
 لا يلزم الكفيل احضار من غاب الى مسافة القصير فيكون الاصح خلافه ويستحق بغير  
 المكفول فلو قال كفلت بدين ابي هذين لم يبيع كضمان احد الدينين وانما كفالة  
 الميت قبل دمه كما يفهم من مسلة موت المكفول ولا يخفى ان ذلك اذا لم يعرف بنيه  
 ويستحق اذن الوارث ان شرطنا في كفالة الحي اذ نه قاله في المطلب وحينئذ فيجوز  
 كما في المهمات اشتراط اذن كل الورثة وقال الاذعي لوجه ان يقال يعتبر اذن  
 الولي ولعله مراد ابن الرضا ولو ابي المكفول في غير مكان السليم ولا عرق المسجون  
 في الامتناع فالظاهر كما قال الشيخان لزوم القبول فان امتنع رفعه الى الحاكم فيفرض  
 عنه فان فقد اشهد شاهدين انه سلمه ولو اجتمع قبل زمانه المعين فامسح المسجون  
 من قبوله نظره له غرض كفيته بينته او تاجل دينه او لا والحكمة في ذلك كما في  
 المكان ولو سلمه اجنبي عن حمة الكفيل يري ان كان باذنه او قبل المسجون وانما  
 يلزم الكفيل احضار المكفول الغائب في حاله علمه بكانه اذا امن الطريق ولم يذهب  
 الى من يبعه ويملك مع مدة الطريق مدة اقامة المسافرين وهي ثلاثة ايام غير يوم  
 الدخول والخروج كما بحثه الاسنوي وانما يجلس فيما لو مضت المدة ولم يجزم اذا  
 لم يوفي الدين والعنتزة كفالة الصبي والمجنون اذن الولي **فصل** في عقد  
 الضمان وكفالة بالكتابة ايضاً وبإشارة الاخرس كما في المنهاج وفي المطلب فيما  
 لو قال اودي المالة واجيز الشخص ينبغي الصحة اذ ادلت القرينة وابل السبكي  
 بكلام الماوردي وغيره ويستع توقيت الضمان ايضاً وهل ثبت الاجل في حق ضمان  
 الموجل حال المقصود او يتعاجها نية الروضة واصلاً بالمرجع وفائدة لما لو

هذا هو الوجه في صحة الخيار  
 في البيع وهو ان الخيار  
 لا يمنع نقل الثمن الى  
 البايع فان منع فهو  
 ضمان ما لم يجب  
 ونقله في الروضة  
 واصلاً الكلامين  
 هكذا من غير ترجيح  
 نعم جزم في الصغير  
 بالاول وهو مشكل  
 كما في المهمات  
 وغيرها فان الخيار  
 اذا كان للمبايع  
 فلا دين على المشتري  
 فالراجح كما قاله  
 السبكي وغيره

هذا هو الوجه في صحة  
 الخيار في البيع وهو  
 ان الخيار لا يمنع  
 نقل الثمن الى البايع  
 فان منع فهو ضمان  
 ما لم يجب ونقله  
 في الروضة واصلاً  
 الكلامين هكذا من  
 غير ترجيح نعم جزم  
 في الصغير بالاول

وكذا يدين  
 الكفيل

ومن الغرض ان  
 يكون ما عين مجلس  
 الحكم او كانا  
 يحكم بينهما من  
 بينة

ولا يجوز  
 ان يبيع  
 من يبيع  
 من يبيع  
 من يبيع

الاصيل

في المطلب  
 في المطلب  
 في المطلب



الاصيل وفي التدريب ان الارح مطالبة ايضا من حينئذ وجزم به اليمين ولو ادعى  
 على زيد وغايب الغاوانه متظاهرا بالاذن واقام بذلك بينة واخذ لالفت  
 من زيد فالاصح ان لم يكذب البينة رجع على الغايب بنفسه والا فلا وان اطلق النفس  
 الرجوع وحوالة الضامن المستحق ومبولة حوالة المستحق ومصالحتها عن الدين  
 على عوض وارث الضامن لدين كالاداء ثبوت الرجوع وعدمه على ما قالاه  
 ونارح في الحواشي في اعتبار مقوله حوالة المستحق فان مجرد الحوالة كاف وفي ذكره  
 الارث بصفة القباة فان الرجوع فيها متعين لا يقال الدين اليه وقد تعرض  
 للمباني في المهمات ايضا ولو ضمن بلاذن ثم اذن له في الاداء بشرط الرجوع رجع ولو  
 ادعى الضامن منهم الغارمين فلا في الاصح فيها وتعتبر في شاهدي الاداء العزلة  
 نعم لو شهد مستورين فبان فسقط كفي في الاصح واستشكله الاذعي ولا يكتفى بشهاد  
 من يعلم سقره قريبا ولو قال اسهدت وماتوا او غابوا رجع ان صدقه في الاصح او اسهدت  
 فلانا وفلا ما فكذبه فكلو لم يشهد ولو قال لا نذري وربا نسيا فيه تردد للامام نقلاه  
 وسكتا عليه وفي المهمات ان الامام بعد حكاية له رجع عدم الرجوع ولو اذن المدين  
 للمودعي ترك الاشهاد فتركه وصدقه على الاداء رجع **باب** لو استغلا شركة  
 المغاوضة بنية شركة العنان مع واعتبرا في الشرحين والروضة الادنية في القباة  
 والمصرف ولا يخفى فصور عبارة المناج كالمحرر والوجيز عن ذلك ولو كان احد الشريكين  
 هو المصرف اشترط فيه اهلية التوكل وفي الاخر اهلية التوكل فقط حتى يجوز كون الثاني  
 اعجمي كما قاله في المطلب ولو عقدت على ان لا يتصرف الشريك في نصيب نفسه لم يصح بشرط  
 فيها تقدم خلط المالكين على العقد ولا يوقف القابل على فسخاها بل فسح احدها كاف  
 على الصحيح وقد يقع التقاض في اجرة كل منهما على الاخر اذا افسدت الشركة وكلاهما  
 في المال وشرط الأقل لاكثر عملا لم يرجع بالرائد في الاصح ويحوي هذا الخلاف فيما  
 لو فسدت واحضرا احدهما بالعمل هل يرجع بنفسه أجرته على الاخر **كتاب الوطلة**  
 ليس للخاف حقه التوكل في كسر الباب واخذ وان جازت مباشرة ومثله العبد  
 المادون والسفينة المادون له في النكاح وكذا من اسلم على اكثر من اربع في الاصل  
 الا اذا عين للتوكل المختارات فهو كالتوكل في الرجعة تنفع في الاصح واما الوصي فقدا  
 في باه جواز توكيله بالم تجر العادة مباشرة لمثله فافضه المنع في غيره وفي الحواشي انه  
 غير معمول به من جهة النقل والمعنى وحيد فالاصح الحلاق المناج هنا كما قاله  
 الاذعي وغيره وفي الروايد عن الماوددي للاب والوصي والتمن ان يوكل في بيع مال  
 الطفل عن نفسه او عن الطفل ثم قال وفي جوارحه عن الطفل نظروا قال السبكي ينبغي

المعنى وقد ورد في  
 في رواية فان كان  
 شار الامام الى ترجع  
 فان ما لم يجب نقلا  
 الصغير الاول  
 الى الشري فان كان  
 الاخير العبد  
 يسلم والاب لا  
 نقاله كل من  
 شغل كل من  
 على امره على  
 طرفة وشهد  
 للمدين وانما  
 لك اذا لم يرد  
 المطلب وحيد  
 يقال اعتبار  
 ليم واعرض  
 رفعه الى  
 العين فاصح  
 في ذلك  
 في السبق  
 في المطلب  
 في لانه  
 المدة ولم  
 صل  
 في المطلب  
 رتبة واصل  
 في الاول  
 فيجوب



ان يبين التوكيل عن نفسه ويجوز مع منع المباشرة بتوكيل المجرم حلالا في التزوج سواء  
 قال بعد الحلل او الطلق والحلال مجزأ في التوكيل فيه والمستوى البائع في التوكيل  
 من يتبص عنه والتوكيل في الطلاق اذا صححنا الدوز في مسئلة وفي استيفاء القصاص  
 في الطرف وجد العذف في الاصح وعبارة الراي من ذلك توكيل الولي امره بتوكيل رجل في  
 تزويج موليته ان قال عني او الطلق وفي الروضة واصليا في كتاب النكاح لو وكل بنته بان توكل رجلا  
 بتزويجها وقال وكل عني لم يصح او عني او الطلق فوجان قال في المهمات الراجح الجواز ان ادحه ابن  
 الصباغ والتولي ونقله في الخادم عن جمع اخرين وقال انه المذهب المعتمد واستشهد به بعض  
 في المختصر وجزم به المصنف ويسع توكيل الولي فاستقايه بيع مال المجرم لا توكيل الزوج فيها في قول  
 النكاح ولو كانت المرأة مجرمة او مجنونة ولا موصرا في قول ائمة ولا وكالة المريد عن غيره واستثنى  
 المولي ما اذا حج عليه واقراه واما توكيله لغيره في المعرفات المالية فوقفه على الاظهر  
 عندها وكذا انقطاع التوكيل اذا وكل ثم ارتد وقال في المهمات انما يستقيم الوقف  
 هنا على القدم القابل بوقف العقود وجزم في المطلب بان ردة الموكل عزادون  
 ردة الموكل وفي الروايد عن الاصحاب انه يجوز توكيل اصناف الزكاة في قبضها لهم  
 قال في الخادم وان كان الموكل ممن لا يجوز له اخذها كما صرح به في النكاح في قنونه  
 وانما يعتمد قول الصبي في الهدية ويجوزها اذا كان مميزا موصيا ولو وكل فيما لا  
 يملكه تبعا للملك فاحتمل ان للراي في عن ابي حامد عن الصحبة او في بيع عين  
 ملكها وان يشترى له بثمنها كذا في الاشهر في المطلب صحة التوكيل بشر او بغيره في  
 التوكيل في الحج ركعتا الطواف ويقعان للموكل في الاصح والعزم كالحج وبقرعة الكفان  
 والتزويج وصدقة الطوع كالزكاة وذبح الهدي والعقيقة ويجوزها كالاصحبة  
 وفي معنى الايمان النذر والتدبير وتقليق الطلاق والعق وبيع التوكيل في الوقف  
 وكذا في استيفاء عقوبة الله تعالى من الهتمام والسيد لا في ثباتها لانها مبنية  
 على الرفع ويؤخذ من منعه في الطها والمنع في سائر العاصي كما صرح به لان عملة التملك  
 عند الجمهور كونه منكرا ومعصية لكن استثنى منها ما يوصف بالحق كبيع جعفر لباد  
 او وقت النذر او من جوازها في تلك المباحات الجواز في الالتقاط وهو ما ذكره  
 في باب حيث قال لوراي لفظة فقال لصاحبه هاتها فاخذها لنفسه فلموان  
 اخذها للامر اولها فعلي قول التوكيل بالامتناع ويجوز لكن لا قوي في الزوايد هنا  
 منع التوكيل فيه كالاغتنام وقواه في الجواشي ويجب بيان صنف العبد الموكل في  
 سرائره ان اختلف اخلافا ظاهرا او غير الراجح ولا بالاصنف واخرها الموصف  
 واقصر في الروضة على الاول ولا يجب بيان هذا ولا غيره في التوكيل بشر ما قصد







الشخان وعينها وتعلل الادريجي عن التهمة ان اصلها ما لو حلف لا ياكل هذه الخطة  
 فاكل بعد التحين قال وقضيتة ترجع الغرل وذكر في الخادم ايضا ذلك وان الادريجي  
 انما اخذها من التهمة وان القاضي ذكرها وقال بناء على ان الغلبة الاشارة الى العانة  
 وحكم انكار الموكل الوكالة كالوكيل على ما ذكره هنا لكن الملقا في باب المدير يفتح  
 ارتفاعها به وفي المهمات ان به الفتوى وحمله عنه على التفضل المذكور هنا  
 ولو تعلق القاضي بالموكل في مسألة الجارية ليقول للوكيل ان كنت امرتك بجوز  
 ففك بعينكها به فلو يجب او لم يفعل القاضي فان كان الوكيل صادقا فهو كمن طغز  
 بغير جنس حقه فله بيعها بنفسه واخذ حقه من ثمنها او كاذبا ففي الشرحين  
 والروضة انه لا يحل له وطئها ولا المقرف فيها ببيع ولا غير ان اشترى عين  
 مال الموكل فان اشترى في الزمة حلت ثم تغلبت الروضة واصلا عن التهمة  
 ان للوكيل في حالة الشراء بعين ان يبيعها بنفسه او بالحاكم وياخذ حقه من  
 ثمنها لانه عزم للموكل وقد اخذ البائع ماله وتعدا الرد ولم يذكر في الصغير كلام  
 التهمة واقصر عليه الاسوي جار ما به ويسحب للقاضي ان يرفع بالموكل  
 والبائع جميعا اذا وقع الشراء بعين وكرهه البائع في كونه للغير ولو اذن الموكل  
 في تسليم البائع قبل قبض الثمن ثم اخلفا في قبضه وتلقه بعد التسليم فالصديق  
 الموكل وكذا لو اذن له ان يبيع بموكل ويقبض الثمن بعد الموك ولو لم يكن على الغاصب  
 ويحرم منه بقية الروضة واصلا عن البعوي فيصح ان له الامتناع من الرد بلا  
 اشهاد وعن العراقيين خلافة وجزم الاصمغوني بترجيح الاول واقضاه كلام  
 الصغير وجزم في الاثوار بالثاني **كتاب اقرار دعوي الجارية**  
 المبلوغ بالحيض لا يجتلم وما اعتراه هنا من عدم تحليف الصبي على المبلوغ كما  
 في الدعوى بخالفه قولها في باب النكول ان ولد المهرق اذا ادعى لاجتلم طلب  
 اثباته في الديوان يحلف ان اتم على الصحيح ومثله من حضرا لوقعة فادعى لاجتلم  
 وطلب السهم فيعطى ان حلف والا فلا على الصحيح وريح السكي الاول ولا يقبل اقرار  
 الرقيق بالسرقة بالنسبة الى المال فيشلق ضامه بركته وان كان المال باقيا عند  
 العبد على الاظهر فان صدقة السيد قبل ولوا فربما ضاعف على مال تعلق بالرقعة  
 في الاصح وان كرهه السيد ولا يقبل اقرار المادون له في التجارة بدين فيشلق به  
 ومن ضرب لمصدق قال الماوددي ان اقر حاكم الضرب كره العمل به بل يترك شيئا  
 فان اقر عمل به كان غلته في الروايد واستشكل الاول بانه قريب من المكر وقال في  
 الثاني فيه نظرا ان غلب على ظنه اعادة الضرب ان لم يقر وقال السكي ان يحضر



الصدق فيه وعلمه المكره فالظاهر انه اكراه لانه لا يجلبه الاله وقال العلائي  
 ما قاله النووي صحيح ولا ينبغي ان يكون لهذا الاقرار اثر وقال الاذري فيما يفعل  
 في رما ثمانين الضرب ليقر الحق ويراد الاقرار بما اثم به الصواب انه اكراه سواء اقر  
 حال الضرب او بعد وعلم انه لو لم يعرض ثانيا ولو قال علي سبب هذه الزانية كذا  
 صح وان لم يذكرها كما قال الرازي ولا يلزم كونه لما لكها في الحال فيقال وتعمل ببيان  
 ولو اقر بحمل الهند مثلا بارث او وصية فان فصل لاكثر من اربع سنين او اقل منه واكثر  
 من ستة اشهر وهي فراش اغا واعتبر الشيخان هذه المدة من حين الاقرار وفي المهمات  
 والجواشي ان الصواب اعتبارها من سبب الاستحقاق والاصح في الشرحين صحة الاقرار  
 المحل بالامكان في حقه واقواه السبكي لكن استدركه في الروايد وفتح الغاوه وقال ان  
 المحرر قطع به قال في الانوار وهو وهم بل الضمير في قول المحرر مفعول للاسناد واما  
 الاقرار فصحيح وللاذري محرم ولو رجع المقرر قال تعذر الكذب فلكونه غلطت  
 او المقر له عن تكذيبه لم يقبل في الاصح فلا يعطى الا باقرار جديد ويشترط في المقر له  
 نوع تعيين بحيث يتوقع دعواه ومطالبة لا كقوله لواحد من اهل البلد على الف  
 فلو قال واحد انا المراد ولي عليك الف صدق المرفي منه **فصل** في الروضة واصلها  
 فيما لو قال لي عليك الف فقال صدقت او يحرم يشبه ان يحل كونه اقرارا اذا لم توجد  
 قرينة تصرفه للاستنزاع او التكذيب كالاداء والبراد اي كسنة ادالكه وايرادها  
 من التصكك وغيره وكجرتك الراس لراي على شدة الغضب والانتكار وفي الشرحين يشبه  
 ان يحل كون قوله انا مقتربه اقرارا اذا ظلم به والا فيحتمل انه مقترع وقيد في  
 المهمات المذكور في قوله اقصي عن الذبح بان تمام الضمير والا اجملت ارادة عمر وقيل  
 تفسير قوله له علي بن يحيى شفعة وكذا جدد في الاصح وقوله علي ما لحيمة حنطة  
 وتمر حيث يكتر لان ذلك مال وان لم يمتول فبهما عموم مطلق ثم نقله هنا واقراء  
 وقال في البيع ان جيتي الحنطة والرنيب ونحوهما لا يعد ما لا ولا هنا في المال العظيم  
 ويحرم يقبل بنفسه باقل ما يمتول لانه يحتمل ارادة عظم خطم بكفر مستحله واثم غا  
 فصل من كلامها هنا مخالفة المال للمال العظيم ويحرم في التفسير مع ان هذا الخل  
 يقتضي استواءها ولو فسر المال بالوقف ففي الروضة واصلها يشبه تحريمه على  
 الخلاف في مالكة وتكثير الدرهم بعد كذا الجحى ولو ادعي نقص وزن الدرهم  
 المقدرة منفصلا وكانت دراهم البلد تامة فصدقه المقر له قبل ولو قال درهم  
 في عشرة واراد الحساب ولم يعرفه ففي كفايته يشبه لزوم درهم فقط وهو قاس  
 الطلاق **فصل** لو اراد بقوله في ميراثي من ابي الاقرار اوزاد عليه كلمة التزام

اي كلامها في الرازي الروضة واما  
 في المحرر والمناهج فتسوي بينهما في قول  
 تفسيرهما باقل منه اي المال لو

ما كل هذه الحقة  
 ما كل هذه الحقة  
 الاشارة الى الهامة  
 ب الذمير في  
 المحرر ما  
 كذا في الروضة  
 ادنا في الروضة  
 ان اشترى من  
 اصلها من التمة  
 باطنه من  
 كذا في الروضة  
 ان يقر بول  
 ولو ادعي بول  
 التفسير في الروضة  
 ولو ادعي بول  
 من الروضة  
 ل واقفاه لاه  
 ردعي الحارة  
 صهي في البيع  
 ادعي لاختلافه  
 وقعة نادعي الام  
 لاوله واصل الرو  
 كان المال باقل منه  
 على مال تعلق بالهامة  
 بدينه في الروضة  
 العلية بل يترك  
 من الميراث وقال  
 وقاله السبكي



كعلي فاقرار ولو قال له علي الف من ثمن خمر ثم قال طنبته يلزمني فله تحلف القوله  
 على بغيره اوله علي الف ثم قال منقول من عبد لم اقبضه لم يقبل بخلاف ما لو قيل  
 قوله لم اقبضه فقط ويحيى في التعليق بحسبة الله تعالى هنا كما قاله الاسوي  
 ما في الطلاق من اشتراط قصد التعليق والحق قوله الا ان يشاء الله وان لم يشأ  
 الله به وعلم منه امتناع تعليق الاقرار بقوله ان شئت او شأني او قدم او جاز اس  
 الشهر فلو قال اردت التاجيل صح وصوب في المهمات اللزوم في التعليق بقدم  
 زيد حلا على المندرد ورده غير ولو اقر بان الدار التي في تركه مورثة لزيد بل لعرو  
 ففي غرمه لعرو طريقان نقلهما في الروايد بالترجيح وهما لهما القولين المذكورين في  
 المناج والقطع بنفسه لعزوه بعدم كمال الملاعة ويشترط في الاستثناء ايضا قصد  
 فعل فراغ الاقرار ولا يقصر الفصل بسكنة نفس ويحيى ولو فسر الالف في قوله الف الاثنا  
 شياب فالاستثناء من الجنس مراد المناج الف درهم وقال الاسوي ان يغير بالالف  
 استأن الى هذا لكن الذي في المنع كالمجرد بالنكر ومهما بطل التفسير للاستعراق بطل  
 الاستثناء في الاصح ولو اتفق لفظ المستثنى والمستثنى منه كقوله شي الاشياء هل بطل وجوب  
 في الروضة واصلا بالترجيح وجزم اليمين باعتبار تفسير فان فسرهما يستغرق بطل  
 الاستثناء والتفسير **مسألة** لو استلحق اهلا للمصدر فكيف في النكاح  
 والروضة في فصل السامع في الشهادة انه كصدقيه لكن صرح في العروة بخلافه  
 واقضاه كلام الصغير والروضة كالمناج وقال الاذري انه الظاهر الذي شتمه  
 عليه كتب الطريقتين بقرينة وتلويحا مكان علي المناج ان يقول فان كان بالغ فذكره او  
 سكوت او يقتصر على السكوت او يقول كالمروضة فلم يصرفه وحيد بن يثيت باليمين  
 المردودة ايضا اذ لم تكن بيعة وكل المستلحق عن اليمين ومن نفي المولد على فراشه  
 بنكاح صحيح ليس لعزم استلحاقه بخلاف المولد بوطي شبهة او نكاح فاسد كما نقله في  
 اللعان من النتم وهو احسن كما قاله جمع متأخرون من الحلاق القفال المنع كما نقله  
 عنه الرازي في هنا ولو استلحق عبد الغيرة وعنفه فان كان صغيرا لم يلحق الابنية  
 او بالغاً وصدقه فوجان اطلقا هنا وصح في باب اللقيط الخوف ونور عابدين  
 المختصر على اعتبار البينة ونقل في التدريب وغيره عن الاكثريين ولو اقر من عليه ولا باج  
 او اب لم يعتد في الاظهر بخلاف الابن ولو قال لولامته هذا ولري اسؤله به  
 في يلكي او هذا ولري منها وهي يلكي من عشرين وكان الولد ابن سنة مثلاً فلقوله  
 علقت به في يلكي **مسألة** مراد المناج بقوله والاصح ان المستلحق لا يرث ولا يشارك  
 المقر في حصته انه لو لم يكن المقر جازا لم يثبت النسب وكذا الارث من نصيبه بحسبة



على النفس مدين وتظن لما في المباح من المناقشة وفي بعض النسخ فان لم يكن حايضا  
فالاصح ان المستلحق الى الحق وهو صحيح كما كان عليه مناقشة ليست ما يخرج بصدده وهذا  
كله في الظاهر اما في الباطن فعلى المقداد ان صادقا مشاركته المقربة في ارثه فلوا قدر  
احد ابنين حايذين ثالثا شاركه في الارث ولو خلف بنتا فافترت باخ لها  
ووافقها الامام ثبت النسب في الارث وكذا الوفيات بلا وارث فالجواب عن الامام اي اذا  
كان الميت مسلما كما قيل في المهمات ولو كانت البنت متعققة بفصل يرث المقربة معها وتكون  
التركة بينهما اثلاثا لكون توريثه لاجبها او لانه لم ينف عنها عصوبة الوفا وجهان في الرواية  
واصلها وغيرها بل يرجع **باب** يجوز اعارة الاضيعة والهدي المنزولين مع  
عدم ملك العير ولكن لو نقصت باستعمال ضمن كما في الروضة واصلها واعارة الامام  
مال بيت المال كما قاله الاسوي وغيره وقدم مرجح الراعي بجواز التملك فهي ولي المطلق  
في العدة منع اعارة الاب ولعم الصغير للخدمة فاعارة ماله قال في الزوائد وينبغي  
حمله على خرمه تقابل باجره او يقرع ونقل غيره عن البحر الجواز ليجزم من يعلم منه ويستغنى  
الاعارة باذن المالك وهو باق على عارته ان لم يسلم الثاني والخلق الشيخان هنا  
ان للوصي بالمنفعة ان يعير وقالوا ان المستعير منه لا يضمن في الارث ولا يورثه مونه الرد  
والملق في باب الوصية وجهين في جواز الاعارة اذا قدرت المنفعة بحياة الوصي  
بناء على خرمها بان الوصية بها اباية لملكه وقال في المهمات هناك الاصح منع الاعارة  
كتظير في الوقف ولا يجوز اعارة الفقير في الارث قال الراعي والسابق الى الفهم  
من كلامهم ان يحمله اذا المطلق فان مرجح بالترتين فينبغي القطع بالصحة وبه مرجح التولي  
وتبعه في الروضة وعبارة الصغير يشبه ان يكون هذا الخلاف اذا المطلق ثم ذكر كما  
وبجواز اعارة الجارية لو زوجها ايضا وكذا لما تكلمنا قاله الاسوي وغيره والاصح في الزوائد  
جواز اعارة صغيرة لا تنهي وفي نسخة لاجبي لكن الاصح في الصغير المنع وصوب في المهمات  
الجواز في الصغيرة فقط ورجحه جمع متأخرون وحيث خرمناها فاعار صحت على ما نقله  
عن القرابي ثم قال لا يورثه ان يقال بالفساد كالاجارة للمنفعة المرحمة وعبارة الصغير  
الاسية فسادها واورد على اشتراط اللفظ ما لو سلم البيع في ظرف فهو معار في الارث  
وما لو اكل المهدى اليه الهدية في ظرفها حيث اقتضته العادة فهو معار ايضا كما  
نقله الراعي عن ابي عاصم واقرب زاد المصنف ان المكي عن ابي عاصم انها اذا كانت عوضا  
فهو امانة وتعلق في باب الهبة عن البعوي واقراه الخلاق كونه عارية اذا اكل الهدية  
فيه حيث اقتضته العادة وقال فيما اذا لم ياكلها فيه انه امانة وفي بقعة السغار  
خلاف جزم القاضي بانها على المستعير وعن جماعة انها على العير وفي المهمات وغيرها انه

بف القوله  
 ما الوضطر  
 سوى عرو  
 لم لنا  
 او جارس  
 بقدم  
 بل العرو  
 دورى يا  
 ما قدس  
 الانوما  
 بالذ  
 فراق بطر  
 سطر  
 فرق بطر  
 الشجن  
 هنا جلافة  
 لى اسم  
 فذكره او  
 بالبين  
 على فاسه  
 كاتلا فى  
 النع كمنه  
 فى الابيه  
 نور عاتى  
 من عليه وابع  
 اسولده  
 مثلا افقوله  
 ايرث ولا ارك  
 من نصبه



القياس ولو استعار من مستاجر ثبوت الرد على المالك ان رد عليه فلو كانت  
الاجارة فاسدة فمكلف ضنا والقرار على المستعير كما قاله البغوي وكل ما يمنع من  
فاكثر حكمه كالارض في اشتراط تعيين نوع المنفعة ثم لو قال اعونك لتتفع به كيف  
سئت او لتفعل به ما بدا لك فوجها في الترخيص والروضة بلا ترجيح وجزم الحادي  
بالصفة وصحها في المهمات وغيرها كسلة الاجارة واولي **فصل** انما يمنع رجوع من  
اعارضا للدفن اذا وضع الميت وان لم يوار على المرحوم في العصور وليس في الروضة  
واصلها **نصر** **ترجيح** فان لم يوضع جاز الرجوع تكن ان وقع بعد الجفر عزم المعبر منه  
ولا يلزم والى الميت الظاهر بخلاف ما لو جرت المستعير فادار المعبر فزعم فان اجز الحث  
لا يجب على ما افني به البغوي قال الاسوي والقياس التسوية بين المسلمين ووقد  
عزم بالاشيئي ورايت في فتاوي البغوي في مسئلة الزرع احتمالا له ان الاجرة يجب  
قال في الاوار وهو الاصح لانه عمل محرم وان ظاهره جار مجري الاعيان في الحكمة  
وعلى هذا المسلمان سواء في العزم ولا حاجة الى الفرق وان كان لا يحا وتلزم العارية  
في مسائل اخر منها ما لو كفن الميت اجنبي او بيت المال وقلنا ببقاءه على ملك الاجنبي  
وعلى حكم بيت المال كما صححه المصنف ولو استعار دارا السكنى معتدة فقل من حين  
ولو قال اعير واداري بعد موته شهر اقله من جهة الوارث ولو اراد صلاة فزعم  
فما عاره ثوبا يستتر به او يستره في مكان نجس قال الاسوي فيجوز منع الرجوع بعد  
اجرامه وهو منجى ويحمل الجواز وقايدته الاجرة وتعلل عزم عن البحر الجزم بالاول  
وافني المجموع عن الماوددي وغيره ان المعبر لو رجع في صلاة نزعه وبني ولا اعادة عليه  
بلا خلاف وينقص بنا المستعير وغراسه حيث يمكن بلا نقص وتكون القلع مجازيا فيما  
اذ لم يذكر مدة لا يبعد بشرطه بل مجرد شرط القلع كاف والصح فيما لو رجع معبر لارض ولم  
يختار المستعير القلع ان المعبر يختار من القلع مع ضمان لارض وبين المالك بالقيمة فقط وينسخ  
الابقا باجره قال الاسوي وما في المنافع كالجرد غلط لعدم وقف المستعير البناء والغراس فليس  
للمعبر التملك بالقيمة ويختار بين الخسنتين الاخيرتين ولو كان على الشجر عزم لم يبد صلاحه بالخير  
بعد جرده كما فعله ابن الرقعة وقرره قال الاسوي بين المتعول في نظره من الاجارة الخبير فان  
اختار التملك ملك الثمرة ايضا ان كانت غير موروثة وابقاها الى الجداد ان كانت موروثة ولو اعاد  
للفسيل فان كان ذلك ما يقناده فعلة فكالزرع والافكا لبناء ولوني اجد الشريكين او غرس باذن  
الاخر فليس له اذا رجع الا ابقا باجره فان لم يرض بها فالصح ان الحاكم يعين عنها ولو عطلت  
منفعة الارض على صاحبها بدخول المستعير للسقي ويحرم لم يكن الا باجره على ما نقله واقراءه وقال  
الاذري سكت عنه الجمهور وانما يجب ابقا الزرع الى المصدا اذ لم يبعد قلعه حينئذ قال ابن



الرفعة ولوم ينقص بالطلع اجبر عليه ايضا ولو كان البدرا الذي جملة السيل الى ارض غيره لا  
قيمة له كنواة واحدة ثبت ففي كونه لصاحبه او لما لك الارض وجهان الملقبة الراجعي وصح  
في الزوايد الاول وفيه بما اذا لم يكن اعرض عنه صاحبه والا فيلبيغي القطع بالثاني ولا بد من  
تعيينه كما نقل عن الزهري بالكل يصح اعراضه لا كسيفه ومجوز ولو كان اختلاف مالك  
لدابة وراكبها في الاجماع والعارية قبل مضي مدة لها اجن فالمصدق الراكب او بعد وبعد  
تلقاها وقتنا بالصحيح ان اختلاف الجيرة لا يمنع الاخذ فلما لك القبة بلايين ان لم ترد على الاجن  
ثم ان تردت الاجرة عليها ففي المصدق في الزوايد الخلاف في المنهاج **باب** تقلاقي ارضه  
واصلها عن المتولين من جلس على راس غيره وهو حاضر ولم يرجه وكان بحيث يبيعه من رقبته  
والصرف فيه يضمن قطعاً فالأولى قياس نظره في العقار ان يكون غاصباً للنصف فقط والتمس  
وعرفها ان القاصي صرح به فيما اذا كان المالك يرحم فلم ينزجر وهو فرع من افراد كلام الراجعي  
والثاني مثله وقال السبكي كلام المتولي يحتمل جملة على منع المالك من الصرف في شيء منه وهو اقوي  
من المالك فيعوي كونه غاصباً للكل كما في العقار فيجب حمل كلام المنهاج على ثبات الغصب  
اعم من الكل والنصف وسبقه الادريجي وهذا التشبيه بالعقار مبني على بحث للسبكي في عكس  
المسئلة المستثناة في المنهاج وقد وافقه عليه جميع وللتذاع فيه مجال ولو كان المصوب المألف  
غير مملوك او الغاصب غير اهل للصلان فلا ضمان وكذا لو كان المصوب ممن يجب قبله لحق اسم  
تعالى ولهذا قال صاحب المحصر كلما جار ببيعته فعلى متلفه القبة الا في الجهد المرتد قالوا انفا  
وكذا القاتل لا يقطع الطريق ونقل ذلك في البيع واقعه وزاد في المهمات عليها تارك الصلاة والراو  
المحصن اذا كان ميا فالتحقق بدرا الجرب واسترق قاله في الجواشي وكذا الصائل في جال صالة  
ولو فتح راس الرق فاخذ ما فيه في القاطر حتى ابتل اوله وسقط ضمنه ايضا ولو حصن المالك  
وامكنه المتدراك فوجهن احدها يضمن كما لو راه يقتل عبداً او يحرق توبه فلم يبيعه والثاني لا  
استقال الحيلة السبب بالقدرة على المنع بخلاف المباشرة ولو كان الطائر في القفي الغنص فاخذ  
في المشي عقب الفتح ثم لما ركض فطيرانه في الحال وفي معنى الطائر غير العاقل كهيمة او عبد مجنون  
فتح باب سجنه وحل فيه فذهب ولو اخذ الحاكم او امينه المصوب من الغاصب قبله فيه  
لم يضمن وكذا من انترعه ليرده عليها كهيمة الغاصب جرمي او عبد المصوب منه وفي اخذ الحاكم  
المال المصوب اضطراب المذكور في التاج في التعليل ولو كانت قيمة المصوب عند الثاني  
اقل منها عند الغاصب فالمطالب بالزيادة الغاصب وليستقر عليه ولو مال المصوب على

والقاصبة  
الانفص  
انتم وعلكم تملكونه واولوكم بين تلاق  
الملك العفص بالاول وبعين الانافه  
انتم الملك العفص بالاول وبعين الانافه  
انتم الملك العفص بالاول وبعين الانافه  
انتم الملك العفص بالاول وبعين الانافه

الفرار على الاحاديث في قول النجاشي  
بدهاءه عن عبد الصاحب محمد بن  
سنان عن طريق فضله عن علي بن  
الحسن بن علي بن ابي طالب

ح  
ای من  
جلس نو







ما اذا لم يتقله فان نقله ففي الكفاية يحجه اعتبار البلد الذي تعتبر قيمته وفي المخرج والى  
ما يقاربه ولو زادت قيمة الجارية الموصوبة بسبب الغنالم ثمن الريادة في الاصح لانه محرم  
كالواصف كبشنا نطا او ديك هراشا فانه يلزمه قيمته بلا نطاح ولا هراش وتغليل  
الغنا بخرجه منه ذكره الشيخان هنا وفي الصدوق حيث قال لو غضب جارية  
معينة فنسيت عند الاخوان هل يرد معها نقص قيمتها بنسائها ام لا لانه محرم  
وجها فان زاد المصنف ان اصح المنع ونبه في المهمات على مخالفة ذلك لتصحيحها في  
الشهادات عدم تحريمه واظهارا للذي هيته الجز ويحرمها كاطار بيعها ولو كان العبد  
المغضوب يعرف صنایع لزمه اجرة اعلاها لا الجميع ولو تفاوتت اجرة المغضوب في  
المدن فالاصح ضمان كل بعض منها باجره مثله ولو استاجر عينا لمنفعة فاستعملها في غيرها  
ضمنها **فصل** انما يصدق المالك في عيب جاد اذا تلف المغضوب قتلوه

ودعه معيبا واختلفا فيه فالمصدق الغاصب ولو اختلفا في قيمته فاقام المالك  
بينة بصفاته ليقوم به وقلنا بالمشهور وهو عدم قبوله استنادا بها ابطال عوي  
الغاصب قيمة حقة لا تلقى وصار كالمصدق الغاصب بالصفات وذكر قيمة ختم  
فيومر بالريادة الى الحد الاخير ولو غضب عبدا يساوي الغاصب الى خمسة  
ثم جنى ومات عند غرضه المالك الالف لم يكن يلجئ عليه الاخمسية وان  
اوجبت الجناية الفا فاكثر لانه ليس له الا قدر قيمته يوم الجناية ولو منعه المالك  
من عادة تراب الارض المغضوبة فله رده ايضا ان كان له غرضان دخل الارض  
نقص يرتفع بالرد او نقله الى ملكه او ملك غيره او شارع يخاف من التعثر به الضمان بغير  
ان يتسرقه الى موات في طريقه لم يرد له الى الارض الا باذن كالتقلاء عن الامام واقراه  
ولو غضب عصيرا واعلاه فقتل كالزيت ورجاه في الفليس وقيل لا يضمنه لان الزاهب  
منه مائة وليس في الشرحين هنا نقتصر بترجيح وصح في الروضة الثاني قال في المهمات  
ذهولا عما قاله في الفليس فوقع في التناقض وقال الا ذري العرافين وغيرهم على  
الفرق بينهما وهو الاصح ثم قال الشيخان ويجري الخلاف في عصير تحلل فنقصت عينه  
دون قيمته وفي رطب **فصل** لو رضى المالك بالريادة التي يثر فليس للغاصب  
ازالتها الا لغرض كان ضرب النقر وراهم بلا اذن السلطان او على غير عيانه وخاف النقر  
وله اذا خلط المغضوب بعين حيث جعل كالتلف ان يعطي المالك منه ان خلطه بشئ  
او اوجدوا ان خلطه بارد الارض في المالك وحينئذ لا ارسله وانما يخرج الخسبة الموصوبة  
التي بنا عليها لم تعفن وانما يقبل دعوي الغاصب جهل بحرمة الوطي اذا قرب اسلامه او  
نشا بعيدا عن المسلمين واما المستدري منه فقد يدعي جهل الغصب فلا يشترط فيه ذلك



من



له اوفي قدر الميع استغنى منه هالو اجر  
 نفع كله بالفاخر وعرف بان انه باع بعضه  
 بان بطل حقه انه اذ لم يبع في الكلابان  
 بقي البعض اوفي فلنس لكدب في قدر  
 ابيع عدد حصلت ثلثا ربع

م منانه  
ارها  
بافون  
الاجرة  
لانا  
فانض  
الكارة  
بالا  
ج  
لذرع  
لاخذ  
وفا  
وار  
لمكن  
لاخذ  
الصنع  
كونه  
**س**  
منه فخصه  
فاني كل  
توت  
هو رها  
ناله  
والذي ادم  
الرونة  
شبه الفرس  
ظلال البرق  
كل  
هم هوان  
يواجد  
عده الورد



وجرنا في المهر الواجب بوطي العامل حيث جهل او كان زرع بانه مال قراض وهي حكمة  
 للامام ضعيفة عندها كقوله الاذري وغيره فالعقد انه للمالك وحكمه انفسا لخاصة  
 بالعب والمرض الجاد ثين كالرض ولو تلف بعضه بعصب او سرقة وامكن اخذ  
 استمر القراض فيه **فصل** اما يجب عليه تنضيض راس المال اذا طلبه المالك فلو  
 تراخيا بقسمته بحاله جاز وفي معني العزم تقدم من غير حبس راس المال او بغير  
 صفته فاذا كان راس المال مباحا والخاصة مكسرة ابرها والاباعها بقدر اخر او بغير  
 واشترى مباحا ولومات المالك والمال عرض او نحو فالمطالبة بالبيع والتضيض  
 كحالة الفسخ في حياتهما ولا يحتاج الي اذن الوارث علي الصحيح ويجوز في استيفاء  
 الديون بلا اذنه ولو قال العامل ربحت كذا ثم قال غلظت انا هو كذا او تبعت  
 ان لا زرع او كنت خوفا من اتراع المال لم يقبل او خسرت بعد قبل ان اجهل ولو  
 ادعي الخسارة المحتملة او التلغ بعد اعترافه بالكدب قبل وهو على امانته ولو قال  
 اشتريت هذا لي فاقام المالك بينة انه اشترى به مال القراض فوجها ان الملقاها  
 وصح في الانوار الحكم بها لكن في المهمات وغيرها ان الصحيح عدمه وجزم به اليميني واذا  
 اختلفا في الشروط وتجا لفا حكم انفساخه كالبيع كما نقله في الروايد وافر هـ  
**باب** الصحيح في الروايد جواز المساقاة على غير النخل والعنب تبعا  
 لها كما لرعة تبعا لها وفيه ما ورد في غيره يكون غيرها قليلا لكن مقتضى التشبيه  
 عدم التقيد وفي المساقاة على شجر القل خلاف في الغرض وصح في الروايد المنع قال في  
 المهمات والقوى لجواز قد نص عليه الشافعي كما نقله ابو الطيب وناقشه غيره قال  
 ان المنع هو المعتمد ومن طريق جعل الغلة لهما في المزارعة ولا اجز ان يرضى المالك  
 العامل نصف البدر ويوجبه نصف الارض بنصف عمله ونصف منافع الالة **فصل**  
 يشترط فيها كون الاسرار مربية على المذهب معينة فلا يصح على احد الجاهلطين وفي  
 اكثر من سنة كون المدة تبقى فيها العين غالبا للاستقلال ويجوز اقل من سنة اذا  
 كانت مدة تطلع فيها الثمرة ويستغني عن العمل والمذهب جواز شرط عمل غلام المالك  
 معه بشرط المتقدم في القراض وتنفذ بكل ما يوردي معني ما ذكره المنهاج كما جعل على هذا  
 النخل بكذا او قديرا في الروضة واصلا يرجح عدم وجوب تفصيل الاعمال بما اذا  
 عقد بلفظ المساقاة قال الاذري فاقضي الوجوب اذا عقد بغيره وهو لما هزم نقل  
 العقد المذكور عن الامام قال الشيخان ولو لم يعلم المتعاقدان العرف المحمول عليه وجب  
 التفصيل وطحا واما يجب على العامل تحصيل الثمر اذا اطرقت العادة بكونه عليه  
 او سواه كما في السرجين والروضة والاصح في سد تلم الجدران ووضع الشوك عليها



اتباع الحرف وعلى المالك اصلاح ما انهار من النهر والطلع الذي يلوح به النخل والعوض  
التي يجعل فيها الخافق حفرها على الطيور والرايير وانما يستاجر الحاكم من يتم العمل  
عند هرب العامل بعد بثوث المساقاة وهربه وتغذز احضاره وتكون الاجرة بماله  
فان لم يكن له مال وقد بدا الصلاح باع نفسه او بعضه بحسب الحاجة واستاجر  
ثمنه وان كان قبل الصلاح اقترض عليه ان لم يجد اجيرا بوجله ثم يعضيه العامل  
اذا رجع او يعقبي من نفسه بعد الصلاح ولعمل المالك بنفسه عند تغذز الحاكم ليرجع  
فليس شهد على العمل والاشهاد المعتد فيه وفي حالة الاشهاد ان يتفق نفاق ان شهد  
على العمل والاستيجار وان يدرك ذلك بشرط الرجوع ولو اتفق بأذن الحاكم ليرجع  
جازا بكسلة هرب الجمل وقد صححه هنا جمع متأخرون والحقا في الروضة واصلا  
وجهاين وانما يتم الوارد العمل عند موت العامل اذا لم تكن المساقاة على عينه والا  
انفسحت وانما يلزم المالك تكينه من العمل بنفسه اذا كان امينا عارفا بالاعمال  
**باب** يجوز استيجار كافر مسلم الكراهة على عينه وبو من اجارة العين باجارتها لم  
في الاصح في المجموع وحكم الكفاية هناك البيع والجمهور على ان يورد الاجارة النفعة  
سواء ردت على العين او الرقة ولو قال استاجرتك لكذا فلعوله للعمل كذا وبشرط  
اجارة الزمة جلول الاجرة ايضا وفي الروضة واصلا عن محمد بن يحيى تقييد منع الاستيجار  
على كلمة لا تتعب يستقر القيمة اما غير كذا لثياب يجوز واقره ولم يذكر في الصغير  
ويصح استيجار الاعمي للقط ومنه معناه على الزمة وارض للزراعة لاما لها دأيم  
اذ قال الموجران الاجيريرا واسيتها منه واسوق الما اليه من موضع اخر فانقل  
عن الروياني وفي المطلب انه الذي يظهر صحته ونص الام بغير اليه وارض على شرط  
لليل والقرات ويحويها بعد ما علاها الما والجسر وكان يكفيها في السنة وكذا قبل  
الجساره اذا كان مرجا وقت الزراعة عادة وان كانت الارض غير مربة على المذهب  
وقبل ان يعلوها الما ان وثوقه كالمدا بالبرص والاكا لليل لا ينضب امر لم يصب فان  
غلب حصوله صح على الاصح ونقل في كفايته عن جميع مثيل زيادة الليل الغالية  
بخمسة عشر ذراعا وجعل السكبي منها سبعة عشر وانما يجوز قلع السن الوجهة اذا  
المها وقال اهل الحرم انه يربله حيث لا يجوز تنفع الاجارة ويصح استيجار جاضر وكذا انفسا لخدمة  
اذا كانت دمية وامنت التلوث كما يحتمه الاذمعي وغيره باعلى الاصح في تكين الكافر الجنب من المسجد  
وباقي في اللعان ما يولد وللسيد اجار امته المنكوجة لرضاع وغيره بغير اذن الزوج وليس فيها  
من العمل وانما تنفع الاجارة في الحرم على العين فلوا الزم دمتها الا رضاع جاز غير اذنه فانقل عن جمع  
ولو استاجرهما الزوج لغير رضاع وله من جاز وكذا الارضا في الاصح وفي الماحل باول الشهر

[illegible]



وكذا ما خالف ففي الشرحين والروضة في السلم عن أصحاب المنع وفي الصغير الاقوي الصحة ونقله  
السبكي وجاعته عن المنع ووجهه ويجوز اجارة العين لئلا يعمل لا يعمل لانها راشلا اذ الم صريح بالاجارة  
لاول المدعى واجارة عين الشخص للمخ عند خروج الناس وان كان قبل شهره  
اذ الم يثبت الاثبات به لمن يلد العقد الا بالسيرة فله او في شهره ليحرم من المبيعات  
واجارة دار يلد اخر على الاصح عند المصنف وان كان المسلم لا يثبت الا بقطع  
المسافة ودار مستحقة بامتنع يمكن الاستعمال بنقلها في الحال على الاصح في الروضة  
واصلها اول الباب وصح في الروايد اخره انه ان امكن تفريقه في مدة الاجرة  
لها صح والافلا وقصر الراعي على نقل جرائن للامة من قناوي المقال اجد ههنا والثاني ان  
كان يذهب في التفريق جميع المدة لم يبع وان كان يبيع من شي صح ولزم فسطه من الاجرة اذ وجد  
فيه التسليم وذكر الشيخان ان هذه المسئلة تفريق من اجارة الارض المزروعة من جهة ماخر  
التسليم وان كان فيها مانع اخر وهو عدم الروية كما ذكرته في المآج ولو اجرا المستاجر لغيره لم يحرك الاول  
ان يستاجر مدة تالية عند القاضي والبعوي وجاوزه للثاني قال السبكي وليسته ان  
ان يكون اليه ميل الراعي وجزمه في الانوار وعكس لتقال ذلك قال السبكي وهو غور  
ولو باع الموجه في المدة امتنع عند القفال اجارة المشتري للمستاجر مدة تالية لانه لا معاودة  
بينهما ورز في الوارد لانه نايب المودث ومال الي المنع فيه ايضا وتغير المآج في كرا العقب  
بالايام يفتق جواز ثلاثة فاكتر قال الادري وهو ما هران واقفها الموجه عليه وفي الجرحي  
رمز الي منعه وهذا ان صح كان يحمله اذ الم نقطة الدابة اما اذ الم بين ذلك يعني الشرح والروضة  
انه ليس لاجرها طلب الركوب ثلاثا والنزول ثلاثا بالي دوام الشيء من المعب ومقتضاه انها لو  
رضينا لم يمتعا لكن في البيان عن الشيخ ابي حامد المنع للركوب ولا يجب بيان البعض  
في كرا العقب اذ كانت عادة بل جعل عليها ويجوز مثل هذا التفريق في اجارة العبد لانه لا يطبق  
العمل دائما كاللابة بخلاف اجارة الدار والجانوت شهر على ان يستقاع الليالي دون الايام  
**فصل** يشترط في الاجارة لتعليم القرآن كون المتعلم مسلما او يرجى اسلامه وبعض  
الآيات التي تعلها من السورة والاشبه في الصغير والتذنب انه لا يكتفى فيه المتقد  
بالدرة والعمدة الا كفا كما صح في الروايد وجرما به في مسئلة الصداق والجمهور على تعيين  
المشاهدة في اراكب فاعل في الشرحين والروضة وجهه في المطلب عن نص الام وجاه  
غيره عن المختصر ايضا وترجح المآج الا كفا بالوصف في الروضة بحث للراعي كما يعم من  
المجرر والشرحين ثم قيل يصنع بالوزن وقيل بالخطامة والنجافة ليعرف وزنه فحينئذ لو رجع  
الشيخان شيئا وذكر افيما ركب عليه من محمل وسرج وغيرهما اذ كان للراكب ولم يره للوجه انه  
ان لم يفتش تعاونه كفي الاطلاق ويحمل على معهودهم فان لم يطرد معهود فلا بد من وصف ووزن



على الصحيح قالوا ينبغي روية ما يورث في المجلد ويحتمل او وصفه وكذا الغطاء للظفر  
ودفع المطران سطر في ظاهر النص لا ان كان فيه عرف مطرد فيكون الاطلاق وقد  
يكون للمجلد طرف من لباد اودم فهو كالأغصان ويشترط في اجابة الدابة في الزمة بان  
المهملية او غيرها في الاصح ولو لم يبين المحمول بل ذكر ما به رطل او زاد قوله ما شئت بالاصح  
الصحة ويكون رضى في صور الاجناس **فصل** لا يجوز الاستيجار للامامة والقضاء ولا  
للقضاء لا لافرا كما حمل الامام عليه الملاحقة منه لتعليم القرآن واقراءه فان استأن  
لتعليم سورة او سور معينة جاز والاستيجار للتدريس على هذا التفصيل ولا يجب  
لتعليم قفل لدار المنقول ومقتضاه والمراد يكون العبارة على الوجه انما ليست على  
المستاجر لا اجبار الموجه على الحق المستاجر وكذا في كسح الثلج عن السطح ولو زال  
الخلل كان انقطع وكذا البيت بطل الخيار الا اذا حدث بسببه نقص ولو قارن الخل  
العقد وعلم المستاجر فلا خيار له ولو اجرد دابة لركوب ونفى الكاف ويحتمل لم يلزمه  
ولو شرط ابدال الطعام المحمول او عزمه انتفع **فصل** لو كان اهدام الاصطبل عينا  
الدابة في وقت لم يعهد الانتفاع فيه كالليل في الشتاء فلا ضمان ولو دفع الثوب الى  
القضار والخياط او نحوهما وعرض بالاجرة كقولها اعملوا نارا فمضت او ما ترى مني  
الامام يسرك فعمل فله اجرة المثل وليس يمتنع عامل الزكاة اجرة وان لم يسلم الامام  
عنده بعثه وعامل المساقاة اذا فعلها ليس عليه باذن المالك وكذا القاسم بامر الحاكم على ما  
قاله ابن النقيب وغيره لكن في التوشيح انه كغيره واستشهد بكلام الدراعي ولا يتعد  
ضمان الدابة التي اكثرها حمل ما به تحمل ما به وعشرة بثلثا بذلك بل تولفت بعين  
ضمنها ايضا ان لم يكن صاحبها معها فان كان فلا واسار للمناج بالتمثيل بالاجرة التي انما  
فدراعي على تفاوت التمكن فلا جرم بدونه ولو وضع المائة والعشرة على الدابة فغير  
الموجر فكلما توجه للموجر ولو كان الموجر وحمل المستاجر فان علم الرابدة فكلما لو كان بنفسه  
وحمل ولا فوجها ان ما خذ ان من كل المالك طعامه المغصوب ضيفا جاهلا وفي الارش  
الواجب فيما لو اعطاه ثوبا ليجطه فخاله قبا وقال المالك امرتك بقميص وجها ان  
الطعم في الروضة احدهما ما بين قيمته صحيحا ومقطوعا قبا والباقي ما بين قيمته  
مقطوعا للقميص وللقبان لم ينقص فلا شيء عليه وصح في الملهات الاول كما اقتضاه كلام الدراعي  
وصح السبكي الثاني وقال لا يجزئ غير **فصل** لو كان تلف الدابة والاجير المعين قبل  
القبض او قبل مضي مدة لها اجرة انفسخت في الماضي ايضا ولو اوصي بمنفعة دار لم يرد مدته عمره فقبل  
ولجره امدت ومات فيما انفسخت كما قاله هنا لكن جرما في الوصية منع اجارته كما جرنا بان هذه  
الوصية اباحة وصوب في الملهات الاول وكذا في الخادم وحملها على الوصية بان ينفع بها



واما تنسخ اجارة البطن الاول ادامات في ثاثة بالنسبة الى المستقبل في الاطوار وقد  
 تصور مسئلة بانه ان شرطه النظر هو موالي الوقت والام تقع اجارته في الاصح وصورها ان  
 الصباغ وجمع بما اذا شرط النظر لكل بطن في نفسه واستشكل بانه يكون حينئذ كولي الصبي انا  
 يثبت الخيار باقطاع ما ارض استوجرت لزراعة اذا امتنع فلوقال الموجد اننا  
 اسوق الما اليها سقط وكذا يسقط في مسئلة غضب الدابة اذا ابادر ونزعها قبل مضي  
 مدة لها اجرة ومنع السبي بثوت الخيار في حالة اباقي لعبد في كل المرة وقال  
 انه لم يره لا جدي بل يقطع في بالانفساخ ولا يحق تقييد مسيلي الغضب والا باق في  
 المناج باجارة العين واما بيع القاصي من الجبال التي هرب مخرجها لتفقه اذا اقتد  
 الرض كما اقتضت عبارة الروضة واصلا وكذا لو امكن ولم ير القاصي الا قران فاقاله القاصي لا انا  
 ولو انفق المكثري بغير اذن الحاكم لعدمه كما في هرب عامل المساقاة ولو عسرت بات الواقعة عند  
 فكعدمه وتسقط الاجرة في الاجارة الصحيحة دون الفاسدة بالخلية في العقار وبالوضع بين  
 يدي المستاجر وبالرض عليه وامتناعه من القبض الى نقصا المدة **باب**  
 انما يكون من جرم القرية مرتكض الخيل اذا كانوا خياله كما فيك الامام وتبعه جماعة واما مرعي  
 الهائم فعند القوي انه جرم مطلقا وان كان السبي وعند الامام بشرط قرينه من القرية وكذا  
 استقلاله مرعي في الاصح ولم يرجح الشيخان شيئا فالاولا المختط كالمري وقد انة  
 الشرحين والروضة كون موضع الدواب ومزدد الدابة من جرم البير يكون  
 الاستقباها وهو ظاهر واداملي ما يخرج من جوفها من طين وغيره قال الاذري  
 ويشبه ان ملقي ما يخرج منها ايضا كذلك واستدل بحديث ومن جرمه ايضا ما لو هيرفته  
 بغير نقص ما الاولي وعن الروياني ان التي تنزع الدابة جرمها فذرعهها وليس المراد  
 باستحقاق ميمر الدار في صوب الباب امتداد طويلا بل لغرض الاحياء فبالله اذا ابي  
 له المصون اجاب الى الغطاف وازورار فعل ومن جرمها فتاؤها كما نغلا عن جماعة  
 وعزي للنص والاكثرين قالوا ما حكمنا بكونه جرم فذلك اذا انتهى الموات اليه  
 فان كان هناك ملك قبل تمام جدي الجرم فالجرم الى حيث ينتهي الموات وليس بالملك  
 الدار ان يفعل فيها ما يغلب فيه خلل جيطان الخاوية في الاصح كدق عصف بزعرها وجلس الما  
 بحيث ينشرم منه الدابة اليها ويشترط في تحيط المسكن كونه على هيئة سمي بنا وكذا في الزريبة  
 ونحوها لكنه دون الاول ولو حوط لها في طرف واقصر في الباني على نصب اجمارا وسعف كوني عند  
 القاصي ومنعه الميمني ونقله الشيخان بالارجح والمراد انه يملك عند الجري محل البناء فقط  
 كما ذكر ائمة الهامة والبسيط وان بني غيرها ملك الميمني ايضا ويقوم مقام جمع الزاب في الممر  
 نصب قصب وحجروشوك ولورتب لها الما من عين او يراو غيرها حيث لا يغني المطر ولم يحدد



ففي كفاية وجهان في الروضة واصلها بالترجيح واسمها في الصغير لا كفا ولا بد من جرح  
 الارض ان لم تنزع الابعه فان لم يتيسر جرحها السابق ما اليه تعين واما اراضي الجبال التي لا  
 يمكن سوتها اليها ولا ينفك المطر فيل لا تحي ولا يحكم يمكن لمن هو بين ولا يبع بعه واجارته وقيل يمكن  
 بجرح وجمع تراب ولم يرح الشخان شيئا وقضية كلامها في الاجارة ترجيح الثاني ولا يحتاج في البتان  
 الي جمع التراب مع الجرح بل يكفي احدها بحسب العادة وفي شرط قضاء الملك كما يفعل عادة  
 له ولا يفر كغيره ويرد اعة قطعة ارض اعتمادا على المطر وجهان في الروضة واصلها بالترجيح  
 وذكر من اسباب التجرح جمع تراب وخط خطوطه فلا ينبغي للتجران لا يرد على كفايته وان لا يتجر  
 ما لا يمكنه القيام بجارته فان خالف قال النووي فلهذا اجابوا الراي وقال غيره لا يبع تجرح اصلا وفي  
 الزوائد ان الاول اقوي ولا يبع تجرحا عن الاسباب كمن يتجر ليعمر في قابل او فقير ليعمر اذا قدر  
 كما تولى واقراه والمرجع في طول مدة التجرح الى العادة وفي قدر مدة الامه لا اذا استعمل الي راي السلطان  
 ولا يقدر بثلاثة ايام في الاصح فاذا مضت المدة ولم يشتغل بجارة بطل جرحه ولا يشترط الرخ الى السلطان  
 في الاصح وفي الروضة واصلها بتقييد الامه لمن ذكره وادرج الرواي بخلافه ولم يفتد في الصغير  
 والاصح ان ولاية التواخي كالامام في الحي وان اختار السكي خلفه تبع الاما وروي وظاهرا النص ويشترط في  
 جوازه لهما ان لا يضربا المسلمين وما يحمي له حيل المجاهدين بل هي ولي والمراد بالحاجة المعبره في نقص الحي  
 هي المصلحة وكل من ايمه نقص حي غير ايضا للمصلحة الاما حاه النبي صلى الله عليه وسلم فلا يفتد بحال  
 في الاصح واستثنى جماعة حي عمر ايضا واستثنى في الروي حي ايمه الاربعة يعني الله عنهم واستحسنه  
**فصل** في ارتفاق الذي بالشارع بخوس ويحون وجهان اطلقاها ورجح السكي وغيره بثبوت ولو  
 عين واقف الرباط مدة الاقامة لم يرد عليها وكذا الوقف على السافرين لا يزداد فيه على ملكهم وهي  
 ثلاثة ايام وان اطلق الوقف نظر الى لغرض من بناه وعمل العادة فيه فلا يمكن من الاقامة بربط  
 المارة الا لمصلحة او خوف بغيره او تواثر مطر ويمكن في المدرسة الي تمام غرضه فان ترك العلم اذبح  
 والمخافة كسائر ولوغاب العقبة او يمن حيث يبقى حقه لغرض مدة الغيبة عرفا فاراد عمر الروي  
 في موضعه مدة غيبته فيبقى في الراي جوازه قطعاً او يحوي فيه الوجهان في نظرية مفاع الاسواق  
 والاصح منها الجواز ان كان جلوسه لمعاملة **فصل** تقلا عن الامام واقراه ضبط قدر الحاجة الذي  
 يمنع السابق الى المعون الظاهر من الزيادة عليه بما يقتضيه عادة امثاله قال ابن الرفعة اي ما  
 دام هناك فاذا قام وانصرف فغير ممن سبق احق به ما لم يغير ايضا ولو اظهر السيل قطعة ذهب مثلا  
 من معدن التخت بالظاهر ولو ظهر معدن ظاهر في موات احياء ملكه ايضا كما نقل عن جمع ولعلم  
 بالمعدن الباطن في موات فاحتج عليه درافقت في ملكه الخلاف المذكور في المناج وقيل يمكن قطعاً  
 ووجهه في كفايته واما البقعة الحياه فلا يملكها على ظاهر المذهب ولو اتردهم اثنان فاكثر على ما  
 المباح لغلبة اوصيق المشرع قدم السابق ويقع عند المعية ويقدم المناج للشرب على مرير السقي

ولو كان يقرب الساحل بقعة لو حفر  
 وسبق اما اليه ظهر في ملح تلبس من  
 القاع من قعله ملكه وللأمام  
 اقطاع له



ولو سقي لأعلى ثم احتاج للسقي قبل وصوله للأسفل مكن منه على الصحيح ولمنع من أراد إحياء موات  
 وسقيه منه أن يسبق على السابقين وما صار منه في حوض مسدود أو حوض كالجزية أنا وهل يلزم إليه  
 في الموات لا اتفاق منع غير من سقي الزرع بما فضل عن حاجته كما صح في الزايد أو كما قال في الصغير  
 أنه لا شبهة وجهان وليست بالواجب بل الما الفاضل عن حاجته للاستيفه فقد ما مباح ووجود  
 كل شيء وكونه قبل حوزة في الأعلى الصحيح فيها ولو لم يحجج إليه إلا في تالي الحال وجب بدله  
 كما نقل عن الماوردي وللأدري في بحث حسن ويعتبر في الفاضل الذي يجب بدله لما شئت غير  
 أن يفضل من نفسه وما شئت وزرعها ما يجب بدله لحطش آدمي يحرمه الرعاية فلا يشترط  
 فصله عن الماشية والزرع **باب** صابط الموقوف كما ذكره المصنف  
 تبعاً للرافعي كل عين معينة مملوكة ملكاً يقبل النقل يحصل منها فائدة أو منفعة تستمر  
 لها وقد مر حاجتها وقف النخل للضرب دون إجارته لأن الوقف وربة يحملها  
 ما لا يحتمل في المعاوضات وأفتى ابن الصلاح والمصنف تبعاً لجمع بصحة وقف الأمام  
 شيئا من بيت المال على معين أو جهة وفعله السلطان غدا الدين بن علي بن أبي عمر قال البيهقي  
 فيه أي لم يغير ولا أفتى ولا يحكم به أن شاء الله ولكن الذي أراه أنه لا يجوز وقفه على شخص أو طوائف  
 خاصة وبسط الكلام فيه وتوقف في وقف ما ورثه بيت المال على معين وبصح وقف العبد والمجسيع  
 والزمن المرجو بروه والدرهم لنضاع جلياً وكذا الأرض المستأجرة على المذهب كالمقصود وكذا المملوك  
 بصفة ثم يفتق عند وجودها في الظاهر كما قاله هنا لكن ذكر بعده في الأوقات ما جالغاه كما بينه في  
 الممات وغيرها وواصل كلام الأدري في جمع عدم العتق ونقله هو وغيره عن جمع والمدير كالمحقق وفي  
 المجموع عن أصحاب أن الوقف ما لم يره قولاً بيع الغايب ومقتضاه ترجيح المطلق لكن صح في الزايد  
 هنا تبعاً لابن الصلاح الصحة فالأول إجارته عند الروية ومقتضى تحليله لا يفي مسألة الريحان  
 صحه وقف الزرع منه وقال ابن الرفعة وغيره أنه لا يظهر عن تتبع المصنف صحة وبيع الوقف على  
 الأرقا الموقوفين لخدمة الكعبة وقبر الرسول صلى الله عليه وسلم على الأصح وفي المكاتب خلاف في الروية  
 وأصلها لا ترجح وفي التدريب أن الأصح منعه وجزم البيهقي بالصحة وعلى القول بما يعرف إليه ويستمر  
 حكمه بعد العتق أن الملققة فإن قده بدء الكتابة انقطع وإن عجز بان أنه منقطع الأبد أو عن جمع  
 صحة الوقف على الخيل المسبلة في القصور واختاره الأدري في وفي الوصية لها وصوبه ولو شرط  
 الأوقات لنفسه التولية باجته فوجهان نقلهما وورد المصنف أن الأصح الجواز وإن ابن الصلاح قال  
 بتعبد باجته المثل وقال السبكي ما رجحه المصنف صحيح وينبغي القطع به والفتيد فقه جيد ونقله غير  
 عن النهاية ولو وقف على الفقراء صار فقراً فالأصح جواز إخذه أو على أولاد أبيه الموصوفين بهذا وذكر  
 صفات نفسه فغن ابن يونس وغيره يصح واعتقد ابن الرفعة وصله وعن غيرهم خلافه أو على عمارة  
 كنيسته لزول المارة فيشبه كما قال ابن الرفعة الجواز كالموصية وسيأتي ما فيها وذكر أنه في الروضة

من وقف على الفقراء  
 من وقف على الفقراء  
 من وقف على الفقراء  
 من وقف على الفقراء



واملاهم مع الوقف على الاعنيتا الوقف على اليهود والنصارى والغنائق وصحها الجواز في الجميع  
بناء على ان المرحى في الجهة التملك لا القربة ثم قالوا لا يحسن توسط لبعض المتأخرين وهو  
العتبة على الاعنيتا دون اليهود والنصارى والقطاع وسائر الغنائق لتضمنه الامانة  
على المعصية قال ابن المقيت ومن هنا حسن قسائل المناج بالاعنيتا فقط وجزم الميبي  
بهذا التوسط لكن اعرضه ابن الرفعة وغيره ولا حاجة الى لفظ الوقف فيها جعل شارعا بل  
يلقى فيه الاستطراد كما نقله جمع عن الامام واقروه ونقله عنه المصنف ايضا في الصلح  
واقروه بعد نقله تعالى في ثلاث صور كما يبيد به الموضع شارعا اجراها ان يجعل ملكه شارعا  
والاخرى ان في الموات فقال في المهمات ظاهر ما نقله عن الامام رجوعه الى الصور الثلاث ليس  
كذلك في الاولي بل لا بد فيها من اللفظ على قاعدة اوقاف الاملاك وقد نبه عليه مع وضوح  
في المطلب ولوبي مسجد في موات كنت البتة ويصح من الاخرس ما بشارة مفهومة وكذا بخاء  
بنية والظاهر كما قاله جمع متأخرون ان كتابة الناطق كذلك والمفول عن الأكثرين عدم  
استطراد العتبات في الوقف على معين واختاره في الروايد في السروقة قال في المهمات المختار  
فيها يعني لراجع وقال السبكي انه لما هو المضمون وصرح الاذري وغيره انه المذهب قال  
في المهمات ويوافقه قوله الرازي في اوقاف وقفت عليه زوجته اتفتح المتاح قال في التوسط  
والذي رايت في نسخ الرازي في اوقاف وقفت بحذف لفظه قال وهو الصواب وعلى القول باشرافه  
فليكن مستقلا بالاحباب كالبيع وقال الشيخان تقريرا على ترجيح ارتداده بالرد فلورد ثم رجع  
قال الرازي ان رجع قبل الحكم برده الي غير كان له او بعد بطل حقه وقد نقل عن الرازي  
ان لزوم الوقف لا يحتاج الي قبول لكن لا يملك غلته الا بالاختيار ويكفي الاخذ دليل عليه ذلك  
قال الاذري ان التفرغ المذكور ملحق من طر يقبلان الروايات والماوردي واتباعهما جازمون  
بعدم استطراد العتبات وان الرد راجع الى الغلة ولا يبطل به الوقف ثم قال الشيخان هذا في  
البطن الاول اما الثاني والثالث فنقل الامام والرازي انه لا يشترط قبولهم وفي الارتداد  
بردم وجهان ويحكى المتولي الخلاف في العتبات والرد بناء على تلقيهم ان قلنا من اوقف فكلما لبطن  
الاول وهذا الحسن اي من كلام الامام والرازي فاقضني ترجيح كونهم كالاول في المسلمين  
لان الاصح تلقيهم من اوقف قال السبكي لكن الرازي يحصل من كلام الشافعي والاصحاب  
انه يرتد بردم كالاول وانه لا يشترط قبولهم وان شرطناه فيه وهو اولى ما استحسنه الرازي وقد  
جزم الميبي بذلك فلورد البطن الاول فنقطع الاول او الثاني فنقطع الوسط كما قاله الشيخان والاصح  
اعتبار قرب الرحم في القارب الذين تصرف لهم منقطع الاخر بعد انقراض المذكور فيعتمد ابن البتي على  
ابن العم واخصاص قواهم به وهل هو على الوجوب او المذهب وجهان الملقها قال الاذري  
والظاهر وصية كلام الجمهور الاول وصرح به في الثاني ولو قاله وقفت دار في المساكين بعد عتق

وما قاله السبكي قاله في الحاوي  
العيني



صح الوقف بعد الموت قالوا وكان وصية لان في فتاوي القفال انه لو عزم الدار للبيع صار  
 راجعا فيه **فصل** المتقول عن الاكثرين فيما لو وقف على ولادة واولادهم بطن بعد  
 الترتيب وفي المهمات ان خلافة مردود تقلا ويحيا ونودع فيه ولو وقف على ولادة وله لها  
 فقط استحقوا ويشترط لعود الصفة والاستثناء الى كل الجمل عدم تحلل كلام طويل على ما راه الاخا  
 تقيد الاطلاقهم كما نقله في الروضة واصلا واقره ونقل عنه ايضا تقيد بكون العطف  
 بالواو في الصفة والاستثناء جميعا فان كان يتم اختصاصا بالاجرة وسبعه على هذا العهد المتك  
 وابن الحاجب وقال السبكي المختار عدم التقيد بها بل العناطة العاطف الجامع بالوضع كالواو  
 والفاو ثم خلاف بل ولكن وقد مرح بهذا ابن القشيري في الاصول وذكر الرافعي في عقود  
 الطلاق في بحث الشرط ما يشهد له **فصل** لو وقف داره ليسكنها معلوم صبيان القرية  
 مثلا فليس له اسكانها غير ما نقله واقره وهو المعتمد وان نقل عن المصنف ما يدل على خلافه او  
 تستغل وتعرف عنهما اليه تعين اود اية على ركوب النسيان ولم يشرطه الدوا والنسل فيما لو وقف  
 على الواحدة عندهما ولو كان الوقف مطلقا فقال الموقوف عليه اسكن الدار او قال الناظر وجعلها دارا  
 فله الاجارة وما يملكه الموقوف عليه اعصان الخلف وانما يكون ولد الجارية الموقوفة ملكا للموقوف عليه  
 اذا حدث من نكاح او زنا اما حيث حكم بحرية فعلى الواو قيمته للموقوف عليه او وقف جاملا فهو  
 وقف في الامم فيها ولو دنع جلد الموقوف عاد ووقفا على احد الوجهين ورجحه المولى واقره ولو اشترى  
 بعض قيمة العبد المثلث عبد بقي كون الفاضل للموقف او للموقوف عليه وجهان نقلهما الرافعي  
 وقال في الروايد هما ضعيفان والمختار شرعيا وفي الجرائي انه الراجح والاصح انه لا بد من نسا  
 وقف من الحاكم وهو الذي يشترى وفي شرائع بقرعة كبير او عكسه وجهان اقواهما في الروايد  
 المنع كما يتبع شرائع بقرعة جارية وعكسه وقيل الزرع والسيال للشيخ الموقوفة كخفافها  
 وكذا رمانة الدابة وما ذكره المنهاج في حصر المسجد ونظايرها هو فيما وقف عليه اما ما اشراه  
 له الناظر او وهب له فقبله فيجوز بيعه عند الحاجة ما لم يقفه لانه ملك ولو اشرف الجزع  
 على الانكسار فكالمنكسر ومن وظيفة الناظر بالاصالة حفظ الاصول والغلات على الاحتياط  
 وكذا تزويج الموقوفة على ما نقله في المهمات عن الماوردي والمطلب قال وقول الشيخين  
 يزوج الحاكم باذن الموقوف عليه بناء على ان الملك لله تعالى يجزى تخصيصه بما اذا كان النظر  
 للحاكم ورده غير بان مقالة الماوردي مخالفة للجمهور وقد اورد هاتين الكفاية ايراد الوجه  
 الضعيفة **باب** بشرطية الهبة تواصل الايجاب والقول كالبيع ولو كان الواهب  
 دبا او حدا فحق الاكفا باجدي الصغتين وجهان كالبيع قاله الشيخان وقد سبق ما فيه  
 في الرهن او وليا عنهما قبل الحاكم او ناسبه ولا يشترط ان في الهبة الضمنية كما عتق عبدك  
 عني مجانا فاعتقه عنه فيدخل في ملكه هبة ويعتق عليه وفيما اذا لم يقل مجانا خلافا في

هذا هو الوجه في الموقوفة  
 على الموقوف عليه  
 في الموقوفة على  
 الموقوف عليه  
 في الموقوفة على  
 الموقوف عليه  
 في الموقوفة على  
 الموقوف عليه



١٢ الكفارة ولا يشترطان في الصدقة ايضا على الصحيح ولا الحاجة فيها فان الصدقة على  
 الغني جائزة كما في المنهاج ويثاب عليها اذا قصد الغنية كما في المجموع قال السبكي ولو ملك شخصاً  
 الحاجة بلا استحضار ثواب الاخرة فينبغي كونه صدقة ايضا قال ابن العربي وحسين فينبغي  
 اعتبار احدى الامرين اما الحاجة او قصد الثواب وفي هبة النافع وجهاً في نقلها بل يرجح  
 احدى هاتين عارته وفي كلامهما في الاقرار بما يرجحه كما ادعاه في المهمات ونوع فيه والثاني هبة لا  
 تلزم الاقبض وهو استيفاءها ورجحه السبكي تعالى ابن الرفعة وجري عليه في الجواشي  
 ويلمح هبة الموصوف في الزمة في نقل عن جمع وأشار إليه الرافعي في الصلح وجزم في الروايات  
 في الآية بصحة هبة جلد الميتة قبل الدبغ وله نظائر يصح فيها الهبة دون البيع لكن صحها  
 هنا المجلدان في الجلد وحمل لوركي في المهمات ما هلك على نقل اليد فقط فحمل عليه في  
 المهمات قول الروايات في البيع فينبغي انقطع بصحة الصدقة بالرهن الجس وفتح هبة الجوه  
 في صور كالأوقاف والتوكيد بين ورثته على الاصطلاح فيجوز ان يصطليحوا على سائر اوتغاف  
 وان يخرج بعضهم نفسه من البن ولا بد من لفظ التواهب فلو كان فيهم محجور عليه كزوجته  
 صغيرة صالح وليها ولا يجوز نقضها عما سبدها فلو كانت احدى ثمان فليس له الصلح على اقل من  
 ثمن الموقوف وتصح هبة العضو بل قد روي عنه واما حبس الحنطة ونحوها ففي باب اللقطة  
 من العزيز المنع وصرح في لرقايق بالجواز وما له اليه السبكي وغيره ونقله جمع عن الماوردي  
 وقد استثنى من شرائط القبض في الهبة ما لو وهب لابنه الصغير شيئاً وقبله على ما حكاه  
 ابن عبد البر عن إجماع الفقهاء ونوع فيه باشتراط ذلك في البيع ويحذف والتفصيل من الأولاد  
 في الهبة مكروه نعم استثنى تحت مسائل منها العاق والفاسق اذا كان يصره في العاقر  
 فلا يكره حرمانه وما لو فضل احداهما بعلمه او ورع كما جعل الصديق الصديقة دون سائر  
 اولاده والام والاجداد والجدات هنا كالأب والرجوع في هديتهم له كالهبة وكذا الهبة  
 في الصبي في الروضة واصلها هنا لكن صح في الصغير مقابلته وجزم به في الشرحين في باب العارية  
 ولو كان الموهوب للولد صغيراً فمحرّم تحلل بالمذهب ثبوت الرجوع وكذا لو انقل الرهن  
 او عجز المكاتب **باب** تنوع لفظة الذي منه كالفاسق وحكم المحبون كالمبي

المذبح ابن الهادي يقول ان الاقرار اخبار  
 عن حق سابق وليس الاقرار بانشاء محليك لفظاً  
 واذا الرهن انشاء محليك فالنظر الى سلبه  
 السابق وهو هبة النافع فلا بد من ذلك  
 اولوية من الشيء كما يكون اولى من نفسه



القط بعد العتق ولا يجزي أيضا ان يأخذ ما التقطه العبد بلا اذن سيده كما نقله عن  
 الجمهور ونوزع فيه وللمعص بلامها ياء يعرف لفظه مع سيده ويملكها بحسب الرق  
 والحرية فان كانت اعتبر في النوبة وقت الا لتقاط على الصحيح **فصل** وجود الحيوان  
 المملوك المستمع من صفار السباع بقرب قرية او بلدة كهوفها ولو كان في زمن نهب جاز التقاط  
 للملك في العجم واليران جميعا ولو وجد في العجم الايام مبيعا لم يملك كدري اخن وعرفه  
 ايام مبي فان خاف فوت وقت الترخيم وليستحب استئذان الحاكم فيه وتخير اخذ النكاح  
 ونحوها من الفارة بين المصالح الثلاث التي في المباح ليس للتشريع بل عليه فعل الخط كما  
 بحثه في الملمات قياسا على ما يمكن تحفيقه فان الشيخين صرحا باعتبار العنطة فيه وان  
 هنا بالتخيير وقال ان الحصلة الاولى اولي ثم الثانية ونقل عنه ان الماوردي صرح به في  
 حصلة البيع فقال يجوز ان كان احظ ولا بد في البيع من اذن الحاكم ان وجد في المباح كما قال  
 هنا وفي مسألة الهرسية ويجوز التقاط امة لا تميز ايضا وكذا العبد والامة الميراث في  
 زمن الزهبي ثم جواز ملك الامة التي يخل له خلاف كالقرض فان منعها لم يجب التعريف  
 ومن شروط اللقطة ان يكون شيئا صانع من ماله لسقوط او غفلة او نحوها فذا لفت ربح او  
 هارب لم يعرفه شيئا في جحش او مات مورثه عن ودائع لم يعرف ملاكها قال ضايع يحفظ  
 ولا يملك كذا قاله هنا وتعلل في حيا الموات عن الامام واقراه ان المال الصانع اسم الى الامام  
 ان راي حظه جني يظهر ماله او بيعه ويحفظ منه فعل وله ان يعرضه الى التمس على بيت  
 المال ونقل في الخادم عن قواعد ابن عبد السلام ان محل حفظه الى ظهور ماله ما اذا توقع والا  
 صار مرفوقا الى مصارف اموال بيت المال ثم قال وهو متعين وجزم به ابن سراق في  
 التلخيص ومنها ان يوجد في موات او مسجد او شارع فان وجد في ارض مملوكة قلدي اليد  
 فان لم يرعه فلن قبله وهكذا الى الحي فان لم يرعه فلقطه كذا قاله وسبق في الركا في المنا  
 في مثل هذه العبارة ويجب على من التقط ما يسرع فسادها كله تعريفه ان كان في البلدة  
 القاصي بقوله اللقطة ممن اخذها للملك ايضا اذ ابراهم الرفع اليه وصح في شرح مسلم وجوب  
 التعريف على اللقطة المحظوقاه في الزوايد واختاره وفتح الشيخان عليه وجوب التعريف  
 بتركه جني لو عرف بعد ذلك فملك في سنة التعريف ممن وحكم لاخذ للملك كالاخذ للحفظ  
 في قصد الحياة فان خانا باستعمال او نحو هذا وما صار اللقطة ضا من في الدوام  
 ثم اقلع واراد التعريف والمملك فله ذلك في المباح ومن لقط بلا قصد امانة ولا  
 خيانة او نسي قصد لا يضمن وله التملك بشرطه وفي كون معرفة جنسها ونوعها  
 وسائر الامور التي يعتبر معرفتها واجبة او مسحبة خلاف وتخير الشيخين بقولها  
 ينبغي محتمل وقال الاذني المصحح الاستحباب قال ولا شك انه لا بد منها اذا انتهى

هذا هو الوجه في  
 جواز التقاط  
 الحيوان  
 المستمع  
 من صفار  
 السباع

في مثل هذه  
 العبارة  
 ويجب على  
 من التقط  
 ما يسرع  
 فسادها



الحال الى التملك وقتدا التعريف في ابواب المساجد بجاية خروج الناس منها فالاولا  
يعرف فيها كما لا يشك فيها الا المسجد الحرام فيجوز التعريف فيه في الامح قال في المهمات وظاهر  
تحريمه في غيره وليس كذلك فان المنقول الكراهة كما جزم بها في المخرج ورده جمع متأخرون  
واعتمدوا التحريم ولولا القطع ببلدا وقوية فلا بد من التعريف فيها وليكن في البقعة التي جاز  
فيها الاكثر والاصح ان ذكر بعض الاوصاف مستحب ولو عرف اللقطة ما دون لم يعرف بالمجون  
كفي لكن لا يسلمها اليه الا باذن الحاكم فان قال بعض قال في الكفاية الا ان يعرض له سفر  
فتكون كالوديعة ولا يشترط فيه العدالة اذا وثق بقوله ويستحب التعريف على من غلب على  
ظنه ان السلطان باخذها بل تكون امانة في يد ادا كما في نكت المصنف ونقل عن فتاوى  
الغزالي وغيرها وفي نكت المذكورة امتناع الاستناد عليها ايضا حينئذ وفي الشرحين الموصلة  
بنا وجوب مونة التعريف على الملتقط للخط على عدم وجوب التعريف حينئذ وسبق  
ان الاكثرين عليه لكن مال السبكي في المونة اليها في المنهاج وقال هو الذي يدل عليه كلام اكثر  
الاصحاب ولوراي القاضي ان ما مر الملتقط يعرف المونة ليرجع كهراب الحال جاز وكذا الوراي  
بيع بعضها كما قاله ابن الرفعة والسبكي وحكم المونة فيها لو قصد للامانة استدام التملك  
كما في قصده ابتداء لا يصرف على تعريف لقطة الصبي من ماله بل يرجع القاضي لبيع جزا  
منها لذلك والاصح الاوجه في ضبط الحيوان الذي لا يعرف سنة انه ما غلب على الظن ان صاحبه  
لا يكثر اسفه عليه ولا يطول طلبه له غالبا وعبرة المنهاج في مدة تعريفه محتملة ومخالفة لعبارة  
الشرحين والروضة وشرح مسلم لكنها تستقيم بزيادة لا يقال زمانا يظن ان قافله لا يخرج  
عنه غالبا وهذا في حق غير ميمول والا استند به واحد بالتعريف **فصل** يشترط لملك  
اللقطة كون تعريفها سنة بعد قصد ولو اراد المالك اخذ بدل التي نقصت بعيب واراد الملتقط  
ردها مع الارش اجيب الملتقط في الاصح ولو وجدها المالك بسبعة في زمن الخيار فصل في الفسخ او لا  
لانه حق العاقد وجهان تغلها بالترجيح ثم قال وجعلها ابن الخ في جبار الملتقط عليه ويجوز قهرها  
في الانفساخ وعبرة البيهقي وان جال المالك وقد بيعت فله الفسخ في زمن الخيار لا ان شرط الفسخ  
ويجب على الملتقط الدفع لمن علم افعاله وان لم يصرفها ولا اقام بينه وانما يجوز عند وصفها ونظر العرف  
اذا كان الواصف واحدا فان تعدد لم تسلم لاحد الا بينه وانما يضمن الملتقط فيما لو دفع الواصف  
فاقام غيره بينة اذا كان دفع بنفسه لا ان الزم به الحاكم وانما يرجع الملتقط على المدفع اليه  
اذا لم يكن اقره بالملك **باب** يجب على من اخذ اللقطة الاشهاد على ما معه ايضا وعن  
الماوردي وغيره تعييد وجوب الاشهاد عليه وعلى ما معه بالملتقط بنفسه اما من سلمه الحاكم فلا  
مستحب له قطعها واذا اوجباه فتركه جاز ان تراعه منه وينزع عن المكاتب ايضا ولو كان باذن  
سيد على المذهب فان قاله سيده الملتقطي فالسيد الملتقط وحكم البعض كما لقن ان لم يكن مراه

كالمقتضى  
بالمرفق  
بوجود الحيوان  
بما جاز القاطن  
في وعرفه  
في المقتضى  
الاخذ كما  
في غيره وانما  
مخرج به في  
الاصح كما قال  
في بيان في  
التعريف  
لقد رجع او  
صاحب بخط  
الى الامام  
في بيت  
ذات الوقع والا  
سراقة في  
ري البركة  
لما كان المقتضى  
في المقتضى  
مسلم وجوب  
وجوب الفسخ  
خذ الملتقط  
الدوام  
نحوه ولا  
نوعها  
بوجودها  
الاستدري



وكذا ان كانت والنقط في بؤته على ما جزم الازدي والركشي بتعجيجه ونقل الشيخان فيه وجهان  
بلا ترجيح وانما يستلزم الاسلام في ملقط السلم ولو كان مستورا وكل به رقيب لا يشعربه ويستع من  
السفره فليقتيد نقل الغريب الي بلد المذكور في المهاج من اختبرت امانته وليست نقله من البلد  
الي القرية ومنها الي البادية ايضا نعم يجوز من بلد الي بادية قريبة يسهل المراد منها على الفرض  
وقول الجمهور بنا على اعادة التعجيجه لمنع النقل وهي خشونة العيش وفوات العلم بالدين والصناعة  
وليس شرط للجواز من بلد الي بلد من الطرق وتواصل الاخبار وقيدها كون الدار التي وجد فيها له بان  
لا يكون فيها غيره وهو ما هو فلو كان فخل يبع من ثبوت يد على شيء منها اوله بعضه قال السبكي لم  
يتعرضوا له وقال غيره الظاهر الثاني واذا انفق عليه من بيت المال فمن سبهم المصالح ولو كان له  
مصرف اهر كسد نزع بغير ماله لو ترك فكفارة وحسينه لو لم يتيسر فرض لست الام نفقة  
على موسري البلد فان كثروا وتعد لا توزع عليهم فلي من يراه منهم فان استوا في اخيه دة بخير  
ثم انظر عبد رجع على سيد او جراه وله قريب او مال او كسب فعليه ولا نفقة من سبهم المساكين  
او الغارمين وان حصل في بيت المال شيء قبل بلوغه وليساره ففقه منه وان حصل له مال مع بيت المال  
معا فمن ماله واستقر المصنف اعتبارا القريب هنا ومنعه بان نفقة القريب لست بقدر الزاد  
ورد بنقله عن جميعه وان هذه النفقة فرض فتصيرد ينال على القريب ونقل في الحادم عن ابن ابي هريرة  
ما يساعده المصنف وانما يحتاج الي ذن القاصي في الاتفاق عليه من ماله حيث امكن فاذا رفع الامر  
عليه فلما حاز المال منه ويسلمه لامين يتفق عليه بالمعروف او يصرفه للمنفقة يوما يوما كذا قاله  
قال السبكي وهذا مع القول باستقلاله بحفظ ماله اجتماعا وليحل هذا على المال المحتاج لانفاقه  
وقد ذكر الشيخان بعد ذلك جواز ترك الماله في يد المنفقة والاذن له في الاتفاق منه على المذهب ولو  
لم يكن قاض فالأظهر انه يتفق عليه بنفسه ثم ان استدل بعض على الصحيح **فصل** عدوان من دار الاسلام  
دار اسكنها المسلمون ثم وحلوا عنها وغلب عليها الكفار وحكم لغنمها انه ان كان فيها معروف بالاسلام  
فمسلم وقيده الامام اعتبارا المسلم الاسير في دار الكفر بالنسبة لما للجوس في مطبوعة فيجبه ان لا اره  
كعابرا السبيل واقره ولو بلغ المحكوم باسلامه ماله دارا فصح بالكفر فكا فراصل على المذهب ولا يتوقف  
في حال صباه في الاحكام التي يشترط فيها الاسلام بل يصيبه على الاصح والجواز كما لصغيره بتعيينه في  
الاسلام لاحد اصوله من الجنين وان بلغ عاقل لم جن في الاصح والمراد بكونه معه احد ابويه في مسألة  
السيبي ان يكونا في جيش واحد وغنيمة واحد وان اختلف المالك كما نقله واقره ونقل غيرهما  
تعلق القاصي انه لو سبق سيبي اهلها سيبي لاحتربع السباي ولو اضر الصبي المميز الاسلام كما  
اظهره كان من الغايرين **فصل** استئني من الحكم بحرية لقيط لم يقربا لوق ما وقده فاذ  
فان الشافعي قال في المختصر لم اجد له حتى اساله فان قال انا حر جردت فاذفه وما لو وجد في دار  
حرب لا مسلم فيها ولا ذي قال في الجواشي فهو رقيق لانه يحاكم بغيره ودار الحرب تعقبي سرقا والناس

هذا هو المذهب  
والظاهر ان المذهب  
هو ما لا خلاف فيه  
والظاهر ان المذهب  
هو ما لا خلاف فيه  
والظاهر ان المذهب  
هو ما لا خلاف فيه



والصيان قال ولم ارض تعرض له ويشترط في قبول اقرار اللعيط بالحق البلوغ والعقل ايضا ولو اقره  
زيد فله فاقربه لعمرو لم يقبل على المذهب ولو ادعى رقه رجل فانكره فله بحليفه حيث قبلنا اقراره  
فان اقر بعد الانكار فبقي قوله وجهاً لانه بالانكار زعمه حكمة الاجراء وقال في الروايد ينبغي ان يقبل  
فان قال لست بعيد لم يقبل اقراره بعد اولست بعيد لك قبل ذلك لا يلزم منه الحرية قال السبكي  
والادبي وهذا التفصيل متعين لكن في الخادم انه لا يستقيم هنا ومن ادعى روق صغير  
في يد بلانية ولم يعرف استناد اليد الى التقاط حلف وجوباً في الاعم ثم اذ بلغ وقال انا  
جرفله بحليف السيد ويشترط في ليق الحق اللعيط من استلجته مع ما في المنهاج هنا ما سبق في  
الاقرار بالنسب ولو اقره القاييف باحد المتداعيين ثم وجدت بيته للاخر فزمت على الصحيح  
وكذا يقدم القاييف اذا وجد بعد الانتساب لاحدهما فالجواب لآخر **باب**  
يشترط في الجعالة الملاقاة المصروفة في ملزم الجعل واهلية الجعل في العامل المعين وعدم  
التأقيد وكون العمل بكلفة وغير واجب على العامل فلو قال من رد مالي فله كذا فرد من  
هو في يد استحق ان كان فيه كلفة كالابق او من دلي على مالي فله من هو في يد فلا كما في  
الروضة واصلا لكن افني المصروف فيمن جيس الما قبل ما لا تم تكلم في خلاصته لجاهه  
او غير ما بها جعالة مباحة واخذ العوض جلال ونقله عن جماعة ولو عمل من يبلغه المذالم  
يستحق وان قصد النقص على المذهب او عبد المجهول له استحق سيده كما قاله قال السبكي  
وهو كما هرا اذا استعان به سيده ولو كان الاجنبي صادقا في قوله قال زيد من رد عدي فله  
كذا استحق علي زيد كما نقله الرافي عن الجعوي ثم قال وانه اذا كان الخبر من يحد قوله والافواه لو  
رد غير عالم باذنه وتبعه في الروضة واستشكله الادريجي وقال ذكر جماعة المسئلة والمفوض الاستحباب  
ولو شهد الاجنبي على المالك في حال تكذيبه فبقي الروايد ينبغي رده للتمهة قال وقول  
صاحب البيان مقتضى المذهب القبول لا يوافق عليه قال الادريجي وفيه توقف وانما  
تصح على عمل مجهول اذا لم يكن ضبطه كرد الابق فان سهل وجب بياينه كما قاله ابن الرفعة  
تبعاً للقاضي وقد استثنى من شرط العلم بالجعل الحج بالوزن كحج عني واعطيك نفقتك  
فانه جائز مع جهالتها وفي كونه جعالة نزاع وياتي في السير اعتقار جهلته ايضا في موافقة  
العلم على الدلالة على قلعة ولو كان الجعل خمر او خنزير او مغصوبا استحق اجر المثل  
او نصف الابق مثلاً فوجه في الروضة واصلا بل ترجيح وقال ابن الرفعة لوجه الاصح اذا عرف  
موضعه وكان رده ولو قال فله سلبه او ثيابه فان كانت معلومة او وصفها بما يفيد العلم استحق المثل  
والافاق المثل كمنقله واقراه واستشكل في المهمات تبعاً لابن الرفعة اعتبار الوصف في المعين فانهم  
منعوم في البيع والاجارة وغيرها قال في الجواشي ويمكن الفرق بدول المتخيف هنا ولو استعان الجعول  
له بغيره والزم له سلباً وجب عليه والتقسيط فيما اذا شاركه غيره في العمل بقصد المالك يكون على الركب

والصيان  
فان اقر بعد الانكار  
فان قال لست بعيد  
ولم يقبل اقراره  
بعد اولست بعيد  
لك قبل ذلك  
لا يلزم منه الحرية  
قال السبكي  
والادبي  
هذا التفصيل  
متعين لكن  
في الخادم  
انه لا يستقيم  
هنا  
ومن ادعى روق  
صغير  
في يد بلانية  
ولم يعرف  
استناد اليد  
الى التقاط  
حلف  
وجوباً  
في الاعم  
ثم اذ بلغ  
وقال انا  
جرفله  
بحليف السيد  
ويشترط في  
ليق الحق  
اللعيط  
من استلجته  
مع ما في  
المنهاج  
هنا ما سبق  
في  
الاقرار  
بالنسب  
ولو اقره  
القاييف  
باحد  
المتداعيين  
ثم وجدت  
بيته  
للاخر  
فزمت  
على  
الصحيح  
وكذا  
يقدّم  
القاييف  
اذا  
وجد  
بعد  
الانتساب  
لاحدهما  
فالجواب  
لآخر  
باب  
يشترط  
في  
الجعالة  
الملاقاة  
المصروفة  
في  
ملزم  
الجعل  
واهلية  
الجعل  
في  
العامل  
المعين  
وعدم  
التأقيد  
وكون  
العمل  
بكلفة  
غير  
واجب  
على  
العامل  
فلو  
قال  
من  
رد  
مالي  
فله  
كذا  
فرد  
من  
هو  
في  
يد  
استحق  
ان  
كان  
فيه  
كلفة  
كالابق  
او  
من  
دلي  
على  
مالي  
فله  
من  
هو  
في  
يد  
فلا  
كما  
في  
الروضة  
واصلها  
لكن  
افني  
المصروف  
فيمن  
جيس  
الما  
قبل  
ما  
لا  
تم  
تكلم  
في  
خلاصته  
لجاهه  
او  
غير  
ما  
بها  
جعالة  
مباحة  
واخذ  
العوض  
جلال  
ونقله  
عن  
جماعة  
ولو  
عمل  
من  
يلبغ  
المذالم  
يستحق  
وان  
قصد  
النقص  
على  
المذهب  
او  
عبد  
المجهول  
له  
استحق  
سيده  
كما  
قاله  
قال  
السبكي  
وهو  
كما  
هرا  
اذا  
استعان  
به  
سيده  
ولو  
كان  
الاجنبي  
صادقا  
في  
قوله  
قال  
زيد  
من  
رد  
عدي  
فله  
كذا  
استحق  
علي  
زيد  
كما  
نقله  
الرافعي  
عن  
الجعوي  
ثم  
قال  
وانه  
اذا  
كان  
الخبر  
من  
يحد  
قوله  
والافواه  
لو  
رد  
غير  
عالم  
باذنه  
وتبعه  
في  
الروضة  
واستشكله  
الادريجي  
وقال  
ذكر  
جماعة  
المسئلة  
والمفوض  
الاستحباب  
ولو  
شهد  
الاجنبي  
على  
المالك  
في  
حال  
تكذيبه  
فبقي  
الروايد  
ينبغي  
رده  
للمتمهة  
قال  
وقول  
صاحب  
البيان  
مقتضى  
المذهب  
القبول  
لا  
يوافق  
عليه  
قال  
الادريجي  
وفي  
ه  
توقف  
وانما  
تصح  
على  
عمل  
مجهول  
اذا  
لم  
يكن  
ضبطه  
كرد  
الابق  
فان  
سهل  
وجب  
ببانه  
كما  
قاله  
ابن  
الرفعة  
تبعاً  
للحاضي  
وقد  
استثنى  
من  
شرط  
العلم  
بالجعل  
الحج  
بالوزن  
كحج  
عني  
واعطيك  
نفقتك  
فانه  
جائز  
مع  
جهالتها  
وفي  
كونه  
جعالة  
نزاع  
وياي  
في  
السير  
اعتقار  
جهلته  
ايضا  
في  
موافقة  
العلم  
على  
الدلالة  
على  
قلعة  
ولو  
كان  
الجعل  
خمر  
او  
خنزير  
او  
مغصوبا  
استحق  
اجر  
المثل  
او  
نصف  
الابق  
مثلاً  
فوجه  
في  
الروضة  
واصلها  
بل  
ترجح  
وقال  
ابن  
الرفعة  
لا  
وجه  
الا  
الصحة  
اذا  
عرف  
موضعه  
وكان  
رده  
ولو  
قال  
فله  
سلبه  
او  
ثيابه  
فان  
كانت  
معلومة  
او  
وصفها  
بما  
يفيد  
العلم  
استحق  
المثل  
والافاق  
المثل  
كمنقله  
واقراه  
واستشكل  
في  
المهمات  
تبعاً  
لابن  
الرفعة  
اعتبار  
الوصف  
في  
المعين  
فانهم  
منعوم  
في  
البيع  
والاجارة  
وغيرها  
قال  
في  
الجواشي  
ويمكن  
الفرق  
بدول  
المتخيف  
هنا  
ولو  
استعان  
الجعول  
له  
بغيره  
والزم  
له  
سلباً  
وجب  
عليه  
والتقسيط  
فيما  
اذا  
شاركه  
غيره  
في  
العمل  
بقصد  
المالك  
يكون  
على  
الركب



على الصحيح فاذا كان المشارك واحد امن اول العمل فللاول المصنف ولو فسح العامل بعد  
المشروع لزيادة المالك في العمل وجبت اجرة المثل قال في المهمات وكذا قياسه اذا  
نقص في العمل **كتاب الرافض** بيد امن تركه الميت بونه تجهيز من عليه  
تجهيزه ايضا ويكون بالمعروف كجهيز الميت ويعرف الميت المال ما فضل عن الوارث الخاص  
ايضا ويجوز تخصيص طائفة من المسلمين بما استقل اليه وصرفه لمن ولد بعد موته او  
اسلم او عتق وكذا لمن اوصي له على الامح في الروايد وان صح فيها منع صرفه للقاتل وما نقله  
الماج عن قولي المباحين فيها اذا لم ينظم امر بيت المال قال في الروايد هو الامح  
او الصحيح عند محقق اصحابنا واذا قلنا بالرد كان الردود عليه واجد اذ فع اليه الباقي  
او بالصرف لذوي الارحام فمن انعد منهم اخذ المال ولو كان انثى وان اجتمعوا فقبل  
كل فرع بمنزلة اصله وصحة في الروايد وتيل يرث الاقرب فالاقرب كالعصبات ولذلك  
تفصيل مبسوط في المايج وللزوجين فاكثرهما لواحدة من ربع او ثمن ومن لا يرث  
لما منع من رق او حرم لا يحجب عنه نفصا ولا حرمانا ويقدم ابن العم وان سفل على عم  
الاب وابن عم الاب وان سفل على عم الجد وهكذا ولا خصوصية للام في مسألة المشتركة بل  
كذلك الجد وفي معنى اخي العتق مع جد العم مع ابني الجد وكل عم مع جد ادلي ذلك العم  
بأن ذلك الجد ولو كان للعتق ابنا عم اخرها اخ لام فالأظهر تقديره **فصل** المذهب  
منع التوارث بين معاهدا ومستامن وحريم والزندق في ذلك كالميراث ولومات التوارث  
وعلم السابق ثم اشكل وقف الي البنين او الصلح على الصحيح ولو قسم الحاكم مال المفقود بعد  
مضي المدة العتقة فقسمته بينهم الحاكم بونه علي ما قاله وقال الماذجي الظاهر ان الروايد  
ينقسم الحكم اما مجرد قسمته بينهم فلا وذكر في المهمات اضطرر بان يكون نصيب الحاكم حكما  
حتى لا يجوز نقصه اذا كان مختلفا فيه وقال السبكي الصحيح انه ليس بحكمه ولا يشترط في ارث  
الجل المنفصل فيما كون خاتنه مستقر وكذا في الوصية له ونعلم الحياة المستقر بفرار او بكا  
او عطاس او ثأوب او امقاص ثدي وكذا قبض اليد وبسطها وفي الاختلاج والحركة  
تردد ولا اثر لاختلاج يتبع مثله لانقطاع وتقلص عصب وكذا كل ما لا تعلم به الحياة  
ويحتمل كونه لا ينتشأ بسبب الخروح من مضيق ويحتمل ولو انفصل لوقت يحتمل جرحه  
بعد الموت فاعترف الورثة بوجوده عنده وورث ولومات الخني في مدة التوقف بعين  
الاصطلاح في الاظهر و زاد المتأخرون على الاصول السبعة اصلين وهما ثمانية عشر كما  
وجد واخوة وستة وثلاثون كهولا وزوجة واختاره في الروايد **باب**  
يشترط في الوصي لاختياره ايضا ولو اوصي بينا رباط لزوج المارة من المسلمين واهل الزمة  
صح وكذا الوضوء باهل الزمة على الصحيح وان اختار السبكي خلافه وشرط الجواز ان لا



يسمى كنيسته ولا يطل قطعا ويشعر بذلك تغييرها بالرباط ولو قال لنزول المارة والتعد  
فوجها ولو انفصل الجبل الموصي له ستة اشهر فقط فمقتضى ما ذكره في الطلاق والعدد  
انه كان فضلا له لدونها وصوبه في الملمات وغيرها فاعتمد واستغن عن اعادته في التاخير  
المذكورين وقيد الامام اعتبار الفرائش بامكان الفتيان وقيد في الملمات بامكان اللجوق  
به ايضا اخذا من قليلهم المسئلة ولو انفصل ثوم ستة اشهر فاقول ثم الاخر استحق وان  
زاد على ستة اشهر من الوصية وقال السبكي تفقها في مسئلة انفصاله لاربعة سنين فاقول  
لولا ان كان فرائشا قط فينبغي القطع بعدم الاستحقاق ونقل غير المخرج به عن الاستاذ  
ابي منصور وفي كلام الشيخين ما يدل له ومراد المتأخر بمسئلة الوصية لعبد ما اذا كان  
غيره والا فغنيه تفصيل في المباح ولو باعه سيده ففصل هي المباح والاستري يتطرق وقت  
البيع ويحي فيه تفصيل العتق ولا يشترط في الوصية للذي القيين خلاف الجزئي والمرد  
فيصح لاهل الزمة دون اهل الحرب والردة ولو اوصى لمن يرتد فباطله وقباسة في  
الجزئي كذلك ولذا من يعقله بعد ما كان في الكفاية ولو انفصل حمل الامة الموصي به ميا مضوا  
تغذت من الضمان وتصح بكل قابل للتعليم ايضا في المصح ولو قال اعطون كلبا من مالي فقولوا  
من كلابي ويشترط في الموصي بكونه مقصود المخرج ما لا ينفع به او منفعة مجرمة كالاضام  
قابل للتقل فلا يصح بقصاص وحده وقد فوج ولا بالحقوق التابعة للاموال كالخيار وحقوق الشفعة  
اذ لم يطل بالثاخير لما حمل الثمن مخصوصا بالموصي فلو وصي بعبد وهو ملك غيره اوقال ان كنته  
نفي الصحة وجهان اطلقهما المرافعي هنا وفي الروايد انها افقه واجري على قواعد الباب قال  
السبكي وهو كذلك في صورة التعليق والافا الظاهر المنع كما يقتضيه النص وكلام  
الاكثرين واعتمد في الملمات هذا التفصيل كما جزم به المرافعي في باب الكتابة كمن اطلق  
في الفتاوي بطلانها في عبد غير وتقله عن الام وقال هو الذي ينبغي ان يعني به  
خلاف الماصح النووي وانما يصح بطلان الوصل بالمنفعة مباشرة اذ اصلها على جهة او تغيير لا يزل  
اسم الطبل **فصل** اما تعتبر المجازة فيما زاد على الثلث اذا كان الوارث خاصا فلا  
يجوز للامام فيما اتفق لبيت المال على الصحيح وحكم الوصية للوارث كذلك ولو كان  
فيهم محجور عليه امتنع منه ومن وليه وتوقف الاذرى في انها باطلة في الحال او  
توقف الى تاهله او يردها الولي قال وقد اقيمت بالبطلان فيما لا احيى ولو قال  
لعبد انت حر قبل موئي بشهر مثلام مرض شهرا فاكثروا مات اعتبر من الثلث عليما  
قاله في باب التدبير عقب الجملة المنقولة عن ابراهيم المروذي والظاهر ان هذا  
من جملة كلامه فتكون مقالة له والمعتد خلافا كما في نظاير المسئلة ولهذا قال لا  
هنا حكمه كما لو علقه في الصحة فوجدت الصفة في المرن وفيه قولان ويعتبر عتق المستوف

كما ان باع عبد الموت فهو الميراث  
ولعبد القبول فله ميراث وكذا العبد وقيل  
القول في قول ومثل هذا التفصيل  
ياي في ملك الدابة لا

وهو ان يبيع له ميراث من ماله  
وان مات في ثمة فقله بعير فانه امان  
بعد القليلين كما ان من يورث من  
راس المال ثم

على ما هو من الميراث  
في الميراث من الميراث



المخز في مرض الموت من راس المال ولو علق تبرعات بالموت وربها كاعتقوا سالما  
 ثم غانا واو اعطوا زيد امانية ثم عمر امانية قدم ما قدمه وهل يقدم حج التطوع على سائر  
 الوصايا قال القفال هو على قولي تقديم العتق على غيره وقال ابو علي لم ار هذا الا من  
 الاصحاب بل جعلوه على الخلاف في اجتماع حق الله تعالى والادمي كذا نقله الشيخان  
 قال الاذرجي وقضية هذا ان يكون الاصح تقديمه على العتق وغيرهم وفيه نظر وجزمه  
 اليميني بعدم تقديمه ولو دبر عبد اقيمة مائة واوصي بمائة وهي ثلثة فوجهن صح  
 المصنف عتق كله ولاسي للوصية وانما يعتق كل غائم وحده فيما لو قال ان اعتقت  
 غائما فسال جريم اعتق غائما في مرض موته اذا ساوي الثلث فان زادا ونقص اعتبر  
**فصل** يكتفي في كون المرض مخوفا ان لا يدرك الموت منه ولا يعتبر غلبته بل للبرسام  
 كما نقله واقراة لكن قال ابن الرقعة انه خلاف ما عليه الجمهور ولو قال اهل الخبر  
 هذا المرض سبب ظاهر في تولد مخوف مخوف او يفتي الى خوف نادرا فلا ولو كان في  
 امره على وجه لا يطلع عليه الرجل غالبا فشد فيه رجلا ن اورجل وامر ان او ادب  
 نسوة قبلت واستبعد السبكي كون خروح الطعام غير مسجل او بالصفين الذين  
 بعد مخوفا بلا اسهال والمجرر ذكوه عقب الاسهال فاستعربانه من تيمنه وتبعه المصنف  
 ولا ثم غريم والري في الشرحين والروضة ان الاسهال اذا لم يدم وكان يوما او يومين  
 فليس مخوفا الا باحد امورا ولها ان تحرق البطن فلا يملكه الاستمسك وبخروج الطعام  
 غير مسجل ثانيا ان يكون معه زحير وهو الخروج بشدة ووجع وقد يكون مع ذلك  
 منقطعاً ثانيا ان يحمله وليغنه النور ما بها ان يكون معه دم من لبداء وعصو شريف  
 لامن بواسير وقد جزموا في اسهال يوم او يومين اذا اضل به الموت بانا نبتن بذلك  
 كونه مخوفا بخلاف وجع الصرس ويخرج فان الموت المنقلبه يحمل على النجاة ولو انقل  
 الموت يحيى يوم او يومين فان كانت عطيشه قبل ان يعرق فمن الثلث وقد بان مخوفه  
 او بعد فمن راس المال على ما نقله عن التدريب والتممة بعبارة مشعرة بالتوقف فيه  
 قال في الخادم وهو موضع التوقف ونقل هو والاذرجي ما جاصله ان طريقة العراقيين  
 في حجي يوم او يومين الهلاك كونها غير مخوفة كما اطلعه الشافعي بل جعل الماورد في ثلاثة  
 كاليومين ولا يتقيد الخاف الاسر المخوف بالكفار ولو حصل الولادة جراحة او غيرها  
 استمر المخوف الي زوالها وليس لها العلة او المصلحة مخوفا في الاصح ومن مزع الوصية  
 ملكته له او هبته له بعد موته فلو اقتصر على وهبته له وبني الوصية فلا في الاصح ومن  
 كما ينقل عدي هذا لغلان او عينته له وكذا هو له من يالي على ما في المجرر والشرحين والروضة  
 ومال السبكي ولا الى صراحته ونقله عن معتقني النص ولو وصي معين غير موصول كالعلوية



لم يشترط قبولهم والمحنة مطالبة الورثة والموصي له بنفقة الموصي به في مثل التوقف  
ثم ليستقر على من استقر له وأشار ابن الرقعة إلى ذلك **فصل** لو وصف السادة  
الموصي بها ما يعين الكثير أو الاني أو مجموعها أو اضدادها اعتبر وكذا لو قال أسير وال  
شاة فان المعينة لا تستري له وبإني في الرقيق مثله وكذا لو وصفه بما يعين العبد كقوله  
يقابل أو يخدم في السفر أو الأمانة كقوله ليستخ به أو يحسن ولده أو وصف الدابة  
بما يعين الفرس وغيرها ولو وصي بشاة من غنمه ولا غنم له ثم تجددت أعطى بها مجرد في الأصح  
أو بأحد رقيقه ولم يقتد بالموجودين فأنوا وقتلوا قبل موته وتدد غيرهم فكذا ذلك  
فلو بقي واحد من الموجودين عند الوصية لم ينعين قالهما في الجوابي ويجب في الوصية  
لفقر بل محصورين استيعابهم والمستوية وكذا قبولهم كما يعين من المنهاج والأصح في  
الشرحين والروضة أنه يدخل في الأقارب الأجداد والأحفاد دون الإبنين والأولاد  
وفي المهمات أن العدة عليه وختم الماوردي بدخول الجميع وكلام الرافعي مشعر بتقويته  
واختاره السبكي وكذا في الجوابي ونقله عن ظاهره لأم والمختصر والأقوي في الشرحين  
وصححه في الروضة دخول قرابة الأمة وصية العرب وفي المهمات أن الأقوي عليه  
لوافقته المضيق لا كثر ونوقش في نسبته لهم والأقوي في الصغير دخول الورثة  
في الوصية لأقارب نفسه ثم ينظر في نصيبهم ويختص بإبني بعضهم قال ويختص الوهم  
بقولنا أن الوصية للوارث باطله وحجته في العز وقرأه جميع متأخرون لكن قال  
في الروائد الظاهر أنه لا فرق **فصل** الأظهر في الصغير أن للوارث مهر الأمة  
الموصي بها ففي العز أنه أسبه والمهر على ما ذكره العراقي وفي الروضة أنه أسبه  
لكن في المهمات أن الرأخ تقيما في المنهاج واختاره السبكي وليس للوارث اعتاق العبد  
الموصي بنفعته عن الكفارة ولا كتابته في الأصح وقيد في الملب جواز بيع الموصي بنفعته  
مدة ما إذا كانت المدة معينة وبتبعه السبكي وغيره وهو ظاهر رومي جعلنا حجة الإسلام  
الموصي بها من الثلث فأوصي بأن يح عنه من بلد فلم يبيعه الثلث حج من حيث أمكن وإن  
لم يبيع الحج من المبيعات ثم من راس المال ما يبيع به منه وحكم حجة النذر حجة الإسلام  
في الأصح وكذا صدقة النذر والكفارة وإنما يستعمل لأجنبي الحج عن الميت إذا كان  
قرضا لم يوص به أما التطوع فلا يستعمل في الأصح بل يغفل في الروضة وأصلها عن العراقيين  
الملاق منع حج التطوع عن الميت بلا وصية وعن أما في الشرحين أن للوارث الاستتابة  
فيه ثم قالوا في إرادته بخير الأمانة له وفعله بنفسه بلا وصية بعبارة الصغير  
وأما حج التطوع فإن لم يوص به هل يفعل عنه فيه خلاف ونقل في المجموع الاتفاق في  
منع الاستتابة فيه حينئذ ولهذا قيد في المهمات في باب الحج ترجيح الشيخين هناك

المناقش ابن العراقي قال لأن الرافعي  
أما حكمه عن العراقيين وحكمه  
عن جمهور أصحابه عدم الدخول له

والصغير بالأسبه لم يذكره العراقي  
فهو ترجيح من الرافعي لو



جواز استنباطه الوارث فيه عن الميت بما اذا كان اوصيه به قال الشيخان هناك ولو  
 لم يكن حج ولا وجب عليه لعدم الاستطاعة فبقي الاجحاج عنه طريقان احدهما طرد  
 القولين كما لتطوع لانه اضروة اليه والثاني القطع بالجواز لوقوعه عن حجة الاسلام  
 واما الوض الموحي به فان عين شخصه له تعيين والافلو وارث فعله وان يامر به اجنبيا  
**مسألة** تشمل قوله المناج ويودي الوارث عنه الواجب المالي اداه من ماله مع  
 وجود تركه ونقل السبكي عن البيان موافقه لكن خالفه الرازي بخلافه واقتضاه تعيد  
 المناج ثانيا بعدد ما ونازع فيه السبكي وفي الجوازي انه بعيد من النظر وان تعيد المناج  
 لاثبات الخلاف لا للمنع في مخالفة وقد جعل جريا على الغالب ولم يرجح في الشرحين  
 هنا شيئا في مسئلة تبرع الاجنبى الاعناق عن الميت ورجح في الامان الجواز في الكفارة المسئلة  
**فصل** لا يتخير صبي الرجوع عن الوصية فيما في المناج بل منها رغب الوصية  
 او ردتها او هذا ميراث عني او ليس بوصي به وكذا هو حرام على الوصي له على المذهب وكذا  
 انكارها على ما قلناه هنا واجاله الرازي على الوكالة لكن رجح في باب التبرع انه ليس  
 رجوعا وفي الجوازي انه لا يرجع وانما يكون النصف في الوصية يبيع ويخبر رجوعا في المعين  
 ايا غير ما تعبر بما يملكه بعد الموت ولو فسخ البيع في المجلس فتقلا ما حصله ترجيح انه  
 ليس رجوعا بل بخلافه من جهة انه اقوى من الرهن والجهة بلا قبض وتغلا يكون  
 طين الحظية ويخبر رجوعا معين احدها ونسبه ابو حامد الى الشافعي زوال الام  
 والثاني استعاره بالاعراض فلو كان بغير اذن الوصي فقياس لا يول بطلانها والثاني  
 بقاؤها وقال الاذرعى الارح بقاؤها قالا ولو اخطأت الحظية بنفسها بالاجود فعلى الخلاف  
 واذا بقينا الوصية فالزيادة غير متممة فتدخل في **فصل** انما ليس الا بصفا  
 الدين وكذا رد المطالم اذا لم يجز عنه في الحال والاوجب كما استدركه في الرضا وذكرا  
 اول الباب ان من عنده ودعيه او عليه حق لله تعالى او لادمي يجب عليه ان يوصي به اذا  
 لم يعلم به غير زاده في الروضة ان المراد علم من يثبت بقوله فقد اختلف كلامهما واعتمد  
 الرزكشي وغير ذلك القليل والظاهر كما في التعقيات تعيد بعض الكلام بعض وفي  
 الاكتفاء من يثبت بقوله دون غير مطلقا منة المهمات وفي معنى الاطفال المجانين  
 ويخبرهم ومن شروط الوصي ان لا يكون عدوا للطفل وفي الرزكشي كونه عدوا في سنة  
 وكذا توافق الدين كما اخذ في المهمات من اشراط عدم العداوة وجزم الرزكشي  
 بخلافه والاصح ان العبد في الشروط بحالة الموت ولهذا يجوز وصايته الى مدبره  
 ومستولرته ولو قال له الوصي اوص الى فلان او من شئت ولم يصف الى نفسه كقوله  
 بتركي فليس له الا بصفا في الاصح وانما يشترط نصب الوصي مع وجود جدد بصفة الولاية على



الاطفال دون الدون والوصايا وفي انعقاد الوصاية بلغها الولاية كقوله وليك كذا  
 بعد موتي وجهان في الروضة واصلا بلا ترجيح وقال الادريجي لا شبه نعم قال وفي قيام  
 عمل الوصي مقام قوله لفظا وجهان كالوكالة ويجوز انفراد احد الوصيين برد الواجبات  
 والحواري والعضوب وتنفيذ وصية معينة وقضاء دين في التركة جسته مع عدم تفرغ  
 الوصي بذلك كانه علة عن التهرب وغيره ونارعا في جواز الاقدام عليه وليس الوصي عزل  
 نفسه اذا تعين عليه او غلب على ظنه تلف المال باستيلاء ظالم كافي الزوائد وقاله  
 ابن الصلاح ايضا وكذا ابن عبد السلام وقال ينبغي ان لا يبعد عزله فتستقي من الحاج  
 وكذا لو كان الوصي مستاجرا كانه نقل عن الماوددي قائل في تصويره وانما يصدق الوصي في نفقة  
 الطفل اذا ذكر قدرا لا ينفق **باب** نفقات الروضة واصلا فمن  
 قدر على حفظ الوديعة ولم يثق بامانتها وجهين بلا ترجيح وهما الحريم والكراهة في عبارة  
 المحرم ولا ينبغي ان يقبل ولو اعلم هو او العاجز عن حفظها المالك بحاله فلا يحرم ولا كراهة  
 في قبولها كما يحتمل ابن اربعة ونقل عن ابن بونين وقد يجب القول اذا لم يكن غير وخاف  
 ان لم يقبل هلك كما قاله جماعة وعمله السرخسي على اصل القول واقره لانه يلزمه مجانا  
 وفي شئ الى البعض في الوديعة خلافا في الروضة واصلا بلا ترجيح فانها نقلا عن الجعفي  
 وحرم به في الزوائد له قال هذا وديعتي عندك او احفظه فقال قلت او ضعه فوضعه  
 كان ابراء كما لو ضعه بيدك وعن المتولي لا يجزيه يفضله وعن فتاوي الغزالي ان كان الموضع  
 بيدك فقال ضعه دخل المالك في يده والابان قال انظر الي متاعني في دكاني فقال نعم لم يكن  
 وديعة ثم قال لا وعلى الاول لو ذهب الموضوع عندك وتركه فان كان المالك حاضر اهورد للوديعة  
 وان غاب المالك ضمنه ورجح الاول في الصغير وحذف الثالث ولا يضمن من اودعه صبي  
 ماله ثم ابلغه الصبي ولا من خاف تلفه في يده فاخذ حسيبة في الاصح ونارح الادريجي  
 وغيره في تصحيح الشيخين الفان اذا اراد المودع سفرا فرفع الي الامين مع القدرة على  
 القاضى ونقل عدمه عن جمع وعن ظاهر نص الام والمختصر ويشترط في الموضع الذي يدفنها فيه  
 ويعلم به الامين الذي يسكنه كونه جرم مثلها قال الراجعي وجعل الامام في معنى المسكن  
 ان يرقبها من الجوانب او من فوق كالخاس ونسج في الروضة ونقل ابن الرفعة كلام النكاي  
 على وجه مخالفته ولهذا قال الادريجي كان الراجعي سقط من اصله سطر اوزل نظره وفور انه  
 المتعذر كون يده على ذلك الموضع ولو كان المودع جال الوديعة مسافرا فسا فربا او متجسرا  
 فاتباع لم يضمن وكذا اعلم اذا اراد السفر وفقد من يدها عليه ولم يوجد جريق ولا امانة  
 في الاصح ان سافر في طريق امن اما عند الجريق ويحرم فقال الشيخان يجوز ان يقال ان  
 كان احتمال الهلاك في الحضر اقرب منه في السفر فله السفر بها ونقل الادريجي عن الرازي

موردها السكي بان يستاجر على عمل نفسه  
 في حياته ولطفه بعد موته او يستاجر  
 القاضى على الاستئجار على الوصية  
 رها فيه موت الوصي والمبني الى هذا  
 التصور سيرا لئلا لا يجازة فان  
 شرطها انصال الشروع في الاستئجار  
 بالعتق وهما ليس كذلك فتصورها  
 السكي بما تقدمه



ما يولد واذا كان الطريق انما يحدث خوف اقام وفي محلي الحريق ونحوه ما الحجة المهاج  
 بالسفر في جوار الابرار سائر الاعذار كما اذا وقع في البقعة نهب او خاف الغرق كالأ  
 وشمل في اشراف الخوارج على الخراب ان لا يجد حرجا اخر ينقلها اليه وفي معنى المرض المخوف بها  
 ما لو حبس ليقتل وفي الخالين انما يريد على الامين او يوصي اليه عند تعذر الرد الى القاص  
 والوصية اليه والرد بالوصية الاعلام والامر بالرد من غير ان يخرجها من يده ويشترط  
 كون الوصي ايضا وليها باشارة او بيان جليسا وصفة فان قال عندي ودعوة او  
 وصي فاستقامت لولم يوص ولو ذكر الجنس فقال عندي ثوب لفلان فلم يوجد في تركته  
 او وجد ثوب واحد ضمن في الصحيح كما لو وجدت اثواب ولو نقلها الى محله او داره حرج  
 مثلها من حرج منها ولم يعين المالك حرجا لم يضمن عند جمهور العراقيين ونقل ابن  
 الرفعة الاتفاق وقال الا ذري انما الصحيح ونسب الشيخين الجرم بخلافه وكانه اخذ  
 من كلامهما هنا وفي الروضة واصلا في السبب الرابع وقد اطلقا في السبب الخامس  
 الجرم بعدم الضمان بالنقل الى حرج مثلها من حرج مثلها منه وذكر انما لو عين المالك  
 حرجا كقوله احطها في هذا البيت انه لا يضمن الي بيت مثله الا ان تلفت بسبب النقل  
 كما ندرام البيت الثاني والسروقة منه وذكر في الانوار معها الغصب منه لكن ظاهر كلام  
 الشيخين اعتماد الحاقه بالموت وذكر انما لو ضمن الي تعيين البيت الذي عن النقل  
 فنقل بلا ضرورة انه يضمن وان كان النقول اليه اخرج لصريح الخالفة بلا حاجة فان نقل  
 لضرورة ففيه تفصيل في التاج اما النقل من بيت الى بيت من دار واحد او خان  
 واحد في حالة الاطلاق فلا ضمان به وان كان الاول اخرج منها كان الثاني حرجا ايضا  
 كما نقلناه واقراه ولو نقلها من قرية الى اخرى على مسافة لا تسمى سفرا ضمن ان كان فيها خوف  
 او كانت الاولى اخرج فان اراد الانتقال لضرورة او دونها فطريقه كما لو اراد السفر  
 ومما كان البيت او المار العينة للمالك فليس للمودع اخراجها منه بحال الا لضرورة كل  
 نقله عن ائمة تقييد الجميع مسايل النقل وترك سبقي الرابعة ترك العلف ويعتبر للضمان  
 فيها ان يضي عليها عند مدع يوت فيها مثلها او يكون قد مضى بعض المدع قبل الدفعة  
 وعلم به ثم هل يضمن في الحالة الثانية الكل او القسط وجهان كما لو استاجر بهيمة فحملها  
 اكثر مما شرط كذا قالاه وجرم صاحب الاموال واليمني بالقسط وفي الخادم المشبه الكل  
 ولو بعثه لذلك مع غير امين او اخرجها بخلاف دوابه وفي الاخراج خوف ضمن ولو  
 اودعه ثياب صوف او نحوها ونهاه عن استعمالها ونشرها قتلت بترك ذلك او كانت  
 في صندوق مغفل او نحو فلم يعلم فلا ولو قد علم الصندوق في حرام منه عنه فترك المالك من  
 جانبه ضمن في الصحيح وفيه بعضهم واقراه في الشرحين والروضة بان يسرق من جانب لولم يرقب على

ينقلها



الصندوق لوقد فيه ولو قال اربط الدرهم في كك فربطها فاسرسلت ضمن ان جعل الحيط الربط  
داخل الكم وكذا ان اخذها الطرار والحيط خارجه دون العكس فيها واستشكله بان المأمور به  
مطلق الربط ولو وضعها في جيب واسع غير مزور ضمن سوا قال له اربطها في كك او لم يبين كيفية  
الحفظ وقال في الحالة الثانية لو ربطها في كك ولم يمسكها بيده فقياس ما سبق ان ينظر الي كيفية الربط  
وجهه التلف ولو وضعها في كك بلا يد ففسدت فان كانت ثقيلة لشعر بها لم يضمن كما نقله وقال  
يلزم طرده في كل صور الاسترسال ووضعها في كور عمامته ولم يشد ضمن ولودل عليها ساقا  
فلفت بعزم فمضى جمع انه يضمن والنقل في ذلك مختلف فقد قال الجعوي واقره لو  
اعلم اللصوص بها فسرقوها ان عين الموضع ضمن والا فلا وهو يفهم انه لا يضمن بغض  
الدلالة وجزم في الروضة بانه لو قال لا تخبر بها فحالف ففسد فيها من اجزء او من اجزء  
من اجزء ضمن ولو تلفت بسبب اخفلا ونقله الراعي عن ابى الفرج ثم قال وزاد عليه  
العبادي فقال لو سأل رجل فقال هل عندك فلان ودفعه فاجره ضمن لان كتمها  
من حيطها ونقل في الروضة ايضا كلام العبادي واقره ونقله في التذريب عن العبادي  
ومن تبعه وقال المارح خلافة وقد فيه ابن الراعي في كلام المهاج بان يعين موضعها ويضع  
بالسرقة ثم نقل ما سبق عن الجعوي وعزم ولو خلطها بما له وهي متممة تكن جرت بها نقص  
ضمن وكذا لو نوى الحيانة ابتداء لم يحن على المذهب ولو اخذ الثوب ليلبسها فانا انه  
ملكه ولم يلبسه فلا وكذا لو وجد طلب المالك ثم قال غلبت او نسيت وصرفه  
المالك **باب** من ابني الاختصاصات الحاصلة من كفار بلا قتال ولا عاف  
خل ولا ركب والخراج المصروف على حكم الجزية وما حصلوا عنه لغير خوف وما فضل من  
مال ذي مات عن وارث غير جائز والمراد بالقضاء المعروف لهم من خمس الجنس قضاء  
البلاد اما حكام اهل البني في مغزاهم ويسمون قضاة العسكر فيزقون من الاخماس  
الاربعة كما نقل عن الماوردي وغيره وكلام الشيخين يعظمه ويشترطه بني هاشم والمطلب  
الانتساب بالاباء وفي لسانه الاسلام كما نقل عن جميع وكذا في بغيه الاصناف نعم قال  
ابن الرفعة يعرف لذلك من سهم المصالح عند المصلحة واضطرب كلامه فيه فقال لا  
هنا لا يجوز الصرف لكاف وفي القبط المعلوم بكفر يفتن عليه من بيت المال في الامم  
وفي السرقة يقطع الذي يمال المصالح لانه مختص بالمسلمين ولا نظر لانفاق الامام عليه  
عند الحاجة لانه للضرورة وبسوط الضمان ولا لا رتفاقه بالقناطر والربط لانه  
ينبع ولو كان الحاصل من البني قد اوزع على المستحقين بالاستيعاب لم يسد مسدا قديم  
الا حوج ويحث الامام عن حال كل من المرتقة واجب واما نصب العريف فسحب وكذا الترتيب  
المتكوريه النهاج في اثبات الاسم والاعطاء وان توقف فيه ابن الرفعة ولهذا الترتيب ثم مفصلة



باب ذكر الماوردي شرط  
في الزكاة على المالكين  
من الميراث

في التاج وانما ثبت في الروايات الرجال الاجرار المسلمين المكلفين المستعدين للغزو  
الماوردي كانقله في الروايد واقره صفة الاقدام على القتال والعرفه به ولو كانت  
روجه بعض الميراث ولو استصفت روجه بعض الميراث بعد موته بكسب او نحوه فكانوا  
نكحت والبنات كالزوجة وكذا الزوجات والمذهب في الشرحين والروضة ان الامام  
مخير في عقار النبي ان شاقه وقسم غلته وان راي قسمته او بيعه وقسمته فله  
ذلك لكن حسن المصالح لا يقسمه ووقفه ومرف غلته فيها اولى من بيعه ومرف غلته وصوب  
الركن في ما في التاج وفي المواشي ان الرزى عليه الائمة كما في النهاية انه لا يجوز بيع شيء من  
الاراضي بل تبقى موقوفة وفي وجه خلافه الماوردي لا بد من وقفها **فصل** من  
الغنيمة المال الاخذ بقتال الرجال وفي السفن والبقى الصفاق فافترس الكفار قبل  
شهر سلاح وما ياتي في السير وما صالحونا عليه عند القتال كانقله واقراه لكن  
لا المنزوك بسبب حصولنا في ادهم وضرب معسكرنا فمهم في الاصح ولا ما حصله اهل  
الزعة من اهل الحرب بقتال على النفس ولو اخذنا منهم ما اخذوه من مسلم او ذي غير  
حق لم يملكه وانما يستحق السلب من يستحق سهم الغنيمة وكذا العبد والصبي والمرأة  
على المذهب ولو كان القاتل امرأة او صبيا لم يقابل لم يستحق سلبه والعبد كالصبي على  
المذهب ولو استرك جمع في قتل او اثنان فالسلب لهم في الاصح ولو امسكه رجل ووقعه  
الهرب فقتله اخر هو بنية ان لم يضبطه الامساك والاخصوا سرولوا ثخته فقتله  
اخر فصول الاول فان جرحه ولم يثخنه فقتلنا في ولو قطع يده ورجله فكاليدن وانقل  
فثمان احدى ما في التاج وشرطه الحاجة اليه ثم ان كان مما سيغنم ذكر جرحا ككث  
وربع وتحتل جهاته الحاجة او ما عنده شرط العلم به والثاني لمن صدر منه اثر محمود  
كمبارزة فيزاد من سهم المصالح ما يليق به ولا شيء لمجزل حصرا لوقفة بنية القتال حتى  
لو قتل كافرا لم يستحق سلبه وفي معناه المرحف والخاين وهو من يجسس للكفار ويطلعهم  
على العورات بالكاتبه والمراسلة ولان انهم غير محترف ولا محترف ولم يعد قتل  
انقضائها فان عاد استحق من الجوز قبل حضوره ورده المسكي وصح كالا م والغزالي  
استحقاقه من لكل ولو اقاموا على حصن واسترفوا على فتحه فلكي مرد قبله شاركهم  
مالم يدخلوا المدين ولو اقلت اسير من الكفار وشهدا لوقفة ولم يقابل وكان جيش  
اخر فضل يستحق السهم لشيودها او لعدم قصد الجهاد فولا ان الملقها الشك  
وجزم البني بالاول ولا يستحقه الاعمي والرمي ومقطوع اليدين والرجلين بل رخص  
لهم وانما يتبع الرمن لا يحف السهم اذا كان رانجا والحيث اذا ايضا لوقفة كالمرة والمنة  
كالذي ولا يبلغ الرضخ سهم راجل من قاتل راجلا وكذا فارسا على ايد وجهين بناها

بعد فقط واما من حضر  
قبل انقضائها وبعد حياكه  
فصحي اعدوا استحقاقه  
من الجوز ص ص ص

والميراث  
من الميراث



[illegible]

الشيخان على الخلاف في بلوغ تغير الجرح العبد فاقضي ترجيح جواز بلوغه ثم قال والبالغ قطع المأوردى وقال الأذري أنه الأصح **باب** لا يمنع الفقر العبد المتاح لغيره كما نقله في الروايد استدركا على قوله الرافي فيهم لم يعرضوا له ومن منعه المرض الكسب ولم يجد مستغلا فقير لا أن منعه علم غير شرعي وتغير المتاح في المكنى بنفقة قريب وزوج بانه ليس فقيرا بما لا يخلو من تغير الجرح والشرحين والروضة بانه لا يعطي من سهم الفقرا ورجح السبكي هذا الثاني والمعتبر من قولنا يقع موقفا من كفايته المطعم والمشرب والملبس والسكن وسائر ما لا بد منه لا يباع بالمال بلا اسراف ولا تقتير للشخص ولن في نفقته ومن له عقار يفيض دخله عن كفايته فقيرا ومسكين فيكمله من الزكاة ولا يكلف بيعه وفي الكتب والنياب تفصيل في التاج ومن العاملين حافظ المال والعريف والجاسب وكذا الجبدي في عقلاه واقراءه ومن الجاسر صنف آخر وهو من جمع ذوي السمان وكذا من مولفة المملين صنف يرا دبتا لغهم جهاد من يلهم من الكفاية او من ما ينبغي الزكاة وقضها قال الامام وتسميتهم مولفة مجاز ومن شرط الصرف للمالك ان لا يكون معه ما ينبغي تجزئته وليس يلزم ان لا يكون له ثوب بعضه على الصحيح وفي الثاني تفصيل للروايات استحسنه انه ان كان بينهما ما يارة صرف اليه في ثوبته والاروب في الشرحين والروضة انه لا يعتبر في حاجته الغارم الفقير والمسكنة بل لو ملك ما يكتفيه ولو قضى منه دينه لنقص عن كفايته ترك معه قدرها ونقل في الروضة واصلا مع ذلك عن الاكثرين اعتبار كونه فقيرا لا يملك شيئا وقال الأذري ان الامام نسب للراوية القطع به ويعطي من استدان للضمان ان اعسر هو والاصل او وجد وكما متبرعا فان اسير او كان متبرعا فوجها ان الملقاها في الصغير والروضة ومقتضى كلام العزيز ترجيح منعه وقال في المجموع ان قلنا لا يرجع وهو الأصح اعطى قال الأذري وفيما قاله نظر ويعطي من استدان لحصية وصرفه في مباح وكذا انعكسه على ما قاله الامام قال لكن لا تصرفه في السنة ويحتمل منعه لانها انما تؤثر اذا اقترن بها العمل ونقل الأذري كلام الامام بحرف هذا الاحتمال واما التائب ففيد الروايات اعطاه بما اذا ظن صدقه في ثوبته قال ويمكن جملة على الاستبراء مدة تؤدون بصراحته وفي المجموع الظاهر انه يعطى اذا غلب على الظن صدقه وان قصرت المدة كما جزم به الروايات وحكم من استدان لعارة مسجد او قري صيف كالمستدين لصليحة نفسه على ما قاله الشري وحكي الروايات انه يعطي مع الغنا بالعقار قال وهو الاختيار ونقل الشيخان ذلك واقراءه وجزم صاحب الاثوار بالاول واليمني بالثاني ولو وجد ابن السبيل مغرضوا له مال لم يمكن ان اخذ لم يعط على ما جزم به جمع متأخرون ونقله الركني بحال الأذري عن فضل البويطي وهذا النص انما

سرح الذئب  
 الذي أخذ شرط الفقير خمسة البيل الذي يتي  
 والغارم نفسه وابن البيل الذي يتي  
 والذي أخذ مع الغارم خمسة البيل الذي يتي  
 ذات البيل والغاري وابن البيل الذي يتي

سنگھان



هو في مسألة التي وبوافقه كلام الفقهاء في مسألة الزكاة تكن نقل في المجموع الاعطاء من الزكاة عن  
 ابن كج واقره والظاهر انه المعتد وان مال الادريجي الى الاول **فصل** لم ينعض الجمهور  
 كما قاله لبيان القدر الذي يحتمل فيه تاخر خروج الغازي وابن السبيل فالأول قدره السرخسي  
 بثلاثة ايام وليس به انه تعريب وان المعتد يرصد للخروج وكون الماخيل لا تنظر رفقته وانما  
 ويخرج ولو احسن الفقير حرفة اعطيت من الثمن وان كثرت او تجارة فراس مال يفي زجه  
 بكفايته غالباً ومثله كما نقله واقراه بحسنة دراهم للفقير وعشرة للثاني وعشرين  
 للثالثي وخمسين للربار ومائة للفقير قال الادريجي وهو القاصي في هذا العصر والغ  
 للعطار والفين للربار وخمسة الاف للصيرفي وعشرة للمجهري ويعطى ابن السبيل ايضا  
 جميع ما يحتاجه لنفقة وكسوة بحسب الحال سوا صيفا وفيها به وكذا الرجوع ان  
 اراده ولما لم يعرض على الصحيح ولما اقامته بقدر اقامة المسافرين وانما يعطى  
 الغازي الفرس للفقير اذا كان يعال فارسا ويجوز ان يستاجر له الفرس والسلاح ويحتل  
 بحسب كثر المال وقلة قاله وللامام سراجيل وسلاح من السهم ووقفها في سبيل الله  
 فيغيرهم اياها وقت الحاجة فاذا انقضت استرد وقال ايضا سكك الجمهور عن نفقة  
 عيال الغازي دهايا ورجوعا وائمة وصرح باخذها بعضهم وليس بجيد والخير لا اخذ اذا كان  
 فيه صغيا استحقاق اياها باخذ ولا يراد العامل على اجرة مثله وللامام نقل الزكاة على الاشبه عند  
 وايد في الروايد بقوله يجب على الساعي نقل الصدقة للامام اذا لم ياذن له في تعريضها  
 ورجح في المجموع القطع به له وللساعي ولو وقع التسعير كعشرين شاة ببلد وعشرين  
 باخر فلما لك اخراج شاة باخذها في الاصح مع انكراهة واذا نقل المالك لعدم الحاجة  
 فالي اقرب بلد فان نقل لا بعد فقيه الخلاف في النقل ومن شروط الساعي المذكورة  
 وفي الروضة واصلها عن الماوردي انه لا يشترط فيمن عين له اخذ ودفع الاسلام ولا الحرية  
 قال في الروايد وفي الاسلام نظرية المجموع المختار استرطه وقال السبكي ما ذكره الما  
 فيه من كرم ود وفي الحرية نظر **مسألة** ما افهمه المنهاج من تخصيص تحريم الصدقة  
 بما يحتاجه لنفقة عياله دون نفسه صرح بقصحه في الروايد مع نقله فيها عن كثير من الجرم  
 فيها وصححه في المجموع واما ما يحتاجه للدين فقال الرازي لا تسحب الصدقة به وربما  
 قيل كره واختار في الروايد والمجموع انه ان غلب على ظنه الوقا من جهة اخرى فلا بأس  
 بالنقد والافلا يحل زاده في المجموع في الاول وقد يسحب قال وعلى هذا التفصيل يحل  
 كلام الاصحاب المطلق **باب النكاح** اذا لم تنكس بالصور مستوفى المنهاج  
 اليه الفاقد لا هبته لم يكسرها بكافور ويحتمل بل يتزوج كما قاله في الروضة واصلها  
 وفهم منه جمع تحريم الكافور وصرح به صاحب الانوار وغيره وفي رواية الروضة واصلها

هذا هو الوجه في ما ذكره الما  
 من كرم ود وفي الحرية نظر  
 ما افهمه المنهاج من تخصيص  
 تحريم الصدقة بما يحتاجه  
 لنفقة عياله دون نفسه



ندب الكبر بعد العزروا نأخذ روثه المحظورة بالوجه والعين اذا كانت حرة  
 علي ما قال ابن الرفعة انه معزوم كلامهم واقفه السبكي اما الامة فينظر ما ليس عون  
 منها وفي السرحين والروضة عن الاكثر الحاق الجوب والحفي والعين والمخت  
 والهمزة النظر بالخل في الروضة واصلا عنهم جواز النظر الي وجهه كبر اجنبه  
 وكثيرا اذ لم يحف فتنه مع الكراهة وقوة كلامها تقتضي رجحانه وصوبه في المهمات لكن  
 نقل ابن العراقي ان شيخه البلقي قال الرجح بقوة المدرك والقنوي علي ما في المنهاج  
 وقد جزم به في المدرس وقوة كلام الصغير تقتضي رجحانه وعنده ما يوافق المسلمين  
 علي منع النساء من الخروج سافرات ونقل في الروضة واصلا هذا الاتفاق واقراه  
 وعرض بنقل القاضي عياض عن العلماء مطلقا انه لا يجب علي المرأة ستر وجهه في الطريق  
 وانما هو سنة وعلي الرجال غرض البصر وحكاه عنه المصنف في شرح مسلم واقراه  
 والمراد بالكف اليد من راس الاصابع الي المعصم والاصح عند المتولي وجزم به غيره جل نظر  
 فرج صغير لم يميز ما نقله في الروايد وفي الموشح ان وال كان يثقله عن الاحجاب في  
 الظاهر انه لا فرق بينه وبين الصبية وفي الروايد عن القاضي الطع به فيها وقد  
 البغوي والواشي في تفسيرهما جواز نظرها بعد سيرته ما لعفيف وعن الممدوي بشرط  
 العفة فيها وشرطها الواحدي فيها اما مكاتبه فكاجنب علي ما نقله ابن الصلاح والمصنف  
 عن القاضي ومعني كون المراهق كالبغ انه يلزم المرأة الاجتناب منه كالمجنون ويلزم  
 الولي صغره النظر كسائر المجرمات قال الشيخان ونزل الامام امر الصبي ثلاث درجات  
 ان لم يبلغ ان يحكي ما يري فكالعدم ويجوز التكشف له من كل وجه وان بلغه بلا شهوة فكالم  
 اوها فكالبالغ نفسه للمراهق الدخول بلا استئذان في غير الاوقات الثلاثة المذكورة  
 في الآية وشرط جل نظره جل الي رجل فقد الشهوة وكذا سائر من جل نظره وقد جمع  
 منهم المصنف في المجموع والبيان والمناسك وغيرها منع نظرها مرد بالجنس وقال  
 السبكي انه الظاهر وعليه يدل كلام الاكثر وقد الرافعي ترجحه الجواز اما اذا لم  
 يحف فتنه واستثنى المصنف في فتاويه من يجزم نظرها كافر لمسلطة مملوكها وكذا  
 محرمها كما دل عليه كلام القاضي وهو ظاهري جرم فذلك في غير ما يبدوا  
 في المدينة علي الاشبة في الروضة واصلا لكن جزم جمع بانها كاجنب وصحة في  
 الجواشي وفي فتاوي المصنف المقترح بحرم الوجه ويحرم علي الزوج نظر حلقه  
 دبرها علي ما قاله الرارمي واقراه جميع متأخرون وجزم به في المدرس لكن قال  
 في الصحيح قد يوقف فيه من جهة ان الجرم انما هو الوطئ فيه واستدل هو وعين  
 علي الجواز باطلاق الشافعي جواز التدب بما بين الاثنين بلا ايلاج ونقل في التوضيح

قوله وموبه في المهمات يعني من التعقيب  
 المدة كور البهاق بن ابي شريف قال  
 والتوجيه المدة كور انما لا يغير كونه المراهق  
 ساكنا في الحواشي



كلام الدارمي ثم قال ولم يذكره الواو الذي المشرح فلعله لم ير ضه وقد يجوز انظر  
 لا المس كوجه الاجنبية اذا جازنا نظره وكفن الام ويحتمل بل في الروضة يحرم مس كل ما جاز  
 نظره من المحرم وهو مستمع او فقه فيه ان الراعي عبر بسلب العموم ففهم المصنف عموم السلب  
 وقد نقل في شرح مسلم للاجماع على جواز مس راس المحرم وغيره مما ليس عبورة وجمع  
 السبكي وغيره يحمل الجواز على الحاجة والشفقة والتحريم على الشهوة وليس شرط الجواز  
 النظر لقصد ويحتمل حضور محرم كما في الشرحين وذكر في الروضة معه الزوج وقال في  
 الحواشي المراد من يمنع حصول الخلق كاذك في العدد وعدم المعالج مع كل صنف وان لا يكون دمياع  
 وجود مسلم وكشف قدر الحاجة فقط ثم اصل الحاجة يمنع النظر الى لوجه واليدن ويجوز الى  
 بقية الاعضاء اذا ذكرت بحيث يمنع التيمم والي لسوئين اذا زاد الامر وصار بحيث لا يبعد  
 انكشف لها هناك للمرأة واما النظر للعائلة وتحمل الشهادة فتعبد بالوجه لا قاله وان اعترضته  
 في المهمات ولو خاف من النظر للشهادة الفتنة فيشبه المنع قاله في الشهادات لان في غير  
 غنية فان عين عليه نظره واحترق قال في الخادم وصرح به الماوردي والصحح جواز النظر  
 الي فرج الزانيين لتحمل الشهادة بالزنا والي فرجها وتديرها للشهادة بالولادة والاضاع  
 ومثله نظرا لعانة لمعرفة البلوغ وحكم امته التي يحل استمتاعها كالزوجة في  
 جواز نظره كل بدنها وان كان بها مانع فرب الزوال كخض فلو اعتدنا عن شبهة او زو  
 الامة او كوتيت او كانت مشتركة او مرتدة او محوسية او وثنة امتنع نظرا ما بين  
 سرية وركبة فقط ونظرها اليه كعكسه **فصل** يجوز المقترح بخطبة المعتدة  
 لصاحبها الذي يحل له نكاحها والمقترح كارتد نكاحك اذا انقضت عرتك نكحك  
 والتعريض ما يحتمل الرعية في النكاح وغيرها كزب راعب فيك من يجد مثلك  
 انت جميلة اذا حلت فاذنني لا يبين اياك لم يعجب عنك ان الله لسابق اليك حبرا  
 كذا قاله في المهمات وهو يوقهم ان قوله ان راعب فيك ليس تعريضا وليس كذلك  
 بل حاصل كلام الام انه تعريض والمذهب جوازه في عدة التشبهة ايضا وليس شرط  
 لتحريم الخطبة على الخطبة العلم بها وبالاجابة والي وكون الخطبة الاولى جازية  
 وفي المهمات عن النص انه يعتبر مع اجابته الاول اذ في الاولى في التزوج لكن في الروضة  
 واصلها الاتفا باحدها حيث قالوا صرح الاجابة ان تقول اجبتك الي ذلك او تاذن لوليها في  
 التزوج منه وهي معتبرة الاذن وفي المهمات عن النص ايضا ان شرط تأثيرها في التحريم كونه لمعين  
 قال الشيخان والمعتبر رد الولي واجابته ان كانت مجبرة والافرد هو اجابته وفي الامة السيد  
 وفي المجتوعة السلطان وقال في المهمات اذا كان الخاطب غير كفوف النكاح على حيا الماتوا  
 فيعتبر حينئذ في تحريم الخطبة اجابته قال ايضا ان يحمل اعتبار صرح اجابته في اللب اما المبكر

زاد في الجواز ادعي  
 زاد في اجابته











وولها المبتدأ اقوام لاحد في المبتدأ منها وجهان اطلقها قال في التدريب والاصوب  
 تقدم السابق فان اقرا معا فالارجح اقرارها لتعلق ذلك ببدنها وجهاً وقال في  
 الصحيح عندي ان العترة السابق فان اقرا معا بطلا وذكر في التدريب اعتبار  
 اقرارها وله وجه قوي وبشرط الاخبار الاب والجد الكبركفاة الزوج وكونه  
 موسراً كاحكامه عن فتاوي الناجي واقراه وجرمه العقالة في فتاويه لكن على  
 بان المال معتبر في الكفاة فاقصم انه مفرع على مبروح وكونه بهر المثل كما ذكره  
 ابن الرفعة ونسب للمراوذة وكلامهما في العداق فيما لزوج بنته المبكر لا ازل  
 يدونه يخالفه وكونه من بعد البلوغ وعدم عداوة طاهرة بينهما وبين الولي كما نقله  
 في الروضة واصلاً ثم نقل فيه اجتمعا للناجی لكن نقل عنهما عن الماوردي والروزي  
 الجرم بالاجاب وقال ابن الرفعة انه المذهب وكلام الصغير يدل اليه وقال في الصحيح هو  
 الارجح عندنا وانما يستحب استئذان الجدة اذا كانت كبيرة وزوال البكارة بطريق شبهة كالحلال  
 ونقل في الزوايد انها لو خلعت بالابكاره فهي بكرا وقره ويعتبر في تزويج الجواشي المبكر استئذانها  
 وحديثي الاكفا بالذكور المذكورة المنهاج نعم لو بكت بصياح وضرب خدام يكن رضي لو  
 قال ازوجك بشخص فسكت او ايجوز ان ازوجك او تاذنين فقالت لم لا يجوز اولها اذن فقل  
 لرافعي عن بعضهم انه ليس باذن ثم اورد بحثاً حاصله الاكفا فصول المصنف في الاولى واخارته في  
 الاحزين والقول في تقديم الشقيق على الاخ لا بغيره في ابني اخ وعمين وابني عم اجدها  
 لابوين والاحزاب وكذا ابنا عم اجدها اخ لام وابنا ابن عم اجدها ابن فلان كان اجد ابني  
 لعم لابوين والاحزاب لكنه اخ لام فهو الولي او اجد ابني لعم ابنا والاحزاب لا بغيره  
 لولي او اجد ابني لعم ابنا فقدم او اجد ابني لعم معقفاً والقول او اخ لا فسوا ولو تولدت قرابة  
 من شبهة او نكاح يجوز فكان ابنا اخاها او ابن اخها او ابن عمه زوج به ولو نكر عضل الولي  
 مرات زوج الابعد بنا على منع ولاية الفاسق كما قاله وكما قلناه ما سياتي من الجهم بورق من عتبت  
 كالمائة على معاصيه ولو دعته الي محبوب او عين فامتنع ففاضل وعليه في العصل الامتناع  
 عند الحاكم نقله عن البعوي قال وكانه اذا تيسر فان تعذر تبرع او توار فليشرب بالبينة كلام  
 ابني عمه بغيره ثم جفا في باب الامانة فتاوي البعوي وانما يقدم من اب على معصية  
 اذا كان مجبراً وكذا حكمه مع من الجدة **والاصح** في الروضة ان الجوز المتقطع ينفع اولاً  
 ونسب في العز نصحية لمن كج وغيره وصحيح بقاء البعوي ورحمة في المبرور والرتب  
 وفي المطلب انه ظاهر في الام فسد طرافقة على الصحيح ولو افاق المجهول وبقي اثار خيل  
 خلق فهل يعود ولايته ولا يجزيه فيواو حان اطلقها الرافعي قال المصنف لعل اصحابه الثاني جزم  
 به في الزاود وما ينقل الولاية لا يعود الاسقام الشاغلة عن النظر في عليه واخذه الاصحاب

ويعتبر **الشيخ** قواماً في دعوي الديار بينه وبين الأسيوطيين فاستقامت  
وكانت كسيفاً حاداً قاتلاً في الحادوك ولا يسكن عن الحادي وروايت  
كثيراً بما روي عن قال بعضهم وهم صليهم بينه وبين أبي أو الجند  
من أجاز البكر

قال الورع الشيخ العلامة الخوارزمي في هذا الكتاب من  
الجئون أكثر أو استولوا كما هو قسمه المطبوع وتعبير  
الفاخي الحسين والبعوي الحسيني نسبة كما أن الفاتحة  
حقن بوجاهة وتبين بها ما زاد كان من زيادة  
أكثر أو فوج الجئون في العام مرة ومرة لم يسب  
قطعا من بقية كما أنما وشهد له الامم في الحفاة نو



كما نقله وناقش الرافعي في نقلها عنه ثم في كونها لا بعد وانا نقل للا بعد بسبب الصبي في السب  
 فلو كان لعنقه ابن صغير واب في الكفاية عن النفس وحاصل كلام الرافعي انه المذهب ان الاب لا  
 يزوج ولم يذكر من يزوج قال في الخواشي والظاهر انه الحاكم صوب ان التزوج للاب وقاله ان  
 النصوص تدل عليه وذكر في الصحيح نحوه وان النص الذي في الكفاية لا يعرف في شيء من كتب الشافعي  
 والسكران الذي لا يعقبه ان سقطت من بالكلية فكله لغو وان بقي ليميز انظر افاقته على  
 المذهب والخلاف في الاعني يجري في اخره كاية او اشارة معقمة فان لم تكن معقمة فلا  
 له وافي الغزالي بولايته الفاسق ان كان بحيث لو متها انتقلت اليها كفاية فاسق واستحسنه في الروا  
 وقال ينبغي العمل به واختاره ابن الصلاح والسبكي لكن تعقبه في الصحيح ويستثنى من منع ولأيه الف  
 الامام الاعظم فانه يزوج بانه وبنات غيره بالولاية العامة في الامم ولوناب الفاسق يزوج في  
 الحال على ما نقله عن البعوي ثم قالوا والقياس الظاهر اعتبار الاستبراء لعود ولاية كما في الشهادات  
 ونقل في الصحيح موافقة البعوي عن الخوازمي وابي الفرج وقال هو لا يزوج عند ما واذ لم يكن  
 للكافة ولي كما في زوجها فافني المسلمين فان لم يكن فليس لهم قبول كاحها من قاضيهما على المذهب  
 وحكمه انما في المذهب محظورا في دينه كالفاسق وتردد الشافعي في تزويج اليهودي النصرانية  
 وفي الصحيح ان المذهب الجواز فيه وفي عكسه وفي الكفاية عن الاحباب القطع به كالثلاث ولا ولاية  
 لمترد وكذا لا يزوج امته بالملك كما لا يزوج ولو فقد الولي ولم يعرف مكانه ولا جارية ولا مته  
 زوج السلطان وان انتهى الى حاله بحكم القاضي فيها بونه فلا بعد ولو خطب المهر فلو ان  
 اشرف فزوج الوكيل المطلق الا حرم يقع وغير المهر بالتزوج بنفسه ايضا اذا قالت له وكل وقت  
 عليه في الامم ولو قالت اذنت لك في تزويجي ولا تزوجني بنفسك لم ينع الاذن ويحتاج الوكيل اذا  
 لم يعلم الزوج ان يوكالة ان يصرح بما فيقول زوجك بنت فلان موكلتي ويرفع نسبه حي يعلم كائن  
 عن التمه ولا يخص لزوم تزويج المجنونة المحتاجة بالمهر بل يلزم الاب والجد وان كانت ثيبا  
 واما يلزم الولي جارية مملوكة التزوج اذا كانت بالغة على التفصيل المذكور في الفصل ولو اجتمع  
 اوليا ولا واجب ان يجمعوا في العقد او يوكلا نعم عصبة الحق كالأقارب والافقه اولي ثم لا يزوج  
 ثم الاسن وانا يفرع عند الشراح اذ الجدا الحاطب والافا التزوج من رضاه المرأة فان رضيت  
 امر الحاكم بتزوج اصلها كما في لروضه واصلها عن البعوي وغيره وجزم به في الصغير ويكفي للفق  
 في تزويج اجد الاوليا قولها رضيت ان ازوج او رضيت بفلان زوجها في الامم لا ينع متعينون  
 والشرط رضاها وقد وجد خلاف قولها رضيت بان يباع مالي فان عيت بعد ذلك واجدا لم  
 ينقل الباقر في الامم عند المصنف وفي معنى تزويج اوليين ما لو وكل الولي ثم زوج هو والوكيل  
 او وكل رجلين فزوج كل منهما وانا يعرف السابق بينة او تصديق وهل الطلاق فيما لو جحد البق  
 والعيه او علم سبق اجرها ولم يتعين ظاهرا وباطنا حي لظهر وتعين السابق فلا زوجية له

مائة الف درهم  
 تروى عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 في تزويج المرأة

في تزويج المرأة  
 في تزويج المرأة

في تزويج المرأة  
 في تزويج المرأة







ابوان فاكتر في الاسلام في الاصح وقياسه اعتبار ذلك في العفة والظاهر من كلام  
 الشيخين ان تغييرها بالابوين فاكتر ليس للتقييد بل حكم من ابوها فقط مسلم  
 كذلك فحلي هذا يكون مخالفا لما قاله الماوردي وبنه ابن الرفعة ان من ابوه كافرا  
 كفولن ابوها مسلم ونقل الركني عن فتاوي البغوي الجوزي ان الاعتبار في العفة  
 بنفس الزوجين والبري رايته فيها ونقله عنه في الانوار ان العفة في العفة والفرقة  
 بالزوجين وبالا بافا بن الاسكاف ليس كفوبت تاجر ولا عفيف ابوه فاسق كفو  
 عفيفه ابوها عدل قال البغوي لان فسق الاب اشنع من فسقه الدنية  
 وقال الشيخان الحرفه الدنية في الابا والشهرة بالقسق مما يعير به الولد  
 فليشبه ان يكون حاله من ابوه كذلك مع ابوها عدل كمن اسلم بنفسه مع ابوها  
 مسلم والحق ان يحل النظر في حق الابا دينا وسيرة وحرفه من خيرا النسب  
 قالوا واذا صححنا تزوج ابنه الصغير حرة لانكافيه فالفرع كما في الصغيرة وقضية  
 ثبوت الخيار اذ بلغ ومراجبه في باب خيار النكاح ونازع فيه الاذري **فصل**  
 لو تقطع جنون الكبير لم يصح تزويجه حتى يعق قيا دن ثم يزوج قبل عود الجنون  
 وهكذا الثيب المتقطع جنونها او انحواها والحاجة الموزعة لتزويجه ان تظهر عفته  
 فمن او توقع شفاؤه بالنكاح او محتاج الى خدمته وليس له محرم محرمه وتكون  
 مونة النكاح اخف من ثمن جارية والبري مونة الاب ثم الجد ثم السلطان والمجمل  
 كالمجنون وهو البري في عقله خلل في اعضائه استرخا ولا يحتاج النكاح غالبا  
 وكذا الغلوب على عقله بمرض ونحو اذالم توقع افاقته وانما يزوج الصغير العاقل الا  
 الجد على المذهب فان كان مسوجا لم يزوج على الصحيح ويستشير السلطان افا المجنونه  
 البالغة في تزويجها فان لم يشيروا بشي استقل وفي وجوب المشاورة وجهان اطلقا  
 هنا والمعتد كما قاله الاسوي والاذري وجاعة ونقلوه عن طاهر الفخر عدله وجرنا  
 به في بحث الخطبة وطرد الوجهين المذكورين في وجوبها في تزوج المجنون وفسر الحاج  
 المعتبر في تزوج المجنونة بان يظهر علامات غلبة شهوته او يقول اهل الطب  
 يرجي شفاؤها وحلا كفاية النفقة مثلا للمصلحة ويشترط في نكاح السفه  
 الحاجة كغلبة شهوة او خدمة ولم يجزده محرم وكانت مونة اخف من ثمن جارية  
 ومونها والمعتبر ظهور الامارة ولا عبر بقوله انا محتاج في الاصح ولا يزوج الا واجدة  
 والاصح ان ولي نكاحه الاب ثم الجد ثم العاقل او من فوض اليه كذا في الروايد ثم  
 به اليمنى وهو محمول على من بلغ سنها وعبارة الروايد قابلة لهذا التحصيل  
 في ذلك الوهي ايضا مقدما على الحاكم وان اقتضى كلام الروايد منعه اما من بلغ رشدا

في تزوج المجنون  
 في تزوج المجنونة  
 في تزوج المجنونة  
 في تزوج المجنونة

في تزوج المجنونة  
 في تزوج المجنونة

في تزوج المجنونة  
 في تزوج المجنونة

في تزوج المجنونة  
 في تزوج المجنونة  
 في تزوج المجنونة  
 في تزوج المجنونة

في تزوج المجنونة  
 في تزوج المجنونة  
 في تزوج المجنونة  
 في تزوج المجنونة



ثم حج عليه بالسفه فالزوج له القاضى وعلى الولي اجابته عند ظهور الحاجة  
 فان امتنع فزوج بنفسه فقد نقل عن الأصحاب الملاق وجهين وعن المتولي  
 يصح المنع وجزم في الصغير بترجيحه وعن الامام والقرائي ان السفه يراجع  
 السلطان فان جعت الحاجة ولقد زرت مراجعته ففي استقلاله الوجهان ولو كان  
 مطلقا سري جازية فان تصغيرها ابدلت ونقل الشيخان تفريعا على صحة الاذن  
 المطلق وجهين بالترجيح فيما لو عين الولي امرأة فتكف عنها مهرها لانه لا عرف  
 له في اعيان الزوجات والظاهر من كلامهما ترجيح المنع وجزم فيه اليمنى وقال ابن  
 ابي الدرم كما نقله الركني ينبغي جملة على ما اذ الحقه مخارم فيها اما لو كانت خيرا من  
 المعينة نسبا وجالا ودينا ودونها مهر او نفقة فينبغي العينة قطعا كما لو عين مهرانك  
 بدونه ونقل الشيخان هنا عن ابن الصباغ ان القياس فيما لو عين له الولي امرأة فتكف  
 باكثر من مهر المثل انه يجب مهر المثل ويعقد المسمي ووجهه في الصداق في مسألة  
 عقد طفله وقال فيما لو عين المهر لا المرأة فتكف به امرأة مهر مثلها اقل انه يصح  
 به المثل وتسقط الزيادة ولو تكفي في حالة الملاق الاذن شريفة يستغرق مهر  
 مثلها ما له فوجهان نقلهما بلا تقييد بترجيح قال في المهمات والاستغراق لا ينافي  
 المصلحة فقد يكون كسوبا او المهر موجلا وفي نقاله باهلهما وفق ولو قال له الولي  
 انك من شئت بما شئت فنقل عن بعضهم بطلان الاذن لانه دفع المهر بالكلية ونقله  
 في المهمات عن جزم الروياني وقال القياس المعية فيما لو تكفي لبيعة بمهر مثلها ويحمل  
 عليه كلام الروياني وغير ورده في التقنيات ولو كانت التي تكفي بلا اذن وطئها  
 سفهية وجب مهرها كما في فتاوى المصنف واقروه نعم توقف الاذرع فيما اذا علمت  
 الفساد وطاعت والحق الاسوي جثا بالسفينة من زوجت بالاجبار والرجح  
 في المهمات اجبار العبد الصغير وقال انه نفس الشافعي الاصحاب والقياس  
 الجلي وجزم المنهاج في الرضا بما يوافقه وعلى القول بالاجبار لو كان مسلما والسيد  
 كما قرأ في اجباره الخلاف في تزويج الكافرة المسلمة كما قاله الشيخان فيكون  
 الاصح المنع وليس للسيد اجبار المبعضة والمكاتبه اصلا ولا العنة على نكاح من به  
 عيب يثبت الخيار او من لا يكافيه بسبب اخر فان خالف بطل النكاح في الاظهر  
 كما قاله وجزم بان له تزويجها برضى ودين النسب اي بلا رضاها ونقله في المهمات  
 عن البغوي معللا بوجود الكفاة ثم نازع فيه ونقله في الخادم عن جمع رد اعلى  
 المهمات وليس للمعسر تزويج المتعلق برقبته ما لا يغير اذن المستحق وفي الموسر  
 وجهان اطلعتهما الراعي احدهما يجوز ويكون اختيار الفداء وصحة المصنف وفي تزويج

وتعني كلام الراعي ان هذه تعدد للمراجعة  
 ما يصح تزويجه بنفسه على الاصح وقال ابن  
 الرفعة واذ العنة مراجعة الولي والحاكم  
 فان لم يلقه الى خوف العنة فالوجهان وان  
 انتهى فالاصح العنة وهذا الولي من المرأة  
 في الممارسة لا تجزى ولها وجه تستثنى هذه  
 العمدة من اطلاق المصنف

نظا هرس كلام  
 ابو هافقه مسل  
 ان من ابوه كافرا  
 عتبار في العنة  
 في العنة والمنة  
 بوه فاسق كفو  
 منه الدنية  
 بيه الولد  
 منه مع ابوها  
 من النسب  
 بغيره وقضية  
 في فصل  
 بوه الجوز  
 ان يظهر عنه  
 بده وتكون  
 طان المحل ان كان  
 للنكاح غايه  
 بده العاقل الا  
 ان اثار الجونه  
 وجهان لاطفا  
 بده وجزما  
 ونفسر الكا  
 اهل الطب  
 اصح السفه  
 من من جازيه  
 زوج الاوان  
 الزوال  
 تحصيل  
 ما من بلر شدا



المسلم امة المجوسية والوثنية وجمان بلا ترجيح للمشجين ولعل عدول المناج  
عن تعبير المجرب بالكتابة ليشمله وليس للكتاب تزوج امة او عبك بلا اذن  
سيدك وجاه عبد المجنون والسفيه كعبد الصبي والاصح ان المزوج لامة الصبي <sup>الصبي</sup>  
عند ظهور الغبطة ولي النكاح الذي يلي المال ومثلها امة المجنون والسفيه نعم بشرط  
اذنه **باب** يكره نكاح المخلوقة من نراه ويحرم بنت نفاها بلعان  
وان لم يكن دخل بابها وانما يحرم زوجة من ولدت او ولدك وامهات زوجتك  
لمجرد العقد في النكاح الصحيح كما في المجرب وغيره فاعتمد ولا تغتر بما في الدقايق  
كما جري للسبكي وقد اختلف في ضبط العدد الغير المحصور قال الاتمام هو  
ما عسر على الاجاد دون الولاية ونقله في الروضة لكن سبي فحمله ضابطا  
للمحصور ونقله في العزيز على الصواب وكذا في الصغير مقصر عليه ونقله في الرو  
واصلها بعد عن القرابي انه كل عدد لواجم عوان في صغير واحد لعسر على الناظر  
على مجرد النظر كالالف وما سهل كالعشرين لمحصور قال وما بينهما بالمعنى احرهما  
بالظن وما شك فيه استغنى فيه القلب وقال الاذري وغيره ينبغي التحريم  
عند الشك عملا باصل وقد قال الشيخان في الربان ان شرط العقد لعنبر العلم به عند العقد  
ولهذا لو نكح امرأة لا يعلم ابي اخته ام معتد لا يصح ويحرم جميع المرأة مع مخالفة ابيها او  
عمة احرهما ايضا وضابط من يحرم جميعها كل امرأتين بينهما قرابة او رضاع لو قدرت احدهما ذكر  
لحرم تناكحها ولو جمع مرتبا ولم يعلم الاولي بطلان او علت ثم نسبت اجتنبها حتى يبين  
ولو جمع حرة في نكاح حمسا او ستا فيمن اختان بطلان فقط في الاظهر ولو ملك اختين  
احداها مجوسية او اخته برضاع فوطئها بشبهة فله وطئ الاخوي وان كانا جلا لا  
له فباع الموطوعة بشرط الخيار قال الشيخان حيث يجوز له وطئها لا يحل له الاخرى  
وحيث لا وجهان قال الامام الوجه عندي القطع بالحل بشرط في تحليل البكر  
الاقتضاض كالتقلاء واقترانه وحكي عن النفس وان اوله بعضهم وفي تحليل الكافر  
الكافرة للمسلم كون وطئها في وقت لو توافعا اليها لقرناهم على ذلك النكاح ولا  
يحصل بوطئها في رده او ردتها وكذا المطلقة رجعيا باستدخال ما تم وطئها في العدة  
وان راجع فيها كما قاله في الزوائد وهو مبني على ثبوت الرجعة باستدخال الماوسياقي  
ما فيه **نصا** انما يبطل النكاح بملك زوجته وبعضها اذا تم فلواستراها  
بشرط الخيار له ثم فسح استمرار النكاح في احدا الوجهين وفي المجموع عن الروايات  
واقتره انه ظاهر المذهب ولو كان تحت الحرمة فهي كالحرة في منع نكاح الامة وليس  
في الحرة التي تحتها وهي غير صالحة ترجيح في الشرحين والروضة وفي المجرب الاحوط

هذا هو الصحيح في النكاح  
والمراد من قوله لا يعلم  
انه لا يعلم من قبل العقد  
والمراد من قوله لا يعلم  
انه لا يعلم من قبل العقد

هذا هو الصحيح في النكاح  
والمراد من قوله لا يعلم  
انه لا يعلم من قبل العقد







وسبق في تفريق الصفقة ما يخالفه وقد نقل الشيخان في الصداق الفاسد اذا  
 اوجبه له اضطراب كلام الاصحاب في تقديره ونقلنا ترجيح من اسلم على ام وبنته  
 وهما كتابتان او اسلمتا ولم يدخل بواحدة عن ابن الجراد انه لا مهر للام وعن الفقهاء  
 وجوب نصفه وجزم صاحب الانوار بالاول واليمني بالثاني ونقل الشيخان هذا الخلا  
 فيما اذا كان دخل بالبت فقط وجزما فيما اذا كان دخل بالام بوجوب مهر المثل  
 وقال في المهمات انما يستقيم على القول بطلان نكاحهم اما على الصحيح فيجب المسمى  
 وجزم في الانوار بوجوب المسمى ان دخل به قبل كاح البت ومهر المثل ان دخل بعون  
 ولو ترفع اليها معاهد ومسلم او ذمي فهو كذمي ولو جازاها فزوجته احنان وطلبوا  
 فزمن للنفقة لم يجهم بل تعرض عنهم وانما ينفق اذا ارضوا بحكمتنا **فصل** في انما يجاز  
 من اسلم على التزم اربع اذا كان كاملا اما غيره فيوقف امره ونفقته في ماله ولا  
 يجاز ولاية ولو اسلم على جرة واما فقهاء ثم اسلمن او باخرا اسلامه عن عتقهن والامير  
 او توسط بعد عتقهن فمن في هذه الصور افضلها ان يرفقها اربع ان كان جرا وضا  
 ان يطرا العتق قبل اجتماع اسلامه واسلامهن فلو تاخر عن الاسلامين نعتت الحرة  
 ان كانت والا اختار امة بشرطه او على اربع اما واسلم معه بنتان فعتقت احدهما  
 ثم اسلم الاخرى ان رفعت دون الرقيقة المتقدمة فحارها او صاحبها على بحرنا  
 بهن في الجواشي عن ابن الصلاح ان هذا قاله الغزالي وهو وصوابه المختار بين  
 الاربع لان عتق احدي المتقدمتين كان بعد اجتماعهما على الاسلام فلا يجعلها كالجارية  
 ومن لفاظ الاختيار اسكت نكاحك او اخترته او بته او اخترت فغير نكاحك  
 او حبسك او عتقك او حبسك على النكاح قالوا كلام الامة يقتضي صراحة الكل  
 والا قرب ان يحل اخترتك واسمك بلا ذكر النكاح كناية واختيار الفسخ فيمن زاد على  
 الاربع يعين الاربع وان لم يبلغه بشي في جهنم ولو قال لواحدة فارقتك فاصح  
 انه فسخ ولو قاله لاربع اريدكن ولا ربع لا اريدكن ففلا عن المتولي حصول التبعين  
 بذلك ثم قالوا قياس ما سبق حصوله مجرد قوله اريدكن ويصح تعليق الاختيار الهمني  
 كان دخلت فانت طالق وانما يوقف نصيب الزوجات حتى يصطليحن اذا علمنا انهن  
 فلو اسلم معه اربع وتختلف اربع كتابيات فالاصح لا يوقف شي بل نفسهما لتركه في ابي  
 الورثة فالواجب الوفاة فمن تجته مسلمة وكاتبية فقال احدا كما طالق ومات قبل  
 البيان وحيث وقف فطلب بعضهن شيلا بلا صلح اعطى الطالبات اليقين وان لم يبرهن عن  
 الباقي في الاصح فلو طلب اربع من ثمان لم يعطين شيلا وحنس اعطين ربع الموقف  
 اوست فنصفه او سبع فثلاثة اربعة ولهن قسمة ما اخذهن والمرفق فيه ولو

او توسط بعد عتقهن فمن في هذه الصور افضلها

والثالث ان يرفقها اربع ان كان جرا وضا  
 او ازالته والنكاح كس نكاحها او غيرها  
 قاله الماوردي قال والفقهاء يكرهون  
 الفراق فلهذا اجمع بالاختيار اربع

فمن











اولي وان المطلق المسلة الشيخان وعبرها والرضاع كدتها وفي الشرح والروضة فيها  
 ذكر العتق مع الطلاق في التفصيل بين المدور وغيره قال لا ذرعي وفيه نظر  
 مع امكان بيعها والاستبدال نعم ان كانت ام ولد صح وفي الخادم نحوه والمراد بالحاجة  
 الي النكاح الموجبة للاعفاف شهورته بحيث يخاف العت او يضر التعرب ويشق الصبر  
 ولا يحل له الطلب بدون ذلك ولو كانت تحتة محجوزا وصغيرا او رقيا وجب اعفا  
 لكن لا يلزمه الاعففة واحده برقعها للاب فيورعها عليها ولكل منهما الغنى فان فسخت  
 واحدة تمت للآخرى قالوا كما يجب النفقة بحسب الكسوة قال البهزي لا لادم ونفقة  
 الخادم لان فقدها لا يثبت الخياشم بمثاقمها وحذف البحت في الصغير ولو قرر الاب  
 ونحوه على كتاب المهر في الروضة واصلها عن أبي علي انه لا يجب اعفاؤه قالوا ويبيح  
 فيه الخلاف في النفقة ولم يذكر في الصغير بل جزم بالاول او على من سرية فالمنحة  
 كما قاله عدم الوجوب ايضا وجعل الامام الخلائق الاصحاب وجوب المهر فيها واحدا طرية  
 الابن على ما اذا اناحر الانزال عن تعيب المشقة كما هو الغالب فان قارنه فينبغي جعل  
 المهر كقيمة الولد اي فلا يجب في الاصح واقراه في الروضة واصلها ولم يذكر في الصغير ولو  
 وطئ مستولدة الابن ففي الروضة واصلها عن الرواية قطع الاصحاب بالحد اعتمد  
 في التصحيح لكن مقتضى كلام الصغير انه وجه وان الصحيح عدم الفرق قال الزركشي وهو  
 الظاهر فان قلنا بحدا فالولدها فالولد رقيق غير نسب ولا يصير مستولدة له ولا يحرم  
 على الابن ويجب المهر لمكرهه لامساوعة في الاصح وان قلنا لا جد فعليه المهر وتحرم الحامية  
 عليها ابدانا فاصير غيرها مستولدة للاب اذا كان حرا قالوا فيكون ولد الاب الرقيق  
 منها حرا وجان افني القفال بالحريمه كولد المخور وقيمة في ذمته وقال في الجرائع الراجح  
 عدم الحريمه وصحة العاقبة ولو كان حرا نصف نصف الولد حرا وفي النصف الآخر وحان  
 ان قلنا حرة فعليه قيمة الولد نصفها في كسبه ونصفها في ذمته او رقيق فعليه قيمة النصف  
 فقط في كسبه ويجوز نكاح الرقيق امه ولده **فصل** لو نكح العبد بوطيل باذن سيده  
 لم يتعلق الا بما يكسبه بعد الحول ولو زاد على المهر لزي قدره السيد يتعلق الزاد بغير  
 والنفقة الواجبة على السيد اذا استخرد بغيره لا تغفل هي نفقة مدته الاستخدام  
 على الصحيح وانما يتعلق المهر بدمته العبد فيما لو نكح فاسدا ووطئ اذا امكنت المالكه  
 لامرها برضاها والا فبرقبته ولو كان فسادا لعدم اذن سيد الزوج فطريان  
 نقلاهما بلا ترجيح وهما القطع بتعلقه بالرقبة كما لو اكرهها على الزنا وطرد الغول لم يدر  
 في المناجح اذ يمكنها استغاطه في الجملة برضاع او ردة وقال في الصحيح المارح طرية  
 القطع ولو اذن له في الفاسد فاقياس كما قاله تعلقه بالكسب ونازع فيه في الصحيح

بان قياسه ليس على ما لم يرد الاب  
 لزمها فانما يلزم الاب مع مضارعه

ولو كان له كسب وجاراه فها هو  
 غلاق المهر يتعلق المهر والنفقة  
 لهما ولا يبرهن له الرافعي وهو ظاهر

في قيمة النسيئة  
 ولو نكح العبد بوطيل باذن سيده  
 ولو نكح العبد بوطيل باذن سيده

ولو نكح العبد بوطيل باذن سيده  
 ولو نكح العبد بوطيل باذن سيده







واختاره الادريجي وغيره ورجح جماعة فساد المسمى ولم يصرح الشيخان بترجيح **فصل**  
 قالت الرشيدة زوجتي وسكنت على المهر فني لصغيرا لظاهره ليس نفوذا ونقلا في  
 الروضة واصلها عن الامام وغيره وقال في بعض كتب العراقيين ما يقتضي كونه نفيا  
 وقال السبكي انه الظاهر وفي المهمات انه الصواب المعنى به ونصر عليه في الامم قوله  
 العراقي بان سكوت السيد عنه نفوذا وفرق ابن الرقعة بينهما ولو قالت زوجتي  
 بلامهر في الحال ولا عند الدخول وغيره فزوجها كذلك صح في الاصح وفي كونه نفوذا  
 صحيحا كحزمه في الايراد وفساد وجهان بالترجيح للشيخين لكن خلا الثاني  
 ولم يحكم الاول عن احد ونقل الادريجي ان الثاني هو قضية ايراد جمهور العراقيين  
 ثم قال فهو المذهب ولو زوج امته غيبه ثم اعتقها او احرها او باعها ثم دخل بها  
 الزوج فلا مهر وكذا لو تلحقا فمفوضة واعتقدوا ان لامهر لها ثم اسلموا ولو قبل الوطء  
 عليها قالاه في نكاح المشرک وبما قلناه قاله في المهمات قولها هذا لو تلحق دتمه ذمتي  
 على ان لامهر لها وراعى البناء حكما بحكمنا في المسلمين وجمع بينهما في الجواشي  
 بما لا يشي وجمع ابن العراقي بان الكلام هناك في الجربين ولم يكثر مواجعاتها  
 والاصح في مهر المفوضة كما في الروضة اعتبارا لا كثر من العقد الى الوطء والطلاق او حيا  
 فيما لو مات احرها قبل الفرض والوطء واوجبنا مهر المثل هل يعتبر حاله العقد او  
 الموت او اكرها ولو فرض القاصي للمفوضة وزاد على مهر المثل ونقص قدر البسيرة  
 يقع في محل الاجتهاد اغتفر **فصل** لا يعقد زنا اعتبارا العصبية في مهر المثل بغير  
 واذا اعتبر زنا ذوات الارحام قدمت القرى فالقرى من المهمات اولهمة الواحدة  
 فان تعددت او جهل نسبها اعتبر مثلها من الاجنبيات فالعربية او الامة بمثلها  
 وينظر الى شرف سبيلها وخسسته والعصبية بعينها مثلها ويعتبر مع ذلك البلد  
 فاذا كان عصبيا بلدين هي في احرها اعتبر او كلين بلدا احدهن او ولي اجنبيات  
 بلدها ولو خفض الشرف او بوجه اعتبر ايضا ولو كن يكتن بوجله لم يوجله الحاكم  
 لان مهر المثل انما يجب حال بل ينقص ما يلحق بالاجل ووطئ بشبهة وزالت ثم وطئ  
 بها تعدد المهر ولو تكرروا وطئ المفوضة في حال الجهل فلا **فصل** لو ارتد الزوجان  
 معا قبل وطئ قال الرزكي في النكحة الصحيح الشطر كما قاله الراعي في المتعة  
 والذي قاله في لوارتدا معا في المتعة وحيث كان الزوجين في الشطر اذا ارتدا معا  
 قبل الدخول والاصح المنع وقال ابن العراقي الاصح سقوط مهرها واهل ذلك في الروضة  
 لان الراعي ما ذكره في المتعة استطراد او نقل في الخادم ان الماورد ي حكمي وجها  
 في الشطر ثم قال في الخادم والظاهر ترجيح سقوط كل المهر ومشي الادريجي في القوت



على الشطر لكن جكي في الوسط فيه خلافا ولم يرجح شيئا ورجح في التدريب سقوط كل  
المهر وكذا في الجواشي تنجأ لرجح المتولي شطر المهر ايضا على الصحيح ونصوب الشيخين  
التعير بنصف القيمة هناك لا شافعي والجمهور مخالف لقول الامام ان الاصحاب اهلوا  
فيه وقد انكره المصنف على لرافعي في الوصايا وقال القياس قيمة النصف وايدى ابن  
الرفعة بان الشريك الموصرا اذا اعتق عزم قيمة النصف صرح به في المذهب وغيره قال  
اليهذه العبارة السبكي والاسوي وغيرهما وعبرها المناج في بعض المسائل ولو كان  
الصدوق جارية فولدت ثم طلق قبل التمييز رجح بقيمة نصفها جذرا من التفرق  
وانما يسلم الولد للزوجة اذا لم يكن جملا عند الاصداف والارجح في نصفه ان نصبت  
مع نصف الام والافقيمة نصفه يوما لانفصال مع قيمة نصفها وطول النحلة اذا  
لم تقل ثمرتها زيادة محضنة وجرث الارض للعدة للباقي نقص ولو قالت في صورة  
الملاع الخل نا اقطع الثمرة لرجح نكاحا لو بادرت بالقطع وشروط الشيطان فهما  
ان لا يند زمن القطع ولا يحدث به نقص في الشجر بانكسار سعف واعصار وغيره  
في العزيز في بحث تحيل الزكاة بان الاعتبار في قيمة الصداق حيث وجبت بيوم  
القبض وفي المهمات انه المعنى به في غيرها انه الصواب ونص عليه في الام في مواضع  
ولو تلف في يدها بعد الطلاق فقيمة يوما تلف ويشترط لما ذكره المناج في ما لو اصدقا  
تعليم قرآن كون التعليم بنفسه لها وفيه كلفة ومع هذا فقد سبق ما يخالفه اللهم  
الا ان يجمع بينهما ويستثنى من النذر ما لو كانت ايات يسيرة يمكن تعليمها في مجلس  
بخصوصهم من وراء حجاب كما نقله السبكي عن الزهية وصوبه وما لو كانت صغيرة  
او جرمت عليه برضاع او عقد عليها بعد ذلك كما بحثه في الجواشي وفي معنى زوال  
ملكها عن الاصداف ان يغلوته حق لازم في الرهن المتومن بتعين نصف بدل ذلك  
تفصيل في المناج ولو اشترى زوجته فلا متعة وكذا لو كانت الفرقة بسببها في الاصح  
**فصل** حيث اوجبا التحالف فكل احدهما قضى للخالف ومن اقام بنية فقيله  
فان اقاما بينين فقيله يحكم بنية المرأة لزيادة علمها وقيل يتعارضان فيتحالفان  
ولم يرجح الشيخان شيئا وجرم صاحب الانوار والاذري بالثاني قال الشيخان وانما  
يتحالف الزوج وولي الصغير والمجنونة اذا ادعى الزوج مهر المثل والولي زيادة اما  
لو ادعى الزوج دونه فلا لانه يثبت به ونازع في المهمات في الصورتين قالوا ذكر الابطال  
اذا اعترف بزيادة عليه بل يجهل بقوله وقال في التدريب كذا ذكره والتحقيق تخليفه  
رجا ان ينكل فتحلف الولي فيثبت ما ادعاه فان حلف الزوج اخذ بما قاله حينئذ وقال  
الاذري ايضا لا بد من حلف الزوج على نفي الزيادة الي ادعاه الولي ولو ادعى الولي

هذا هو الصحيح في  
الزكاة بان الاعتبار  
في قيمة الصداق حيث  
وجبت بيوم القبض  
وفي المهمات انه المعنى  
به في غيرها انه الصواب  
ونص عليه في الام في  
مواضع ولو تلف في  
يدها بعد الطلاق  
فقيمة يوما تلف



مهرا مثل او اكثر وزاد الزوج على الولي فهل يتحالفان ويؤخذ بقول الزوج وجهان اطلقاها  
 وقال في المهمات لا وجه للتخالف فيها وقال الاذرعى للتخالف هنا بعيدا لما ذكر في  
 الصورة قبلها وفي الحقيقة المسئلة مكررة وللزوج تخليفها على الصحيح فيما اذا قالت  
 تكفيني يوم كذا باللف ويوم كذا باللف وثبت العقدان باقراره او بينه فقال كان  
 الثاني تحديدا لفظ لا عقدا **فصل** لودعي للوليمة كل عشرته مثلا وهم اغنيا استمن  
 وجوب الاجابة او ندمها فالمراد بتخصيص الاغنيا من حيث هم اغنيا ومن شروط الزوج  
 او اندب اسلام الداعي فلا يجب اجابته الذي ولا تستجب كاستجاب اجابة المسلم  
 وكونه مكلفا لشر او طعنه مباحا فان دعاه من كثر ما له حرام كرهت اجابته  
 فان علم ان عين الطعام حرام حرمت وكون المدعو جارا في العبد يعتبر اذن سيده  
 وغير قاض وفي لقاضي تفصيل في التاج في لقضا ولا معزور ومن حضر في ترك الجماعة  
 وان لا يدعوه آخر والا قدم الاسبق ثم الاقرب رجما ثم دارا وان لا يعتذر للداعي  
 فلوا اعتذر ورضي بخلفه زال الوجوب وكراهته الخلف قال في الروضة والمرأة  
 اذا دعت نساك في الرجل او رجلا او رجلا لا وجبت الاجابة اذا لم تكن خلوة محرمة  
 قال في المهمات كيف يستقيم الوجوب عند دعاء رجل واحد مع ان شرط الوجوب مطلقا  
 عموما للرعدة وعبرة الراجعي فيجاب وهي صحيحة وقال في الزوائد قال ابراهيم  
 المروزي لودعته اخبية وليس هناك محرمة ولا لها ولم تخل به بل جلست في  
 بيت وبصغت الطعام اليه الي بيت اخر من دارها لم يجبه مخافة الغشنة قال  
 السبكي وهو الصواب الا ان يكون الحال على خلاف ذلك كما في مثل سفیان التور  
 وراثة العذوية وقال في المهمات ان اراد المروزي عدم وجوب الاجابة لم يصح  
 التقييد بفقد محرم لما سبق من عدم العموم وان اراد عدم الجواز فممنوع قال في التوج  
 وينبغي استراط كون الدعوة وقت استجاب الوليمة ولم يزل لا يجاب بقرحها بوقتها  
 ثم ذكر استنباط والد من كلام العجوي الشاعه من العقد وان المقول عنه صلى الله عليه  
 وسلم بعد الدخول وليس فراش الجبر منكر في دعوة النساء على القول بحله لمن وفي معنى  
 الصورة على ارض ما على طبق وخوان وقصعة وفي معنى صورة الشجر صورة الشمس  
 والعمر ولو كان الداعي يتنظر غير الصيف لم ياكل ما قدم له حتى يحضر او يتلف بالاذن  
 واستثنى الشخان من كون التقاط التشارف الاول ما اذا لم يتدح في مروته  
 وعرف ان النائرة لا يورث بعضهم على بعض **باب** استثنى من جوار الاعراض  
 عن الزوجة المطلومة في القسم فلويان منه اللواتي ظلم لهن في البسيط انقص  
 لها قال ولم ار المسئلة مسطورة واعترض بان المتولي صرح بعدم القضا الا ان



يعيد المعلوم لها وحري عليه الشيخان ورده في المهمات مستندا الى البسيط  
 وجمع غير بينهما واستثنى في الجواشي وغيرها من استحقاق المراجعة القسم ما لو سافر  
 بنسائه فتخلت واجدة لمرض فلا قسم لها قاله الماوردي وفسر الشيطان النشور  
 المستط للقسم بان خرجت من مسكنه او اراد الدخول عليها فاعلقت الباب  
 ومنعته او اذعت الطلاق او منعته التمكن قالوا فلا قسم لها كما لا تقف وامتناع  
 المجنونة كالعاقلة لكن لا تأثم وهذا يعني ان القسم دايما مع المتقنة وقد مر في  
 التدريب بان كل من استحققت من زوجة غير رجعية استحققت كالحرة والمولى منها  
 والمظاهر منها والمجنونة التي لا يخاف منها ومن لا فلا كالعدة عن وطئ شبهة المجنونة  
 والمقصوبة والامة التي لم تسلمها راولح المصلحة واستثنى من الاول مسألة  
 الماوردي السابقة واما في اهل تحريج المجنونة التي يخاف منها قال فانه لا يجب  
 القسم لها واذ لم يظهر منها نشور ولا امتناع وهي مسئلة له فالنقطة واجبة وذكره  
 الرزكيني ايضا بحثا ولو كان في نسائه امرأة ذات قدر وخضعت بعد البروز فلا يلزمها  
 اجابته الى مسكنه وعليه القسم لها في بيتها كما يشير اليه كلام النهاية ونقل عن الماوردي  
 واستحسنه الادريجي لكن استعربه في الجرد ونودا بعضا وذهب الى بعض الفرقة جاز  
 كما بحثه الشيخان ونسب للنص وعن الامام القطع به وان استشكله السبكي  
 ولورعين ما قامته في مسكن واحد ويرعوه الى جاز ولو اسكن زوجتين في جرد  
 من دار واحدة او علو وسفل جاز ان افضل المرافق ولاق بها وجمع الزوجات مسكن واحد  
 والسرته في مسكن كزوجتين وعما د القسم للمسا فوقت النزول ليل او نهارا قليلا  
 او كثيرا ولو مرضته غير ذات النوبة وامكن كونه مخوفا فله الدخول ليقين الحال  
 ولا قضاء على المتدي الدخول ايضا اذ لم يطل مكثه ويجوز الزيادة في النوب على ثلاثة  
 برضا هن وتخفيض الجدية بالسبع او الثلاث واجب على التواي على الصحيح فلو فرق  
 لم يحسب فيوفها حقا متواليا ويقضي ما فرق للاخريات ولو خرج بعض المايالي جرد  
 او اخرج قضى عند التمكن والمعتبر في ثبوته الجدية كونها بوطي ولو حراما لا يمرض  
 او وثبة في اصح ولما هو كلامهم تخصيص حق الزفاف بمن في نكاحه غيرها فان لم يكن  
 او كانت وهو لا يثبت عندها لم يثبت كما قاله المعجوي في فتاويه واقراه في الروضة  
 واصلا لكن في شرح مسلم ان الاقوي المختار عدم الاختصاص ونسبه الرزكيني لنص لام  
 وقال غيره انه المتمد المعني به ولو قسم لخرقة ليلتين ثم سافر سيد الامة لم يسقط  
 حقه بل عليه قضاؤه عند التمكن كما نقله عن المتولي واقراه وقال ابن الرفعة لم ار من  
 قال به والمنصوص السقوط وقال لا يفرض سافر لبعضهن بفرقة لا لثقلته انه اذا صار مقبلا

في المسئلة  
 في المسئلة  
 في المسئلة

في المسئلة  
 في المسئلة  
 في المسئلة

في المسئلة  
 في المسئلة  
 في المسئلة

في المسئلة  
 في المسئلة  
 في المسئلة

في المسئلة



ينظر ان انتهى الى مقصد الذي يوزي الاقامة فيه اربعة ايام فالترا ونواها عند دخوله  
 قضي مدتها وان لم يزوجها واقام فالاقرب انه ان نزل على مدة المسافرين قضي الزايد ولو اقام  
 لشغل ينتظره ففي القضا خلاف كالترخص ولهذا جزم في الانوار بانه اذا كان يتوقعه كل  
 ساعة لا يفتني الي ثمانية عشر يوما وكل هذا اذا كان يساكنها فان عثر لها مدة الاقامة  
 لم يقضها ولو استحب واجدة بقرعة ثم قصدا الاقامة ببلد وكتب للباقيات يستحقن  
 ففي وجوب القضا من وقت كتابته وجهان نقلها بلا ترجيح وقال في الجواشي الاصح  
 بل الصواب وجوبه ولو نوي الاقامة ببلد قبل وصوله مقصد قضي مدتها وفي مدتها  
 للمقصد يحتمل ونجها مدة الرجوع والقطع بالتضا كذا نقله بلا ترجيح وقال في الجواشي  
 يحتمل القطع بعده نظرا للمقصد الاول فالاول ومقتضى كلام القرابي وجوب القضا في  
 سفر العسيرة قال الرزكشي وصرح به القفال والمأوردي وهو قضية تفرع عما شاع  
 بان ذلك رخصة ولو وهبت ذات النوبة المقدمة الساخن فاراد تاخير نوبة الواحدة  
 لوالي اليلين قال ابن الرفعة اتجه القطع بالجواز والاشبه في الصغير في هبة النوبة  
 له القسوة **فصل** يجوز المهر في الكلام فوق ثلاثة ايام بعد شرعي كل بيته في الناح  
 في الايمان واذا ضرب امراته حيث جاز ففي الشرحين والروضة وغيرهما ينبغي ان لا  
 يكون مبرحا ولا مديما وفي الروضة واصلها ولا على الوجه والمالك وعبر في الانوار  
 بالوجوب في الكل وهو لما هو عليه تحل عبارة الشيخين وغيرهما ولو علم ان الساديب  
 لا يحصل الا بالبرج امتنع المبرج وغيره على ما سياتي في التقارير وبحث الحكمين اذا رضي  
 الزوجان واجب على الاصح في الروايد وساعد في الجواشي بالنص وغيره لكن صح في المهمات  
 المذهب ونسبه للنص ويشترط فيها العدالة والحرية على المذهب والاهل الى المقصود  
 لا المذكورة في حكمها وفي حكمه وجهان نقلها وقال الرافي ينعى على توكلها في الخلع وجزم في  
 باستيجاب المذكورة في الحكمين واما كونها من اهل فسح **باب**  
 يعتبر في تزيف الخلع كون عوضه مقصودا كما زاده المأوردي ولو مية فلو خالع  
 على دم ونحوه فحجي وكونه راجعا الى الزوج فقد نقل عن القفال واقره انه لو علوا الطلاق  
 بالبراة من مالها عليه فباين او من مالها على غيره فحجي ولو كان مكا بناسلم العوض له او بعضا  
 فان كان مهايأة فلصاحب النوبة في الاظهر والادفع للعبدا يحضر جريته او محجورا بسنه  
 فقبض باذن وليه فوجهان رجح الخياط في الاعتداد به واقره وفي المطلب ان نصر الامر فيه  
 ويصح قبض العبد باذن سيده ايضا وشرط ملتمس الخلع كقابله وانما تبين الامه  
 في مسلة خلعهما بعين مال السيد بلا اذنه اذا جاز الطلاق فان قيد بتلك العين  
 لم تطلق والمرجح في صورة الدين في المهر والصغير وجوب مهر المثل وعليه مثنى الجاوي

ان يكون الام  
 عدد القضا



ولا يرجع في العزرو في الروضة كالمناهج وانما يتعلق بكسبه فيما لو اذن لها في يوم بعد  
 فامثلت وفي حالة الاطلاق اذا كانت مكنته وان كانت ما دونها في تجارة فقيها  
 بيدها فان تغيا فقيدها ولو قال للسفينة طلقك علي لف ان شئت فقالت علي العود  
 شئت او قالت طلقني علي كذا فاجابها وقع رجعا ايضا ويشترط في العوض كونه ممتولا  
 وسائر شروط الاعواف كالقدرة على التسليم واستقرار الملك وغيرها وتفصيل ذلك هو  
 في المناج ولو اخلت امة له تحت حرا ومكاتب علي رقبته فيل بين مهر المثل والامح المبلان  
 لان فرة الطلاق بتارها الملك فيمنع وهذا كما قالوا فيمن علق طلاق زوجته المملوكة  
 لابيها علي موت ابيه لا تطلق بموته الا اذا قال الهب اذ امت فانت حرة واما بين مهر  
 المثل في مسألة الخلع بالمجهول اذ لم يعلق او علق باعطائه وامكن مع المثل فلو قال ان ابرأني  
 من هذا فلك مثلا وهو مجهول لم تطلق واستثنى من وجوب مهر المثل في مسألة الخلع  
 بحرا لكفا اذا حصل الاسلام بعد قبضه كما في المهر ولو جري الخلع مع ابيه او اجني  
 علي هذا الخز مثلا فرجي ولان مال والمزج في الروضة وتصح المصنف الوقوع للمهر  
 المثل فيما لو اطلق الزوج الوكالة في الخلع فخالع الوكيل برونه وفي المهمات ان القوي  
 عليه وان كان الاقوي في الشرحين ما صح في المناج كالمحرر فالاول خلع الوكيل بغير  
 نقد المبلد او غير جنس السبي والموكل كخلعه بزون العذر او دون مهر المثل فقيه  
 الخلاف **فصل** شرط صراحة لفظ الخلع ذكر المال والامكان في الاصح في الروضة  
 فعمل هذا يشترط لوجوب مهر المثل فيما لو جري بلا ذكر مال الية فان لم ينزلها وعلي ما  
 في المناج من الصراحة مطلقا كما نقل عن الأكثرين وعليه مشي في التدريب لا يشترط  
 وانما يعتبر فوريته الاعطائه ان اعطيتني الفاء ونحوها في الجن كما في الروضة واصلا  
 عن المتولي اما الامة فاي وقت اعطته طلقت بخلاف ما لو قال لها ان اعطيتني ذق  
 خمر فانت خالق فانه يشترط العود قال ولو اعطته الفاء من كسبه بآب لو جود الفاء  
 ويطلبها بمهر المثل اذا اعتقت قال الاذري والظاهر انه اراد بقوله من كسبه المثل  
 وقد جزم الفاضل بمقالة المتولي لكن انكرها ابن الرفعة وغيره بما حاصله التسوية بين  
 الحرة والامة ونقل في الروضة واصلا بعد ذلك عن البغوي واقره انه لو قال لزوجته  
 الامة ان اعطيتني ثوبا فانت خالق فاعطته لم تطلق لانها لم تملكه وهذا الثوب فاعطته  
 طلقت ورجع مهر المثل في الاظهر وهذا يخالف مقالة المتولي كما قاله الاسوي والاذري  
 وغيرهما وصرح في الخادم بضعفه ولو اجاب الي طلبت ثلاثا بالف وهو يملك عليها المثل  
 بقوله انت خالق واحدة ولم يقل بثلاثة وقعت الواحدة بثلاثة ايضا علي الصحيح وكذا لو كان  
 يملك طلقين فقط فطلق واحدة وقال الاذري في الاولي لو قال انت خالق ولم يذكر عدد

من كسبه  
 من كسبه  
 من كسبه

فانك لا تملك  
 الا بالثمن



ولا نواه فهل يحمل على الملاث او الواحدة لم يحصر في فيه نقل والظاهر الواحدة ولو خالف بشرط ان يرد العوض متى شاء ويراجع ضمن النص فساد الشرط وتبين بهر مثل فقبل بالمرء به والظاهر انه المذهب وقيل فيه الخلاف المذكور في المنهاج **فصل** يشترط لوقوع الطلاق رجعيان في نحو انت طالق وعليك كذا مع ما في المنهاج ان لا يشيع عرفا استعماله في طلب العوض والزامه والافتك طعنك على كذا انك تغلاه عن المتولي واقره وفيه مناقشة للمهمات وغيرها من جهة نقل الشيخين في تعليلات الطلاق فيما اذا اختلف العرف والوضع ان كلام الاصحاب يميل الى اعتبار الوضع والامام والعراقي يريان اتباع العرف ثم صح الشيخان في مسائل الستم والابدا فيما اذا اطلق ولم يقصد المكافاة لكن عم العرف بان المراعي الوضع لان العرف لا يكاد يفيض في مثل هذا وتغلاها ان المتولي اجاب به وقد اشار الاصفوني الى ضعف كلام المتولي هنا بتغييره عنه بغير وثوق ابن العراقي في صحته ولو سبق طلبها بمال مبهم كطلعتي يدك فان عينه في الجواب فقال طلعك بالبدل او طلعك بانك لم ير مثل وان عينته في طلبها فاجابها ابعده فقال طلعك بالبدل او طلعك بانك لم ير مثل وان عينته في طلبها فاجابها ثم قال قصدت الابدان صدق فان اتهمته طعنته وانما تطلق في مسألة التعليق باعطا مال فوضعتة بن يريه اذا تمكن من اخذ وفي معنى اخذ الوضع ما لو حضرت وقالت لو كلفها سلمه اليه ففعل بخلاف ما لو بعثته مع وكيلها اليه وانما يكون قوله ان قبضتي كسائر التعليق اذا لم يقترب به ما يدل على الاعطاء والا كقوله وجعلته لي او لا في في حاجتي فكا لا اعطا وما زاده المنهاج من شرط اخذ بيد والاكتفا به اذا كان مكرهه خلاف المعتد كما قاله جمع متأخرون ولم يذكروا في الروضة واصحابها الا في ان قبضت منك تبعا لجمع وصرح الامام بعدم اشترط اخذ باليد في مسألة الاقرار وقال لا في التعليق بالاعطاء واعطته كرها لم تطلق لانها لم تعطه فيكون الاما من مثله وحكم التعليق بالاداء والرفع والتسليم كالاقام من ولو علق باعطاء عبد موصو ولم يستوعب صفات السلم فاعطته لا بالصفة المذكورة لم تطلق ايضا او بها فلكعدم الوصف في الرجوع اليه من المثل ولو اعطته مكانا او مشركا او موهونا او جانيا يبيح بيعه فكا لغصوب وكذا ام ولد في التعليق باعطامة ولو ادعى راد الابدان فيما لو قالت طلعتي غدا بالف فطلق غدا وقبله صدق بيمينه وله الرجعة ولو اخلع ابوها بما لها ولم يترك يمينه ولا استقلاله من مالها فخلع بغصوب وان علم الزوج انه من مالها في الاصح فان ذكر انه من مالها فقط فرجعي على المذهب ومثله لو اخلع بعد اقرارها او على ان الزوج بري منه او قال طلقا وانت بري منه او على انك بري فان بعد اقرارها او على ان الزوج بري منه او قال طلقا وانت بري منه او على انك بري فان بعد اقرارها او على ان الزوج بري منه او قال طلقا وانت بري منه او على انك بري فان بعد اقرارها

قال الماوردي ولو اعطته المامن غير المنة  
القالب وقع الطلاق ووجب ابداله  
بالمن القالب وهو في غاية الاشكال  
من الطلاق وان علق على غير القالب لم  
يجب ابداله كالوض عليه وان علق على القالب  
فيبقى ان لا يقع الطلاق بغير القالب ان  
الشرط لم يوجد كله

قوله رجعي اي سواء اقرض ليا به او استقلال  
قوله امرامعبره كانت امرامعبره اقرضا وكذا  
لو قال لا رجعي قالها على عبدها هذا اقرارها  
وقال العنبري بوقال لا رجعي قالها على عبدها  
وقال العنبري بوقال لا رجعي قالها على عبدها  
وقال العنبري بوقال لا رجعي قالها على عبدها

قال الماوردي ولو اعطته المامن غير المنة  
القالب وقع الطلاق ووجب ابداله  
بالمن القالب وهو في غاية الاشكال  
من الطلاق وان علق على غير القالب لم  
يجب ابداله كالوض عليه وان علق على القالب  
فيبقى ان لا يقع الطلاق بغير القالب ان  
الشرط لم يوجد كله



رجعي على النص ولا يبرأ ولا يثني على الاب ولا اختلجها بالبراءة من الصداق ومنزل  
 الدرك او قال الاب او اجني طلقها على غيرها هذا وعلى صمائه وقع بنا بمهر مثله  
 الاظهر والمراد بالضمان هنا الالتزام **فصل** ادعت خلعاً فانكرتم صدقها استحق  
 العوض وكذا الوقال بكذا افعالت مجاناً ثم صدقته فان لم يصدق حلفت على نفي العوض  
 ولها نفقة العدة وسكناها ويجري المخالف عند الاختلاف في صفة العوض ايضاً  
 كالصحة والكسرا وفي اجل وكذا الوقال اهدى الملقنا الدراهم وقال الاخر عينا نوعاً  
 والقول في انه هل تنسخ التسمية او يفسخ ان اصر على النزاع وفي كيفية الميمن  
 ومن يدا به على ما تقدم في البيع ولو اقام كل بينة بدعواه فهل يقطعان او يفرع قولاً  
 الملقها المرافعي وصح المصنف الاول قالوا على التقديرين هل يحلف وجهان ولو قال  
 طلقك وحده بالف فقالت بل وصري بجالفا وعليها مهر مثل وكذا الوقال سالئك  
 ثلاثاً بالف فاجبتني فقال بل واحد بالف فاجبتك ويصدق في عده بميمه وان  
 اقام بينتين مختلفتي التاريخ قدمت السابقة ولو انعكس كلامها وقع الثلاث بالالف  
**كتاب الطلاق** استثنى المذاهب والروضة السكران هنا وفي غير من الابواب  
 زيادة على اصلها مبني على عدم تكليفه وقدره في الرواية للاصوليين واعترضه  
 السبكي وغيره بان المذهب تكليفه ونسبه للنص وجميع من الاصحاب وبالحكمة فقصوا  
 نافذ اذا كان مستعداً بسكره في المذاهب وان اختلفوا في تكليفه وحال الشايعي  
 السكران بالذي اخذ كلامه المنظوم وانكشف سره المكثوم والمزني بالذي لا يفرق بين  
 السماء والارض وبين امه وامراته ونقل الشيخان ذلك وغيره ثم قال لان الاقرب  
 الى الرجوع فيه للعادة وليست شرط وقوع الطلاق ان يرفع صوته قدراً يسمع نفسه  
 على اظهاره في الرواية ولو قال اردت بالطلاق اطلاقاً من وثاق او بالفرق مفارقة  
 المنزل او بالسراح الى منزل اهلها او اردت غيرها فسقوا بين اليهودين فان كانت  
 قريبة كما لو قاله وهو يحلها من وثاق قبل طاهر في الفصح وان لم تكن وصرح بقوله من  
 وثاق او نحو صار كناية قال المتولي واقره هذا ان عزم من اول كلامه على الايتان بعد  
 الزيادة فان قال انت طالق ثم بدله فوصله وقع باطناً ولو نهاه في ثنائه فوجها  
 ياتي نظيرها في الاستثناء وكذا الذين اذا لم يلفظ بالزيادة بحمله اذا نواها من الاول  
 اما بعد فراغه فيقع باطناً وفي ثنائه الوجهان وفي ترجمة الفراق والمسراح خلاف  
 صحيح في الروضة انما كناية وكلام الصغير يفهم ونقله في العزيز عن جماعة لكن في المجرى  
 لترجمة الطلاق ونقله الاذري عن جميع وقال انه المذهب ولكن جعل كلام المذاهب  
 عليه ويستثنى من كون الفاظ الطلاق كناية في العلق قوله احبده اعتدوا واستبري

في قوله  
 من يدا به  
 على ما تقدم  
 في البيع  
 ولو اقام  
 كل بينة  
 بدعواه  
 فهل يقطعان  
 او يفرع  
 قولاً

في قوله  
 من يدا به  
 على ما تقدم  
 في البيع  
 ولو اقام  
 كل بينة  
 بدعواه  
 فهل يقطعان  
 او يفرع  
 قولاً

في قوله  
 من يدا به  
 على ما تقدم  
 في البيع  
 ولو اقام  
 كل بينة  
 بدعواه  
 فهل يقطعان  
 او يفرع  
 قولاً

في قوله  
 من يدا به  
 على ما تقدم  
 في البيع  
 ولو اقام  
 كل بينة  
 بدعواه  
 فهل يقطعان  
 او يفرع  
 قولاً







والاشخاص لكن قال في بعض تفصيله نظروا فقه الادري على هذا النظر ومن جملة  
تفصيله ان التوفيق بالطلاق ليس كرها في الطلاق وقال الادري وغيره ان المذهب  
خلافه كما في المنهاج لكنه يختلف قدره باختلاف الناس وليس من الاكراه ان يقول طلق  
والاقلت نفسي او كبرت او ابطلت صوبي او صلايت كما قاله الشيخان وقال الادري  
في قوله والاقلت نفسي كذا الملقوه ويظهر عدم الوقوع اذا قاله من لو هدد بقتله كان  
مكرها كالولد ولو قال انا طالق لم يقل منك فكالو قاله ولهذا جازفه الدراري قال في المنهاج  
فان كان له زوجات وقصد واحدة فليفت بغير **فصل** الاصح في الروضة وقوع  
العدد المؤي في انت طالق واحدة بالنصب ونسبه في الشرحين للبعوي وغيره ومثله  
للغزالي وحله وقال لو قال اردت واحدة فليفت من اجزا ثلاث وتغن على المذهب  
ولو قال انت واحدة بالنصب وجذف لفظة طالق فكانت بائنا على الظاهر عند جمع متا  
ولو اثبتها مع الرفع فكيفها بصورة الخطاب مثال فان الاشارة كذلك ولو اراد ان  
يقول ان طالق ثلاثا فاردت او اسلمت قبل قوله ثلاثا وهي غير موطوعة فكوتها وكذا لو  
اخذ شخص علي فنه ومنعه ان يقول ثلاثا ولو كرر انت طالق مع الفصل وقال صدت  
الماكيد دين وكذا الوصد بقوله انت طالق وطالق كما يفهمه قوله الشرحين والروضة  
لم يقبل في الظاهر ولو قال اردت بقولي بعدها طلقه اني سا طلقها فذلك او بقولي قبلها  
طلقه ان زوجا اخر طلقها في نكاح فكوتها انت طالق امس وضربه او قال لثلاث اوقت  
بينكن ثلاث طلاقات ثم قال اردت طلقين علي هذه وتوزيع الثالثة على الباقيات قبل  
في الاصح **فصل** يشترط في الاستثناء التلغظ به بحيث يسمع نفسه والا لم يقبل ولا يدين  
علي المشهور وقال الامام كما نقله واقراء الاتصال الاعتبار هنا ببلغ ما بين الإيجاب والقبول  
ولذلك يقطع الاستثناء بتخلل كلام يدير على الصحيح وسواها اعتبار اتصال اللفظ واقران  
القصد الاستثناء بالاولا والخواص والتعليق بمسبة الله تعالى وسائر التعليقات  
واطلق الشيخان في الايمان وجهين في ان التعليق بالمسبة هل منع انعقاد اليمين او يقول  
انفقت والمسبة بجهوله وفي الملمات هناك ان الصحيح الاول كما جرينا به هنا ولو قال انت  
طالق ان شاء الله او يحسن ولم يقصد تعليقا ولا غير فمقتضي كلامهم الوقوع لكن قياس قوله  
الجرجاني بعدم الصحة في نظير المسئلة في نية الموضوع عدم الوقوع هنا واعتمد في الملمات  
وتوزع فيه **فصل** يحلف من قال لزوجته واجبة اجدا كما طالق وقال  
صدت الاجنبية ويدري اذا قصد بها بقوله زنيب طالق ولا يلزم من طلق احدي  
زوجتي رجعي البدار بالبيان او التعيين في الحال في الاصح ولو قال المشير لبيان  
المطلقة اردت هذه هذه واسارا لهما او هذه مع هذه فكالعطف المذكور في المنهاج

بغير ادوية

قال في الروايات المذكورة في كلام القضاة على الترتيب  
ولم يردحان احداهما في حجة الطلاق بل في  
الرجحان ونسبه الامام في كتاب الطلاق على ان  
الملك لا بد ان يكون مع تمام التيقن على واحد  
من الامرين في قوله التام التيقن على واحد  
غير تمام التيقن ذلك لا يثبت في الطلاق من  
في حال التام اجماعا له

قال في القضاة المذكورة

ونقل



وتقارن الامام واقراء انه قيد الحكم بطلاقها في الصور الاربع فقال هذا فيما يتعلق  
بظاهر الحكم اما في الباطن فالملقة هي المنوية فقط حتى لو قال اجدك حائض ونواهما  
فالوجه عندنا لا يطلقان وقد جزم البيهقي بقيد المذكور وعبارة المهاج في صوري  
الحظ تشبهه وانما لا يقبل بيان الوارث في مسألة ان كان هذا عرابا فامراي خالق  
الا فبدي حراة ابن الحنفية في الروجه فان عكس قبل كما قاله السرخسي واستحسنه  
الرافعي في الروايد انه متعين وان غير السرخسي ايضا قاله ورده في المهمات بطلاق  
وبحسب **فصل** انحصار الطلاق في سني وديعي اجد الامم لاجين والمهور كما في الخبرين  
والروضة ان له قسمين ثالثا لاسنة فيه ولا بدعه وهو طلاق غير الموسوسة ومن طهر حلهما  
منه والصغير والايسته والبدعي ضرب ثالث وهو ما لو قسم لاجدي زوجيه ثم طلق الاخر  
قبل المبيت عندها فانه يائمه كما حكاه الرافعي عن المولي قال في الروايد ولا يحضر هذا  
التعليل بل هو مشهور حتى في التبيد والطلاق في النفاس والحيض ولا يحرم طلاق الحائض  
الحامل وكذا الوطوب المولي بالطلاق فطلق في الحيض كما قاله الامام والعراقي وبحسب  
الشيخان ولو طلق الحاكم عليه او الحكمان في الشقاق فلا يحرم ايضا ومن البدعي  
طلاقا في طهر استدخلت فيه ماء وكذا لو نكح حائضا زنا وطهرها ثم طلقها عليا بطلاقه  
واقراء معللا بان العدة تكون بعد الوضع والنفاس واورده عليه ان من نوي الدم  
الجل تعدد اقارها على الصحيح فيكون الصحيح فيها انه ان طلقها في الطهر فسيان في  
الحيض فبدعي وليس منه بغير الطلاق بدخول او غير ولو في الحيض ثم ان وجدت  
الصفة في الطهر قد سنيا او في الحيض فبدعيان احكامه لكن لا اثم فيه ولو وطئت  
منكوحة بشبهة فحلت وطلقها زوجها في عدة وهي طاهر حرم وعن الامام ان ترك الزوجة  
في البدعي لا يكره وفي الروايد ينبغي كراهة الحديث الصحيح ومحل استحبابه لمن طلق  
بقية تلك الحيضة او طاهرها بقية والحيضة الثالثة كما نقل عن الماوردي ومن تبعه  
وقال لا ذري لم ارضا للاصحاب بواقعة ولا مخالفة ثم ان كان الطلاق في الحيض  
وراجع استحب ان لا يطلق في الطهر الثاني له لا الوطئ فيه علي الاصح فيها وان كان في  
الطهر فان راجعها ووطئ في بقية ثم حاضت وطهرت فله ان يطلق وان لم يراجع حتى  
انقضى ذلك الطهر وراجع ولم يطأ استحب ان لا يطلق في الطهر الثاني وانما يطلق  
الحائض بالشروع في الطهر فيما لو قال لها انت طالق للسنة اذا لم يبين وطهر في الحيض  
ويحكم بالوقوع فيما لو قال لمن في طهر لم تمس فيه انت طالق للبدعة لمجرد روي الدم  
فان انقطع لدون يوم وليلة بان عدمه ولو جامعها قبل الحيض طلق بتعقيب الحشفة  
وعليه النزع فان استدام فلا جد ولا مهر وان كان الطلاق باينا على المذهب وحيث



جعل قوله للسنة او البردة على الحالة المستطرفة فقال اردت الاتباع في الحال قبل لانه غير  
 منهم كما قاله ونقل بعد ذلك عن المتولي واقره انه لو قال لها من البردة انت طالق  
 للاقاسينا او زمن السنة طلاقا بدعيًا ونوي الوقوع في الحال لم يقع لان المقطعياني  
 السنية فيجعل به لانه اقوي وجميع مسایل الفصل في ذات سنة وبرة فلو قال لغيرها  
 انت طالق للسنة او البردة وقع في الحال فان مرجحًا لا وقت فقال لوقت السنة  
 او وقت البردة قال في البسيطة واقره ان لم ينو شيئًا فالظاهر الوقوع في الحال وان  
 قال اردت التوقيت بمنظر فيحمل بقوله ولو نوي بقوله طلقة حسنة او نحو تحليطان  
 كانت في حال البردة فنوي الوقوع في الحال لان طلاقا حسن لسو خلق مثل  
 وقع وكذا لو نوي بقوله في حال السنة طلقة فيبيح الوقوع في الحال لفتح طلاقا  
 لحسن خلقها فان كانت في حال سنة فنوي بصفة المرح طلاق البردة لفتح طلاق  
 مثلها في السنة لحسن خلقها مثلادين وكذا لو كانت في حال بردة فنوي بصفة الدم  
 طلاق السنة لفتح في حقها ولو قال سنية بدعية او حسنة فيبيح وفسر كل سنة  
 بعني كالحسن من حيث الوقت والفتح من حيث العدد قبل كافي الروضة واصلا  
 عن شرحني واقره ولم يذكر في الصغير وانا يعقل تفسير بقول المثلث على  
 الاقرا من يعتقد بحريم الجمع على ما استثناه المباح وغيره تبع المتولي فيما لو قال انت  
 طالق ثلاثا للسنة لا في لي قبلها على ان ظاهر كلام الشرحين والروضة ان الاستثنا  
 المذكور ضعيف وان الصحيح عدم القول مطلقا **فصل** يدين من اراد بقوله  
 انت طالق في شهر كذا او يوم كذا وسطه او اخره او بقوله في غرته اليوم الثالث او  
 الثالث ولو فرض انطباق التعليق بقوله اذا مضى يوم علي اولها روقع بغروب  
 شمسها وكذا وانفق قوله اذا مضى شهر في ابتداء الهلال فيقع بحضه تاما وناضا  
 قال الاذري ولعل المراد اذا تم التعليق واستغفبه اولها راما لو ابتداء اول  
 النهار فقد مضى جز قبل تمامه فلا يقع بغروب شمسها ولو اراد بقوله اذا مضت  
 سنة بقيتها فقد غلط على نفسه او بقوله اذا مضت السنة سنة كاملة دين والمعتبر  
 السنة العربية فان قال اردت الفارسية او الرومية دين ولو قال في اليوم لخير  
 من شهر اذا مضى شهر فانت طالق فعلى ما سبق في السلم مع ما فيه للمهمات وغيرها  
 ولو قصد بقوله انت طالق امسا بقاءه امسا او قال لم ارد شيئا ومات او جن او  
 خرس قبل لتفسيره ولا اشارة له مغفمة فكقصد الوقوع في الحال مستندا الى امسا  
 على الصحيح ولو قصد به ان زوجها اخر طلقها في نكاح سابق فكقوله طلق وفي الصورين  
 لو عرف ذلك واقام به بينة وصدقته في ارادته لم يحلف ومن ادوات التعليق



[illegible]

بها وقد ذكرها الشيخان وزاد الركني الفاها اقول قال انت خالق اذا شئت فكان  
 في العورية او اذا طلقك فانت خالق ثم قال لم ارد التعليق بل الاخبار بانك تطلق  
 بها او فقه لم يقبل فاهرا ويدين او كلما وقع ملاقي ثم علقه بصفة فوجدت فكيف يجوز  
 بل مجرد وجود الصفة وقوع وكذا تطلق الوكيل في المصحح اما مجرد التعليق فليس تطلق  
 لا ابتناع ولا وقوع والتعليق في مسألة الجيد باذ او نحوها مما لا يقتضي التكرار كان في  
 مسألة علق الخمسة عشر لا يشترط كلما الا في التعليق الاولين ولو قال اذا لم اطلقك  
 فانت خالق فامسك رجل علي فيه او اكرهه علي الامتناع فقولوا الناسي والمكره والمصحح  
 القول فاهرا ممن قال اردت باذ امعني ان قال الاذيعي والظاهر ان حمل اعتبار اللباس  
 ما اذا اطلق او قصد مقتضى الاطلاق اما لو قال اردت ان لم تدخل الان مثلا او اليوم  
 تغلق الحكم بالوقت المنوي فقط وما يشبهه صرح به الشيخان فعلق لا صاحب فيمن  
 دخل علي صدره فقال له تقدمي فامتنع فقال له ان لم تقدمي فامرأتي خالق ونوي  
 الحال ونعلق عن الجوسخي واقره انه لو قال انت خالق ان لم اضر بك او عكس وقال  
 اردت وقتا معينا فربا او بعيدا دين وهكذا حكم في التطلق وسائر الافعال ونبه  
 الاسنوي وغيره علي قوله فاهرا ايضا وان اقتضي التعبير بالبدن خلقه **فصل**  
 يعتبر لو وقع الطلاق العلق بالولادة ان يفصل الولد بكاله ولو ميتا فان اسقط  
 ما لا بين فيه خلق المادي بتمامه لم تطلق ولو قال ابرح جوامل منه ايكن ولدته  
 طوالت فكقوله كلما وانما تطلق الثانية طلقة والثالثة طلقتين وتتقضي عدتها بولادته  
 اذا لم يتاخر ثابتي ثوبهما الي ولادة الرابعة والاطلقتا ثلاثا ثلاثا وانما يطلق الاوليان  
 ثلاثا ثلاثا في حال ولادتهما معا ثم الاخرين معا اذا بعيت عدة الاوليين الي ولادة  
 الاخرين في الافواحدة وانما يخلف علي جميعها اذا اكرهها الزوج وعن النضر والاكرين  
 في المسئلة السزجيه انه لا يمنع شي وضع السكي او لا وصف فيه تضعيف ثم رجع  
 الي وقوع الثلاث ورجع عنه القرابي ايضا الي وقوع المخير المصحح في المباح وفي المجرر  
 انه الاول وفي الشرحين يشبه ان تكون الفتوى به اولي وقال في الفتاوي هو الذي  
 افتي به وقد بسطته في الغايد ويعتبر في مسألة التعليق بالمشية التلغظ فلا يكتفي  
 بالارادة ومشية المجنون كالصبي ولا يشترط العورية في انت طالق حتي شئت ولو  
 سأل الملقين او ثلاثا في مسألة انت خالق ثلاثا الا ان يشايد طلقة فكشية طلقة  
 ولو قال اردت بقولي الا ان يشا طلقة وقوع الطلقة اذا شاها قبل ووقعت وعدم  
 وقوعها اذا شاها فطلقتان ولو حلف لا يفعل كذا عمدا ولا سهوا حيث يفعله ولا يشترط  
 عدم الوقوع بفعل الناسي والمكره في مسألة التعليق بفعل غير مع المبالاة والعلم

اشاره الي ان اقتصار المراجع كالجود  
والروعة على كاليهم استرا اداة  
الكرار وتبين مواد المصنف

فمن لم يدر  
أنت طالع  
اللقط ياتي  
لوقال يعزها  
قمت السنة  
في الحال وان  
تعلقظان  
وقم مثلاً  
لنعم ملافا  
تقم لنعم ملافا  
في بصفة الدم  
وفر كصفة  
روضة وإصها  
الذات على  
لوقال انت  
سنة ان الحشا  
اراد بعله  
ومر الثاني او  
قم عزوب  
ما واناضاً  
بتداه اول  
مضت  
وس المعبر  
ليوم الاخير  
وعزها  
او وحى او  
سنة الى امر  
ويصورين  
العلق



قصد المعلق منه لا التعليق بصورة الفعل وقطع المنهاج بالوقوع في مبال غير  
 عالم ممنوع اذا التامسي لا يقع بفعله في اظهار الجاهل اولى كما قاله السبكي وغيره فليجل  
 عليا اذا قصد الزوج مجرد التعليق وبعبارة الشيخين تشريه **فصل** شرط الامام  
 لا اعتبار اشارة الاصابع في عدد الطلاق كونها مفهومة لذلك واقراء وانما تقع الطلاق  
 فيما علق بالكل رمانة وعلق بصف فاكلت رمانة اذا كان التعليق بالانكر ارفيه  
 كان والا وقع ثلاث وفي الروضة واصلا في التعليق بالكل الرغيف عن القاضي ان  
 بقي فتات لم يقع وعبر عنه في الصغير بقتل ثم نقل عن الامام انه ان بقي قطعة تحسن  
 ولها موقع لم يثبت والاحتفال لا الوجه تنزيل الطلاق القاضي عليه وعبر في المحرر  
 بالكسرة فعبارة المنهاج كما قال الزركشي غير وافية بالاختصار ولا بالاختصار وترتيب  
 بين الرمي علي بين الابتلاع فيما لو كان معها ثمة لا حاجة اليه فانه لو قدم الرمي  
 لم يختلف الحكم **باب** اصح جواز الرجعة المحرم كما يجوز رجعة الاممة علي  
 الحر وصحتها بالجمية وبالعدة بايجاب وقوله اخبرت رجعتك مع البينة وقد  
 يضاف اللفظ الي منظر كراحت فلانة اوزجي قالوا اذا قلنا بمرحاة لفظ الامساك  
 فيشبه ان يجيء استئط الاضافة بقوله الي او الي تكاخي وجهان كالرد وجرم البعوي  
 باستحياء قال الراعي مع حكايته الخلاف في الرد وقد يوزع الشيخان في ترجيح الاشارة  
 في الرد والبعوي الملق الخلاف فيه ويشترط تعيين المراجعة فلو طلق احدهما بها  
 ثم قال راجعت المطلقة لم يبع في الاصح وفي رجعة من استدخلت ما المجرم وطلقها بلاوط  
 ناقض لحرمانها بالموارز في بحث العنة ورجحه الاسوي وغيره في الزايد في موانع النكاح  
 ما يقتضي انه المعروف للشافعي والاصحاب ويؤكد اقتصارا لصغير عليه لكن صحاح في الروضة  
 واصلا في الموانع ايضا عده وقال الاذري انه الصحيح وانما تصدق المدعية وضم  
 الجمل لمدة امكان وهي من تحمين بالنسبة الي العدة اما في الشب والاستيلاء فلا بد  
 من بينة وتغيير المنهاج في مدة امكان الولادة بقوله من وقت النكاح موافق للمحرر  
 والشرحين لكن في الوجيز من وقت امكان الوطئ فقال في العزيز قد يشير به الي  
 اعتبار كون الزوجين بحيث يعرف وصول احدهما الي الآخر كما لمشرقي مع العربية ولهذا  
 قال في الروضة من حين امكان اجتماع الزوجين بعد النكاح وقل امكان انقضاء الاقرا  
 للبسدة الحر المطلقة في طهر ثمانية واربعون يوما ولخطه والاممة اثنان وثلاثون ولخطه  
 في الاظهر والاصح ان الخطبة الاخيرة في كل الصور لاستبانة القراء الثالث لمن العدة  
 فلا رجعة فيها وانما تصدق من ادعت انقضاء الاقرا وكذبها الزوج اذا مضت مدة  
 الامكان ويخلف سواها لفت عاداتها ام لا فان نكحت حلف وثبت له الرجعة ولو ادعت



انقضا العدة لكونه الامكان فرد قولها ثم جاز من الامكان صدقها الان يمينها وان  
امرت على الدعوي الاول في الاصح ولو ادعي عليها بعد ان نكحت عزم انه راجع في العدة  
ولا يمينه سمعت دعواه لتخليفها على الصحيح فان اقرت او نكحت تخلف عزمته له مهر مثل  
بخلاف ما لو ادعي على امرأة في حباله رجل انها زوجته فقالت كنت زوجتك فطلقني  
بأنها تحتل زوجة له ويصدق في نفي طلاقها والفرق اتفاقها في الاول على الطلاق كذا  
قاله ورد الاذري والروكشي الطلاق كونها زوجة له في الثانية بأنها متى كانت عرفت  
لمن هي تحت بالزوجية صريحا او ضمنا كتمكنه او اذنها في نكاحه لم يسمع اقرارها للدعي  
كما اوضحه البغوي **باب** سوط انعقاد الايلاء ان يلزمه شيء بالوطء بعد اربعة  
اشهر فلو كانت اليمين تخیل قبل مجاوزتها كان وطئك فسد على صوم هذا الشهر فلا ولو خلف  
لا يطاؤها في الحيض والنفس او في البر فلا ايلاء او الا فيه قوله او الا في حيض او  
نفاس فوجها في الترجيح في الروضة واصلا وجزما في الصغير لعدم الايلاء لم ينقله في  
المهمات بل نسب للرجل الخرم بمقابلته وقال لا يحجه عزم وذكر الزكشي نحوه وزاد عن <sup>الطلب</sup>  
انه الاستدلال في الروضة واصلا بذلك ما لو قال الا في شهر رمضان او الا في المسجد  
وحكمه الباقي من ذكره دون قدر الحشفة واشل الذكر كما محبوب ولو ابي ثم جب لم يطل  
ايلاؤه على المذهب ولو خلف لا يطا ثم قال اردت شهرا من ولوقا لم يجي يقدم فلان  
والمسافة بعيدة لا تقطع في اربعة اشهر ثم قال طنتها فريضة صدق بيمينه على الاقرب  
في الروضة واصلا وقال في الجواشي هذا ممنوع اذا اعتبر بياسها من الوطئ فوق الاربعة  
وهو حاصل هنا وظنه انما يؤثر في نفي الائمة وعن المذاكرة انه ينبغي ان لا يكون موليا فيما  
لو قيد بعد خروجه الدخال بنزول عيسى صلى الله عليه وسلم لان بينهما اربعين يوما وهو  
صحيح ان قاله في ثاني ايام الرجال او في ولها ولم يبق منه مع بقية الايام اكثر من اربعة  
اشهر بالايام اليهودية كما يحجه بقضيتهم اخذ من حديث مسلم ولو قال حتى اموت او  
توتي او عرجي او عرك فقول وكذا حتى يموت فلان في الاصح ولو خلف لا يعيب كل الحشفة  
فول بخلاف كل الذكر ولو قال اردت ما لو طئي الوطئ اقدم وبالجماع الاجتماع دين فان  
قال فيها يزكري فلا ياتي ذلك في الاقتضاء ايضا وفي الشرحين والروضة على الاكثر  
ترجح الحلال اليمن بوطئ واحدة فيما لو قال لاربعة اجماع كل واحدة منكن وصرح  
الامام بعدم انحلالها كما اقتضاه المنهاج وللشيخين على وجه البحث تفضل حسن اعترضه  
في المطلب واجيب عنه **فصل** حكم ردة احدهما بعد الدخول والردة كرده فيها  
فيستأنف ان عماد الاسلام في العدة وفي الغريزان للمرأة بعد المرة اذا لم يف المولي طلب  
الغنية وحدها فان لم يف امر بالطلاق ثم نقل عن الامام واقره المنع بل يرد المطلب

في مال غير  
بغيره فالحمل  
شرط الماء  
نقع الطلح  
الأكبر فيه  
الغافق ان  
قطعة خش  
بغير الحمر  
ضاد وريب  
نرم عين الري  
الامعة  
مع السقود  
لفظ الاصا  
و حمر العوى  
ي في حمر ال  
جداها بها  
وطلم بالابو  
وانوع الناح  
بالحا في ارض  
عنه وضع  
لاد فلابد  
فحق الحمر  
يرى ما  
سنة وهذا  
انقضا الماء  
الطعم  
لا لاثر  
من العدة  
تنت مدة  
فول او عت

القضا



بين الغيبة والطلاق واقصر في الروضة على هذا وفي الصغير على الاول قال في المهمات  
 وهو يبين ان العلة على غير ما في الروضة وقال الرزكي ايضا ان الصواب وظاهر  
 النص الاول يحصل الغيبة بتعيب قدر الحشفة من مقطوعا وعن النص وجماعة  
 استدلوا زوال البكارة واعتبرت في كون مرضها ما نعا ان لا يمكن الوطئ معه ويكن في  
 مرضه زيادة العلة او بطؤها البرونة الروضة واصلا في تفسير الغيبة باللسان  
 ان الشيخ ابا حامدا اعتبر مع ما في المباح ان يقول نذمت علي ما فعلت قال الرزكي  
 تنجلا لا ادعي وجري عليه كثير من العراقيين والمراوذة والظاهر انه تأكيد استحباب  
 كما صرح به القاضي ابو الطيب وهذا اقتصر الشافعي على الوعد ولو لم يصرح المولى بالامتناع  
 بل استعمل ليعني اهل بقدر ما يهتد لذلك الشغل فان كان صايا ما يجي يطرأ وجايعا لمجي  
 يشبع او ثقلا يشبع فجي كيف او غلبة نفاس فجي يروك ويحصل ذلك في يوم فاقول ولو  
 طلق عليه القاضي في مدة المدة لم يقع وان لم يقع فيها على الصحيح او في غيرها فان انه وطئ او  
 طلق لم يقع لطلاق القاضي ولو طلق معا وتعا في طلاق القاضي وجه وتقلعن فتاوى  
 المغوي واقره انه لو شهد عدلان عند القاضي ان زيدا آلى وضمت المدة وهو مخ  
 من الغيبة والطلاق لم تطلق عليه بل لا بد من الامتناع عند كما في العصل قال في  
 المهمات والي ذكره المغوي عكس ذلك وهو قياس العصل على الاول **باب**  
 فتي في الجرد والروضة واصلا مراجه قوله جسمك او بدلك او نفسك في الظاهر بقوله  
 علي فاقضي عدم المراجه اذا لم يقبل وهو الظاهر كما قاله الاذعي والرزكي قال  
 الاذعي او يكون فيه خلاف وقوله انت علي كروح ابي او كراسه او كما في او مثل ابي  
 علي التفصيل في العير ولو قال لها عقب الظاهر انت طالق على الف فلم تقبل فقال عقبه  
 انت طالق بلا عوض فليس بعايد او يازانية انت طالق فكذا في احد الوجهين كقوله  
 يازنيت انت طالق ويشترط في اللعان ان يسبق المرافعة الى الحاكم ايضا ظاهرا في الجمع  
 ولو كذا الظاهر في امراء متصلا ولم يقصد تأكيد ولا استينافا فالاصح الاتحاد **باب**  
 يشترط في بية الكفارة اقترانها بالعنق او تعليقه او الاطعام على ما صحها هنا ومنعه  
 في الجواشي وتقلص الام على جواز التقديم وصحة في المجموع في باب قسم الصدقات ونسبه  
 للاصحاب وقال انه الصواب وظاهر النص وانما يجري الاعور اذا لم يضعف نظر السليمة  
 فان ضعفوا ضربا لعل اضرا با بينا فلا ولا اشمل كالقطع واستحسن في الروايد قول  
 الماوردي لو كان ومن جنونه اقل لكنه لا يقدري على العمل الا بعد حين لم يجريه فتأمل  
 هذا الاطلاق وانما يجري السابق والعصوب والغايب اذا علت حياتهم ولا يشترط  
 علمهم بالعنق وفيد في الكفاية المنع في منقطع الخبر باليس لحرف الطريق وكذا

قال في المباح  
 في المباح  
 في المباح  
 في المباح



في النهاية فلو اعتقده ثم بانت حيايته بان الاجزاء لو قال لعنك عبدك عني ولم يترك  
 عوضا ولا كفارة فاعتق فبني استحقاته قيمة العبد وجهان بناء على الخلاف في قوله  
 اقض حربي ولم يشترط الرجوع كذا في الشرحين والروضة وعقبة في الصغير بقوله  
 والاظهر المنع اي في مسألة العتق وجزم به في الاواروق في التوسط انه مقتضى الحلاق  
 نصر الامم ويراد الجهد ولكنه خلاف مقتضى البناء المذكور وقدمشي الاصمغوني على مقتضى  
 البناء فقال ان الاصمغ لزمه قيمته وجزم به اليمني ثم قال في الروضة واصلا عقب ما سبق  
 وحصل الامام والسرخسي هذا البناء اذا قال عن كفاري فان العتق هو عليه كالدين اما  
 اذا قال عني ولا عتق عليه او لم يقصد وقوعه عنه فقد اطلق السرخسي انه لا شيء عليه  
 وراي الاحام بتحريمه على ان الهبة هل يقتضي الثواب ولم يقرن الاصمغوني المختصر  
 المذكور فاقضى ضعفه لكن قال في التوسط الظاهر انه مراد المطلعين في الصورة الاولى  
 والا لما اتفق البناء وكان اليمني اعتمد فانه عبر في تصوير المسئلة بقوله عن كفاري واشترط  
 كون مثل العبد فاضلا عن كفايته وكفاية عياله قاله الرازي يحمل فيه اعتبارا العمر  
 واعتبار سنة واردة بقوله البغوي يترك له ثوب الشتاء وثوب الصيف وصوبه المصنف  
 ولو كان المسكن المألوف واسعا يكتفيه بعضه ويحصل باقية رتبة لزمه العتق ولو تكلف  
 العاجز واعتق اجزا في الاصمغ ولو صام اشترط وقوع نيته بعد فقد الرتبة والنفاس  
 كالحيض في عدم قطعها المتابع في الاصمغ والاحكام المبطل كالجنون وصح في الروايد جوار العود  
 الي الاطعام لمرض يروم شهرين في غالب الظن المستفاد من العادة في مثله او من قوله  
 الاطباء كما قاله الامام وغيره قال الشيخان فلو اطعمهم ثم زال لم يلزمه العود الي الصيام  
 وان اعتبرنا كونه غير مرجو الزوال فاعتق زواله نادرا في شبه الحاقة بعق من يضر لا  
 يبري بروه فيزي ويجوز العود الي الاطعام بعد الشيق وغلبة الشهوة في الاصمغ بخلاف  
 غلبة الجوع بل يشترط فاذا عجزا فطر لان الخروج من الصوم لظرف الجوع يجوز بخلاف ظرف  
 الشيق ويعتبر تعليق المساكين الطعام والمساواة بينهم فلو غداهم به او فاوت بينهم  
 لم يجز ويستعمر فضا الي من عليه نفقته كزوجته وقريب والى عبد ومكاتب فان  
 كان سيدا لعبد مستحقا جاز ان لم ياذن وهل يحقر اجزا الاقطعا باهل البادية  
 وجهان نقلها بلا ترجيح وقد نقل في المجموع في اقطر الاختصاص وقال انه شاذ مردود  
**باب** ليس الخطا في التذكير والتأنيث ما نفع من كون اللفظ قد فولا  
 يحتمل عبارة المناج على اللف والشرع من في الجواشي وغيرها الاكتفا في مراجه الرب  
 بايلاج حيشة في فرج بوصفه بالبحر لساو له وطى زوجته في عدة شبهة او خيصر  
 او نفاس مثلا فلا بد ان يضمن اليه ما يقتضي الزنا واول ابن الرعدة ايضا

اي اول الفقه عدم التمسك



وقال في الخادم انه يؤخذ من كلام الامام وذكر مثله في قوله علوت على رجل جني دخل  
ذكره في فرجك وان اطلق الشيخان انه قدف وليس الرمي باثبات البينة وقدنا  
في الاظهر ولو قال امرأة يا فاجر بافا سقه او لرجل يا خبيث فلعكسه او لاجنية  
لست عذرا فبقي الكفاية انه ايضا كناية ومعتق في المباح والعزير خلافه واختلف في  
فضم قوله الروضة لو قال لزوجته لم اجر لك عذرا او وجدت معك رجلا فليس يترجى  
على المشهور ولو قاله لاجنية فليس يترجى قطعا لانه قد يربك زوجها وفيد ابن الغنيم  
اصل المسئلة يحتاج من لم يعلم لها تقدم اقتضاض مباح والا فليس بشي جريما وقال غيره  
هذا واضح لا بد منه ولو قال للاجنية يا زانية وانت زانية فقالت زينت بك فقلا  
ان العوي الملق انهما مقترقان فاذنتم ثم قالوا ومعتق ما ذكرناه من ارادة يعني الزنا  
عنهما ان تكون كالزوجة وقوله لخنثي زني فرجك وذكر ك قدف فلودكر اجريها فمعتق  
المذهب كاقفله واقوله انه كناية ولو قال لميتي بلعان لست ابن فلان بعد ان لمجة  
الناسي فلعير الميتي لان يرعى اجتمعا لامكان لقوله لم يكن ابنه حين نفاه فيقبل بمنه  
كما رجحه المصنف وتطبل الحصة بوطي الزوجة في لدر في الاصح ولو نكح محرمي امه  
ووطيها ثم اسلم لم تطبل حصاته وفي الروضة هنا وفي العزيز بعد ذلك ان تعزير  
العذف ايضا يورث ويسقط بالعفو وفي المهمات انه مخالف لما في باب النكاح من جواز  
استيفائه للامام بعد العفو واجيب بان الساقط به حق الادمي فقط ولو لم يلها جنة  
لكن استدخلت ماه حرم يعني الولد ايضا بخلاف الوطي فيما دون الفرج في الاصح وفي  
غير الماني اضطراب للشيخين بينه في المهمات وعينها وميل الاذري الى ترجيح حل  
المتني في الزوجة هنا ويجزم ايضا في المولود لستة اشهر فاكثر الى ربع سنين  
من الوطي مع وجود استبراء بينه وبين الولادة اقل من ستة اشهر والاصح في الروضة  
فيما لو ولد لغوف ستة اشهر من الاستبراء انه ان راي بعده العزيمه البينة للعذف  
حار بل وجب والالم يجوز ما في العزيز غير معتد كما بينه في المهمات وعينها وصح في الزاوية  
اعتبار المد من زناها لامن الاستبراء وهو واضح **فصل** لو ادعت قدفا واثبتته  
بالبينة فلاعن لم يقل فيما دمتها به بل فيما اثبتت علي من رمي اياها بالزنا والاصح في الصغير  
والروضة الا لثباني يعني الولد بقوله انه من زنا واذا الاعنت فحكمه تعزير في الزوج  
غايبا وجازا لعكسه ويشترط الولا بين الكلمات الجنس في الاصح ويكتفي امر غير لما في  
ممن في معناه كالسيد واذا الاعن الاخرس لاشارة اشار بكلمة الشهادة اربعاء بكلمة  
اللحن فان لاعن بالكتابة كتب كلمة الشهادة اربعاء وكلمة اللحن ولو كتب الشهادة وشار  
اليها اربعاء جاز وليس يجب في اللعان بالجمية حضور اربعة يعرفونها فان لم يعرفها القاضي

هذا هو الوجه في قوله لو ادعت قدفا واثبتته  
بالبينة فلاعن لم يقل فيما دمتها به بل فيما  
اثبتت علي من رمي اياها بالزنا والاصح في الصغير  
والروضة الا لثباني يعني الولد بقوله انه من زنا  
واذا الاعنت فحكمه تعزير في الزوج غايبا وجازا  
لعكسه ويشترط الولا بين الكلمات الجنس في  
الاصح ويكتفي امر غير لما في ممن في معناه كالسيد  
واذا الاعن الاخرس لاشارة اشار بكلمة الشهادة  
اربعا بكلمة اللحن ولو كتب الشهادة وشار اليها  
اربعا جاز وليس يجب في اللعان بالجمية حضور  
اربعة يعرفونها فان لم يعرفها القاضي



وجب مترجما وانما يندب فعله بعد عمر الجمعة اذا لم يتأكد الطلب والا فمصرعها  
 والاصح صعود المنبر للعان وتمكين الجاني من الكافرة من اللعان في المسجد اذا امتن  
 التلويك وكذا الكافر للجنب ولو كان زوج الزميمة مسلما لاعن في المسجد وهي في  
 الموضع الذي تقطعه فان قالت الاعن في المسجد ورصي به الزوج جاز كما قاله ومعونه  
 المنع بلا رضاه وفعل المقترح به عن جمع لان التعليل عليها حقه قالوا وكذا يجوز ان  
 يتلاعن الرميان في المسجد الا المسجد الحرام ويعتبر في الجمع الذين يغلف بحضورهم  
 كونه من اعيان البلد ومصلحيه ولا بد من حضور الحاكم ويكني السيد في رقبته في  
 الاصح كما اقتضاه كلامهم هنا تفلاعن المتولي ولو قذف الامه زوجها ولا عن فعل يتولي  
 سيدها لعانها فيه هذا الخلاف والخلق في الروضة في باب الزنا وجهين فيما لو قذف  
 رقيق زوجته الرفيعة هل يلاعن السيد بينهما كما يقيم الحد والرافعي نقل ذلك  
 عن التهذيب وسكت عليه ونبه في المهمات على ان مقتضى مسلة المتولي ترجيح  
 الجواز في هذه المسلة ونقل الادريج والذكي عن الرازيين للفرقة فيها وفي المحكم  
 وجهان الملقاهما ثم قالوا قطع المتولي يمنع التحكيم حيث كان وكذا الا ان يكون بالغا  
 ورصي به ومن لا يتجمل دينه كدهري وزنديق لا يغلف عليه في اصح بل يلاعن في مجلس  
 الحكم كالوثني ويحسن ان يقال له قل بالله الذي خلقتك ورزقك وسكت المهاج عن  
 التعليل باللفظ هنا واعتباره في الروضة واصلا واجلا لبيان على الراوي وظاهر  
 كلام الروضة انه كغيره في الاستحباب ويعلق بلعان الزوج احكام غير ما ذكره المهاج  
 كسقوط حد الزاني عن الزوج ان ساء في لعانه وسقوط حصانه في حق الزوج ان  
 لم تلacen وكذا ان لا تعتق ثم قدضا بذلك الزنا او اطلق ومن اخر ائني لعذر بان تقدر  
 وصوله للحاكم او بلغه الخبر لئلا ينتظر الصباح او حضرة الصلاة فقدم او كان جايها  
 فاكل او عاريا فليس او مجبوسا او مريضا او مريض الرعدة الاشهاد ان امكنه فان تركه  
 حينئذ بطل حجه كما في الشرحين والروضة ثم نقل في الروضة واصلا عن ابن الصباغ  
 وغيره ان على المريض ان يبعث الحاكم ليعتق نايبه فيلاعن عنده فان عجز اشهد قالوا  
 وليطرد هذا في المجبوس ومن يطول عذره وعن الشيخ ابي حامد وجماعة ان المريض  
 والمهرجن ومن يلازمه عزمه ليعلم الحاكم انه على النفي فان عجز اشهد قالوا وقد يجمع  
 بينهما فيقال يعلم الحاكم ليعتق نايبه او يعلم حاله فانه اقوي من الاشهاد والغايب  
 لموضع فيه قاض لو اراد تاحير ليرجع امتنع عند السرحني وفي التهذيب والتممة  
 جوازه وفي الصغير انه لا يظهر فان جوزناه او لم يكن قاض وتقدر سيره في الحال  
 فلم يشهد ولا ساروا شهد فان اخر السبر بطل حجه وكذا ان اخذ فيه ولم يشهد في الاصح

فرع كذب نفسه بعد اللعان  
 حد ولم يحل له وليجده الولد النور







وحده وقد تزوج في عدة الاول اذا كان طلاق الاول باينا والافقوان في الشرحين  
والروضة بالرجح اجماعا كذلك الثاني يعرض على لقايه ونقله في الجواشي عن  
نصر الامر وقال هو الذي ينبغي الفتوى به **فصل** لزوم عدتها شخص اجماعا حمل  
والاخرى اقرا كانت تزي الدم على الحمل وجعلناه جيفضا فصل تنقيني مع الحمل العدة  
الاخرى بالاقرا وجهان اصحهما نعم كذا قاله وجعله جماعة منهم الاسوي في نقيجه  
وتنقيجه في الدخا المصحح في اصل المسئلة وجماعة منهم المناشي في الدخا بل بالغ  
فيه وقال في الجواشي الذي يظهر من الحلاق الشيخين الاول وفيه بعض المصنفين  
والظاهر ان المراد الثاني واستشهد له ولو كان من لزوم عدتها حربيين فاست  
مع الثاني او تراعا لينا بعد دخولهما بايان فالنصر لاكتفا بعدة ووجه جماعة خالفه  
اخرى ورجح المصنف تفرعا على النص سقوط بقية الاولى وفي الجواشي انه مخالف  
لنصر الامر على دخول بقية في الثانية وللقواع لما فيه من اسقاط الثابت بلا دليل  
وقرر ولو كان الطاري في عدة الطلاق وطيا في نكاح فاسد فمن استغراشه لا  
يجيب عن واحدة من العدين وانما يجيب من التفرع بينهما على الصحيح ولو كان  
الطلاق باينا فللمطلق تحديد النكاح في عدته على الاصح ونقلنا في الشرحين والروضة  
عن الروايات واقراه انه ليس لصاحب العدة الاولى الرجعة حال وطى الثاني **فصل**  
المعتد في المطلقة العاشرة بلاوطي جوار رجعتها بعد الاقرا الي نقضا العدة والمنع  
انما نقله في العزيز عن المعجزي احتمالا وقال في فتاوي القفال ما يوافقوه وتبعه في الروضة  
فنسبته في البحر للعتبرين وفي الصغير للائمة عجيب ولذلك قال في المهام ان الجواز  
هو المعروف المعني به وقال غيره انه الصواب وهو قياس لحوق الطلاق وقال الا ذرعي  
انه المذهب ونازع في النقل عن فتاوي القفال لكن اجاب في الفتاوي بعدم لحوق  
الطلاق وقال لان الاصح المعتد عندنا نقضا العدة وقد بسطه في الهامات وذكر المباح  
كالجزم مع الاقرا الا شهر ريادة على الشرحين والروضة ولو كان العاشر سريها فعلى  
الخلاف ويكتفي في العاشرة خلوة لا دخول ادهي فيها ولا يشترط تواصل بل يكفي التماس  
دون الايام كعادة الزوجين فلو كانت المفارقة ثم جرت خلوة فالاسبب البناء على ما  
مضي اما لو حصل وطى فان كانت رجعية لم تشرع في العدة ما دام يطا او باينا انقضت  
ايضا كما قاله وعنها قال الركني وهو محمول على ما اذا علم التحريم فانظر الخيل قطع العدة  
كما قاله في لو خاير **فصل** انما تعتد امرأة الصبي الحامل عن الوفاة بالاشهاد او  
لم يولد مثله ولا يعتبر لنكاح زوجة المفعود بتقن موته او طلاقه وان نقل عن الشافعي  
التعبر به بل يكفي بثوته بعدلين وكذا لو قسم ما له على ورثته بالطريق المذكور في



الفرائض وبأمر الولي الصبية والمجنونة بالاجراء وليس الاجراء للرجعية ايضا في  
 تحريم الطيب على البتة وجان لا يحرك الشهوة قاله في الروضة ونقله الرافعي  
 عن بعض اصحاب واقره قال في الحاشية وقضية هذا التعليل طرده في الرجعية  
 ويحرم على المجردة الياباج المنقش وكذا ما تردد صبغة بين الزينة وغيرها كالخضر  
 والازرق ان كان براقا صافيا والطران ان كان كسرا او لافا وجه اطلاقها ثانيا  
 ان ينج معه جاز وان ركب عليه فلا جرم به في الانوار ولو تجلت بخاس او حو  
 فان موه بدفب او ضنة او شابهها بحيث لا يظهر الا بتامل او كانت ممن يتحل مثل  
 ذلك جرم ويجوز لبس الجلي لئلا فقط نعم يكره الاجلحة كاجرازه واستثنى في  
 الكفاية من منع الطيب حالة الطهر من الحيض وظاهره عدم الاختصاص بالقطر  
 والاطفار وهو بعيد فان الحديث خصه وجري عليه في شرح مسلم والظاهر  
 كما قاله الاذيعي ان النفاس كالحيض وعن النهاية استثنى الحاجة للطيب ايضا  
 كالكيحال وفضل الطيب المجرى كافي الجم وهو مذكور في التاج ويحرم على المجردة  
 الكحل الاصغر ايضا والحاجة للكحل فتجدها في نعم يجوز الكحل فيه ايضا للضرورة  
 وانما يحرم الحضاب فيما يظهر كاجوه واليد والرجل بخلاف ما حجت الثياب وحكم  
 الغالية وان ذهبت رايحت كالحضاب وما يحرم عليها ان تدهن راسها او لحيها  
 ان كانت يدهن اطيب فيه وان تقنع الكحل الاسود في حاجبها وان نظل وجهها  
 بالكحل الاصغر قال الامام كاتنقلا واقراء وتجديد الاصداغ وتضعيف الطير لا نقل  
 فيه ولا يتبع ان يكون كالكحل وبلوغ الطلاق بعدمدة اعدة كالوفاة **فصل**  
 لاسكني لعنفه لا يحتمل الوطي وامة لا نفقة لها لكن للزوج ان يسكنها حاله فراغ  
 الخدمة ليحضنها ولا للمفسوخة وان كانت حاملا على ما في الشرحين والروضة في  
 باب خيار النكاح كما صححناك انه لا نفقة لها نعم لو اراد ان يسكنها حفظا لما به  
 فله ذلك وعليه الموافقة خافي لروضة واصلها هناك عن السرخسي واقراء ونقل  
 عن غيرهم ايضا ولو كان للباين من يعقني حاجتها لم يخرج الا للضرورة ولو كانت تطملا  
 هي كغنية من النفقة فلا يخرج الا باذنه او للضرورة وكذا البقية جوازا كسرا  
 فطن كما قاله السبكي ويجوز الخروج ليلا لمن احتاجت اليه ولم يكن لها راء ومن سباب  
 النقلة ما اطلقها بدار الحرب فعليها الهجر الا الامنة على نفسها ودننه هناك وما  
 لوزنت فتعرب على الصحيح او خافت على مالها ولو تاذت بالاجا وهم به فكالجيران  
 نعم لو كانت الدار صيغة نقل الزوج الايجاعها وكذا لو بدت عليهم في دار ابويها فان  
 كانت الدار لغيرها نقلت الى اقرب سكن منها ولو انتقلت الى مسكن بلا دن الزوج



ثم اذن لها بعد الوصول ان تقيم فيه فكا لنقلة بالاذن والاعتبار في النقلة بالبدن  
لما لا متعة والخدمة والزوج ولا اثر لعودها لنقل متاع وسفر العز والاسْتِجْلَانِ من  
مظلة ويجوز ذلك من اغراض المهمة كالخ ولو وجبت العدة قبل مفارقة العمان  
لزمها العود في الاصح وهو افضل فيما لو وجبت بعد مفارقة في الطريق ولو اذن لها في  
سفر نزهة فوجبت قبل وصولها حيث اوجبت العود في سفر الحاجة فصلا ولي حيث  
لا فصلا وجهان الملقاهما ثم قال لا وقطع صاحب الشامل بانه كسفر الحاجة قاله الركن  
وهو قضية كلام غير من لرايين وعلي هذا فتعديد المنهج لا مفهوم له او بعد  
لم تعمر اكثر من ثلاثة ايام نعم ان قد رمدت فلها اقامتها في لاطهر ولذا لو فرز في  
سفر الحاجة زائد اعلى قدرها وكذا لو اذن في الانتقال الى مسكن اخر في البلد مدة  
مقدرة ثم طلعت او مات عليها حكاها الرويا في عن رض الام ونقله ثم قال لا في الوط  
ان الملاقى يبطل تلك المدة قال لا وسفر الزيارة كالنزهة على ظاهرها المص واما يجب  
عليها الرجوع بعد اقامة المدة الجائزة اذا امكنت ولم تحف الطريق ووجدت رقة  
ولو علمت انها اذا رجعت انقضت عدتها في الطريق في الاصح واختلافها في اذنه في  
حزونها الى غير البلد المألوفة كالدار ولو اختلفت مع وارث الزوج صدقت على  
المدن في بعضهما اذا قال الزوج صممت الى لفظ الانتقال النزهة او شهر او نحوها  
وانكرت الصيغة او قال ذلك وارثه ولو كان قوما لبدوته يتحلون ارجلت  
معهم فان استمرها لها وفيهم قوة وعدد اقامت او ارجلوا وفيه الباقي قوة وعدد  
فلا يحس تحنير ولو رجع معير المنزل وطلب اكثر من اجرة المثل نقلت ايضا وفي الشرح  
والروضة وغيرها تعيد نفلها من مستاجر انقضت مدته بما اذا لم يجدد المالك  
اجارة وهو ظاهرا ولو كان المنزل لها طلب النقلة على الادخ واما يجوز للزوج مساكاة  
المعتدة في دار تريد على سكني مثلها والاخلاها لها واشترط الشافعي رضي الله عنه  
البلوغ في المحرم المعتبر لجواز المساكاة والمداخلة وهو المعتد وعبارة المحرر توافقة  
وقال ابو حامد يكتفي المراهق واكتفى المصنف في فتاويه بكونه مراهما او مميزا  
بحيث يستحي منه واستشكل شرا المتهاج ذكره بان الاصح في لروضة الاكفا  
بالمرأة المعتدة ونفلها من الاصح باجواز خلق رجل بامرأتين وهو المعتد وان ذكر ان  
صلاة الجماعة خلافه حيث قال امامة الرجال لمن افضل من امامة النساء لكن لا  
يجوز ان يخلو بين غير مجرم وقد يجمع بين الكلامين بحمل المنع على غير الثقات والنقل  
في لروضة واصلا عن جمع ولياها اشتراط اغلاق الباب بين حجرتهما وان لا يكون  
ممر احدهما على الاخرى وحرم بحرية الصغير **باب** لا يتحصرا سباب



الملك العتقي للاستبراء فيما ذكره المنهاج برمنها الوصية والرجوع في الغرض وغيرها  
 وكذا الوارد السيد ثم أسلم في الأصح ويجب فيها لو وطيت أمة لبشبهة الملك وانما يجب  
 في مكاتبه عجزت اذا كانت صحيحة ولو فسخت بلا عجز فذلك ويجوز تزويج الأمة  
 الموطوع ممن وجب الاستبراء بسببه كان زوجها المشتري من المبيع الوالهي كما جزمنا  
 به واستشكله في التوشيح والمذهب ان الاستبراء يجب في الموصي بها بعد لقوله  
 وقيل الغرض لا في البيع قبل انقضاء الحين حيث ملكا المشتري ولا قبل سقوط الدين  
 فيما اشترى العبد المأذون جاريه وعليه دين وفي الرخصة واصلها فيما لورهنها  
 فمضي الاستبراء قبل الانكاح قال في الشامل لا يعتد به وغلطه الروياني وجرم  
 الميني بالاعتداد لكن نقل في الخادم مقابله عن جميع آخرين ونجس من الروياني  
 لكونه وافق في مسألة العبد المأذون والعقل فيها لا يزيد على هذه وفي مسألة  
 المجوسية واصل الكل واحد وهو ان الاستبراء لا يعتد به اذا لم يغلط به استباحة  
 الوطئ ويحلف السيد اذا منعته فقال اخبرني بتمام الاستبراء كما صححه المصنف  
 فيه وفمن ورث أمة فادعت انها حرام عليه بوطئ مورثه قال وعليها الامتناع  
 من التمكن اذا جمعت بقا شي من الاستبراء وان اجنبا هالة في الظاهر ولا  
 نصير لأمة فراشا بالوطئ في الدبر كما اقتضاه قولها هنا لو قال كنت الطوائف في الدبر  
 لم يلحقه الولد على الصحيح لكن قال في بحث الطلاق البديعي ان الوطئ فيه يوجب  
 تحريم الطلاق في الأصح قال الرافعي كما يثبت به النسب ويجب به العدة وقال في  
 باب ما يملك الزوج من الاستمتاع يثبت به النسب في الأصح وانما يظهر الوجهان  
 فيما اذا اتى أمة في دبرها او كان في نكاح فاسدا ما في الصحيح فاما كان الوطئ كاف  
 في ثبوت النسب ثم نقل في الروايد ان اصحابنا قالوا الوطئ فيه كالقذف الا في سبعة  
 احكام الحيل والتحليل والخصين والعنة والغينة واذن البكر واعادة العسل يخرج  
 ميني الرجل فاورد في المهمات على هذا الحصر مساييل منها عدم حقوق النسب على ما فيه  
 من الاضطراب ونقل الاذعجي والدركسي عن الامام ان القول بالحق في ضعف  
 لا اصل له ولو كانت الولادة فيها لو اقربوطي وبقي الولد وادعي استبراء دون  
 ستة اشهر من الاستبراء الحقيقة ولغا الاستبراء **باب** ثبوت حرمة  
 الرضاع بشرب بعض اللبن المخلوط بماء غالب اذا تحققنا شربه اللبن كان يبي  
 اقل منه لكن بشرط كون الشروب من اللبن فذا يمكن سقيه خمس دفعات لوانتد  
 في الأصح عند السرحيني واقرء ولم يذكره في الصغير والاعتبار في الغلبة بصفا  
 اللبن من اللون والطعم والرايحة فان ظهر منها شي في المخلوط فهو غالب فان ابلية



الاوصاف اعتبر قدرا اللبن بماله لون قوي يستولى على الخليط ويعتبر في الجوارح والوصول  
 للعدرة وفي الاسعاط الوصول للدماغ كما يقيد بها الشيخان فاعتمد وقيد به الملاحقة  
 الجرمة فيها لو ارتفع وتعيان الحال والاصح بثبوتها فيما لو تم الحولان في الرضعة الخامسة  
 والتعدد فيها لو قطعت الرضعة الرضاع ثم عادت الا ان يكون لشغل خفيف قال لا ذكر  
 ابن كج فيما لو كان في الرضعة الخامسة فوات او ماتت قبل تمامها وجهين في التحريم الوجهين  
 فيما لو قطعت الرضعة وقيد في الشرحين والروضة الاتحاد في مسألة قطعه للمو  
 بقا النثر في فيه وفي المهمات انه لا يشترط واستشهد بنقل المختصر ولو حوله الي  
 ثدي اخر نكح لوله والصورتان في ثدي امرأة والا فاصح بحسب لكل رضعة **فصل**  
 في معني ارضاع امه زوجته الصغيرة ارضاع جدته من سبب او رضاع او زوجة  
 ابيه او ابنه او اخيه بلبنهم وكذا كل من يحرم عليه بنتها وسرط الماورد في التحريم  
 الزوج الرضعة التي اشدت نكاحه عدم اذنه لها في الارضاع ونازع الاسنوي  
 وغيره في ترجيح الشيخين والكنانة اختصاص الرضعة اذا كانت مكروهة بالفرمانه  
 اكراه على خلاف البضع والاصح في الجنايات في الاكراه على خلاف مطالبة من شا  
 والقزار على الامر ولو رضعت الصغيرة من كبر مستيقظ ساكنة فالاصح المصنف  
 انها كالنائمة وغلبه في المهمات بانه حرم او لا بان التكنين من الرضاع كالارضاع  
 قال وهو الحق ولو ارضعت زوجته الكثير التي لم يطها بلبن غيره زوجاته الثلاث  
 ثنتين معانم الثالثة لم تنسخ الثالثة **فصل** يشترط للتحريم بقوله هند  
 بنعي امكانه والمعلق في الروضة واصلها الحزم بالتحريم في هذه الصورة وفي قوله  
 هي اخي من الرضاع ثم قال لا في اخر الباب لو قال هي اخي من الرضاع ففي التحريم  
 انه لا يفتقر الي ذكر الشروط ان كان في نفسها والا فوجهان وقرابن الشهاد والاقارب  
 بان المفترج يبا لنفسه وقال ابن الشرحين والروضة اذا استند على فعل الرضاع او  
 الارضاع لم يكف وكذلك في الاقرار فان اراد ابسلة الاقرار الشهاد عليه فقد  
 قال في الروضة واصلها قبل ذلك ان المايعين من قبول الشهاد المطلقة ذكروا  
 وجهين في قبولها على الاقرار به ولم يذكر ترجيحاً وحزم في الامور لعدم اشتراط الفصل  
 في الاقرار والحق وجهين في الشهاد عليه وقال الاذري قضية كلام المتولي ان الراجح  
 منها الاستبراء وحزم به الفاضل وللزوج بخلاف المرأة اذا ادعي رضاعاً فانكرته  
 قبل الدخول وكذا بعد ان نفق مهر المثل عن المسمى فان نكحت حلف ولا شيء لها قبل الدخول  
 ولا زيادة على مهر المثل بعد ولو ادعت الرضاع وكانت اذنت في التزوج مطلقاً  
 لا في رجل معين فكالزوجة بلا رضاعها وكل منها لو مكنت برضاها لم تصدق وفي الشرحين

واجاب ابن العراقي بان لزوم هذا المعنى  
 لزوم قراره بل طريقه والقزار على انكروه



والروضة قبله الصداق ان من زوجت برضاها ثم ادعت مجرمته بينه وبين الزوج  
لا تسمع دعواها الا اذا ذكرت عذرا تغلط او نسيان قال الاذري والموجودها  
في كلام الاصحاب سماعا مطلقا والتحليف كما في المنهاج وذكر الرزكشي نحو ونقلاني  
الروضة واصلها هناك ان الرضا بالسكوت حيث اكتفى به يمنع تصديقها يمينها  
لا سماع دعواها عليه واقراء وجزم به اليميني وانما يثبت لها مهر المثل في صورة  
الوطي اذا لم تكن اخذت المسمى الا فليس له طلب ردها لا ويشبه ان يحج فيه خلاف  
الاقرار مال لمن ينكره وانما يثبت باربع في الشرب من ثري اما من طرف فقلا  
عن نفقة انه لا يقبل النساء الخلع ونقل الاذري وغيره ان الذي في النفقة لا يقبل  
الارجلان وان القفال واخرين صرحوا به ايضا في وجوب ذكر شاهد الرضاع  
تفرق الرضعات خلاف فعن الجمهور وجوبه وجزم به في الروضة وقال  
الرافعي في التفرغ للرضعات عني عنه ونازع ابن الرفعة **باب**  
انما يجب على المورس المكاتب نفقة المعسر وكذا البعض في المصحح ونه في المهمات على  
مخالفة تكليفه بغير اعتق من المال ولما نقلنا عن البسيط واقراء من وجوب نفقه  
الغريب عليه على الظاهر والقدرة على الكسب الواسع لا يخرج صاحبها عن الاعسار  
بالنفقة وان اخذته عن استحقاق سهم المساكين ولو باعت الحب المأخوذ منه او  
اكلته جبا في استحقاقها مؤنة الاصلاح احتملان للامام نقلها بلا ترجيح واير الرافعي  
المنع بالضم خير ومن بطل المؤنة وبين توينه بنفسه او بغيره في الوسيط ان الظاهر  
هو الاستحقاق ونقل الاذري عن الرضا يراد القياس قال ويحلها عند الامام اذا كان  
لا يحتاج الى بر خبز اما اذا احتاجت الى ذلك وقد تلفت ما بقضته كلف ذلك قطعا  
والخلق نقل الرد عنه في الشرح والروضة والتحقيق عنه ما ذكرته وليستثنى  
من منع اعتياض الخبز والديق ما لو كان من غير الحبس على ما اقتضاه تعليلها المنع  
بالربا وهذا كله في الاعتياض من الزوج عن نفقة حائلة اما من غير او منه عن ومن  
مستقبل فلا يجوز وما صححه المنهاج كالزواني في اكلها معه كالعادة هو الاول في المجر  
والاحسن في الصغير لكن في الشرحين ان مقابله اقبس واذا قدرا لقاضي الام  
نظر في حبسه وقد راجعها ده ما يحتاجه المدعي المعسر ومثليه على المتوسط  
بينهما فالاول يشبه عدم وجوبه في يوم الجم وعليه مؤنة طبخ اللحم ايضا وما يطبخ به  
وقد تخلص الفواكه في اوقاتها فيجب ورجمها انها لو تبرمت بحبس لم يلزمه ابداله  
واستشكه الاذري والرزكشي نظرا الى عرف والعاشرة بالمعروف وتعتبر العادة  
في صفاة السوق وجوها ايضا نعم لو اعتدت ثياب رفيعة لاستمر لم يعطها



منها بل صفة تقاربها في الجودة ويجب على الموسر من لبن الجنس والعسر من غليظه  
 والمتوسط بينهما وكذا القول في الحنن والخياف والكساية الشتا في البلاد الباردة وقد  
 يعم ان اضعاف السراويل وفرو ومقام الخبة ان اعتيد وكذا الغل مقام الكعب ولهذا قال  
 الشيطان وما يلبسه في الرجل من مكعب او غل ونقل لا ذري هذه العبارة على قول  
 ويجوزها عن الجمهور وقال الظاهر ان المراد التوبيع بحسب عادة ناحتها لا تحبها  
 ويعتبر لوجوب الزلية او يحوها حال الزوج فاوية المنهج للتوبيع قال المتولي واقره  
 فعلى الموسر طنفسه ولحمه في الشتا ونطح في الصيف وعلى المتوسط زليه والفقر حصيد  
 في الصيف ولبد في الشتاء كما لا يشبه ان تكون الطنفسة والنطح بعد بسط زلية  
 او حصيد للعادة وقال ايضا ذكر القرافي انه يجب الشعار ولم يتعرض له الجمهور والحكم  
 في جميع ذلك مبني على العادة نوعا وكيفية حتى قاله الروابي لولم يعتاد واني  
 الصيف لنومهم غطا غير لباسهم لم يلزمه شيء اخر ولو اعتاد والرهن الطيب وجب  
 والرجوع في قدر الة التتطف للعادة وانما يجب المرنك ونحوه لدفع الصن ان اذالم  
 يندفع بما وتراب واعتبار المنهج العادة في اجرة الحمام يحتمل عوده للاصل والقدر  
 والذي في الشرحين والروضة ترجيح الوجوب الا اذا كانت من قوم لا يعتادونه  
 ثم قال في الروضة واصلا فان اوجبتاها قال الماوردي انما يجب في كل شهر مرة  
 ويكفي في الة الاكل والشرب والطبخ كونهما من خشب او حجارا وحرف قال الامام  
 وغيره ويحتمل ان لا يراذ في الحبس على ذلك ويقال الزيادة ويعونه ويحتمل ان يجب  
 للشرقة الظروف الخجاسية للعادة كذا نعله الراقي وسكت عليه وقال  
 الاذري ان هذا التعبير هو الصواب الموجود في نسخ الشرحين المعتمد لا يغير  
 الروضة عن الاحتمال الثاني بقوله ويجب ان يجب للشرقة في بعض نسخ الحريز قال  
 وقايس الباب اتباع العرف والتعرف بين الموسر وغيره وبسط ذلك والاعتبار  
 في استحقاق الخدمة بما لها في بيت آبيها ويشترط كون الخادم امرأة او صبي ابي  
 غير مراهق او مجرما لها في الذمية وجهان اطلقاها قال الاذري ولعل الخلاف  
 مفرع على جواز النظر والالام يلزمها فتولها قطعا بل لا يجوز وان رصيت الا ان تكون  
 مجرما لها والخلق اخلافا في ملوكها والشيخ الهم والراجح الجواز في الاول دون الثاني  
 وليس عليه تحديد جنة الخزو الا برسيم كل شقة بل في وقت الجديد وعليه نظريتها  
 على العادة ولو سلم كسوة فضل ومات فيه او ابانها في كسوة استردادها كوتها **مسألة**  
 اتفقا على التمكن وادعي انها بعد نشرت صدقت على الصحيح ولو امتنع من التمكن في  
 ابتداء الامر لبسها المهر الحال فقالت سلم المهر لا يمكن فلها النفقة من حينئذ في الاظهر

منها بل صفة تقاربها في الجودة ويجب على الموسر من لبن الجنس والعسر من غليظه  
 والمتوسط بينهما وكذا القول في الحنن والخياف والكساية الشتا في البلاد الباردة وقد  
 يعم ان اضعاف السراويل وفرو ومقام الخبة ان اعتيد وكذا الغل مقام الكعب ولهذا قال  
 الشيطان وما يلبسه في الرجل من مكعب او غل ونقل لا ذري هذه العبارة على قول  
 ويجوزها عن الجمهور وقال الظاهر ان المراد التوبيع بحسب عادة ناحتها لا تحبها  
 ويعتبر لوجوب الزلية او يحوها حال الزوج فاوية المنهج للتوبيع قال المتولي واقره  
 فعلى الموسر طنفسه ولحمه في الشتا ونطح في الصيف وعلى المتوسط زليه والفقر حصيد  
 في الصيف ولبد في الشتاء كما لا يشبه ان تكون الطنفسة والنطح بعد بسط زلية  
 او حصيد للعادة وقال ايضا ذكر القرافي انه يجب الشعار ولم يتعرض له الجمهور والحكم  
 في جميع ذلك مبني على العادة نوعا وكيفية حتى قاله الروابي لولم يعتاد واني  
 الصيف لنومهم غطا غير لباسهم لم يلزمه شيء اخر ولو اعتاد والرهن الطيب وجب  
 والرجوع في قدر الة التتطف للعادة وانما يجب المرنك ونحوه لدفع الصن ان اذالم  
 يندفع بما وتراب واعتبار المنهج العادة في اجرة الحمام يحتمل عوده للاصل والقدر  
 والذي في الشرحين والروضة ترجيح الوجوب الا اذا كانت من قوم لا يعتادونه  
 ثم قال في الروضة واصلا فان اوجبتاها قال الماوردي انما يجب في كل شهر مرة  
 ويكفي في الة الاكل والشرب والطبخ كونهما من خشب او حجارا وحرف قال الامام  
 وغيره ويحتمل ان لا يراذ في الحبس على ذلك ويقال الزيادة ويعونه ويحتمل ان يجب  
 للشرقة الظروف الخجاسية للعادة كذا نعله الراقي وسكت عليه وقال  
 الاذري ان هذا التعبير هو الصواب الموجود في نسخ الشرحين المعتمد لا يغير  
 الروضة عن الاحتمال الثاني بقوله ويجب ان يجب للشرقة في بعض نسخ الحريز قال  
 وقايس الباب اتباع العرف والتعرف بين الموسر وغيره وبسط ذلك والاعتبار  
 في استحقاق الخدمة بما لها في بيت آبيها ويشترط كون الخادم امرأة او صبي ابي  
 غير مراهق او مجرما لها في الذمية وجهان اطلقاها قال الاذري ولعل الخلاف  
 مفرع على جواز النظر والالام يلزمها فتولها قطعا بل لا يجوز وان رصيت الا ان تكون  
 مجرما لها والخلق اخلافا في ملوكها والشيخ الهم والراجح الجواز في الاول دون الثاني  
 وليس عليه تحديد جنة الخزو الا برسيم كل شقة بل في وقت الجديد وعليه نظريتها  
 على العادة ولو سلم كسوة فضل ومات فيه او ابانها في كسوة استردادها كوتها **مسألة**  
 اتفقا على التمكن وادعي انها بعد نشرت صدقت على الصحيح ولو امتنع من التمكن في  
 ابتداء الامر لبسها المهر الحال فقالت سلم المهر لا يمكن فلها النفقة من حينئذ في الاظهر



قالوا لوجل الموجل فهل هو كالوجل او كالحبال وجهان وبالأول قطع العوي قال في المهمات  
 والصحيح جواز الحبس كما في البيع ولو كان صغيرا فالعزم على وليه لا عليه كما قاله فانزع  
 فيه ابن الرفعة والمراد بالصغير من لا يتاقي منه الجماع وما اكسير من يتاقي منه ويحل  
 فيه المراهق ولو كان الزوج في الابتداء غائبا رفعت الامرا الى الحاكم واظهرت له  
 التسليم ليكتب اليها كمله فاذا اعلمه فجاوبت ويكملها فتسلم وجبت النفقة  
 من حين التسليم وان لم يفعل لم يخرج عن المحي والتوكيل له بغيره القاضي كما نقل عن  
 جمع ولو لم يعرف موضعه كتب الحاكم ليحكم البلاد التي تردها القوافل من تلك  
 البلدة عادة فان لم يظهر فرض نفقة في مالها الجاضر وبأخذ منها كفيلا بما يعرف اليها  
 لاحتمال موته او طلاقه واشترط اذنه فيما لو سافرت معه يخالفه جرمها في قسم  
 الصداقات فيما لو سافرت معه بلا اذنه بان نفقة عليه وقد اعتمد جماعة من  
 المتأخرين نعم اشار الراجحي الى التوقف فيه بقوله هكذا ذكره وقال في الحواشي  
 التحقيق انه ان منعها فخرجت ولم يقدر على ردّها سقطت والا فلا ولا ذري  
 بخلافه ولو سافرت باذنه وجدها لاجبته ففتحي ترجيح عدم الحث فيما لو قال لها  
 ان خرجت لغير الحام فانت طالق فخرجت له ولغيره الوجوب هنا قال في الحواشي هو  
 ما كتبه اولاً ثم ظهر من نص الام والمختصر السقوط قال ابن العراقي وعندى ان اخذ  
 المسئلة من نظرها اولي من التمسك بظاهر النص لاسكان تاويله وتسحق الصغيرة  
 النفقة اذا سلمت وامكن وطها وللزوج المنع من تطويل السن الرابطة ومن صوم  
 مطلق النذر ايضا ومن معير نذرتة في نكاحه بلا اذنه ومن صوم تكفارة فلو  
 شرعت قبل المنع ففي اجبارها على الفطروهما ان الملقاها وجزم في الامور بان له القطع  
 كما جزم به البيهقي في القضا الموسع وهو معتق قول الروضة واصلها فيه وجهان  
 من القولين في التحليل من الحج وصوم عرفة وعاشوراء كروايت الصلاة بخلاف الاخير  
 والخمس فالاولى استحقاق الميثومة الحامل نفقة الخادم وجهان بناها ابن المزاب  
 على ان نفقة الحامل فتجب او للجل فلا والمذهب وجوبها للحامل الملاعنة اذ الميثومة  
 جعلها وكذا الحامل المعتدة عن فسخ لعرض كرماع وردة وفي القارن كيب وتزور  
 قولان الملقاها هنا والراجح المنع كما سبق نقله في كتاب العدد ولومات زوج المايز  
 الحامل قبل الوضع ففي سقوط النفقة خلاف نقله في الشرحين والروضة هنا ومعتق  
 كلام الروضة ترجيح السقوط لكنها جرمنا في باب عدة الوفاة بعدد وفي المهمات انه  
 الاصح **فصل** لو غاب الزوج وجعل يساره فكم عرفه في عدم الفسخ في الاصح  
 وفي المهمات لو كان المتبرع بالنفقة ابا الزوج المحجور او جده لزمها القول كما ذكره



في مواضع وكذا الودفها للزوج وسلمها هو كما نقل عن الكافي ولو قبضت بعض المهر وعسر  
 بباقيته قبل الوطى ففي فتاوي ابن الصلاح لا يفسخ واعتمد في المهمات وخالفه البارزي  
 وكذا الاذري نافيلا عن المجري الميرج بالخيار قال الشيخان ولو فسخت بلا دفع الي  
 القاضي لعلمها بعين لم ينفذ ظاهر اهل ينفذ باطناجتي اذا ثبت اعساره متقدما  
 على الفسخ باعتراؤه او ببيئته بكتفي به ويحسب العدة منه وجها قال في البسيط  
 ولعل هذا اذا قدرت على الرفع اي القاضي فان لم يكن في الناحية قاض ولا يحكم  
 فالوجه اثبات الاستقلال وفي المهمات ان الراجح من الوجهين عدم النفوذ باطنالقول  
 الهية انه الذي يقتضيه كلام الامة قال وما نقله عن البسيط جزم به في الوسيط  
 وادعي عدم الخلاف فيه وفي النفوذ لما هرا اذا لم يكن قاض او عجزت عن الرفع  
 اليه وخيار الاعسار بالمهر بعد المرافعة على النفوذ لا ولو علمت اعساره واسكت  
 عن المحاكمة فان كان بعد طلبها المهر سقط خيارها او قبله فلا ذكره الروياني ولو نجته  
 عالمة باعساره به فكرضاها به في الاصح ولا خيار للقوضة بالاعسار به قبل الفرض ولو  
 سلم بعد ما لـ الثلاث نفقة يوم وتوافقا على جعلها مما يقضي في الفسخ اجتمعا لان في  
 الشرحين والروضة بالترجيح وفي المطلب ان الراجح منه **فصل** الاصح في الزود  
 ان نفقة المكاتب لا يلزم وله الجركن كلام الروضة واصلا في قسم الصدقات  
 صريح في اللزوم ورجح المصنف الوجوب للبعض على قرينه بقدر حريته ورجح فيما  
 اذا كان هو المنفق على القرب وجوب نفقة كاملة واعتبر في الشرحين والروضة  
 في اليسار بنفقة القرب كونها فاضلة عن قوته وقوت عياله في يومه وليلة قال  
 الاذري والركشي اي التي تلي يومه والمراد الغدا والعشا وفي كونه بيع العقار لها وجب  
 نقلاها بالترجيح احدها يباع كل يوم قدر الحاجة والثاني يقرض حتى يجمع ما يسهل  
 البيع له وقد رجح المصنف في نفقة الرقيق الثاني فله رجح هناك قال في الجواشي وجرم  
 به اليميني ولو كان الفقير لغير المكاتب عاجزا عن اعمالي وكالزمن والموت به ابن الرقة  
 الصحيح المشتغل عن لكسب مال الولد ومصلحه ويعتبر في نفقة القرب حاله في  
 سنة وزها دته ورغبته فللرضيع مونة الرضاع حولين وللغريم والشيخ ما  
 يليق به ولا يشترط بلوغ الضرورة ولا يكتفى سدا للمرق بل يعطيه ما يستقل به يمكن  
 معه من الردد والمصرف ويجب ايضا ادم وكسوة وسيكن بما يليق به ومونة خادم  
 يحتاج اليه واجد طبيب ومن اذوية واستقر رد لك المجرى ففرض القاضي بتعاونه  
 الوجيز ورده المتأخرون نقلا وتوجيها ومن صرح بخلافه القرافي في التحصين فلا ذلك  
 اجتمعا ان يكون القرض في الوجيز بالكتاب فصحيح فالاعتماد عدم استثنائها ولا لم

قال في المهمات  
 ما قاله في تاريخ  
 بيان من ينفذ  
 المهر له  
 ثبت النفقة  
 في كل حال من  
 اقل من ذلك  
 يعرف اليها  
 ردها في قسم  
 من جماعة من  
 قال في الجواشي  
 ولا ذري  
 ما قال لها  
 في الجواشي هو  
 عدل المهر  
 بقدر الصبر  
 في يومه  
 نقلا ولو  
 ان كان له الفلح  
 فيه وجب له  
 بخلاف الاصل  
 ما ان المهر  
 ان اذ لم ينفذ  
 كسبه وفرد  
 في زوج البار  
 ومونة ما ينفذ  
 في المهمات  
 في الجواشي  
 في كل حال



اخذ اجرة على رضاء ولدها اللبا ان كان مثله لجرة على الصحيح ثم اذا رعت في الارض  
 بعد وهي منكوجة ابية وقتلنا لا يمنعها حكمه كما لو اتفقا عليه فان ارضعت باجرة وكان  
 الارضاء ينفصل الاستمتاع فلا نفقة او مفارقة وتبرعت اجبت وحكمها اذا طلقت  
 اجرة مثل او فوقها او تبرعت اجنية او رعت باقل مما في المهاد ولا ترجح في الشرع  
 والرواية ايضا في مسألة اجتماع الوارثين هل يسويان او يوزن بحسبه وقياس ترجح  
 الشريطين الثاني في اجتماع الاجوين اذا اوجباها عليهما ترجحه هنا وقهرزم به في  
 الاثوار لكن منعه في الخادم ورجح التسوية كما اقتضا كلام الشيخين ترجيحها في نظير  
 المسئلة في ازدحام المحتاجين فانها تغلها من الاكثرين وجزم به في الاثوار ايضا جزم  
 اليميني به في المسلمين ولو كان في المحتاجين ابناء او ابنتان واخصل احدهما بمزيد  
 عجز بان كان مريضا او رضيعا قدم كما تغلها عن الروياني واقراءه ونقل عنه تقديم  
 بنت ابن علي ابن بنت لضعفها ثم قال ولا يشبه ان يجعلوا بين بنت وقوي في الخادم  
 الاول وعن المتهذيب واقراءه انه لو اجتمع اب وجد او ابن وابن ابن قدم الابعد  
 اذا كان زمنا وجران في درجة واحدها عصبته قدم او في درجتين ولا يعصبة  
 استويا قال في المهمات والصحيح تقديم الابعد كما في الاعفاف وعن القاضي ابي جابر  
 واقراءه انه لو اجتمع جيران لا يدرأها ولا دنان ولا اخري ولا دة او بنت بنت بنت  
 ابوها ابن ابن مع بنت بنت بنت ليس ابوها من اولاده فزمت الاولى فان كانت  
 ابعد فالأخري **فصل** لو كان المحضون بنت فزمت في الحضنة عند عدم الزوج  
 على الجارات او زوج يكن استمتاعه به قدم على كل الأقارب كما تغلها عن الروياني  
 واقراءه وفي التوشيح انه راي بخط الناج الخزاري القوي بخلافه قال الشيخان  
 فان كان للزوجة قرابة فضل يرجح بالزوجية وجهان قال في المهمات والراجح عدم  
 الرجحان كما صح المصنف فيما لو كان للمعتق قرابة انه لا يرجح على قرب منه وهو موقوف  
 القواعد وقال الاذيعي فيما تغلها عن الروياني ليس على الملاقة لما ذكره في الفرق  
 ونه في الخادم ايضا على مخالفتها لما هناك وقد سبق وسيل ابن الصلاح عن زوج  
 ذريته الى تنزاعها من حديثها فقال ان كانت ممن الاجماع مثلا لم يسقط بذلك حضنتها  
 فانها لا تسلم للزوج وهذا مسطورا لانه في المتهذيب ويقدم الجد في الحضنة على الاخ  
 والاخ للاب على الاخ للام وبعد الاخوة بنيم على ترتيبهم وجزم الشيخان ولا يتقدم  
 الحالات على بنات الاخوة والافرات بخلافه ترجيحها عكسه في الكلام على اجتماع  
 الذكور والامات واعتمد في المهمات الاول وحضنة الرقيق لسيدة ولا حضنة لبعض  
 وكذا المعتق في الاصح والمجون المنقطع كالمطبق الاناد را يقصر منه كيوم في سنين



كأقاله في الروضة وأصلها وعبارة الصغير كيوم في سنة قال الأذري وهو الحسن  
 والمراد الذي لا يرجي زواله كالسل والناج ان كان بحيث يشغل المله عن الكفالة والتدبير  
 سقطت وان كان تائين في الحركة والمصرف فكذلك في حق من يباشر بنفسه دون  
 من يشير بالامور وغيره يباشر ولو اسلمت ام ولد كافر لحضانه لهاما لم تزوج فان  
 تزوجت فالاب احق الا ان يكون الولد مميزا يخاف ان يفتنه عن دينه فلا يتركه عند  
 علي ما نقله الرافي واقربه لكن استدركه المصنف فقال الصحيح انه لا حضانه لكافر  
 علي مسلم فلا حضانه هناله ولو رضي الاب بحضانه من تحت من لا حضانه له بقيت  
 ولو خالف بالف وحضانه الولد سنة مثلا ونكت في اثناي فليس له انزاعه منها  
 ولو كان زوج الحاضنة عم ابيه واخاه لاسيه فكمه وكذا كل ذي حق فيها نعم ولو مرض  
 بحضانه امتنعت ولو ملقت التي سقطت حقها واعتدت في بيت الزوج لم يعرجها  
 الا اذا رضي بدخول الولد بيته فان منعه للمسكن وقد صار معيارا بخلاف رضاه في  
 صلب النكاح فان المنع لشغلها به وانما يشترط ارضاع الحاضنة للرضيع اذا كان لها  
 لبن كما في الجواشي والخدام وغيرها وصرح المحرر بهذا القيد لكن اهلها في الشرحين فتبعه  
 في الروضة وقوله ابن الرفعة فصرح بعدم اشتراطه وممن بالغ في ردّه نقله وتوحيه  
 الأذري وقال فحين تأويل كلام الشرحين والرافعي امام ثقه ضابط لكن المهر وقل من  
 يجوز منه واذا لم يكن بدر من الاجارة فليسناجر وهو في يدها وانما يعتبر اختيار المميز  
 اذا كان عارفا بأسبابه والاخر الى المعرفة باجتها والماضي وتويعين الحق لواحد  
 بسبب خلل في الاخر ثم زال الخلل خير حينئذ وحكم بخيره بين الام وابن العم  
 كالام والعم لكن هذه مقيدة بالولد الذكر اما الانثى فالام احق بها قطعا قال الأذري  
 ومحل القطع اذا لم يكن معه بنته الثقة ونحوها كما سيأتي بيانه ولورجع عن اختياره ثم عاد  
 واختار الاول رد اليه فان كثرا النقل بحيث غلب على الظن ان سببه قلة تمييزه  
 ترك عند الام وكذا البالغ وهو علي بنقصه وخبله ولا بن العم اذا سافر لنقله اخذ انثى  
 لم تبلغ حد الشهوة علي ما صوبه المصنف في تصحيحه ونقله عن المتولي واقراه كما نقلنا  
 عن الشامل واقراه ما لورافقة بنته وتاريخ الأذري في كل منها وقال ان النقل عن الشامل  
 سهو بلا شك وصوب منع السفر بالشبهة لغير المجرم قال وعبارة الصغير ولا تسلم اليه  
 الانثى فان كان له بنت ترافقه فقل تسلم اليها وهي امثل من عبارته الكبير ولم يعرج علي  
 تفصيل المتولي لغرضه وبسط ذلك واستشهد بمسئلة سفر المرأة بلا زوج ولا حرم وانما  
 يثبت حق النقل لمن جمع صفات الحضانه ويتبع نقل الاخ مع اقامة ابن اخ او عم بالسير  
 عند الام بخلاف نقل الاب مع اقامة الجد والجدة مع اقامة الاخ كمال عناية الاب والجد

قلت في الروضة  
 قلت باحوال  
 فيها اذا نقل  
 يخرج من الشر  
 سبه ونحوه  
 وتزوج بها  
 معها في غير  
 نزلها في غير  
 احدها يريد  
 عنه تقدير  
 في في العام  
 قدم الاعد  
 لا يعرضه  
 في اي باب  
 بت بيت  
 لا في الثاني  
 عند علم  
 عن الرواي  
 الشيطان  
 والراجح عدم  
 منه وهو متفق  
 كونه في العام  
 اخ عن زوج  
 في ذلك حال  
 حضانه علي اخ  
 عن اولاد  
 ام علي اذ  
 الحضانه  
 في يوم



**فصل** علي السيد شرا ما لظاهرة رقيقه في الامح لانفقة مكاتبه ولو فاسدة وقيد  
 الغزالي وغيره منع الاكثاف بستر العود في كسوة الرقيق ببلادنا اجترأوا عن بلاد  
 السودان ونحوها كما في المطلب قال الاذري والاطلاق جري على الغالب وانما يبيع  
 القاصي مال السيد في نفقة الرقيق ونحوها بعد الاستدانة واجتماع شي صالح للبيع  
 له في الامح عند المصنف وانما يومر السيد ببيع الرقيق او اعنتاه عند فقد المال  
 اذا تعذر اجاره فان لم يفعل باعه الحاكم واجره فان لم يشتره احد انفق عليه من بيت  
 المال فان لم يكن فعلى المدين ونقل الرافعي وجهين في العاجز عن نفقة ام ولده احدهما  
 يجبر على عتقه او تزويجها ان وجد راعب فيه والثاني لابل عياله لتكسب وتنفق على  
 نفسها وقال المصنف الامح الثاني فان تعذرت نفقتها بالتكسب ففي بيت المال ولو  
 لم يكن ولد امته منه ولا مملوكه فله اجبارها على منعه وارضاع غيره كما في الكفاية عن  
 الماوردي ويشترط للعظم بعد جولين ان يجتري بالطعام وان يكون في فصل  
 معتدل واذا اخرج السيد رقيقه فليكن له كسب دايم يعني بالخارج فاضلا عن نفقته  
 وكسوته ان جعلها فيه كما قاله الشيخان وغيرهما وعبر الاذري والركشي بشرط  
 ذلك وكون الكسب مباحا ويجوز تخليته الدواب لترجي وتزد الما بدلا عن لعنف  
 والسقي ان اجترت به وليس المراد باجباره على بيعه تعينه بل ازالة الملك بما  
 يزيل ضررها كما قاله الاذري وغيره ولو اصر على الامتناع فعلى الحاكم ما يراه ويتقضيه  
 الحاكم فان لم يكن له مال باعه الحاكم او جزا منها او اكرها فان لم رغب فيها انفق  
 عليه من بيت المال كالرقيق **كتاب الجراح** يشترط للمعد قصد  
 عين الشخص على المعتد كما جرمنا به في موضعين وان رجح في الزايد وجوز القصاص  
 فيما لورمي جمعا وقصد اصابته اي واحد منهم فقد صح في المهمات وغيرها خلافه  
 ويشترط لكون الضرب بسوط او عصي شبه عمد كونه خفيفا يحتمل موت المجني عليه بها  
 ولو ضرب بها صغيرا او ضعيفا او في مقتل او شدة جرا وبرد او والي الضرب او  
 اشتد الا لرحم مات فعند قال الشيخان ولو ضربه اليومضربة وعدا ضربه وهكذا  
 جني مات فوجان لان الغالب السلامة عند التفريق وقال المسعودي لو ضربه  
 وقصد ان لا يريد فدمته فضره ثمانية ثم ستمه فضره ثالثة جني قتله فلا ضمان لعدم  
 الموالاة قالوا ويبيح ان لا يتطراي الموالاة والتفريق بل يعتبر اثر الضربة والمها فان  
 بقي ضرره اخري فكالموالاة وقال في الجواشي هذا ممنوع فان في كل ضربة لم  
 يعقد العقل والشخص يقتل غالبا بخلاف الموالاة مع العقد واستشهد  
 لعدم اعتبار اثر الضربة السابقة ورجحه وقد نقل الشيخان قيل الديات



عن فتاوي المعوي واقراه انه لو ضرب زوجته بالسوط عشر لا فأتت فان قصد  
في الابتداء العدد الممكك وجب القصاص وان قصده تاديبا بسوطين او ثلاثة  
ثم بدله فما وز فلا لانه اختلط العدد بشبهه وصح المصنف في التسع وجوب  
القصاص فيما لو غرابة بغير مقتل وتال لم يلا ورمنا قلا عن جماعة القلع به  
وفي الخواشي الصحيح الوجوب اذا كان مثله يقتل غالباً ونقل الشيخان عن المرتبة  
واقراه ان الغرابة بدون الصغير والحسم ونحو الخلق بوجوب القصاص مطلقاً  
والقصاص والخلاف في غيرهم ولو جسيبه وعراه فأت بردا فكيفه الطعام  
والشراب ولو حبس عبداً واداعاه بهما فأت في الحبس ضمنه باليد كما قاله  
وذكر امثله فيما لو اسكه فقتله اخر فقال لا يطالب المحسك بالضان باليد والفرار  
على القاتل ولورجع احد شاهدي القصاص ونحن فعليه القصاص ان قال  
تحدث انا وصاحبي ويشترط لوجوبه عليهما فيما لو رجعا قال لا تعتدنا ان يقولنا  
انه يقتل بقولنا فلو قال لم نعله فان كانا ممن لا يجفي عليهم وجب كمن رمي سهما الي  
رجل واعترف بانه قصده ولكن قال لم اعلم انه يبلغه والفا الصحيح انه شبه عمد  
فوجب الرتبة موجبة ثلاث سنين في مال الشهود الا ان تصدقهم العاقلة  
فعليه ولو قال كل منها تعرت او زاد ولا اعلم حال صاحبي لزمهما القصاص ولا  
يشترط لوجوبه على المصنف بالسموم كونه يقتل غالباً على المشهور وقال في المصنف  
به صبي لم يفرقوا بين المميز وغيره ولا نظر والي ان عمد او خطأ ولظن في مجال  
وفي المهمات وغيرهما عن كثيرين الفرق بينهما وان المميز كالبالغ وفي الصحيح عن القصاص  
ولو كفته والقاه في ما غير مغرق على هيئة لا يمكنه الخلاص فغرق فعد ولو كان  
فيه حوت وعلمه الملقى فالتعمه في الوسيط واقتضاه كلامهما ولو كان المأمور بالحياة  
غير مميزا ومجنونا ضاريا او اعجميا يري امثال كل امر فالقصاص اولدته على الا فرط  
وسبق في الرهن مثله قال وسبق بيان حقيقة الاكراه في الطلاق والبري رخصه  
المعتبرون انه لا يحصل في القتل الا به او باخاف منه التلف كالقطع والجرح والضرب  
الشديد وفي الصغير انه الارح وقال الا ذرعي في الحاق الضرب الشديد به نظر  
قال صاحب الانتصار والذي اراه انه لا يكون الا بتعويت النفس خاصة وانما  
يكون عمد الصبي عمد اذا كان يعقل عقل مثله وكذا مجنون له نوع مميز اما غيرهما فعد  
خطا وفي الصغير فيما لو اكرهه على قتل نفسه يشبه ان يقال ان هدهد بصفة تتضمن  
تخذيا شديدا فاكراه ونقله في الصحيح عن الروايد ايضا وردده **فصل** لو كان  
الغعلان الصادران من شخصين معا مذهبين والمدف أحدهما ففي الشرحين والرواية

وقضية قوله سموم تقويمه بتقديره وحده  
فالوقد منه مع غيره وامكن ان كاتبا في السموم  
ويكتفي بقية قال لا ما من ثوب وضع الخمد  
انه مرت على تقديمه وحده ولما اولى بالتفا  
العتان ويشبه ان يقال انه كان المسموم شاي  
من غيره فكأنه كان وحده لما فيه من الاغراب له

فالسنة وقد  
الزمن بلاد  
المعوي والبيع  
شيء صالح للبيع  
قد فقد المال  
عليه من  
ام ولد له  
بواشع  
يت المال  
لكنه من  
لنا فصل  
فان لا ينفذ  
ور كذا في  
لا عن العلف  
له الملك ما  
ايروا في  
بها في الحق  
والحق في  
يد وجب القصاص  
في خلافه  
الحق عليه  
الضرب او  
الامر به وهذا  
وودي لو  
فلا قصاص  
في الما كان  
على ضربه لم  
استشهد  
في الدواب



ان القياس نه القائل فخط قال في الحواشي ولم يذكر اما يقتضيه والمذكور في صورة  
 الترتيب لادلالة له على صورة المعية فان التدقيق يقطع ما قبله وينع ما بعده  
 بخلاف ما اذا وقع معا وقد ذكرنا في الصيد والذباح فيما اذا كان جرح احدهما مدقفا  
 وشككتنا في ما يجر جرح الاخر عن القفال وجوب القصاص عليهما في الهناية وفي  
 الصيد يكون بينهما وعن الامام استبعاد ه وان الوجه تخصيص المدفق بالقصاص  
 وبصرف الصيد ويوقف لضعفه الى الصلح او الباي فان لم يتوقع بيان جعل المدفق  
 بينهما قال في الحواشي ولنا عليه تعقب واجاب القصاص على من قتل مريضا  
 عليه عيش مذبح كقالاته هنا خالفه قولها في باب الوصايا ان من انتهى في  
 هذه الحالة في حيز الاموات ونسبة في الروايد في الفرائض للاصحاب مقتضاه  
 عدم القصاص ونقل المقتراح به عن كثيرين ورجحه جماعة من المتأخرين منهم  
 من حملها في الفرائض على من صار بهذه الحالة بجرأه وما في الوصايا على ترك  
 الاعتداد بقوله **فصل** قتل بدار الحرب مسلما لم يظن كفره فنه تفصيل نقله في  
 الشرحين في باب كفارة القتل عن البغوي واستحسنه وجرأه في الروضة وهو  
 انه ان عرف مكانه فمكاه لوقته بدار الاسلام وان لم يعرف مكانه ورمي به الى صف  
 الكفار في دارهم سواء علم في الدار مسلما ام لا نظرا لم يعين شخصا او عين كافرا خطأ  
 فلا قصاص ولا دية وكذا لو قتله في بيات او اغارة ولم يعرفه وان عينه فلا قصاص  
 وفي الدية قولان قالوا يشبه ان يكونا هما العقول فيمن ظنه كافرا ولو قتله بدار الاسلام  
 في صف اهل الحرب فكفله في صفهم بدارهم ونقله في باب كيفية الجأ في ربي الكفاد  
 بالنار والمخبيق ونحوهما عن الروايات واقراء انه لو رمي بشئ منها الى الكعة او البلدة  
 فقتل مسلما فان لم يعلم ان فيه مسلما لم يجب الا الكفارة وان علم وجب معها الدية  
 والظاهر ان تفصيل البغوي هو المعتد لان الرافي نقل معه تفصيلا للفرق الى  
 لتفصيل الروايات وقال ان تفصيل البغوي احسن واستثنى في الصحيح من وجوب  
 القصاص على من ضرب مريضا جهل مرضه ضربا يقتل مثله ما لو ضربه المودب وحكاه  
 عن الوسيط وتقليم يمينه وحكاه الرزكي عن ايضاح الجارمي ايضا ومن كون من  
 عليه قصاص كغيره بالنسبة الي غير المستحق فاطع الطريق فلا قصاص بقتله كقالاته  
 قال في الصحيح الا ان كان مثله في القتل لحق الله تعالى على الامم واما ما يد السارق  
 فجزم الحايوي كالمأورد في بعصمتها على غير المستحق لكن في الروضة واصلا  
 خلافة والامم وجوب القصاص بقتل زان محض مثله وانما يجب على السكران اذا  
 كان متغديا ومثله كل متغدي ما يزيل العقل ولو قال القائل كت مجنونا وقال الواث

في بيان ما اذا وقع معا وقد ذكرنا في الصيد والذباح فيما اذا كان جرح احدهما مدقفا وشككتنا في ما يجر جرح الاخر عن القفال وجوب القصاص عليهما في الهناية وفي

ان القياس نه القائل فخط قال في الحواشي ولم يذكر اما يقتضيه والمذكور في صورة



بل سكران واقف على زوال العقل صدق القائل في المطلقة الشيخان ولا يخفى ان  
الافراستخون للقصاص على المسلم لو اسلم فوض اليه ولو قتل مكاتب عبد فلا قصاص  
على المذهب فان كان العبد اباه فذلك على الصحيح في الروضة سبعا لبعض نسخ العزيز  
والا فتوى في الصغير الوجوب وفي العزيز انه يحكي عن اشارة النص وفي نسخة المعتمد  
انه الا فتوى كما تعلمنا لاذري وفي وجوبه بقتل ولده المني بلعان ومكان بلاترجيح  
في الروضة واصلها ويجريان في القطع بسرقة ماله وقول شهادته له كما ذكرناه في  
موانع النكاح وقال لاذري في مسألة القصاص الاسبب الوجوب ما دام مصر على  
البعث فان رجع فلا تؤد قطعاً ولو اُلحق القاييف المجهول بغير من تداعياه اقتصر من  
قائمه ايضا وكذا الرجوع القائل وحده عن الاستلحاق اما رجوعها فلا يقبل لاجل حق  
الولد ولو صدر القتل منها ثم رجع احدهما اقتص منه ولو كان الحق بالفراس فانما  
يبقى احدهما بقاييف او انتساب الولد بعد بلوغه لابني احدهما فقط في الاظهر  
فان الحجة القاييف باحدهما اقتص من الاخر ان انفرد بقتله او شارك فيه واذا  
لحق بقاييف او بانتساب فقتله الذي لجته ثم اقام الاخر بينة لجمته واقص من  
الاول ويعتبر لما ذكره المباح في مسألة قتل احدى اخوين الأب والاخر الام كونهما  
سفتعين جازين لاد ثلوا ترتب قتلها ولا زوجية اقتص ولا من الاول على الاصح  
في الرواية واعتد في المقيح الافراع وقال هو الذي بقي به والعبء في المعية  
بالرفوق لا بالجرح وانما توزع الدية على رول لقائنين في الجراح اما الضربات  
لبسوط او عصا خفيفة ضلبي عدد ها على الصحيح ان كان فعل كل منهم لو انفرد لقتل  
فما قاله الشيخان والافكر ذلك اذا تواطوا كما قاله في المقيح انه القياس ونقل  
في الروضة واصلها عن العجوي انه لو ضرب واحد سوطين او ثلاثة واخر خنجر  
حبل الالم وتواطوا فالاول شبه عمد فعليه نصف دية وفي الحسن نصف دية  
العمد فلو تعدت الخنجر اقتص منها ان علمها الثاني والا فلا قصاص والدية نصفان  
كما سبق بخلافه من ضرب مريضاً جمل مرضه فانما الجحد من جمل عليه القتل ثم قالوا ولكن  
الحكمة بتصف الدية في الصورتين تفدياً على التوزيع على لو ردون الضربات  
وجزئ المني بما قاله العجوي وانما يتبع القصاص لمن دوى جرحه بسم مرفف  
بالنسبة الى النفس اما الجرح فيقتص فيه ان اوجبه ولو قتل جمعا وجمل الرتب  
والعية فكثفتها وانما تجب القرعة في الصورتين عند التنازع فلورضوا بتقديم  
واحد جازي لهم الرجوع الى القرعة ولو اقرب سبق بعضهم اقتص منه ولبغ  
تجليغه ان كرهه **فصل** المذهب عند جمع متأخرين فيما لوردي جرياً و

[illegible]



[illegible]

مرتد او عید نفسیه فاسلمو وعشق ثم اصابه ومات وجوب دية عزيمته له  
وصوبه الرزكيني ولو كان للجرح ارش مقدور فيما لو جرح جرح عید افترق ومات لبرائه  
فالزبي للسيد هو الاقل من ارشه والريه ويعتبر في الرمية ان لا يقطر منها دم  
والا فدمه بالمهلة وليس للقتل في مسلة القطع من الكوع لقطي من اصابع الجاني  
ولو انملة ورجح في الصغير فيما لو كسر عصبه فطلب الكوع عدم نكته فقال انه اول  
الوجهين واستعبره كلام الروضة واصلا وصرح بجاني الاموار لكن جزم اليه بارجحه  
تبع الظاهر عبارة المجرور في الصحيح انه الارح ولو كان الزاهب باللغة ضواحي  
العيسين لم يلطم الجاني بل يذهب بالمعالجة وميتي تعذرت فالارش باب  
يشترط لقطع الزايد بزايد في محله ان لا يكون زايد الجاني انه كاصبع لها ثلاث  
مفاصل ولزايد المحقق عليه مفصلان ولو كانت اصابع احدي يديه وكفا اقتصر  
من الاخرى فلا قصاص في العvisرة على مستوي بل يجب دية ناقصة حكومة ولو  
نقص بطش في جنايته واحدت حكومتها ثم قطعها كامل البطش فقد جلي الامام  
انه لا قصاص وانه لا يجب به دية كاملة على ارح قال وهذا كما سبق فيمن صار  
الى حاله المختصر بلا جناية لو جرح اخر رقبة لزمه القصاص بخلاف من انتهى اليها  
بجنايته ونقل الشيخان كل ذلك واقراء ونازع فيه الادري وقران المقول  
عن الاصحاب في مسلة اليد وجوب القصاص والارش كاملا قال الرزكيني وهو  
الصواب ولو كان براس الشاج شعرون المشجوع ففي الروضة واصلا عن  
نص الام انه لا قصاص لكن نسب لماوردي ولما هربض المختصر وجوبه وجمال ابن  
الرفعة الاول على فساد ميت المشجوع والثاني على ما لو طلق ومنع الادري عن  
ترجيح الشيخين تحييد الجاني في موضع استيفاء الموصحة اذا كان راسه اكبر وروده  
نقلا ومعني وصوبوا تحييد المستحق كمنع عليه الشاقي وجهور الاصحاب وقال  
الشيخان لو اراد ان ليموت في بعض حقه من مقدم الراس وبعضه من موخره  
لم يكن له ذلك على الصحيح لانه يأخذ موخيتين بل موصحة ولو كانت زيادة القصر  
في الموصحة باضطراب الجاني فلا ضمان ولو سري قطع الشلا لنفس فيه الخلاف  
في الموت بجايغة او كسر عصبه كما قاله هناك فيكون الامح اخذ الصبيحة بها وجلا  
مثله ما لو قطع سليم ساعدا لاف له فوات سرية والامح اخذ لاف او الاذن  
الصبيحة بالشلا اذا لم يكن باذن الجاني وعرض الام كما نقله عن ابن كج ان في كسر  
السن القصاص اذا قال اهل الخبرة يكن بلا زيادة ولا صدع وقواه في الصحيح بثبوت  
في السنة وقال المذهب القطع به وبني عليه انها لو قلع من لم يشغف فعدت

المقطوعه أكتفلا فاصح روكب  
ولم يقطع المشلا فاصح روكب







والتباعد بين المذاهب  
في المسائل الخلافية  
والاكتفاء بالظاهر  
في المسائل الشرعية

المستوفى المدعي الخطأ الممكن بما اذا حلف ونسب للنفس وقيد الامام بجنازه من  
لم تعرف مهارته واقراءه في الروضة واصلا ولم يذكر في الصغير وانما يجب اجرة الخلال  
على الجاني اذا لم يرزقه الامام من سهم المصالح اما لعدمه او وجود مصرف اهم ولو التجا  
لتسجد الجرام او غير من المساجد او ملك النسان لخرج قال في المصحيح وكذا ما عاير  
المسلمين اذا لم يمكن قتله الاباراة الدم عليه وانما يجب الجامل اذا اطلبه المستحق  
فلو كان غاييا او صبيا او مجنونا فللسلطان الجلس الي الحضور والكمال وتحلف مدعية  
الجل بل لا تحلة ويجل بتدبيرها فيه اذا امكن عادة بخلاف الايسة كما في المصحيح  
عن النض ولو قتل بغيرها بضراب تقتل مثله غالبا والجاني لا يموت بها يقينا او طنا  
موكرا العقوبة جسته فالوجه كما قاله الامام واقراءه القطع بأنه لا يضرب والمقول  
عن النض والجمهور فيها الرجوع الجاني كجولعه فلم تمت العدو للسيرف ومروبه  
الردكي وغيره وقال الاذري انه المذهب ونازع الشرحين في نسبة ترجيح الزيادة  
الي المعوي وفي الشرحين والروضة عن جماعة انه يفعل لاهون قال في الروضة  
وهذا اقرب وقال في العزيز ترجيحه قريب ولم يذكر فيه في الصغير وفي معني  
مسئلة التجويع ما دل على في النار مثل مدته او ضرب بالسوط او الحجر كضربه فلم يمت  
وفي الروضة ان لا يظهر عند الاكثرين في الموت بجافية او نحوها انه يفعل الجاني  
كفعله وقضية كلام الصغير رجحانه وهو العتد كما قاله جماعة ونسب للنفس  
وكان المجرس سبق قتله فتبعه المهاج جازنا بالترجيح نعم لو قال افعله كفعله فان لم  
يمت عفوت عنه لم يكن وانما يمكن اذا قال ابيعه ثم اجزه وكذا اذا قال ازميه  
من الشاهق ثم اعفوا فانه لا يمكن كما قاله المعوي واقراءه ثم نقل عنه انه لو اجا  
ثم عفاه عنه عزرو ولم يجبر على قتله فان مات بان بطلان العفو واعترض عليها بان  
المعوي قيد التعزير بها اذا قال لم ارد قتله قال الاذري ولا وجه لحذف هذا  
العتيد ولو نقصت دية القاطع كامرأة قطعت ويد رجل فاقص ثم مات سرية  
فالعفو على ثلاثة ارباع الدية كما صحها في باب العفو وان اختلفا هنا فاعتبر ذلك  
في نظاير هذا المثال والقياس جريانه في عكسها كما بحثه ابن القتيب وقال انه لم  
يره مسطورا وقيد في الروضة واصلا اهدار الدية فيها لو اخرج من عليه فصار  
اليمن بان يعلمها وانما لا يجزي ويرد في المصحيح في اعتباره كاجز به ابن القتيب  
او الاستعانة عنه وقال غير انه الاقرب وفي المجرى هذه الصورة انه يبقى قصاص  
اليمن وكان المصنف اليقني بذكره بعد نعم لو ظن القاطع اجزاها فالاصح  
سقوطه ويجب دية قاله لو قال علمتها لا يجزي لكن جعلها عوضا فعلى الخلاف

في المسائل الشرعية  
والاكتفاء بالظاهر  
في المسائل الشرعية

وقال الاذري في التمهيد  
ترجيح عقوبة ابن الروضة في القاص  
ابن القتيب انه يرجح له



قال الامام واولي بالسقوط وتغير المباح فيما لو قال الجاني جعلتها عن اليمين وثلثت اجزاها بقوله فكذلك سهونا من طه ان قوله الجرح وقال القاطع عرفت ان اليبس وايضا لا تجري بفتح التاء وانما هي مضمومة للمتكلم فان قال القاطع ايضا قطعها عوضا وثلثت اجزاها كما ظن المخرج فلا قصاص فيها ولا في اليمين على الصحيح ولكل دية ما قطعها الاخر او ثلثتها اليمين بقي قصاصه ولا قصاص في اليبس على المذهب فيه يجب الدية في الاصح او ثلثت انه ابا جرحه بقي قصاصه ولا قصاص في اليبس وفيه احتمال للامام اما لو قال الجاني دهشت فثلثتها اليمين فتارة يقول القاطع كل في المباح وتارة يقول ثلثت انه ابا جرحه قال لا فقياس ما مر اتفاقا قصاص اليبس لو قال العجوي يجب كمن قتل رجلا وقال ثلثت انه اذن لي وهو موافق لاحتمال الامام وهو المحجة في الموضعين ورده في الجواشي وقال المحجة في الموضعين انه لا يجب وهو هناك اظهر وتارة يقول علمتها اليبس وايضا لا تجري فيجب القصاص في الاصح او ثلثتها تجري فلا في الجميع بقي قصاص ليمين الا اذا قال ثلثت اجزا اليبس رواذا سقط من الطرفين فلكل الدية على الاخر ولو قال دهشت فلم ادر ما قطعت لم يقبل وعليه القصاص ولو قال المخرج لدراسم من المتفضل لا قوله اخرج يسارك فلقوله دهشت كاجرامه ثم قال لا لكن بقي ما سبق من ان الفعل المطابق لسؤال كالاذن لفظا ان لم يمتح ذلك بصورة الاباحة ولو كان المخرج مجبونا فكلدهوش قالا وجبت او جند دية اليسار في ماله ومن نزل الام ايضا على العاقلة وذكر ابن الرفعة فيه تفصيل لا نقله الا درعي وبسط الكلام في ذلك **فصل** قد وجب العمد القود ولا دية عند سقوطه كقتل المرتد مثله ولو عفي الولي على نصف الدية وجب فقط ولو اختارها جرد الهلاك العضو ففي الروضة واصلها عن ابن كجبوتها واقراءه والظاهر انه المعتمد وان عبر عنه في الصغير بقتل ونقل عن النص اعتبار القود فيه وعن بعضهم جواز الزاجي وقصته كلامها كما قاله في الصحيح ان النص هو المعتمد ولو قال تجوز عليه بسطه اقطعني او اقبلني فكالمسئد واذن العبد في ذلك غير معتبر نعم لو كان الذي اذن له ايضا عدا فيني القصاص وجهان نقلهما بلا ترجيح والراجح في الصحيح وغيره سقوطه ولا يخفى الا اذا اذن الصبي مع انه قد وصف بالرشد ولهذا عبر في السرحين والروضة بالمالك لامره ومجها وجوب الكفارة اذا كانت الجناية قبل الملامح وجرد الاذن المعتبر وانما يجب الزيادة على ارش العضو المقطوع الى تمام الدية فيما لو عفي عن قوده وارشه ثم سري الى النفس اذا لم يتغير لما يحدث منها بلفظ الوصية والا فوصية لقائل ويجوز في جميع الدية حكم ارش العضو قالا ولو كان المقطوع البدن

فصل في ارش النفس  
فصل في ارش البدن  
فصل في ارش العين  
فصل في ارش اليد  
فصل في ارش القدم



معني عن ارش الجناية وما يحدث منها فان ابطال الوصية وجبت الرية والاستقطت  
 ان اجتمعت الملك سواء صححنا الاجراء لم يجب اتم ولا تعييد المهاج ما لو اقصى القطع  
 الساري ثم عني عن النفس بكونه مجالا لاجابة اليه ونقل عن فتاوي البغوي واقراه  
 ان وكيل القصاص لو قال قتلته بشهوتي لا على لوكا له لزمه القصاص ونقل الراجح  
 معه عن فتاوي القفال خلافه وقال القلبي الى الاول اميل ونقل الشيخان  
 في الطلاق عن ابي العباس الروياني واقراه ان وكيل الطلاق لا يحتاج الى ايقاعه  
 عن موكله في الاصح وفي المهمات هناك ان مقتضاه الوقوع اذا اوقعه عن نفسه  
 وان مقتضى كلام البغوي المنقول هنا عدمه للصارف قال ويؤيد ما حكاه الراجح  
 عن الروياني المذكوران وكيل الطلاق اذا اكره على ايقاعه لا يتبع في اصح الاجتهاد  
**باب** لاديه ولا كفارة بقتل زان محض وعن المتولي وغيره  
 استئنا الذي القول في جرمه من التغليب وجعله في التصحيح الاجتهاد  
 لنفسه وزججه بلا نقل ويعتبر في ثبوت حمل الخلقة باهل الجنت قول عدلين  
 منهم ولو تنوعت ابل الجاني فصل يوجب من لا غلب فان استوت تخيرا ومن  
 كل بفسطه الا ان يتبرع بالاشرف وجهان في الروضة بلا تصحيح لكن مقتضى  
 تشبيه الراجح في ذلك بالزكاة ترجيح الثاني وفي الاجتزاع من غالب ابل البلدان  
 له ابل يخالف نوعها اختلاف مقتضى المهاج والتبنيه وغيرها منعه واقره عند  
 في تصحيحه وعبارة الجاوي ضريحة في الخبير وجرم في الروضة بانه لو دفع  
 نوعا غير ما في يده اجبر المستحق على قبوله اذا كان غالب ابل البلد او القبيلة  
 كذلك ونقله الراجح واقره في التصحيح انه ليس بجمد واذا اعتبرنا غالب  
 ابل البلد او القبيلة فتنوعت ولا غالب فيها تخير الراجع وفي معني عدم الابل  
 ما لو وجدت باكثر من مثل المثل وبعدت وعظمت مشقة النقل وموته قال  
 في الشرحين والروضة واسار بعضهم الى ضبط البعيد بمسافة القصر وقال  
 الامام لو زادت مونة اجسادها على قيمتها بموضع العزة لم يلزم تحصيلها والا  
 لزم وقال في التصحيح واجرا هذا الكلام على ظاهره متعذر ولا بد من ادخال الباغي  
 مونة ليستقيم ونبه في المهمات ايضا على ذلك واذا اعتبرنا القيمة وجب غالب  
 نقد البلد وتراعي صفته في التغليب فان غلب نقدان تخير الجاني ونقوم الابل التي  
 لو كانت موجودة وجب تسليمها فان لم يكن ثم ابل قومت من صنف اقر بالبلد  
 اليهم والاصح اعتبار قيمة موضع الاعواز لو كان فيه ابل ويوم وجوب التسليم ولو  
 قال المستحق عند الاعواز اصبراي وجودها فالظاهر كقولنا واقراه اجابته

مقتضى كلام البغوي المنقول هنا عدمه للصارف قال ويؤيد ما حكاه الراجح

مقتضى تشبيه الراجح في ذلك بالزكاة ترجيح الثاني وفي الاجتزاع من غالب ابل البلدان

مقتضى تشبيه الراجح في ذلك بالزكاة ترجيح الثاني وفي الاجتزاع من غالب ابل البلدان



**فصل** لو هضم بلا ابيض لكن اجتمع للشق وجب عشر من الابل ولو كانت  
حكومة الشحاج التي عرفت نسبتها من الموصجة اكثر من قسط ارض الموصجة وجب  
الاكثر ولو شك في قدرها من الموصجة وجب اليقين وليشترط في الحكمة الواجبة  
فيما اذا لم تعرف نسبتها ان لا تبلغ ارض موصجة وفي الجايقة كون الجوف محملا في الامح  
كالناوق من العانة الى المثانة لامن الزكرا في ممر البول او من الجن الى بيضة العين  
ولو لدعت جايقة البطن كبد او جعن حكومة ايضا ولو اوضح في موضعين ثم اوغل  
الجريد ونقدها من احدها الى الاخرى ثم سلها فحل يتخذان وجهان في الروضة  
واملها بالارجح ومرجا يتفرع هذه المسئلة على الامح في مسئلة المنهاج وهي بالواضح  
موضعين بينهما جمر فقط او جلد ثم قال في المسائل المنورة لو ادخل في دبره شيئا خرق  
به جازية الباطن فحل عليه ارض جايقة وجهان قال الراعي بنا على الوجهين في  
ان خرق الجازيين الموصجين في الباطن هل هو كخرق الظاهر حتى لا يجب الارش  
موصجة قال الاسوي ويوجد منه تعجيج وجوب ارض الجايقة لان التعجيج في مسئلة  
الموصجين انه كخرق الظاهر وكان الاسوي حمل مسئلة الموصجين المبني عليها على مسئلة  
المنهاج لا على مسئلة الوجهين السابقة فتأمله ويعتبر في تعداد الجايقة بتوسيع الغير  
كونه من الظاهر والباطن اما احدهما فحكومة وان قطع بعض الظاهر من جانب وبعض  
الباطن من اخر نظري تخانة اللحم والجلد وقسط ارض الجايقة على المقطوع منها وقد ينفي  
القسط تمام الارش بان يقطع نصف كل وشرط التعدد فيما لو اوصل جوفه سنانا له طرفا  
سلامة الجازيين ولو اوضح اعطاه مع قطع الاذنين وجب مع الدية ارض موصجة  
والواجب في قطع الجن المستكشف حكومة وكذا في لائف المستكشف في الامح وفي  
الشفة الشلا ويجب في المشوقة نصف دية ناقص قدر حكومه وفي لسان فحل بلغ  
وقت النطق او الحريك لبكا وجعن ولم يوجد حكومة وانما يجب في لسان الاخرس اذا  
لم يرهق بقطعه الذوق او كان ذهب قبله والافدية عليها قاله هنا وفي التهذيب  
لو قطع لسانه فذهب ذوقه فدينان وفي التمة لو ضربه فزال قطعه وذوقه فدينان  
ونقلها في العزيزم قال ومراد التهذيب هذه الصورة اي مسئلة التمة واقصر  
عليها في الروضة وجميع ذلك مبني على ان الذوق ليس في اللسان والمشهور  
خلافه ولو صغرت السن بحيث لم يصل المضغ فيها فحكومة وكذا في سن من لم يتغير  
ومات قبل البيان او طلع بعضها ومات قبل تمام بنائها في الامح ومن شايها كرابعا  
او اهنر ينقص من ارضها بحسب نقصها عن العادة الغالبة عند الاكثر كما لو نقصت  
احدي الثنتين عن اخيها ولو زادت الاسنان المقلوعة على ثنتين وثلاثين فحل

قوله ثم سلما اي واللحم والجلد باقيان  
لان الايهال بين اللحم والعظم له



يجب لما زاد حكومة او كل من منه ارش وجهان في الشرحين والروضة بلا ترجيح  
 وصح في الانوار الاول وفي جواهر القولي والقيح الثاني ولوزادت انا مل الاية  
 او غيرها على لعدد الغالب مع التناوي ونقصت اعتبر في تعسيف العشرة على  
 في الذكر الا مثل حكومة كاليد والرجل لثلاوين ولو قطع بعض الحشفة فاحل مجري  
 البول وجب الاكثر من قسطه وحكومة فساد المجري **فزع** اما يجب الدية في العقل  
 العزيزي اما الكسب ففيه حكومة ولو توقع العود وقت فان مات قبله فالخلاف  
 في سن غير المتعود وقول الشيخين ومن تبعهما في سن المتعود سهو ولو اختلفا في جنس  
 منقطع حلف زمن افاقته ولو توقع عود السمع بعد مدة انتظار قدرها اهل  
 الجنح وسرط الامام واقراه ان لا يظن استغراقها العمري في مجزئة توقع عود البصر  
 والشم وغيرها ويعتبر في ذلك قول عدلين من اهل الخبرة ويجب تحليف الجاني فيما  
 لو انزع مدعي زوال السمع لصباح ومجزة في يوم وغفله وجزم المهاج في مسألة الاكلا  
 في زوال البصر بتخير الحاكم بين سوال اهل الخبرة والامتحان هو ما نقله عن المتولي  
 وصنفه في الصغير وكلام الروضة واصلا مشعر بترجيح سؤالهم وقال الا ذرعي انه  
 المذهب وفي الصحيح انه متعين عند امكانه وان قال يمتحن اراد اذ لم يظهر  
 لهم شي واذا امتحن فظهر صدقه حلف او كذبه حلف الجاني اما قول اهل الخبرة  
 فلا حاجة معه الي تحليف واما يجب في بعض الحروف قسط الدية اذا بقي كلام  
 مفهوم والا فحل يجب القسط او الكل وجهان في الشرحين والروضة ورجح في الصحيح  
 الثاني كما اقتضاه اراد الصغير وجزمه صاحب الانوار واليمني ولو كان يتكلم بلقين  
 احداها اكثر جرحا فاحل يوزع عليها او على الاخرى وجهان الملقها الشيخان وغيرها  
 ولو قطع انبييه فذهب ما وه فدينان والمراد بذهاب الجماع بطلان الا لئلا يبد  
 والرغبة فيه مع بقا الماوسلته الذكر واستبعد الامام فرضه مع بقا الما كما نقله  
 الشيخان وقال فان امكن فليجب في ابطال لذة الطعام بطريق الاولى وقد جزم  
 الجاوي بوجوبها في لذة الطعام وكذا الشيخان في الكلام على تعدد الرأيت وجزما  
 في باب خيار النكاح بان الاقضاء فع ما بين مدخل ذكر وبول وفي الصحيح ان الامح  
 ما هنا ولو اتهم سقط دية والمراد بارش البكارة حيث وجب هو الحكومة  
 وتكون من جنس الابل في الاصح كما ير الحكومات وتقتصر من كبرازات بكارة  
 وقيد في المجرور والروضة واصلا اتحاد الدية في الجنائيات القتضية ديات اذا  
 مات المجني عليه سراته يكون موته منها فخرج موته بسرته بعضها بعد انزال  
 البعض فلا يدخل المندمل في الدية **فصل** يعتبر في حكومة السن الزايد في قيم

في سن غير المتعود وقول الشيخين ومن تبعهما في سن المتعود سهو ولو اختلفا في جنس منقطع حلف زمن افاقته ولو توقع عود السمع بعد مدة انتظار قدرها اهل الجنح وسرط الامام واقراه ان لا يظن استغراقها العمري في مجزئة توقع عود البصر والشم وغيرها ويعتبر في ذلك قول عدلين من اهل الخبرة ويجب تحليف الجاني فيما لو انزع مدعي زوال السمع لصباح ومجزة في يوم وغفله وجزم المهاج في مسألة الاكلا في زوال البصر بتخير الحاكم بين سوال اهل الخبرة والامتحان هو ما نقله عن المتولي وصنفه في الصغير وكلام الروضة واصلا مشعر بترجيح سؤالهم وقال الا ذرعي انه المذهب وفي الصحيح انه متعين عند امكانه وان قال يمتحن اراد اذ لم يظهر لهم شي واذا امتحن فظهر صدقه حلف او كذبه حلف الجاني اما قول اهل الخبرة فلا حاجة معه الي تحليف واما يجب في بعض الحروف قسط الدية اذا بقي كلام مفهوم والا فحل يجب القسط او الكل وجهان في الشرحين والروضة ورجح في الصحيح الثاني كما اقتضاه اراد الصغير وجزمه صاحب الانوار واليمني ولو كان يتكلم بلقين احداها اكثر جرحا فاحل يوزع عليها او على الاخرى وجهان الملقها الشيخان وغيرها ولو قطع انبييه فذهب ما وه فدينان والمراد بذهاب الجماع بطلان الا لئلا يبد والرغبة فيه مع بقا الماوسلته الذكر واستبعد الامام فرضه مع بقا الما كما نقله الشيخان وقال فان امكن فليجب في ابطال لذة الطعام بطريق الاولى وقد جزم الجاوي بوجوبها في لذة الطعام وكذا الشيخان في الكلام على تعدد الرأيت وجزما في باب خيار النكاح بان الاقضاء فع ما بين مدخل ذكر وبول وفي الصحيح ان الامح ما هنا ولو اتهم سقط دية والمراد بارش البكارة حيث وجب هو الحكومة وتكون من جنس الابل في الاصح كما ير الحكومات وتقتصر من كبرازات بكارة وقيد في المجرور والروضة واصلا اتحاد الدية في الجنائيات القتضية ديات اذا مات المجني عليه سراته يكون موته منها فخرج موته بسرته بعضها بعد انزال البعض فلا يدخل المندمل في الدية

وقال في بيان ما بين مدخل ذكر وبول وفي الصحيح ان الامح ما هنا ولو اتهم سقط دية والمراد بارش البكارة حيث وجب هو الحكومة وتكون من جنس الابل في الاصح كما ير الحكومات وتقتصر من كبرازات بكارة وقيد في المجرور والروضة واصلا اتحاد الدية في الجنائيات القتضية ديات اذا مات المجني عليه سراته يكون موته منها فخرج موته بسرته بعضها بعد انزال البعض فلا يدخل المندمل في الدية



المحي عليه به نابتة فوق الانسان ولا اصلية خلفها ثم مقلوع الزايد وفي لحيه المرأة  
 كونها لحيه عبد كبير يترين بها ولو قطع اغله لها شعبان اصلية ورايد وذا القاصي للزايد  
 شيئا باجتها ده ناقصا عن ارش اصلية قال الراعي وكان يجوز ان يقوم بها بلا اصلية ثم  
 دونها كما في السن او تعتبر باصلية كما في لحيه المرأة ولا يكتفي في حكومة الجساة  
 على ما له مقدار البغت المقدان ينقص القاصي اقل متمول كانه لعله واقراه وفي القاصي  
 تنج الما وودي ان اقله ما يكون ثنائيا وصادقا وانما يتبع الموصحة شئها اذا كان  
 في محل الايضاح والاختلاف الملقاة في الشرحين والروضة ومقتضى بقليل المسلة  
 كما قاله الرزكي في الافراد ورجحه في الصحيح واما غير المقدر فالذي في الروضة ان  
 جراحات البدن ان امكن تقديرها بما يتبعه بقدرها فالارجح وجوب الاكثر من قسط  
 ارش الجايقة والحكومة كما مر فيما دون الموصحة فان زادا القسط فالشئ تابع او الحكومة  
 فقد وقنا حق الشئ وهذا حاصل كلام الراعي مقتضاها كما قاله الرزكي ترجيح عدم  
 الافراد ولو لم يحصل الجرح الرزي لمقدر فيه نقص لصلافه فلا يرجح عن الوسيط  
 الجاقه بالطم والضرر وعن التمة ان الجاقه يجب شيئا باجتها ده ورجحه في الصحيح  
**باب** في المرد والشرحين والروضة وكذا الجاوي ضمان غير  
 المميز بالاصباح عليه بطرف سطح او برما اذا ارتعد وسقط ومات فافتقني عدمه  
 اذا لم يرتعد كما قاله صاحب التعليقة وغيره وتوقف فيه الادعي واستبعده  
 وقال لم يقرض الجمهور لهذا القيد ولعله ملازم لهذا الحالة وقد اعتبر المباح في  
 مسلة الصباح علي صيد قال الرزكي هو يقتضي اشتراطه هنا ايضا ولو صاح علي  
 بمجنون او مجنون او نائم او امرأة ضعيفة او صبي ضعيف المميز على طرف سطح او جحر  
 فوق وقع ومات فكثير المميز ولو اختل بعض اعضائه او جرحه او ضربه او ما المميز فندفع  
 فيه مفهوم المباح كالمجروح والشرحين والروضة وقال الرزكي ان المناط هو التمييز  
 وان تعبير المباح ثانيا بالمرأى قاصر ولو ماتت المطلوبة بالاجها من ضمنت وعن  
 الما وودي ان الامام لو بعث اليها وهددها فكالطلب قالوا لو هدها غير الامام فليكن  
 كالامام ولو اتاه على اسد في مصيق او الاسد عليه ضمنه ولو كان الموضوع في مسبعة  
 عبد اضمنه باليد ولو كان المتبوع بسيف صبي او مجنون اضمني نفسه بما او جحر فغدر ضانه  
 مبني على نعمة عمد وفيه تفصيل سبق ووقع المتبوع في غير مغطاه كالظلم ولو  
 رمي نفسه على سقف فاحترق به لقله فكرميه نفسه بما او جحر والدية الواجبة  
 فيها لو سلم صبي الي سباح ليعله فغرق دية شبه عمد كالوض به المصلح تاديبا فذلك  
 ولو كانت البير التي جرحها به هيلن مكشوفة فوقع فيها من دعاه او اعله المالك به لم

وانهم قولهم ذكرت لبسوا النقص بالحق وروى  
 منه النقصين بخبر الحق من طريق ابي وهو  
 قال هو اطلاق الشافعي في الامر

ولو لم يرم المتبوع نفسه ولكنه لم يتأمل  
 البير بين يديه فتودي والبير مفتوحة  
 قاله في ذكره الآية ان الضمان لا يتعلق  
 بالهالك فليسبب المباح

في هذه النسخة



يصفه وكذا الوجه في ملك غيره بعد ما دخل شخص لا اذن على ما رجه في الصحيح  
 والخلق الشيطان وجهين فان اذن له المالك ولم يعرفه فصل يعين هو والجافد  
 وجهان نقلهما في الصحيح وقال الارح على المالك لتعقير فان سني فعلى الجافد ولو روي  
 المالك بعد الجذب بقا البير او نحو ذلك فكرضاه بالجذب الاصح وكذا الواقص على  
 منعه من الطمر على ما رجه في الصحيح ايضا والخلق الشيطان وجهين وانما يحل  
 اخراج الميزاب الى الشارع اذا كان عاليا كالخناخ وعبارة الروضة واصلا وليكن  
 عاليا وفي الصغير ينبغي وحكم المولد من خاخ كالميزاب فيعرق بين سقوط الخارج  
 فقط فيضمن لكل واحد وكل فالضف وكذا الحكم في الجدار المائل بعضه ولو بني الجدار  
 مائلا الى ملك غيره فكل الشارع ولو علم شخص القامة وقصورا بطيح فبني عليها فبنا  
 لم يعين كالونزل البير فسقط فالوقد يوجد بين العمارات مواضع معدة كالعقار  
 القامة ونحوها معدودة من المواضع المشتركة بين السكان فيسببه القطع  
 بنفي الضمان فيها فانه استوفى منفعة مسجحة وقال الادعي انه متعين كلام  
 الائمة لا يخالفه لكن حذفه في الصغير ورد في الصحيح بانها ان كانت متعطف  
 ليس في حكم الشارع فلا حاجة لذكرها لان الكلام في الشارع والافليس حكم  
 فعل ذلك فيها حتى يقال استوفوا منفعة مسجحة وفي الشرحين والروضة  
 في مسألة الجفرا بقري ووضع الجريدونه ينبغي ان لا يضمن الجافرا ايضا لو  
 كان الواضع سيلا او سبعا او جربا فان المتزدي هدر على الصحيح وايداه في  
 الروضة واصلا بما لو حفرت في ملكه بيرا وضرب غيره فيها جريد فوقع رجل في حفرة  
 ومات فان المتولي قال لا ضمان على احد وفوق في الجواب شي بين مسئلتنا ومسئلة  
 السيل ونحوه وعلى عاقلة العاثر بقاعدة اونايم او واقف بطريق واسع ضمان كل  
 منهم والمهدرجين العاثر ولو انحرف الواقف بطريق ضيق الى المائتي فاصابة  
 في اخراجه وما تافكا شيئا اصطداما **فصل** قال الامام في اصطدام الركاب  
 لو كانت احدى الدابتين ضعيفة تقطع بانه لا اثر لركبها مع قوة الاخرى  
 لم يتعلق بحكمها حكم وقراه في الروضة واصلا لكن حذفه في الصغير وقال ابن  
 العراقي هو محتمل للتعدي والوجه وجعله شيخنا البلقيني قيد او لو اركب الولي  
 صبيين او مجنونين دابة شرسة او جموحا فاصطدمما فالضمان عليه وفي الوسيط  
 فيما لو اركب الاجنبي صبياء فاصطدام محتمل احواله الهلاك عليه بناء على عدم  
 عمد فالو هو حسن ولو اصطدم عبدان يتبع بيعهما فعلى سيد كل فداوه بالاقبل  
 من قيمته وارث جانيه على الاخر كالمستولدين او مفصولين فعلى الغاصب فدا

في الصحيح  
 في الصحيح  
 في الصحيح  
 في الصحيح

سوا كان كل منهم  
 اعني ان كان



كل بالافل ايضا وسفنتان لا يتقصير الملاحين كعلبة ريح فالامح لافنان ويجب  
الفا الدواب عند اشراف سفينة على غرق اذا اتيح اليه لابقا الادبي والعسا  
ما لا روح فيه لتخلص دي الروح **فصل** تغلقن الموتى واقراه ان ذوي الاوامر  
يعقلون عند عدم العصبات اذا ورثناهم قال الرزكسي وعلي هذا فيعتلون في زمنا  
لما سبق في الغرائب وجرم في الانوار يتعلم بعد العصبية وقال الاخ من الام كزى الهم  
لا يتحمل الا عند فقد العصبية وقال الاذري بعد نقله كلام المتولي هذا ان سلم لزمهم  
العقل في وقتا لما سبق ولا احسب الاصحاب بسمعون بذلك ويحمل المتولي من حصه  
الام اذا لم يوجد عتق من حصه الابا لاصل العتق او فرعه في الاصح وان صح في الجواشي  
تجملها ولا الخثي فان بان ذكر الفصل بعزم حصته التي اداها غيره وجها الملتها  
الرافعي قال المصنف لعل اصحها نعم وجرمه في الانوار لكن في التصحيح ان اصحها  
لا واذا مضى على المتولي بقي شيء فيضرب على عصبية في حياته وان اضطر كلام  
الصغير رجحان عدم الضرب ولا يخفى الضرب ما قربهم بعد موته بل يغوي للا  
على الاربع كعصبه الجاني ولا تخفى لعاقلة بتاجيل دينه الخلفا وشبهه بل كذا  
المال او الجاني حيث لزمته وانما يحسب ابتداء الاجل في غير النفس من الجنات  
اذا اندملت فلم مضت سنة ولم تزد مل فلا مطالبة على المذهب ولو سرت من صبح  
الي كف مثلا فصل ابتداء الاجل من سقوط الكف او من الانزال او ارش الاصبع من قطعها  
والكف من سقوطه اوجه في الروضة واصلها بالترجيح ورجح في التصحيح الثالث قال  
اليه في الصغير وجرم به الجاوي والانوار وانما يعقل المعاهدة عن الذي وعكسه  
اذا رادت مدة العهد على جل الرتبة ولم تنقطع قبل معنى الاجل ولو كان لذي قارب  
جربون نكاحا لعدم وان فذر الامام على الضرب عليهم على المشهور وتعلل الشيخان عن  
المجوي ضبط العتق والوسط بالعادة وانه يختلف باختلاف البلاد وال زمان  
وعن الامام ان الاقرب الاعتبار بالزكاة فمن ملك عشرين دينارا اخر الحول  
فعتي اودونها فاضلا عن حاجاته متوسطا ويشترط ان يملك شيئا فوق الربع فلا  
عما يتبع في الكفارة ولم يرجح الشيخان شيئا وجرم الجاوي والانوار واليهي الثاني  
قال الشيخان ويشبه ان المرعي في وجوب النصف والربع قدرها لا الدنانير  
بعينها ويوضحه قول المتولي عليه نصف دينار وستة دراهم وقد ذكر الرزكسي  
ما يحثاه من قوله تعالى وفي التصحيح انه المراد وانما ذكره عن المتولي ليوضح **فصل**  
في وقت اعتبار قيمة العهد الجاني خلاف قال المجوي انما اعتبار يوم الجنابة قال  
الفعال ينبغي اعتبار يوم النذر وحمل النص على ما اذا منع السيد بيعه حال الجنابة

ح  
لَمَّا رَأَى مَا أَتَى فِي  
رُثَا أَكُولِ عَلَيْهِ  
دَوْنَهُ

[illegible]



ثم نقضت قيمته ونقل الشيخان ذلك بالقرع بترجيع وجوه الجاوي بالتأني واليميني  
 بالاول واما المسئول فالاصح فيه كما قال الشيخان اعتبار يوم الجناية واعتبار وجوب  
 الغرة عصمة للام حال الجناية فلو ضرب حرية فاسلمت ثم اجهضت فلا غرة في الاصح وكذا  
 لو جنى على امته الحامل فمضت ثم اجهضت اي والحمل مكدها في الصحيح مع انه  
 نازع في الحكم المذكور في المسلمين ونقل ايضا يعقبي وجوب الغرة فيما على الجانبين  
 وقال انه المعتمد خلافا للشيخين ولو جنى على برتة فاجهضت فان اردت بعد  
 الجبل فغرة او قبله وقتلنا ولد المرتبة مسلم فذلك والا فلا شيء على الصحيح او على شبهه  
 فاجهضت فقبلت بغير الغرة وقيل لا ورجحه في الصحيح كما اقتضاه كلام الشيخين  
 ولو خرج راس جنين وصاح فخر رجل رقبته فالاصح وجوب قصاص او دية كما قاله  
 هنا ومعقبي كلام المهات انه المعتمد وهو مخالف لقولهما في الراس ولو خرج بعض  
 الجنين حيا ومات قبل الافضال فخر وجه ميتا في الارث وسائر الاحكام حتى لو  
 ضرب بطنه بعد خروج بعضه وانفصل ميتا وجبت الغرة دون الدية على الصحيح  
 ولقولهما في العدد ان احكام الجنين باقية للمنفصل بعضه كنع الارث وسراته  
 عتق الام اليه وعدم اجرائه عن الكفارة وجوب الغرة عند الجناية على  
 الام وتبعيتها في البيع والهبة وغيرها وفي وجه ضعيف اذا صرح فكالمفصل في  
 الجميع الا العدة وينسب للفقهاء وهو متقاس لكنه بعيد في المذهب وشذ لا تدعى  
 ايضا على هذا التناقض وذكر في الرضاع الخلاف الذي الملقاه فيما لو ارضع قبل تمام انفصاله  
 هل يتعلق به التحريم وما له هو والرضع كشيء الى ترجيح المتعلق كما ذكرته في المباح وسائر  
 ما لو اخرج جنين المذكاة راسه وفيه حياة مستمر واطلق الشيخان ان المسحق لا  
 يجبر على قتله كما قد استشكله في المهات باعتبار العيب هنا بالمبيع ولو وجدت  
 الغرة هنا ما كثر من مثل فلقد هاهنا وتغلط الابرة في شبه العمد وعند وجود  
 الغرة قال الروياني ينبغي ان يقال يجب غرة قيمتها نصف عشر دية معطله قال  
 الشيخان وهو حسن واذا اوجبنا الابل فقدت فلقد هاهنا في الدية والاصح انه  
 يعتبر في الجنين الرضيق اقصي قيم الام من الجناية الى الاجهاض ولو كان لغيرها لهما  
 فالغرة لسيدة ولو كانت سليمة دونها فومت سليمة ايضا في الاصح وكالكفارة على جراح  
 قتل بلاحق باسرا لمام جاهلا بل يستحب له ولا على باع يقتل عادل في القتال وفي تكفير  
 الولي عن الصبي ويحرم بالحق اضطراب للشيخين والمعتمد كما قال الاذري وجوبه  
 من الهما فلو اعتق من ماله عنها وكان ابا او جارا او وصيا او فيما فلاحق يقتل القاصي  
 لهما التملك **باب** بشرطية دعوى القتل النقص لشبه العمد ايضا

فان قيل لو جنى على امته الحامل فمضت ثم اجهضت اي والحمل مكدها في الصحيح مع انه نازع في الحكم المذكور في المسلمين ونقل ايضا يعقبي وجوب الغرة فيما على الجانبين وقال انه المعتمد خلافا للشيخين ولو جنى على برتة فاجهضت فان اردت بعد الجبل فغرة او قبله وقتلنا ولد المرتبة مسلم فذلك والا فلا شيء على الصحيح او على شبهه فاجهضت فقبلت بغير الغرة وقيل لا ورجحه في الصحيح كما اقتضاه كلام الشيخين

فان قيل لو جنى على امته الحامل فمضت ثم اجهضت اي والحمل مكدها في الصحيح مع انه نازع في الحكم المذكور في المسلمين ونقل ايضا يعقبي وجوب الغرة فيما على الجانبين وقال انه المعتمد خلافا للشيخين ولو جنى على برتة فاجهضت فان اردت بعد الجبل فغرة او قبله وقتلنا ولد المرتبة مسلم فذلك والا فلا شيء على الصحيح او على شبهه فاجهضت فقبلت بغير الغرة وقيل لا ورجحه في الصحيح كما اقتضاه كلام الشيخين



و اما الدعوي عليه فان له بلومه المدعي به  
سلطانا في حال خرابته لم يستمر وان اختلف  
في حال التزاه سمعت وهو ان ذلك ليس بحري

۱۰۰



ان الواجب بالقسامة الرية واستوت ديتها ويؤيده ايضا الفهم لو شهدوا بوجه  
 وعجزوا عن تعيينها وجب المادش في الاصح ونظر الام على انها لو شهدا انه قطع يد فلان  
 ولم يعينا والمشهد له مقطوع اليدين وجبت الرية لا القصاص ولو كان مقطوع  
 اجداها فصل تنزل شها دهم عليها او يشرط تنصيصهم قال الرافي يجوز ان يقدّر  
 فيه خلاف وقال المصنف الصواب الجرم بالاول وفي اعتبار وجوده اثر للقتل من  
 دم او خنق او نحو ذلك خلاف والباحج عند الشيخين اعتباره فلو لم يوجد فلا  
 قسامة قال الرافي لا احتمال الموت فجاء لكن في المهمات ان المذهب المنصوص قوله  
 الجمهور وثبوتها وذكر الرزكسي محج وقال فقين القوي عليه ونقل في التوسط كلام الامام  
 ونازع فيه وعلى الاول لا بد ان يعلم انه قتل ليحتج عن القائل كما صرح به الشيخان  
 والاشهر في العزيز استراط التفرق في العبد والنف ونقله ابن الرفعة وغيره عن  
 الشافعي قال في المهمات فقين القوي عليه وتجب من ترجيح الروضة خلافه مع ان  
 الرافي انا رحمه حجتا ونازع غيره في البحث ايضا وفي المهمات انه يشرط مع محجهم متقين  
 ان لا يصفى ربن يملن فيه اتفاقهم على ذلك كما في البيان عن اكثرين وفيها ايضا ان الجذب  
 والمرأتين كالجمع كما حكياه عن البعوي وجرم به اخرون ولو شارك بيت المال وارثا  
 خطا صا حلف كل الحنين ولا يثبت الباقي بيمينه بل حكمه كمن مات بلا وارث كذا قاله  
 وقال لا يمين قتل من لا وارث له ان القاضي يقبض من دعي عليه ويحلفه فان نكل ففي  
 القضاء عليه بنكوله خلاف ياتي وجرم في الاوارا بالعصا عليه يها لنكول لكن صححا  
 في الدعوي فيمن مات بلا وارث فادعي القاضي او مضوبه ديناله على رجل فانكر  
 ونكل انه لا يفتي بالنكول بل يحبس ليحلف او يعر ومن جرم به هناك صا حلف الاوار  
**فصل** فاعلم من بعض المختصر ان قول الشاهد صريه فمات مكانه كقوله فمات منه  
 وعن الامام ما يشعر بنزاع فيه قال الاذري وعلى النص جري للاصحاب لكن في الصحيح  
 ان الاظهر خلافه ونقله عن نص الام وقال انه اقوي مما نقله المزني وطاهر عبارة الروضة  
 واصلا ترجيح الاكتفاء بقوله فاوضح راسه وحكاه في الصحيح عن الام والمختصر ورجحه  
 وحكاه الاذري ايضا عن النص وجمع لكن مقتضي كلام الصغير رجحان مقابله كما في المنهاج  
 فعلى هذا لو كان الشاهد فقيها وعلم القاضي انه لا يطلق الموجبة الاعلى ما يوضح العظم  
 ففيه تردد ونقله بلا ترجيح ولو قال سحرته بكذا فشهد عدلان عارفا ان انه يقتل بالباينة  
 ايضا ولو شهد فقرا العاقله بفسق شهود قتل محمله له تقبل ولو شهدوا اجدا انه اقر  
 يوما لسبب بالقتل واخر انه اقر يوم الا جرمه ثبت القتل لان الاختلاف في الاقرار  
 لا في القتل وصفته بخلاف ما لو قال اجرهما اقر انه قتله بكمه يوم كذا وقال الاخر اقر

اثره

شهادة ص



انه قد مضى ذلك اليوم **باب** قال الشافعي الباعى في اصطلاح الفقهاء  
 هو الخالف للامام العادل وكذا ائمة في الام والمختصرون عبرة في الروضة ما دام اهل  
 العدل ومقتضى التقييد ان الخرج على الجابر ليس بغيا وصرح به المتولي وغيره لكن قال  
 العقال انه يعني لانه لا يغزل الجور ونقله ابن القشيري عن معظم الامامية وقال  
 المصنف في شرح مسلم ان الخرج عليهم حرام باجماع المسلمين وان كانوا فسقة ظالمين ونوع  
 في دعوى الاجماع ببعض من سلف وفي الروضة واصلا ان الامام حكى في قوم قليلين  
 نفوا واجبهن وجهين وراي ان الاول ان يقال ان كانوا يستولون بسببه على حبه  
 فلم يحكم البغاة لئلا سقطت قضيتهم والافلسوا بغاة ولا يبايى بقتل عدد قليل  
 وجرم في الاوار بهذا التفصيل والادنى لكلام الاكثرين كما قاله عدم اعتبار تاويل  
 البغاة اذا كان قطعي البطلان ولو تفرقنا من اطروا راي الخوارج ولم يقاتلوا فغن  
 القاصي عن اصحابنا بغيرهم حتى يرول الضرر ولو صرحوا بسب الامام وغيره من اهل  
 العدل عزروا لان عزوا في الاصح عند المصنف وسرطانية الحرر والشرحين والروضة  
 لعدم قتالهم اذ لم يقاتلوا كمنه في قضية الامام قال الاذري سوا كانوا يبنوا و  
 امتا زوا بوضع عنا لكن لم يخرجوا عن طاعته ولبسحب لتا صيغ اذ اكتب اليه قاضي  
 البغاة بالحق كما لنا قد ان لا يقبله استحقاقا بضم ولو لم يعلم هل هو بمن يستحل دانا  
 او لا فالادحج متناع قوله اذا منعنا بقوله المستحل كما في المنهاج لكن صوب في المهمات  
 بقوله المستحل لان الشافعي نص على قبول شهادته كما نقله المصنف في الشهادات واعتمد  
 ولو اختلف باع على عادل وعكسه في غير القتال لكنه من ضرورته لم يعمن ايضا بخلاف  
 ما لو اختلف في القتال ما ليس من ضرورته وانما يكون ذوو المشوكة بلبا تاويل كالبغاة  
 في الضمان اما في تنفيذ قضا قاضيه واستيفائهم حقا او جذا فلا كما في عكسهم  
 قالوا لا يحكم فيهم على خلاف في غيرهم وفي كون بعث الامام الي البغاة قبل القتال  
 ليسا لهم ما ينقون واجبا او مستحبا خلاف ومقتضى كلام الشيخين وغيرهما الاول  
 قال الاذري وصرح به خلايق ونقله ابن الرفعة عن الاصحاب واما كون المبعوث فطنا  
 فالظاهر كما قاله الاذري والركشي انه ان كان بعثه لجرد السؤال فاستحبوا للمناظرة  
 وازالة الشبهة فلا بد من تاهله لذلك قال الشيخان واذا كان باهل العدل ضعوف  
 اخرا القتال ومن ولي من البغاة ويحرمهم من غير القتال او سيجزا الي فيه قربة اتباع  
 وكذا ولو اجمعين تحت رايه زعيمهم ويطلق الصبي والمرأة بمجرد انقضاء الحرب وانما  
 يعتبر تفرق جمعهم في الزكوة لبا عين واما العبيد والمرهقون فالملو جماعة الضم  
 كالنساء وان كانوا يقاتلون ونقله الشيخان واستحسنوا قول الامام والمتولي ان كان

من وهدوا في  
 انه قطع  
 ولو كان قطع  
 في جواز  
 وجود  
 فلولم يوجد  
 ب المنصوص  
 لوسط كلام  
 ح به الشيطان  
 رة عن  
 من خلافة  
 رة مع  
 وفيه ايضا  
 المال وراي  
 بلا واثبات  
 محله فان  
 القول لكن  
 ماله على  
 ك ما جاز  
 قوله فان  
 باب في  
 فاهو عبارة  
 م والمختصرون  
 كان مقابلة  
 لا على ما  
 انه قبل  
 من واهد  
 الاصل في  
 رواه



يحيي منهم تنال فكالرجال وفي الصحيح انه مخالف لمقتضى نص الام وانما يقال البغاة بالظلم  
فما لو قاتلوا بابه او اخطوا بنا اذا احيينا لذلك وعن التمه جواز الاستعانة عليهم  
بكفار عند الضرورة وهو ممتنع كما قاله جماعة وان اطلق المنع السابق والجمهور  
ولو احيينا للاستعانة بمن يري قتلهم مدبرين جاز ان كان فيه جرة وحسن اقدام  
ونكاح من منعه لو اتبع مذهبنا ولو قال اهل الحرب الذين امنوهم واستعانوا بهم  
ظننا انه يجوز لنا اعانة بعضكم على بعض او انضم المقيمون ولنا اعانة الحق او انضم  
استعانوا بنا على كفا رافلاصحا اننا نبلغهم المامن ونقاتلهم كبغاة ولو قال اهل الزمة  
المعيون لهم ظننا انهم يستعينون بنا على كفا رفقولهم ظننا جوازه ويشترط مع  
قولهم ظننا انهم يحقون ان يقولوا وان لنا اعانة الحق ولو اتفقوا ما لا يمتنعوا  
او نفعا في القصاص وجهان بل لا ترجح في الشرح والروضة وصح في الصحيح  
اللزوم وقال انه مقتضى النص **فصل** يشترط في الامام العدالة ايضا ولائحة  
من ضعف بصري منع معرفة الاستخاص وكذا من نقص يمنع استيفاء الحركة وسرعة  
المنوص في الاصح والخلق خلافا في العقاد هال من به نقل سمع او تهمته ولو فقد  
قرشي بالسرو وكنا في من ولد اسماعيل ثم في الهند بعمجي في التمه جرحي  
ثم من ولد اسحق وفي اشتراط حضور شاهدين البيعة وجهان وصح المصنف عدمه  
ان بايع جميع وقال فان كان واحدا اشترط وليشترط في العاقلين العلم والراي  
ايضا وان يجب المبايع فان امتنع لم تنفقد ولم يجبر الا ان لا يصلح غيره فيجبر  
وليشترط القول في مسألة الاستخلاف ايضا ووقته من عقد الخليفة وموته  
في الاصح ولو وصي الامام لاحزا لامامة فوجهان نقلها بل لا ترجح وجزم اليميني  
بالجواز ونقل في العمد الي لوالد او الولد او جهة ثالثها يجوز ان لا ينفق  
وجزم صاحب الانوار واليميني بالجواز فيه ويخلف مدعي دفع الزكاة للبغاة مستحب  
في الاصح وان صح المصنف في تصحيحه وجوبه وانما يخلف اذا انضم **باب**  
انما يكفر باي وجوب المجمع عليه اذا كان معلوما من الدين ضرورة وان لم يكن فيه  
نص في الاصح كما صوبه في الروايد استدراكا على المطلق الراعي كالمناج وذكروا المصنف  
مثل ذلك عكسه وفي تحليل المحرم بالاجماع وعكسه ويشترط ايضا كونه ممن لا يجوز  
عليه والا كغريب الاسلام فيعد ويعرف وفي الروضة واصلا عن البغوي واداه  
ان تاخير قتل المرتد المجهول الى الاقامة اجنبيا كمن نقل عن ظاهر نص الام الوجوب وهو  
الموافق لترجيح وجوب الاستتابة ويسمي ما لو استتيب قبل جونه فامتنع والحق  
الشيخان بالمرتد المجهول من اقربنا ثم جرحناه لايعام عليه الحد لانه قد يرجع بخلاف



ما لو ثبت بالبينة ونقل فيه ايضا قول العوي ان التأخير اجتناب فلو اقيم عليه  
 فمات لم يجب به شيء وفي الروضة واصلا في صحته استثناء السكران وجهان احدهما  
 نعم لكن ليس يجب التأخير للافاقة والثاني المنع وبه قطع ابن الصباغ لان الشبهة  
 لا تزول في ذلك الحال قالوا لو عاد اليه الاسلام في السكر صح على المذهب وفي المهمات  
 ان العوي على الوجه الاول وقال لا ذرعي انه المذهب المنصوص ثم استشكله بوجوب  
 استثناء المرتد في الحال وصحة اسلام السكران فكيف يحسن التأخير مع خطر  
 الموت وغيره قاله القنيس وجوبها في الحال او يقال به في الحال وبعد الافاقة ويند في  
 المهمات على حكاية الوجهين المذكورين مع الجر من صحته اسلامه وقال الظاهر ان الجر  
 به مضر على الوجه الاول وكانه الحق في الحاشية فاحسن الناقل ثم قال الشيخان  
 ولو اردنا صياغة سكر فاسلم حكمي ابن كج القطع بانه لا يكون اسلاما والعنيس جعله  
 على الخلاف اي في صحته اسلام السكران قال في المهمات وقد صرح القاضي ابو الطيب  
 بقضي هذا القياس فقال انه يصح اسلامه وكلامه يدل على انه منصوص والمعتد  
 عند جمع متاخرين وجوب التفصيل في شهادة الردة كما نقل عن كثيرين وهو في  
 نظاير المسئلة واستثنى في الصحيح الموارج المتغيرين بالكتاب قال فيشرط تفصيلهم  
 قطعنا وعلى القول بالتفصيل ايضا لو شهد ابردة وفضلا فانكر حكمه بالمشاهدة والظاهر  
 فيما لو مات معروف بالاسلام عن ابنين مسلمين فقال احدهما مات مرتدا ولم  
 يبين سببا انه يستفصل فان ذكر ما هو كفر فنصيبه في او ما ليس بكفر صرف  
 اليه وليس للمهاج بالزنا دقة مبني على انهم من محبي الكفر ويظهر الاسلام وهو  
 ما قاله في هذا الباب وغيره لكن في اللؤلؤ انهم من لا يتحمل مله وصوبه في المهمات  
 هناك وفي غيرها هنا انه الاقرب ونقل في الروايد عن العوي واقره ان  
 حكم المتولد بين كافرا صلي ومرتد مبني على المتولد بين مرتدين فان قلنا انه مسلم  
 فكذا هنا والا فكافرا صلي بقبحه ان كان الاصل لها وان كان كافرا بيا فكذا لو  
 وفي الروضة واصلا في التذير عن بعضهم ان الشافعي قال اشبه الاقوال  
 بالصحة زوال الملك بنفس الردة وبه اقول فهذا صحيحه جمع متاخرين تنجا  
 لكثيرين ونجب الادعي من نقل الشيخين انهم من بعضهم مع كونه في المختصر  
 قالوا وعلى القول به لو استلم عاد ملكه بلا خلاف لان ازالته عقوبة فعاد بالوبة  
 وفي تصحيح ان الادح على قول الوقف وقف كآبته وفاقا لما في الشرحين في  
 ما بها فاحظه واستغن عن اعادته هناك ولو لم يجر بدار الحرب وراي الحاكم الحظ  
 في بيع الحيوان فعل **باب** المعتز في الزنا ابلج الحسنة او قررها

يقر ص

المقتضى

على البقاء بالظن  
 لا يستعان به عليهم  
 الشافعي والجمهور  
 جوازها وحسن اقام  
 نعم واستعانوا بنعم  
 اعانة الحق والضم  
 ولو قال اهل الردة  
 جوازها ويشترط  
 وان لم يوافقوا  
 منه وصح في النعم  
 العدة انما كانت  
 استسبا للرد  
 او كونه ولو فقد  
 على التمسك  
 ن وفتح المنع  
 اذن العلم والى  
 الصلح غير الجبر  
 الخليفة وموت  
 جمع وحرم المني  
 في الواحدة  
 الزكاة للبقاء  
**باب**  
 زكاة وان لم يكن فيه  
 كالتاج وذكر الصد  
 ضاكونه من الجور  
 بها عن العوي وراي  
 في الام والوجوب  
 مونه فامتنع والحق  
 كان  
 الجواز قد يبرح



البيان والدراسة

البيان والدراسة

البيان والدراسة

في نسخة كذا من نسخة كذا

وحكم الختي هناك لغسل ويجب الجذبوطي جاريته بيت المال والتغير بوطي حجة  
 او امة في غير الماني اذا عا د بعد ما منعه الحاكم كما نقل عن النص في ولي امة غير  
 باذنه القفل المذكور في الرهن ولا عبرة بالخلاف المنقول عن عطاء من شروط الحد  
 التزام الاحكام وانا نقبل دعوي جعل التزيم من قرب اسلامه او نشا لجبر ان  
 العلما ونقل قولين بل يرجع في تصديق من كبح اخته برضا ع ووطي وادعي جعل تجريمه  
 والمطعم في الانوار ايضا ولا يخفى ما في قوله المباح وان الكامل الزاني بناقص محسن  
 ومرا د ه ان من اصاب امرأة بنكاح صحيح واحدها ناقص فالكامل يخص فكان  
 ينبغي حذف الزاني ويعتبر في البلد الذي يرغب اليه الغريب ان يكون بينه وبين  
 بلد مسافة قصر فالكثير والغريب المسافر في غير مفضل ويؤخر تعريض غير المستوطن  
 جني يتوطن وان تعقبها في الصحيح ويعرب البدوي عن جلته وقومه والاصح  
 الاكتفاء في تعريب المرأة بشق ثقات عند امن الطريق ونقل عن بعضهم لا كفا  
 بواجده في الصحيح انه المعتمد وهو كالحكماء وبعض في قدر الحد هنا وفي القوف  
 كالعبد وليس شرط في الاقرار بالزنا التفسير كاشادة به ولو اقر به ثم شهد اربعة بزناه  
 ثم رجع في حده وجان الملقاها قال لا ادعي وفق كلامها نفهم انه ان قدمت  
 البينة فلا اثر للرجوع ونقل هو والركي عن الماوردي ترجيح اعتبار السابق  
 فان كان الاقرار سقط او البينة فلا وصرح الاذري باختياره ثم قال ولا يخفى ان حمل  
 الوجهين قبل الحكم بالبينة ولم اده نصا وقد نقل الشيخان في باب القضا وجهين  
 فيما لو شهد عدلان بحق ثم اقر الخصم قبل الحكم هل يستند الحكم في الاقرار او اليهما  
 جميعا وان الصحيح الاول قال في الحاد وحيي الراعي في الكلام على الدعوي الجمل  
 عن القفال ما يوافقه وبيناه ان الاكثرين على استناده للبينة قال ومن  
 فوايد الخلاف ما لو اقر بالزنا ثم شهد عليه اربعة ثم رجع في حده وجان المطلع الراعي  
 ويظهر بنا وهما على هذا الخلاف وليس شرط في اقامة السيد الحد على عبده علم بقدره  
 وكيفية في سماعه بينة العقوبة علمه بصفات الشهود واحكام الجرد والمرا د  
 به السيد عند الاستيفاء ولو امرأة فلو بيع الزاني فالحد يلزم بغيره لو زني  
 ذي ثم نقص العمد واستزق اقامه الامام ولو كان لطفل تحمل بغيته الاب والحد  
 والوصي والعقيم وجان وقيل يتبع من غير الاب والجد وفيما الوجهان كذا نقل  
 الشيخان الخلاف ثم قال لا يشبه بناوه على ان الحد اصلاح فلهم اقامته او ولاية  
 فعينه الخلاف وقد اطلقا وجهين في هذا الاصل لكن مقتضى كلامهما في الفاسق  
 والكاره والمكاتب ترجيح اصلاح وصرح به ابن الراعي قال اهل يجوز كون السيد



ابو بكر بن محمد بن الحسين  
ابو بكر بن محمد بن الحسين

جا هلا وجهان بنا على انه اصلاح او ولاية وانما يقيم الكافر على عبده اذا كان كافرا  
كما نقله واقراه وقد اتفقنا السيد عبد بن محمد بن علي وقاساه على ابيه لمخ نفسه وقد  
ذكر ابعده ان له الجدة في القذف قال لا ادعي عليك التبرير لادبي الغير كذلك اذا  
لمله مستحقه واقربه العبد او شهد عليه والمستحب في الجزل ان يكون ايصلا  
ولو كان الراي بضو الخلق حله لمن لم يبرج بروه وفي معنى العتكال المغال واطراف  
التياب والمذهب في الروايد وجوب التاخير للممنوع من الرجوع ويحسن قال لا ادعي وهو  
كما قال ونقله الركني عن جمع لكن قال في الصحيح انه مخالف لنقل الام على كراهة التخييل  
ومصوب وجوب التاخير فيما يهلك غالبا او كثيرا والاستصحاب في غير **باب**  
يسترط لحد القاذف الاثر ايضا وعدم الاباحة فلو قال اذني فقد فقه فالاصح  
الاخذ ونقله الرافي هنا وفي اللعان عن اكثرين واقره مع نقله في الجراح عن البغوي  
ترجيح وجوبه فيما لو قال اذني والامتنك واقره فاستدركه في الروايد ومصوب  
خلافه ورد جمع متأخرون هذا المنقل عن البغوي بان كلامه في الاذن المجرى عن اكره  
قال في المهمات فكل من اذني في مسألة الاكره بلا خلاف بل كلامهم يشعر باباحته  
بل في وجوبه نظروا قال لا ادعي المحبة وجوب اللفظ به جديدا ولو لم يتفق لغزير  
الصبي المميز على القذف حتى يبلغ سقط قال الركني والقياس مثله في المجنون الذي  
له نوع فتييز اذا افاق ولو شهدا لانا اربعة منهم الزوج حيد لان شهادته عليها  
به مردودة وفي الثلاثة العولان في نفس لعدة وذكر الرافي في القضا ان شاهد  
الجرح بالزنا لا يجعل قاذفا للحاجة فان لم يوافق غير فكفقت العدد وقال المصنف  
المختار والصواب انه ليس قاذفا وان لم يوافق غير فانه فرض عليه كفاية او عينا  
واما سهود الزنا فنزود بوب الى الستر وهذا يوافق جزمها جميعا في شهادة الحسبة  
بندب الستر لكن الملق الرافي في باب الزنا ترجيح عدم نديه وصح المصنف فعيل  
المصلحة من سترها وشهادة ولو اسوت في القذوف الحيد باذن القاذف فكما  
ثم لا يجدي بيرا فلو مات وجب القصاص ان استقل بالاستيفان كان بالاذن  
فلا قصاص وكذا الادب في الاخير وله اذا كان مالك القاذف الاستيفان وكذا  
لو بعد عن السلطان كما سبق **باب** الاصح في الروضة علم القطع  
بسوقه خاتم قيمته ربع دينار ووزنه دونه كسلة السبيكة لكن في المهمات  
ان ذلك غلط ورده في الصحيح وقال انه فقه مستقيم ومقتضى الشرحين  
ترجيح القطع في الخاتم وفيها ان جماعة مالوا اليه في السبيكة ايضا واعتمد في  
الصحيح فيها نقل عن ظاهر النصوص واكثر اصحاب ولا يخفى شبهة مسألة الاخراج

ولو قذف غيره وصحلت برئته استترق  
فقد ثابوا اعتبار اجماله القذف لو

السوقه المنة اخذ المال خفية وسترها  
اخذ مال البديعية وقيل اخذ شي  
من حوزة خفية طالما قال في البحر  
في القصب ويدخل في هذه العبارة  
اخذ مال نفسه من مرتين او متاخر  
سأورد مع مستقيمو

في ما خبر  
اخذ لو

المتزوج  
المهمل



من الجزم مرتين بالوثيق ثم سرق في ليلة اخرى كما صرح به الرازي فليقتل بالقطع  
فيما اذا لم يتخلل علم المالك ولا اعادة الجزم بان لا يشترهتك للطرفين كما في الصحيح  
وبغيره اما لو تخلل احدهما فقط فمقتضى المباح القطع واعتمد في الصحيح وغيره خلافة  
ومحل الخلاف في القطع بالهجوم يبلغ مكسرها نفاها اذا قصد باجرامها السرقة  
فان قصد تيسر فسادها فلا قطعاً وعن ابن داود وتقييد محل الخلاف ايضا  
بما اذا كانت لمسلم فان كانت لذمي قطع قطعاً ولا يقطع من وهب له شيء فسرقه  
قبل القبض ولا من ملك الممسوق قبل الدفع الى القايي ولا من اخذ المال بصورة  
السرقة طائفاً انه ملكه او ملك ابه او ابنه او سيده او ان الجزم ملكه ولا يمسق  
طعام عام الخيط وهو لا يوجد ولا يقدّر عليه بمن غال ولا العبد بسرقة مال كسر  
لا يقطع سيده به علي الصحيح فيها وكذا الوادي ان الممسوق ملك سيده فكله السيد  
ولو سرق البعض مال سيده فكله لقن فان سرق السيد ما ملكه بحريته فوجان  
في الروضة واصلها وبغيرهما بلا ترجيح وليست بعدم القطع بالالمصالح وحيد  
المسجد ونحوها كون السارق مسلماً ولا يقطع عني غارم لذات البين بما لا يرد  
ولا احد الموقوف عليهم او اصله او فرعه بسرقة الوقف ولو سرق ام ولرملكه  
فكالتامة وكذا العجبة تعتقد وجوب الطاعة ولا يكتفي في الاجازة بانه للوضع  
بل يعتبر معه الحياط كما يعلم من تفصيل المباح ولا يدرج في دوام الحياط  
الفترات العارضة عادة على المشهور وقيد الوسيط كون الاسطبل جزراً  
للدواب بالفضل بالدور قال ابن الرفعة فان انفصل فلا بد من الحياط دايم  
واستثنى في الصحيح من كونه ليس جزراً للانية والاثاب السطل وثياب  
الغلام والاثاب الدواب ونحوها مما العادة وضعه فيه وبجته الادريجي نقله  
غيره عن جماعة ولو قلب السارق النابيم عن مؤبه واخذ لم يقطع كما قاله ومعه  
في الصحيح والفتاوي وما قالاه هنا وقد ذكر مثله فيما لو يخي جافط الحيمة المايه  
فيها ثم سرق وسرط اعتبار ملاحظه الثوب ويحرم بالعجز اعدم زحمة للطاير  
في الاصح نعم كثرة الملاحظين تعاد لها قالوا اجري الوجه في الجناز والبراز  
وبغيرهما اذا كثرت الرحمة على جانبيه والملاحق وجهين فيما لو فتح باب داره  
واذن للناس في الدخول لشرا متاعه فدخل شخص وسرق وقال لا بعد ذلك  
لو اذن صاحب الدكان للناس في دخولها للمشوا فمن دخل سارقاً قطع او مثراً  
فلا وان لم ياذن قطع كل داخل ونقل عن الامام واقراء انه قال لو جلس يلاحظ  
متاعه حيث لا غوت فتغفله ضعيف يبالي به واخذ فكل يقول لا قطع كما لو

منه ومنه ومنه  
منه ومنه ومنه

منه ومنه  
منه ومنه

وان يكون المكان  
في موضع حيث  
يراه السارق  
كما زاده البصري



قال انا ربّي وعبودى يا ابراهيم  
البراهيم من جملة منكبه الساق  
والموجوده حتى لا يبراهيم

أخذ قوياً يلبس به ويختلف الحكم باختلاف الأخذين الظاهر عن اختلافه  
وجزم به اليميني ولو كانت الدار المنفصلة عن العمارة مفتوحة وبالباب قوي  
نابم يخرج من المنزل عن الدار من غير أو مغلقة وفيها قوي نابم فكذا على الأقوي في  
الرواية والأقرب في الصغير وفي الصحيح أنه لا يرجح للفتوي وذكرنا للأمر في  
الحق بأنغلاق الباب ما لو كان مردوداً وخلفه نابم بحيث لو فتح لأصابه  
وانتبه وما لو نام فيه بحيث لو فتح لانتبه بصره ولو كانت منفصلة مفتوحة  
وبها يقطن بالغ في الملاحظة فانه من السارق الفرصة قطع ولا يشترط أن يكون  
الحية نفسها محبوسة أرخا ديارها فقد نقلنا عن الأصحاب أنها لو شدت بالأوتاد  
ولم ترسل ديارها وكان يمكن دخولها من كل وجه فهي محرمة دون ما فيها ونوم  
حافظ الحية القوي بغيرها كحرفها والسيقظ أولى وصح في الروضة أنه لا يشترط  
إسبال يابها إذا كان من فيها نابم قال الأذري وهو مشكل سيما مع إشاعها  
وكثرة متاعها اللهم إلا أن ينام يابها أو على جملة المتاع والرافعي جرح من لم يمت  
بنقله الترجيح عن ابن كج وأرسل في الصغير وجهين ولو كان من فيها ضعيفاً اشترط  
أن يلحقه غوث ممن يتقوي به ويعتبر هذا أيضاً في حافظ ما شئت ضعيفاً بانيته  
مغلقة بالبركة فإن كانت مفتوحة اشترطت يقطعه والابل المناخة بالصحر  
إن كانت معقولة لم يصير نومها قطعاً واشتغاله عنها وصح ابن الصلاح أن القنبر  
في القطير سبعة بتقدير السين وقد كان التسعة تقجيف واستحسن الرافعي  
أنه لا يتعبد في الصحر الجدد ويتعبد في العمران بالعادة وهو من سبقه إلى عشر  
فإن زاد لم تكن الرواية محرمة وصح في الروضة هذا كله أن اعتبرنا التقطير  
كما في المنهاج ونقل عن الأمر في المهمات أن الفتوي عليه والمرجح في الصغير عدم  
اعتباره ونسب للأكثرين ولا ترجح في الروضة وأصله ولو سرق الكفن  
حافظ البيت الذي فيه العبر فنعني الروضة وأصله ترجح عدم قطعه  
وليس الكفن إلا زائد على خمسة أثواب مجزأة في المقبرة **فصل** بشرط لنقطع  
موجر الخرز استحقات المستاجر أو الموقوف كما قاله وإن كان فيه نظر لأن الرخوة  
ولعدم قطع للمناقب فيما لو أخرج غير أن لا يكون الإخراج ما بين أو كان والمخرج مميز  
فلونقب وأموئلاً لا يميز أو عبداً أعجمياً بالإخراج ففعل قطع الأمر كما نقله عن  
الجمهور نقلنا في المسائل المنثورة عن فتاوى القفال وأقره أنه لو علم فرداً  
نزل الدار وأخرج المتاع ثم نقب وأرسله فأخرج بيني أن لا يقطع لأن الحيوان  
اختياراً بخلاف المحجن ولعدم قطع المخرج أن لا يكون بالدار حافظ ميقظ قريب

فأقبلت المذلة  
أرفق ثم ألقى  
جمع خبره خالدا  
خزاجها السيرة  
الحلاف أيضا  
فبدا له في صفة  
أخذ المال بعزة  
لجز ملكه ولا يزل  
بدسيرة مال آخر  
سيرة فذكره السيد  
ملكه بحرية فوجان  
الصالح خضد  
العين بما للفلان  
وسوق أم ولدا  
غير أن جباة الخلع  
في دوام الخياط  
الأسطبل جرد  
أبد من لحاظ دهم  
السلطان وباب  
محنة الأذى وقاية  
من تنفع كما قاله  
في حفظ الحيمة  
أعدم رجمة اللذان  
في الخازن والدار  
لو فتح باب داره  
وقال لا بعد ذلك  
سارقا قطع أميرة  
قال وجلس بالدار  
فقال يقول لا قطع



من النغب يلاحظ المتاع ومراد المنهاج بما لو ومنعه نأب بعرب النغب فأخرجه  
أخران يكون الآخر سريكة النغب كما صرح به في المجر فلا ينفذ كلامه فيما لو  
وأخرج غيره كالمهات فلوعرف المصنف الآخر كان أولي ودي السارق المال  
إلى حرز آخر كوالي غير حرز ولورماه فأجرت أو غرق فعن ابن المربان يقطع وقال  
الإذري أنه الصحيح وعن ابن القطان لا وحكي ذلك الرازي وقال عندي أن رماه  
للفار والماء فلا وإن قصد أخراجه لأهله قطع ووجه في الصحيح وقال له أرهنا  
الفرع لغيره ولو ومنعه بما راكده وحركه حتى خرج فكما يجري وإن حركه غيره حتى خرج قطع  
المحرك وصورة مسألة فلا دة الصغير أن يكون حراً ولو كانت لا يملك به وأخذ من حرزه  
قطع وصورة مسألة النقل من بيت مغلق إلى حجرة دار بابها مفتوح أن لا يكون  
السارق هو الفاعل والأهمل كخلق بالنسبة إليه في الأصح ولو سكنه جمع وانفرد كل  
بجدة أو بيت في معناها خان ومدرسة ورباط فهي في حق من لا يسكنها كدار الواحد  
فإن سرق أحد السكان من العروة فلا قطع ونقل عن الإمام تردد في لو كان الباب  
موثقاً بفتح مع جارٍ سرق وأخرج من بيت مغلق إلى الصحن قطع والصحن فيهم  
كسكه منسدة بين الدور **فصل** حكم المستامن إذا سرق كعاهد وفي الأثر  
أن سرقته المسلم ما لها كعكسه فيكون مباحاً عنده عدم القطع وهو ما جزم به الأئمة  
واقترع الشيخان على سرقته المسلم مال المعاهد ونقل عن الإمام وأقره أن فيه  
التفصيل في عكسه ومحا في الرعاوي عدم وجوب القطع باليمين الردودة وقال  
الإذري أنه المذهب والصواب ونقله عن جماعة وفي الصحيح أنه المعتمد  
لظاهر نصوص لأم والمختصر وإنما يقبل رجوع السارق بالنسبة للقطع ولو شهد  
بالسرقة رجل وحلف معه ثبت المال أيضاً ولا قطع ويشترط في الشهادة بها بيان  
السارق بإشارة إليه فإن غاب فبإسائه ونسبه والمروق والمروق منه وكذا  
من حرز بتعيينه أو صفته وإن يقول لا أعلم فيه شبهه ويشترط التفصيل في  
الأقرار بها أيضاً والمشهود له إذا قال أحدهما سرق يكره والأخر عشيبة أن يحلف  
مع أحدهما فيعزمه وكذا لو شهد أحدهما بسرقة كبش أبين والآخر بأسود ولو  
شهدا أن أنه سرق بكرة وأخر أنه سرق عشيبة تغارضا ولم يحكم بواجب منهما  
فإن لم يتواوذا علي معين بأن قال بعضهم كبشاً غدوة والبعض كبشاً عشيبة وهما  
واحد واحد فلا قطع وله الحلف مع أحدهما وأخذ العزم أو معها واحداً لاسين  
أو اثنين أو ثلث قطع وعزم الكل ولو شهد واحد كبشاً وأخر كبشين ثبت واحد  
وقطع أن بلغ نصاباً وفيه في الصحيح جواز إهمال الإمام حبيسه بما إذا لم يرد إلى ثلثة

هذا هو المذهب  
في سرقته المسلم  
مال المعاهد  
ونقل عن الإمام  
وأقره أن فيه  
التفصيل في عكسه  
ومحا في الرعاوي  
عدم وجوب القطع  
باليمين الردودة  
وقال الإذري أنه  
المذهب والصواب  
ونقله عن جماعة  
وفي الصحيح أنه  
المعتمد لظاهر  
نصوص لأم والمختصر  
وأما يقبل رجوع  
السارق بالنسبة  
للقطع ولو شهد  
بالسرقة رجل  
وحلف معه ثبت  
المال أيضاً ولا  
قطع ويشترط في  
الشهادة بها بيان  
السارق بإشارة  
إليه فإن غاب فبإسائه  
ونسبه والمروق  
والمروق منه وكذا  
من حرز بتعيينه  
أو صفته وإن يقول  
لا أعلم فيه شبهه  
ويشترط التفصيل  
في الأقرار بها  
أيضاً والمشهود  
له إذا قال أحدهما  
سرق يكره والأخر  
عشيبة أن يحلف  
مع أحدهما فيعزمه  
وكذا لو شهد أحدهما  
بسرقة كبش أبين  
والآخر بأسود ولو  
شهدا أن أنه سرق  
بكرة وأخر أنه سرق  
عشيبة تغارضا ولم  
يحكم بواجب منهما  
فإن لم يتواوذا علي  
معين بأن قال بعضهم  
كبشاً غدوة والبعض  
كبشاً عشيبة وهما  
واحد واحد فلا قطع  
وله الحلف مع أحدهما  
وأخذ العزم أو معها  
واحداً لاسين أو اثنين  
أو ثلث قطع وعزم  
الكل ولو شهد واحد  
كبشاً وأخر كبشين  
ثبت واحد وقطع أن  
بلغ نصاباً وفيه في  
الصحيح جواز إهمال  
الإمام حبيسه بما إذا  
لم يرد إلى ثلثة

أولاً  
في سرقته المسلم  
مال المعاهد  
ونقل عن الإمام  
وأقره أن فيه  
التفصيل في عكسه  
ومحا في الرعاوي  
عدم وجوب القطع  
باليمين الردودة  
وقال الإذري أنه  
المذهب والصواب  
ونقله عن جماعة  
وفي الصحيح أنه  
المعتمد لظاهر  
نصوص لأم والمختصر  
وأما يقبل رجوع  
السارق بالنسبة  
للقطع ولو شهد  
بالسرقة رجل  
وحلف معه ثبت  
المال أيضاً ولا  
قطع ويشترط في  
الشهادة بها بيان  
السارق بإشارة  
إليه فإن غاب فبإسائه  
ونسبه والمروق  
والمروق منه وكذا  
من حرز بتعيينه  
أو صفته وإن يقول  
لا أعلم فيه شبهه  
ويشترط التفصيل  
في الأقرار بها  
أيضاً والمشهود  
له إذا قال أحدهما  
سرق يكره والأخر  
عشيبة أن يحلف  
مع أحدهما فيعزمه  
وكذا لو شهد أحدهما  
بسرقة كبش أبين  
والآخر بأسود ولو  
شهدا أن أنه سرق  
بكرة وأخر أنه سرق  
عشيبة تغارضا ولم  
يحكم بواجب منهما  
فإن لم يتواوذا علي  
معين بأن قال بعضهم  
كبشاً غدوة والبعض  
كبشاً عشيبة وهما  
واحد واحد فلا قطع  
وله الحلف مع أحدهما  
وأخذ العزم أو معها  
واحداً لاسين أو اثنين  
أو ثلث قطع وعزم  
الكل ولو شهد واحد  
كبشاً وأخر كبشين  
ثبت واحد وقطع أن  
بلغ نصاباً وفيه في  
الصحيح جواز إهمال  
الإمام حبيسه بما إذا  
لم يرد إلى ثلثة



كان انجي عليه وليس له من يقوم به وسقوط يد بجنائيه واوعىها كالافه وكذا وثلث  
وحيف من قطعها الموت **باب** لا يشترط في قاطع الطريق المذكورة  
ولا شهر السلاح ولا العدد ولو خرجوا على مساوين لهم وانالت كل لمايفة من الاخري  
فقطاع ايضا في الاصح وكذا لو دخل جماعة دارا ليلا وسعوا اهلها من الاستغاثه مع  
قوة السلطان وحضوره قال الرزكي وثما هر عبارة المهاج والروضة وجوب تخيير  
الدين ينجيهم في الطريق ولم يحدوا ما لا ولا نفسا وعبارة المجر والشرح ينبغي وقصية  
كلهم الشيخين الجمع بين الحبس وغيره ونقل الادريجي والرزكي وجهين في تعيين الحبس  
وعلى اثنين وجهين في حبسهم في بلدهم او غيرهما واقتصرا الشيخان على نقلهما عن ابن  
سريج ان الحبس في غير موضعهم اولى لانه اجود وابلغ في الرجوع وليشترط لقطع القاطع  
بضاب السرقة الجزو وعدم الشهته والقياس كما في الصحيح اعتبار طلب المالك  
وان لم يعتبر في القتل طلب الاوليا واستشهد لذلك بفضل الام ولقتله بالقتل لونه  
عمدا واصلبه مع القتل كون الماخوذ نصا بما قاله وان اختار في الصحيح خلافه  
وقياس شتله كما قاله هو وغيره استزاد الجزو وعدم الشهته وطلب المالك عبارة  
الحاوي تدل عليه والصلب ايضا مختم والاصح انه يكون على خشبة ويجوزها لاعلى  
الارض وانه لو حيف تخير قبل الثلاث انزل وما يسقط بنبوته قبل العودة عليه  
قطع الرجل وكذا اليد في الاصح ومحل عدم سقوط سائر الجردود بالموتبة في الظاهر ما بينه  
وبن الله تعالى فيسقط ومحل الخلاف في قول المهاج وكذا ان حضر وقال في عملوا القطع  
في الاصح اذا حيف موته بالموا لاة بين الجلد والقطع والاعجل جرمنا كما قاله الامام اقراره  
واستشكل ابن النقيب تقديم قصاص النفس على جلد الزنا ونقل في الصحيح عن  
نصر الامر بتقديم الجلد قال انه لا خلاف فيه ونقله الرزكي عن الامام وصوبه وقد  
صرح به الشيخان ايضا **باب** لا حد على من سرب ثوبا منه قطرات  
خمر والمغال بصفاته واساعة اللقمة بالجزوا جنة على من غصو لم يجد غيرها وانما  
يجرم المرء في بصرها ولا حد فيه كما في الروضة واصلها عن القاضي والقاضي واختاره  
المصنف في تقييده وصححه الادريجي وان نقل الشيخان ان الامام قال الملق الاية  
المعتبرون وجوبه فقد ضعفه في الصغير ولو قال في اقراره شرب ما شرب منه  
غيري فسكرمه فلكوله شرب الجزو وكذا الوقال الشاهد مثل ذلك وقال الادريجي  
الظاهر ان اخير حد السكران الى لاقاة على لاختيار لا الوجوب ونقل هو جماعة  
وجهين في الاعتماد به حال السكر ومحو الاعتداد وسوطا لتقارير الجردود  
ولا تغير بالردة اول من بل اذا تكررت ومن سمد بزمانا ترجع حد للحدف وعذر

فأبى له الوقوف إن رجلا لا يسكن شرب الخمر  
حر من شربه للجماعة إلا أنسا روني وجوب  
الخمر عليه فقل إن عليه إلا أنسا روني منتفبه  
ولمي فخذ شرب البول فلا يسكن غير التغير  
وتعلم وجوبه حسا للباب والاول كما سئل قال ما  
أبى له الوقوف إن رجلا لا يسكن شرب الخمر

قد خرج قال انك اهل الحسين في تليقة  
 فلما لم يدر في اقامة الحدود من التوبة  
 حتى لم يدر في اقامة الحدود من التوبة  
 وعليه جد ولا يحب عليها وفي تاويك  
 التي اليه يعني لو حده بينه الشرب  
 وظلوا حده في الزنا بعد لانه لو اخطأ  
 في الزنا بعد في العيب في السرقة  
 اجزائنا في هذا الزنا بعد لانه لو اخطأ  
 حله رجلا في ايمان عليه حله الزنا بعد  
 مستطعنا كما لو قتل اجلا جان انه  
 قال انك اهل الحسين في تليقة



لشهادة الزور ولو جامع في رمضان عزز مع الكفارة كما جكي للعبودي في شرح السنة  
الاجماع عليه وفي شرح المسند للرافعي ما يقتضيه وجزم به غيره لكن منعه في الصحيح  
وصح انه لا يعز كجزم به في الكفاية ويجبان في اليمين الخوس ايضا وفي الروضة  
واملها عن الامام ان الاصحاب قالوا على الامام رعاية الترتيب والدرج في تعزير  
كرفع الصايل فلا يرقا الى مرتبة وهو يري ما دونها كافيا ونقل عنه عن المحققين ان  
العز لو علم ان التاديب لا يحصل الا بالضرب المبرح لم يكن له المبرح ولا غيره ثم قال في  
العز ويشبه ان يقال يضرب غير مبرح اقامة لمبرح الواجب قال في المهمات وهو  
ظاهر ويقوي كلام المحققين ما تقدم في ضرب بجفاضات ثقل مثله غالباً والجاوي  
وقال ان الامام ان راي الجمع في التعزير بين الجبس والضرب فعل ولا يستوفي التعزير  
الا بطلب مستحقه وان لم يسقط بعضه **باب** قيدا الشخان وغيرهما  
جواز دفع الصايل عن النفس الطرف والبضع ومقدماته والمال يكون هذه الاشياء  
معصومة ومن ذلك دفع مسلم عن ذي واب عن ابن وسيد عن عبد ودفع  
من يتلف مال نفسه بل يجب الدفع عن المال ايضا اذ ارجا كان رآه يشرح جهاده  
الا ان خاف على نفسه وكذا لو خاف من الرفع عن البضع وقيد في الصحيح وغيره بتجا  
لجماعة عدم وجوب دفع المسلم عن النفس تحقون الدم ليخرج الرائي المحض او يمن  
اذا صال على مسلم معصوم فيجب عليه دفعه عن نفسه قطعاً ولو كان الصايل يذفع  
بسوط او عصي ولم يجد الاسيكتا او سيفاً فله الضرب به ولو لم يمكن العضوض الحاضر  
الابانلاف عضواً ويمن للعاض فله ذلك على الصحيح فيها ومن نظرا الى جرمه في اذه  
وهن مجازم للناظر مجزوات جاز رمية ايضا وكذا لو كان بها المالك وحده وهو  
مكتشف العورة ولو كانت الدار للناظر فسكنها مستاجر فله الرمي او غاصب  
فلا او مستجير فوجها ن الملقاها وصح في الصحيح انه كالمستاجر وفي الفتوى وغيره انه  
الاقوي ولو كان فيها للناظر متاع فكالجرم كالا له ومنعه في الصحيح ولو كانت الكوة  
واسعة بحيث ينسب صاحب الدار فيها الى تعريض فلا رمي وان وقف ونظر عمداً  
وكذا لو نظر من باب مفتوح لكن قيد القرائي بما اذا لم يقدموا لانداز فان قدمه فله الرمي  
وتبعه الرافعي والجاوي واسقط في الروضة ونقل عن الامام ان مجال التردد في وجوب  
تقديم الانذار في مسألة المناج في موعظة قد لا تقيد اما ما يوثق بكونه دافعا من  
تخويف وزعمه من حجة فيجب قطعاً لا وهذا الحسن ولو اضرب الناظر قبل رمية حرم  
اتباعه ورميه ولو رمي الناظر فقال لم اتعد النظر فلا شيء على الرامي قالوا هذا اذا  
الي جواز الرمي من غير تحقق قصد ومنعه الامام وهو حسن ولو لم يندفع بالمخيف



استغاث عليه فان لم يكن عوث استجب ان يشهد بابعه نقاي فان لم يدر فله من  
بالسلاح وما يردعه فان مات فهدر ولو لم يكن فقد عينه بالرمي او لم يضر جرحه  
فزمي عضوا اخر فالأبقي المذهب حكايته وجهين فيه ونقل انه لو اصاب موضعاً بعد  
من عينه بلا فقد لم يقض في الأصح والأشبه ما ذكره الروايات ان كان الجرح الا  
يخطي من العين اليه ضمن او قريباً فلا وليتبع رمي الناظر اغير المراهق وانما يقض  
العز مال دخل في الهلاك لا كصفة خفيفة ولو عزر معلم رقيقاً باذن سيده  
فلا ضمان ومثله تعزير الزوجة الرقيقة باذن سيدها كما استثناء في الصحيح مع ما لو  
طلب كامل العيز بعد اعترافه بقتضيه ولا يحقتل السلطان بوجوب الردية في ماله  
اذا فعل بالاصبي ما منع بل كذا الأب والجدة علي الصحيح وفي الوصي والقيم وجهان  
نقلها الا ذرعي وغيره لا ترجح احدهما وجوب القود والثاني انها كستبيها ونقلها  
في الصحيح ثم قال والأصح عندني في الوصي وامين الحاكم انها كالخاكم ولو وجب علي  
الامام بخطابه كفارة ففي ماله ولو حلف بشاهدين فبأنافاسقين او امرأتين مات  
بذلك فكالكا فزين نعم يرجع علي المتأخرين بالفسق بخلاف المراهقين في الأصح  
فيها ويجب علي الامام العصاة في حال التقصير اذا التقى علي الراجح عند الامام  
واقترأه قال الا ذرعي اي حيث يكون الجرح بثلث القود او كان الجرح قطع يد  
مثلاً ويجوز تترك كلام المهاج عليه لان الفهم اعم قاله لكن فيه قاله نظرو لذلك  
اضرب عنه في البسيط واحسن الجاوي حيث اجاب بعدم القود اذا حكم بعدين  
مع تقصيره في البحث عنها وهو الظاهر لكن قطع في الصحيح بالوجوب ويجوز مخازن  
الختي في الأصح وان قال ابن الرفعة المشهور وجوبه في فرجه معا والأصح في الزايد  
ان يوم الولادة لا يحجب من السبعة في الختان وفيها وفي المجموع ان المستظري حكمه  
عن الاكثرين واقترأ في المهمات انه المصوص المفتي به لكن صح في شرح مسلم جبانة  
كالمرحمة في الروضة واصلها والمجموع والفرق لا يح وذكروا الشيخان فيمن بلغ غير محتون  
ان الامام مامس به فان امتنع اجرم فان خسته مات فلا ضمان الا ان خسته في شدة  
جرا او برد فحجب نصف الفهم في الأصح ثم قالوا واجري الامام هذا الخلاف فيما لو  
خسته الاب في شدة جرا او برد وجعله اولي بنعي الفهم لانه الذي يوله غالباً  
فهو كالجد في حق الامام لكن جرم في الانوار في الاب والجد بعدم الفهم وللمني مثلاً  
فانه ذكرهما مع الامام وحض وجوب نصف الفهم به **فصل** لو كان مع دار  
سابق وقايد ضمننا الا انها لضعفين او احدها وراكب فلذا في احد الوجهين والثاني  
يخص بالراكب ولا ترجح في الروضة والصغير وجزم صاحب الانوار في المني بالراكب

وہم علی دینہ علیہ او شہم  
وہم ان فی الجاویب

في احوال المباحين المحصور عليه  
 في قوله او ان تحقق بالركب  
 وعلى المحصور في قول ثانيا تحقق  
 الركب بالكلان هو رينا وكفانه  
 انسان الى جواز الامتن

شرح المسنة  
عنه في الصحيح  
وأول الروضة  
المدرجة في  
عن المحقق أن  
العزيز ثم قال  
في الملمات وهو  
عنه بالباد والي  
يسمى في العبر  
شيخان وغيرهما  
يكون هذا لا  
بل عن عبد و  
أه بشرا حجاره  
تصحيح وغيره  
في الجنبين  
كان الصالحين  
من العوض الخالص  
إلى حرمه في أراه  
لذلك وجد وهو  
الري أو غاصب  
في الحق فترانه  
وهو لو كانت الكفر  
وقف ونظر محمد  
أروان فزيم فلأر  
التردد في  
يكونه دافعا  
الطاهر من  
مي قال وهذا  
لولا يندفع الخفيف

اسقفار







كانت المراعي وسط المزارع او في جريم السواقي فلا يعتاد ارسالها بل انزاع فان  
 ارسالها ضمن التلافيا ولو نها را على المذهب ولو ارسل دابة في البلد فالتلف شيئا  
 ضمنه في الاصح ولو كانت عند مودع او اجير في حفظها فارتسلها ضمن التلافيا ولو  
 نها را كما حكاه عن الجوزي وقال الرافي في المودع ليس به ان يقال عليه الحفظ  
 كما لما لك وقال المصنف فيه وفي الاجير ينبغي ان لا يضمنها را وتزبط الاجير  
 انما يوثق ان مالك الدابة يضمنه وتزبط في التصحيح الكلامين ولو ربط  
 دابة بطريق ولو واسعا ضمن التلافيا على الصحيح ولو ارسل طيرا فالتلف شيئا فلا  
 انما كان الجهادية عند رسول الله صلى الله عليه وسلم  
**كتاب السير**  
 فمن كفاية بعد المجرى على التفضيل المذكور في الناح اما قبله فمستغ وفيه ايضا  
 بيان ما هو من كفاية من العلوم التي ليست بشريعة كالبحر والطب وانما يكتو  
 المجمع على انكاره وكذا ما اعتقد الفاعل تجريمه على الصحيح واما الامر بالمندوب  
 فمستحب على نقله الامام عن الجمهور وبواقفة كما قاله الاذري ترجيحهم انا  
 لا نقابل اهل البلد نكو الاذان او الجماعة على قول الذب لكن استحسن الشيخان  
 تفضيلا لما ورد في من جملة الانكار على من غير هيئة عبادة كما ظهر في سرية عكسه  
 وصح في الروايد وجوب الامر بصلاة العيد وان جعلنا هاسته قال لان الامر  
 بالمعروف هو الامر بالطاعة سيما ما كان شعارا لما هرا وتقييد احياء الكعبة  
 بالزيارة كالمجرى شيخي في بحث الرافي فانه تغلظ في الاحكام الملقاة بعين الحج ثم  
 قال ينبغي حصول المقصود بالعمرة والاعتكاف والصلاة في المسجد الحرام ولم  
 يذكر في الصغير ورده في الروايد بان مقصود الحج لا يحصل بذلك لغوات الوقوف  
 والرمي والمبيت وحيات تلك البقاع بالطاعات قال في المهمات وهو غير ملاق  
 له فان الكلام في احياء الكعبة نعم ما ذكره في الصلوة والاعتكاف واضح اما  
 العمرة فالحاقص بالحج قريب والمجته ان الطواف يكفي وصوب غيره ما اطلقه الاصحاب  
 واجاب في الصحيح عن بحث الرافي بان المقصد الاعظم ببنا البيت الحج فكان  
 احياءه به ومن فروض الكفاية دفع ضرر اهل الزمة ايضا باطعام وكسوة  
 ونحوهما ولو اندفع الضر عنهم او عن المسلمين بوقف او نحو فلا ولو اشددت  
 الضرورة فصل يكفي او يجب الزيادة الي تمام الكفاية التي يعومر بها من تلزمه  
 نفقته وجهان نقلها بالترجيح وفي المهمات ان الراعي الاول كما اقتضاه  
 كلام الرافي في الاطعمة وقال الاذري ايضا ان الاول اقرب وفي الروايد عن  
 الامام ان علي الموسر المواساة بما زاد على كفاية سنة قال في الصحيح ومقتضاه

قوله وتزبط الراعي اي بان المودع ما مور بالاحتياط  
 في الحفظ بخلاف المالك الذي لا يوجب الاحتياط  
 بانه لا يفي فيه التلخيص على صاحب الزرع حظه  
 بهرا او قوله يعني المظن وتزبط الاجير انما يوثق  
 الى اخره ممنوع بل يوثق ايضا في ضمان ما تلفه  
 التي لم تحفظ في حفظها الاحتياط المأمور به  
 قال وقد جعل ذلك في واجبا بالدابة التي  
 اركبها اجير مبيلا او محنوا تحت يده وان كان  
 غاربا عنها ولذلك جعلوا ضمانا لما تلفه ولو كان  
 كما قال النووي لم يضمن لان تانيه انما يوثق  
 في ضمان الدابة دون ما يرب منها التمسك

كما في الدابة  
 وهو مستلزم  
 والبقا يجب  
 ذن را كما  
 فاستبها ان  
 فيها في ضمان  
 لان من غدا ان  
 ضبطها فان  
 سبق لصل  
 وسبق لصل  
 ان الدابة  
 ضمان لما تلفه  
 ذن غفلة فان  
 ربح فان لم  
 على الراعي الا  
 او اركبها  
 فادورة خلاف  
 ت اورايت بطلان  
 ذلك وقال الراعي  
 ام قال في الصحيح  
 المذهب الضامن  
 بموجب الاول  
 كغير دابة فان  
 الوضع موضع  
 والتلف وعلا  
 حبه ولو تلفت  
 حبه وحديثة الا  
 لا الذري وحفظها  
 ليلانها ولو



انه لا يتوجه هذا الغرض على من ليس معه زيادة على السنة وهذا لا يقول  
 احد بل يدفع المحتاجين الي ان يفرغ ماله وبسط الكلام في ذلك ويشترط  
 تكون تجمل الشهادة فرض كفاية حضور المجمل فان دعي له فالأصح المنع الا ان  
 يكون الراعي قاصيا او معدورا برضا ويحرم وانما يجب رد السلام اذا سلم  
 المسلم العاقل فلا يجب الرد على المجنون والسكران اذا سلم على الأصح المجموع  
 والخلق في الروضة واصلها وجهين ولو سلم على شاة اجنبية لم يجب بل لا  
 يجوز كما في الروايد عن المتولي مع نقله عنه كراهة الرد في عكسه قال ولو كان  
 الساجد عاقل لم عليهم الرجل خازن الحديث الصحيح في ذلك قال في الإجماع وترك  
 جواب العاصي اذا ظن في تركه رجاء له أو لغيره وفي الروايد في رد السلام  
 لغايب الخلاق وجوب تبليغه واستثني الامام من الخلاق الجمهور ترك  
 السلام على اكل ما بعد الابتلاع وقتل الوضع وجرم في الاذكار ورجحه  
 في الصحيح ومال ابن الرفعة للاطلاق ومن يكره السلام عليه المي ويرده  
 لغنا كما نقله عن النص قال الاذرعى وحاهم الوجوب لكن معقبي قولها  
 ان من سلم في حال لا يستحب فيها السلام لا يمتنع جوابا بيقضي خلافه قال  
 واما المصلي فاطلق الراي انه لا يسلم عليه ولم يبعه المتولي لكن قال انه  
 لا يرد حتى يفرغ ويجوز ان يجب في الصلاة بالاشارة كما نص عليه في القديم  
 والصحيح عدم وجوبه مطلقا فان رد فيها بقوله عليهم السلام لم يتطل وبه  
 في المهمات على ان النص المذكور لم يخالفه في الجديد وعلى ان الرد مستحب كما  
 يفهمه كلام الراعي وصرح به في الروايد ونقل فيه عن الواحدي ان الاول  
 تركه على الغاري فان سلم رد بالاشارة فان رد لفظا تعود وقرا ثم قال وفيه  
 نظروا الظاهر انه ليس عليه ويجب الرد لفظا وصرح المصنف في البين  
 بصغف كلام الواحدي والخلق الشيخان وجهين في استحباب السلام  
 على الفساق وفي الروايد ان المختار ترك ابتدأ المستدع به الا لعدو وخوف  
 مفسدة وانما ينفع المرض وجوب الجهاد اذا كان يمنع القتال والركوب على اية  
 او مشق معه القتال مسقة شديدة فلا عبرة بالصداع ووجع الظهر ونحو  
 الحقيقة ويجوزها ولا بها دعي خفي واعجب وفاقه معظم اصابع يد ولا على  
 ضعيف البصر الا ان كان يدرك الشخص ويمكنه ان يتقي السلاح ولا على ذي  
 ولو بدله لقا قد لاهبه ما يحتاجه لرمه القبول والجهاد ان كان الباذل الامام  
 ولا يحرم سفر الجهاد على المدين المعسر على الصحيح وان نقل في الكفاية عن



الاصحاب خلافة ولا على موسرا ستناب من يعصيه من مال جازر والاحرار  
 والمحدثات في اعتبار اذ يضم كالأجر ولو مع وجودها في الاصح وقد في العزيز  
 سغرا لولد وحيد لغله فرض الكفاية بالرشيد وحذرة في الصغير والرقبة  
 قال الا ذرعي لا وجه للاخلال به وسعين زيادة ان لا يكون امر دجلا وانا  
 يجب الرجوع علي من رجع ابواه او غيره عن الاذن ولم يحضروا الصفا اذا لم  
 يحف انكسار قلوب المسلمين ولا على نفسه او ماله فلو امكنه ان يقيم بغيره  
 بالطريق لرغمه ويشترط ايضا ان لا يكون خروجه يجعل من السلطان كما في الكفاية  
 وغيرها عن الماوردي والنص الام ولو كان الابوان كافرين فاسلم بعد خروجه ولم  
 ما ذنا وعلم الحال فكالرجوع عن الاذن ولو اخل الكفار على دار الاسلام ونزلوا  
 على بابها بقصدتها او على خراب او جبل بدار الاسلام اجيد عن البدان فكدخلها  
 على الصحيح ولا يحضروا النسوة ان لم يكن فيهن قوة والافكا لعبيد قالا ويجوز ان  
 لا يحتاج لادن الزوج وانما يجوز الاستسلام من جوار الاسرا اذا كان لو امتنع لقتل  
 ولو علت المرأة ايقاع العاجشة بها واستسلمت فعليه الدفع وان كان يقتل  
 فان كانت لا يقصد بها في الحال وانما يظن ذلك بعد السبي قال الشيخان فيجعل  
 ٢. ان يجوز لها الاستسلام في الحال ثم ترفع وتقل الركني عن الجارمي ترجيه  
 وعن البسيط ان الظاهر المنع ويشترط وجود المراد لوجوب المساعدة على  
 من بمسافة القصر او دونها والمركوب للاول في الاصح **فصل** استثنى في  
 الصحيح من اعتبار اذن الامام او نايبه في الغزو ما لو كان الذهب للاستيدان  
 بفوت المقصود او عطل الامام الغزو واقتل هو وجده علي لدينا او غلب علي  
 الظن انه اذا استاذن لم يرد له وشرط الماوردي للاستعانة بكفار  
 كما في الرواية ان يجالوا معتقد العدو وتقل الرافعي عن العراقيين وجماعة  
 اشتراط الحاجة اليها لعلة المسلمين واستشكله بنا فاته اشتراط مقاومة  
 فريقي الكفر واجاب عنه المصنف وغيره والحق الشيخان في جواز اعمار  
 لسا اهل الدفة وصبيانهم قولين وقال في الصحيح الاصح عندنا الجواز كما جزم به  
 في الام وفي كلام الاصحاب ما يقتضي تصحيحه وناقش للمهاج في اعتبارها في الاستعانة  
 بالصبيان كونهم مراهقين بل اذا حصلت من المهاداة وراي الامام استصحاب  
 جاز كما يقتضيه نص الام وكونهم اقربا بل الاعتبار حصول المنفعة بهم وقد اطلق  
 الشيخان جواز استصحاب المراهقين لصلحية سعي الماو مداواة الجرحي كاستصحاب  
 النساء لذلك بخلاف المجانين ولا يحتاج الامام في الاستعانة بالوصي بالمنفعة

نسب

بان قال المراد بان يكون المستعان بهم  
 فذلك لا يكفي ان يكون لهم كنه ظاهره

الا يقول  
 الملك وشركه  
 النعم الان  
 سلام اذ اسلم  
 على الاصح  
 لم يجب بل  
 سعة قالوا  
 في الاحرار  
 من اسلم  
 في الجور  
 ذكروا وجب  
 به الذي ورد  
 من مقتضى  
 مقتضى ظاهره  
 لكن قال  
 في العذر  
 لم يفتلونه  
 لم يصب  
 لو امكن ان  
 وفرا مكاله  
 لمصنف في البنا  
 بكتاب السلام  
 به الا بعد  
 والركوب على  
 ووجه العذر  
 اصابتهم ولا  
 في السلاح ولا  
 كان البادله  
 قتل في الكفاية عن



المستوفى

ॐ नमो भगवते वासुदेवाय ॥  
 श्रीकृष्णाय नमः ॥  
 श्रीगुरुभ्यो नमः ॥  
 श्रीगणेशाय नमः ॥

اشار إليه في الاخر تكلمه  
مسلم من الجيش فطعمه كما رواه وكوه  
فكوه لانه لا يامن ليل الا ان يعجب  
واما يستقيم اذا لم تدع اليه حاجة

لبيت المال والمكاتب كتابة صحيحة الى اذن السيد في الامم كما فيه عليه في  
التفصيل وجوز اجارة الولي الصلي المسلم للغزو وكذا العبد باعل راي له مخالف  
للسجين وللأحد ايضا بل اهبة الغزو من المأمور واما جواز استيثار الرمي  
حيث يجوز الاستغاثة به والمعاهد مثله فانقل عن مقتضى كلام الشافعي الامم  
وتكون الاجرة من خمس المحسن فقط في الامم ويجوز قتل الصلي ويحرم اذا اقا بلوا واما  
فصد الكفار بالنار والمنجنيق وما في معناها اذا كان فيهم مسلم اسير او ناجر  
او مستامن فكروه بضرورة على المذهب واعتبر الشيخان في جواز رمي  
بمساومين وجود الضرورة وفسرها بان التجم الحروب ولو تركوا العلم بالدين  
ونقلوا خلافا عند عدمها بان دفعوا اليهم عن انفسهم واحتمل الحال تركهم وكانوا  
في القلعة او في غيرها ولم يرجع الراعي شيئا فزاد المصنف ان الراجح الجواز لمن  
عجز عن القتال لمن ويحرم اوله بوقوعه سلاح الانصار عن الصف مطلقا  
ويندب ان يولي مجرما او مجنونا فان امكنه الرمي لاحجار في لزوم الثبات  
وحما ان الملقم الراعي وصح المصنف الدفعة قال في المهمات وهو ذو هول عن بعض  
ذلك في الباب قبله ولو مات فرسه ولا يجر على قتال راجلا فله الانصار  
وهو مستحب لعبد حربي لا اذن سيده كما نقله واقراه اما قبل الواقعة فيجب  
عليه الرجوع وحكم مشاركة المجنون للقتال فيما غنم بعد مفارقة كالنجير  
وجوز انصار ما يتهضعان ما يبي بطل الا واحد في الامم كذا قاله وفي  
المهمات ان تخلف هذا المثال سبعا للبسيط مع امكان التعبير بالماتين دھول  
عن جواز الانصار عن الضعف واذا جاز الغزار وغلب على ظنهم الظفران سبوا  
استحب الثبات وان غلب على ظنهم الهلاك لم يجب التراجع في الامم عند الضعف  
بل يستحب واذن الامير في المارة كالامام ويعتبر في كراهة ائتلاف بناهم  
وسجورهم عليه الظن بحصولها لنا لا مجرد الراجا ولو فتحناه ادهم قصر او صلح  
علي ان يكون لنا اولهم حرم التحريب والقطع **فصل** حكم مجازين الكفار  
اذا اسروا كهيبتهم نعم لو اسر متقطع الجنون فينه خلاف نقله في  
المرحين والروضة في باب الجزية فقال قال الامام ان غلبنا حكم الجنون  
رق ولا يقتل والافاقه لم يرق بالاسر وانما ظاهر الجنون وبخه اعتبار  
حالة الاسر وصححه القرابي قال الرذكتي وجوز به الجاجري في الايضاح  
وحكم الخنائ كالنساء ويعتبر في الاسري الذين يعزى اليهم الاحرار الكاملون  
الاسلام كما في التفصيل عن النص والاصحاب واذا اسلم الاسير فسرط جواز



مفاداته ان يكون له عزا وعشيرة يسلمها ولو كان سلامه بعد اختيار  
الامام خضلة غيرا لقتل لعنت ولا يحتاج زوجة الذي الى ضرب الرق بل  
يرق بالاسرو وكذا زوجة المسلم علي مقتني كلام الشرحين والروضة واعتمد  
في الصحيح وغيره ولو كان الزوج المسي كبرا عاقلا فاداه الامام او من عليه  
استمرت الزوجية ولو ادق من عليه دين لحرسي سقط علي الصحيح واسلام  
احد الجريين فيما لو اقرض جري من جري او اشترى منه كاسلامها وكذا  
قتول الجريته ومثله الامان وحكم المجلس من دار الحرب كالمسروق وحرما  
في الزكاة ما بينهما ملك لاخذ وفي المهمات ان الصحيح ما هنا ونقلا في صفة التعريف  
لما امكن كونه مسلم عن الشيخ ابي حامد انه يعرفه يوما او يومين قال لا يعرف  
منه قول الامام يكفي بلوغ التعريف للاجناد اذا لم يكن هناك مسلم سواهم  
ولا نظرا الي احتمال مرور التجار وعن المذهب والتهذيب انه يعرفه سنة قال  
الدركشي ويشبه حمل الاول علي الحسين وحاو له الاذري ايضا واستدل له ثم  
قال وبالحكمة فالظاهر وهو قضية الملاقاة الكتاب وغيره انه لا فرق بين هذه  
وبين لحظة دار الاسلام في مدة التعريف ولا يجوز التبسط في العينة بالزيادة  
علي فذا الحاجة وحسب قيمة الزايد ولهم التزود لقطع مسافة بين ابراهيم واما  
يلزم من رجوع الي دار الاسلام ومعه بقية ردها الي الغنم اذا كان قبل الغنمة اما بعد  
فيرد الي الامام ثم ان لم يكن ضمنها كالغنمة اقلتها وتفرق الغنم جعلت في  
سهم المصالح ولو قل طعام الغنمة واستشعر الامير المنازع فيه جعله تحت يده  
بقدر حاجتهم وله منع المكفي وجواز التبسط لمن لحق بعد الحرب وقبل الجبارة كما  
يعينه المنهاج والروضة بخالفه قضية استشهد الراغب في الغنمة وبحجج للفرق  
بينها ولو كان بعضهم معناه هدية ويبيعون من يطرقهم منا قال الامام واقراه  
فالظاهر مجرده ويستثنى من حرمان الاسلام موضع ليس فيه احتياجا في الاصح ولو  
كان الجهاد بدارا لاسلام جاز ايضا كما نقله في الصحيح وادفعه وليست الاعراض عن  
الغنمة قبل الغنمة بعد اختيار المملك في الاصح ويرد الامام في صحة اعراض المحرور  
بفسه قبلها وقال الظاهر المنع واقراه لكن رجع في المهمات الجواز كالمفلس في الصحيح  
انه المعتد في المذهب ورده غيرها ولا يصح اعراض العبد عن رخصته ويصح من سيد  
وانما يملك الغنم بالغنمة اذا رضى بها وقبل ما عينه الامام قال الشيخان فاما  
اذا رد فينبغي ان يصح رده قالوا ذكر الجوى فيه خلافا فقال اذا اقرض الامام  
الحبس ونصيب كل منهم واقرض لكل ما بقية شيئا معلوما لم يملك قبل اختيار المملك



في الاصح حتي لو ترك بعضهم حقه صرف للباقيين **فصل** مثل الشيطان العبد  
المحصود الذي يعقده الامان الخاص بال عشرة والمائة وقال ايضا بطه ان لا يفسد  
به باب الجهاد في تلك الناحية قال الامام ولوا من مائة الف مسلم مائة الف  
كاف فكل واحد لو يوم من الاوحد الكف اذا اظهر اسنادا او نقضان فاما ان الجميع  
مردود وورد الرافعي في المتعاقبين بحثا وهو صيغة امان الاول فالاول الي  
ظهور الخلل واختاره المصنف وقال هو مردد الامام ويستخرج امان الاجاد الاسير  
كما قاله الشيخان وعن الماوردي تعييد بغير اسن فيجوز له ما بقي في يده وفي  
جواز عقد للمرة استقلا لا وجهان بلا ترجيح للشيخين واجزايا بحثا في العبد  
المقحج ان العتد جوازه لها واما ان الاسير لغو من معهم لهم ويبيع عقد بائنا  
مفهمه ولو من ناطق كما صرح المهاج بالقبول بها والامارة المشعة بالقبول كالاشارة  
ونقل في باب الهدنة عن الامام واقراه انه لو طلب الكافر الايمان ليسمع كلام الله  
تعالى هل يهل ربعة اشهر او يقال له اذا لم ينفضل الامر عاين يحصل فيها اليان  
التام الحق مما منك فيه تردد واصلح منع الامهال ويستخرج على المومن من الاجاد  
ايضا بنده وصح في الروضة هنا عدم حوله تامع الكافر من مال واهل في الايمان  
بلا شرط والكرافي نقله واقعه ووعده يريد كلام فيه اخر الباب وقال اخر الباب  
سبق وجهان فيما لو اقتصر على قوله امنك هل يقدر لما معه من مال واهل ثم  
نقل في هذه الحالة تفصيلا استحسانه وهو دخول ثياب يلبسها والات يستعمل  
ونفقته مدة الايمان ومركوب يحتاج اليه وقال في موضع اخر لو دخل كافر دارا  
بامان او ذمة فامعه من مال وولدي امان فان شرط الايمان فيها فاكيد  
قال في المهمات والراجح الرجول مطلقا وحكا في الصحيح عن الثور وهو مشا  
للغايب بدار الحرب ايضا وفي الروضة واصلها تعييد عدم وجوب الحج  
على المسلم القادر على اظهار دينه بدار الكفر بما اذا لم يخف قتله ونقل في الراوي  
عن الماوردي واقعه وصرح في الصحيح باعتماده انه لو رجا ظهور الاسلام  
باقامة ثم فهي فضل وان قدر على الامتناع والاعتزال وجبت ثم ان قدر  
على قتالهم ودعاهم للاسلام لزمه ورجح في الصحيح المقام للمعاجر عن  
اظهار دينه ايضا اذا كان فيه مصلحة للمسلمين واستدل بعضه ابن حنبل  
وابن بصير على عدم وجوب الحج من بلد الهدنة مطلقا ولو املعوا الاسير  
على انه في امانهم حرم عليه اغتيالهم ايضا الا ان قالوا امنك ولا امان  
عليك كما استثناه في الام وفي جواز جعل مجهول مسلم يرك على قلعه خلاف نقل



عن الإمام تصحيح المنع وعن الترافيتين الجواز وبالاول جزم الجاوي وفي التصحيح  
ان الاصح الثاني وكذا في تصحيح الاسوي ونسبه في تنقيح الروضة ووجهه في  
التوسيع وغيره نعم فيها وفي اصلها في العينة ما يقتضيه ولو فتح القلعة بدلالة  
العلم غير من شرطه فلا يشي له او من شرطه لكن صلحا والجارية داخله في الاما  
اعلمنا صاحب القلعة بشرطنا مع العلم وقتلنا ان رصيت بتسليمها عزما لك  
قيمتها وامضينا الصلح قال الشيخان والعينة من بيت المال في قول البغوي  
وفي الشامل في كالموضع وان لم يرض ورجعي للعلم بقيمتها او بجارية اخرى فذاك  
والاقلنا لصاحب القلعة ان لم تسلم فتسحقنا الصلح وبذنا عهدك فان امتنع  
رددناه الى القلعة واستأنفنا القتال هذا هو الصحيح عند الشيخين ومنع  
في التصحيح اخذ صاحب القلعة قيمتها اذا لم تكن ملكه وقال ينبغي حينئذ ان  
تسلم للدليل ولو لم تكن فيها الجارية المعينة في العقد فكذلك لو لم تكن جارية في  
حالة الاجرام وفقد الشيخان منع استرقاقها فيما لو اسلمت حتي يحجب البذل بما  
اذا كان اسلامها قبل الظفر وهي حرة فان اسلمت بعد والدليل مسلم وصحينا  
معاقدته او كافروا سلم سلمت اليه فان لم يسلم فلا في الظفر عندها وورده في  
التصحيح بانه استجعب بما للظفر فلا يرتفع باسلامها ولكن لا تسلم اليه بل تهر  
بازالة الملك ولا يحتاج الي قبض والمنقول في الشرحين والروضة عن الجمهور ان  
بذلها حيث وجب هو قيمتها وجزم به الجاوي ونقله في الممات وغيرها عن بعض  
الام وفي التصحيح ان المعتد القطع به نعم لو كانت مبهمة فانت كل من فيها فصل  
تجب اجرة المثل او قيمة من يسلم اليه قبل الموت اجتمعا لان في الروضة واصليها  
بلا ترجيح فالاول هل البذل الواجب في مال المصالح او في اصل العينة فيه الخلا  
في الرضخ **باب** لا يتقيد عقد الجزية بدار الاسلام فقد يفرهم بها  
في دار الحرب وتتعد بلفظ الما في ايضا ولو قال عاقبتها افركم ما شئتم صح بخلا  
نظير في الهدنة وقوله افركم ما افركم الله في البابين ويكفي القول بقوله رصيت  
ويجوز وما سارة الاخرس وكذا الاستيجاب بل عن النص الاكتفا بقوله سالتك ان  
توميني فامنه والمنجى صحته بالتكاتبه ولو انضم الكافر الذي وجد بدارنا في دعواه  
الرسالة حليف كما نقله ابن كح عن النص وفي البحر انه لا يلزم تحليفه قال الرافعي وتبعه  
في الروضة ويمكن الجمع بين الكلامين قال الاذري كانه جاول حمل النص على الاحتياط  
لا الوجوب كما قاله الماوردي وحكمه السامرة والصابية هنا كالتكاح الا انضموا بشكوا  
اقرؤا في الاصح ولو بان ذكره الختني ففي الاخذ لمعني وجهان قال في الروايد ينبغي

والاظهر من اربعة اجناس  
القيمة له

الشيخان العبد  
ضابطه ان لا يملك  
مسلم ما يملك  
فان كان المبيع  
اول فالاول ان  
ان الاجاد الاخير  
ما بقي له من  
ما يملكه العبد  
ولم يملكه العبد  
منه بالقبول لا الا  
ان للمع كذا الله  
ليس يحصلها الا  
المومن من الاجاد  
واهل الامان  
وقال الاخر  
ان مال واهل ثم  
سواء والاخير  
فرد دخل في دار  
ما من ثمة كما  
من الموقوف  
وجوب العون  
في نقله الى دار  
ورجاء ظهور الاسلام  
فيست ثم ان قد  
قام للمعاذ عن  
ذلك بقصة ابن  
ولو الملقوا الا  
المنك والامان  
على قلعة خالفا



يصحح الاحذ وخرجه في المجموع في الاحداث وفي المهمات ينبغي تصحيح عكسه  
كالودخل جزئي دارنا وبقي منه ثم اطلعنا عليه ولعل صورة مسئلتنا ان تعقله  
الجزئية حال خنوته كما اشار اليه في التصحيح وينبغي الكافر من لاقامة بالحجاز  
ايضا ولا يخفى المنع بالاستيطان واذا اذن فيها لمصلحة شرط عليه عند الدخول  
ان لا يقيم اكثر من ثلاثة ايام ولا يحسب منها يوما للدخول والخروج ولو كان  
ينتقل من قرية الى اخرى ويقيم بكل ثلاثة ايام لم يمنع ويتعين في يوم مكة خروج  
الامام لسماع رسالة الكافر اذا قال ما اودىها الامساخفة وانما يندش الكافر  
الميت به اذا لم يتقطع **فصل** يجب فيه اذا شرط الصياقة عليهم بيان عدد  
ايامها في الجول كما قاله ثم نقلنا عن الجرائد لولم يذكره وشرط ثلاثة ايام مثلا  
عند قدوم كل قوم فوجها ان جعلتها جرة لم يحزوا الاجاز ولو حصل التوافق على  
اكثر من ثلاثة ايام فلا منع كما نقله عن الامام واقراه ولا يجب ذكر صفة علف  
الدواب ولا قدرة الا ان يكون شعيرا والاطلاق لا يقتضيه ولا يعلف لكل واحد  
الا دابة كما نقل عن النص ويشترط في اخذ الجزية منهم باسم الزكاة عليهم بالها  
وقدرها ويكفي قول الامام جعلت عليكم ضعف الصدقة او صاحبكم على ضعفها  
وحديث يجب العشرة في معشر سقي بونه وشاة في عشرين خطها بثل ولا  
يتعين التضعيف بل يجوز تربيعها وتخفيفها بحسب المصلحة ولو نقل لضعف  
عن دينار لكل راس تخفيف الزيادة الى ثلاثة اضعاف فالكثير فلو كثروا وعسر  
عدهم لمعرفة الوفا بدينار لم يكف غلبة الظن في الامح بل بشرط تحققه ويجوز  
الاقتصار على قدر الصدقة وعلى نصفها ان وفي دينار واستحب جماعة زيادة شيء  
على قدر الصدقة كما نقله واقراه واذا ضعفت وزاد على دينار ثم سألوا اسقاط الزيادة  
واعادة اسم الجزية اجيبوا على الصحيح **فصل** كما يجب دفع اهل الحرب عنهم يجب  
دفع المسلمين واهل الذمة لا دفع الحربين عن اهل ذمة بدار الحرب الا ان شرطوا  
اجداث بيعة وصومعة كالكنيسة وحيث منع فحمله في البناء للتعبد اما النزول  
المادة منا ومنهم فيجوز فان خصهم فوجها في الروضة واصلا بالترجيع وسبق في  
الوصية ترجع الجواز ولو فتح بلد صلحا بشرط اجداث الكايس جاز ايضا كما نقله  
واقراه وتوقف فيه الاذرع وحمله الرزكي على ما اذا ادعت اليه ضرورة وعن  
الماوردي المنع مطلقا ويومر الذي بالركوب عرضا وقيل له الاستواء واستحسن  
الشيخان الفرق بين المسافة البعيدة والقريبة ونقلها وغيرها وجهين بالترجيع  
في منعهم ركوب الخيل اذا انفردوا بقرية احد هالا كانها الحزوا الثاني نعم خوفا



من ان يتقوا به على المسلمين وفيه الجاه الى ضيق الطرق بما اذا كان المسلمون يطرقون  
فان خلت الطرق عن الرحمة فلا يخرج في ترك صدر الطريق له قالوا ولكن تضيق الطريق عليه  
بحيث لا يتبع في هذه او يصدمه جدار وفيه اكونه لا يصدرني مجلس بما اذا كان فيه  
مسلمون والامر بالخير واجب على الصحيح وهو ان يحاط على كف الثوب او غيره مما  
لا يعتاد بما يخالف لونه او يلقي منديل او نحو والاولى باليهود الاصغر وبالنصارى  
الازرق والاكهب اي الرمادي وبالمجوس الاسود والاحمر وان لبس قطن  
ميرت بدواة او علمية راسها قالوا والجمع بين الخير والشر لا يكد فللإمام ان  
يقتصر على شرط احدهما ولا يجب امر النساء والصغار بالصغار كما نعلمهنا واقره  
ثم صح ان النايومرون بالخيار والزنا وجعل المرأة زناها تحت الثياب مع ظهور  
شيئ منه ولو كانا بقرعة لهم لم يغيروا من اظهار الجرح ونحوها كما نقل عن النضر وعمر  
وانما يكون منع الجريمة ناقضا من الموسر ويستع القتل والغدا ايضا فيمن اشقق عنه  
بغير قتال فاسلم قبل اختيار الامام خضلة من الاربع **باب**  
يعتبر في عقد الهدية المصلحة في حال الاقتصار على اربعة اشهر ايضا فعول المتاح  
فان لم يكن اي ضعف كما قيد في المجر وغيره وعند الضعف يجوز الزيادة على اربعة  
اشهر الى عشر سنين بحسب الحاجة كما في المجر وغيره وعند القسوة يجوز الزيادة فلو  
انقضت الحاجة بدون العشر لم تجز الزيادة عليه ولو هادن مدة ضعف او خوف  
قرار وجب الوفاء بما جرى ولو انقضت المدة والحاجة باقية استوفى عقدا قال  
الشيخان واذا اطلبوها ولا ضرر علينا فيها لم يجب اجابتهن على الصحيح بل يجتهد الامام  
ويجعل الاصلح قال الامام وما يتعلق باجتهاده لا يعد واجبا وان كان يتعين عليه  
رعاية الاصلح ولا يتيقده عقد الهدية للناس بدة ومن الشروط الفاسدة شرط  
رد مسلم اقلت منهم او اقامتهم بالحجاز او دخول الحرم او اظهار الخنزير اداونا  
ولو شرط ان يبعث اليهم من جاء مسلما قال الشيخان فمن الاحكام من قال يجب  
الوفاء ونقل الروايين عن المصنف اذا العقد وجزم به اليمين ولو دعت ضرورة الى  
بدله مال بان كانوا يعذبون الاسري ففديناهم او احاطوا بنا وخفنا الاصلح لم  
جاز بدله بل يجب على الاصح عند المصنف ولا يملكونه وتقع الهدية مع عدم التوقيت  
بدة على ان ينقصها شخص غير الامام ايضا متى شرط كونه مسلما عدلا داريا  
واذا صحت فوات الامام العاقد او عزل فللإمام الذي بعده اذ اراها فاسدة  
بضر او اجاع ان يعينها ويجب في الهدية الصحيحة دفع اذي للمسلمين واهل الذمة  
عنهم وينتفعن بابواعيون الكفار ايضا باخذ المال وبسب الجناح الشريف وقال

وايدى اسلام ونحو لبسه الرباج  
وربيع القطن والكتان وفي ابن القن  
ولا يلبس الحر يرد

في الصحيح عليه  
شأن ان تعدله  
الامة بالحجاز  
به عند الزوال  
فوج ولو كان  
في جرم مخرج  
وانما لبس الكثر  
علم بان عدد  
ثلاثة ايام مثلا  
فصل التواني  
كصفة عات  
ولا يعلم كل امر  
الوكلاء عليهم  
حكما على صحتها  
ظلمها بشاها  
ولو فعل المالك  
فقد كثر واوسع  
وطمأنينة فيكون  
ماعة زادة في  
الوا اسقاط الزا  
الحرب منهم  
ب الا ان سوطا  
فقد اما لنزول  
الرجوع وسبق  
جاز ايضا لعدا  
به ضرورة وعن  
موا واستبين  
وهي وجوب بلان  
نروا لما في عموم



الامام واقراه المضرات التي اختلفت في استفاض مقدار الزمة بها تنقض الهدنة جرما  
 لانها غير متناكدة بالجرية وانما يجوز بيات من انتقض عهدهم والاعارة عليهم في بلادهم  
 اما من في بلادنا فيبلغ الامن كما قاله وان نقل في الصحيح عن الفضل خلافة واعتمد  
 واعتبر في الشرح والروضة بسند الهدنة استسجار حيا منهم وظهور امارتها  
 فلم تظهر اماره يخاف بسببها منهم لم يجوز والمعتبر في ابلاغ الامن ان يبلغه من المدين  
 ومن اهل عهدهم ويحميه بدار الحرب ونقل عن الجرائد لو كان له ما منان لزم الامم  
 الحاقه بسكنه منها ولو كان يمكن بلدين تحيرا لامام قال في الجواشي ونص عليه في الامم  
**باب** نكوه ذكاة الصبي والمجون والسكران ايضا وجعل المتحان  
 الخلاف في صيد الاعمي برمي وكلب جاريا في صيد الصبي والمجون بهما فاقضي بترجيح  
 المنع لكن في المجموع ان المذهب الجمل وفي الصحيح عن نص الام انه لا بأس بصيد الصبي  
 والاصح تحريم سمكه وجدت متقطعة متعيرة في جوف اخري ولو قتل الجراد  
 محرم حرم عليه وكذا علي بن عيسى في الجديد ومقتضى كلام الرازي انه الراسح لكن جامل  
 كلام المجموع بترجيح الجمل لغيره وفي الصحيح انه المعتقد وحرم به البيهقي وقد في  
 الصحيح وغيره جمل كل دود الفاكهة ونحوها ما اذا لم ينح من موضع الى اخر ونزع  
 في المهمات وغيره في نقل المصنف عن الشافعي في صحيح ان المرادي لا يحل ارسال الكلب  
 فان الشافعي انما نقله عن الماوردي وفي الصحيح انه مخالف لطواهر تفصيل الشافعي  
 ولعقبي الملاق كثير من الاصحاب وان المعتقد الجمل ولو امكن ليق الصيد بعدد  
 ونحوه لكن يعسر فقدور عليه ايضا والاشتغال جلب المذبح او توجهه للقبلة كسل  
 السكين وكذا الوقع منكسا واحتاج الى قلبه ليقدر على المذبح او طاله سبع حيوات  
 ولا يشترط العدو وبعد اصابة السهم او الكلب في المذبح ولو شك في المنع من ذكاته  
 حل في الاطهر ولو ابان منه عضو اخرج غير مذقت اثبت به عين المذبح بعدد والاصح  
 في الشرحين والروضة والمجموع تحريم العضو المباني بخرج غير مذقت مات به  
 الصيد ولم يتمكن من ذبحه والذبح من صفة العنق كالقنطرة اشراط بقا الحياة  
 المستقرة الى تمام الذبح خلاف وقد نقل الشيخان عن الامام واقراه انها لو كانت  
 فيه عند ابتداء قطع المري ولما قطعه مع بعض الحلقوم انتهى الى حركة مذبوح لما  
 ناله يقطع العقاجل لان اقصي ما وقع التقيد به وجودها عند الابتداء ثم قال لا يجد  
 ذلك يجب ان يسرع الذابح في القطع فلوان في حيث ظهر انها الشاة قبل تمام قطع  
 المذبح الى حركة مذبوح لم يحل قال الرافعي وهذا قد يخالف ما مر من ان الشرط  
 وجودها في الابتداء فيسببه ان يكون المقصود هنا اذا ثبت مصر الى حركة مذبوح



وهناك اذ المبتين وقال المصنف هذا خلاف ما سبق نصح الامام به بل الجواب  
ان هذا مقصر بخلاف الاول قال ولو جرح سبع صيد او شاة او اهدم سقف علي بيته  
او جرح هرة حامية ثم ذبحها وكان فيها حياة مستقرة حلت والا فلا علي المذهب فيها  
ولو انتت الي اديني الرقيق بمرض وذبح حلت وبنه في الممات علي ما في هذه من الاضطرار  
المذكور في الجنائيات او باكل نبات مقصود ذكر القاضي فيها مرة وجهين وجزم مرة بالتحريم  
لانه وجد سبب يحال عليه الهلاك كذا نقله فالاول الحياة المستقرة قد تعلم وقد تظن  
بعلامات وقراين لا تضبطها عبارة ومن امارات الحركة الشديدة بعد قطع الحلقوم  
والمرى وانفجار الدم وتدفقه ثم قال الامام منهم من قال كل واجبة كافية والاصح  
لا يكفي الا ان ينضم الي احدها او كليتها قراين او امارات تعيد الظن فيجب  
النظر والاجتهاد وقال المصنف الاصح الاكتفاء بالحركة الشديدة والمستحب في  
بحر البعير ان تكون ركبته المعقولة اليسرى ولولا يديسر جرحه قايما لتنازل وجرح  
بحر باركا واختلف في كيفية توجيه الذبيحة للقبلة والاصح توجيهه من جهته لا وجهه  
الاستقبال ايضا فانه مستحب قالوا ذلك في الهدي والاضحية اشدا استحبابا لان  
الاستقبال مستحب في القرابات ولو قال باسم الله واسم محمد واراد الذبح باسم الله  
والبركة باسم محمد صلى الله عليه وسلم قال الراعي فينبغي ان لا يحرم ويجعل الملاقى يعني  
الجواز علي كراهة اللقطة وايد المصنف بتعل عن صاحب القريب **فصل** يشترط  
في جرح ما صاب به سهم بالهوا فسقط بارض ومات وجود جرح يحال الموت عليه ولو وقع  
في بئر فيه ما حرمه والاجل ان لم يعيد جدارها ولو كان الطائر علي شجرة فاصابه سهم  
فوقع علي الارض ومات جرحه فان وقع علي غصن ثم علي ارض فلا ولو اصاب طيرا علي  
وجه الماحل والماله كالارض ولو كان خارجا ثم وقع فيه فوجها ن لا ترجيح للتشخيص  
ولو كان في هو الجرح في الهندب ان كان الراعي في سفينة تغل وفي البئر فلا وجب ذلك  
اذا لم يمتد بالجرح الي حركة مندبوح والافندت ذكاته ولا اثر لما يعرض بعد وتقلد عن  
الامام ان ظاهر المذهب انه يشترط في جرحه السباع امر خاص ثم استشكله وهو  
باللاق صاحبها فلو انطلقت بنفسها لم تكن معللة قال الرزكسي وهو ما هو قول المنهج  
ولو استرسل كلب بنفسه فقتل لم يحل ويشترط في جرحه الطير ايضا استرسلها بارسال  
صاحبها فالاول الرجوع في عدد المنكر الذي يظن به نادب الجارحة الي هل الخبرة  
علي الصحيح وانا يقدح اكل الذي ظهر كونه معلما من لحم الصيد اذا كان صاحبها ارسله  
عليه ولو لم يكن اكل عقب الاخذ بل بعد طول الفشل لم يضر ولو اكل حشوة الصيد  
فكاللحم في الاصح وكذا جلد واذنه وعظمه في الصحيح ولو اراد الصيد اخذ منه فامتنع  
الاصح اذا ارسله صاحبها

والذي في الله  
الحرير لا

لكنه اذا ارسله  
صاحبها فقتل  
فلا وجب عليه  
الدية ولا  
الاصح اذا ارسله  
صاحبها فقتل  
فلا وجب عليه  
الدية ولا

منه جرحا  
علم بالام  
والصالح  
لو اراد ان  
يبيعه من  
منازل الق  
وض عليه  
ما وجب له  
فان يجر  
باسم الله  
وقل الجراد  
اي جرحه  
ي وقدر  
في الحروا  
ارسل الكلب  
فقتل الشاة  
الصيد لا  
وجهه للقبلة  
سبع حيوات  
من ذكاته  
لزم بعد الاص  
ذات مات به  
في ابطا الحياة  
اه انما لو كانت  
في حركة مندبوح  
استدام فالاص  
فان قتل ثم قطع  
منه ان الشاة  
بين الجرحه



وصار يقال دونه فكل لاكل كلقلاه واقراه وقالوا لم يبرسل بالارسال اوله ينزجر بالجر  
فيبغي ان يكون في مجرم الهيد وخروجه عن كونه معلما الخلاف في الاكل واختار المصنف  
في تصحيحه الجبل فيه لوجرحه الكلب وغاب ثم وجد ميتا وفي المجموع انه الصحيح او  
الصواب وفي الزوايد انه اصح دليل وعلقه الشافعي على صحة الحديث وفي شرح مسلم  
انه اقوي واقرب للاجاديث الصحيحة لكن في الصحيح ان المذهب المعتد المجرم بقاء  
لجمهور الاصحاب ورد قول الزوايد لم يثبت فيه شيء يوروده في سنن البيهقي  
بمطابق حسن ومحل الخلاف اذ المروية بالجراحة الى حركة مذبح ولم يوجد عليه اثر  
اخر فان انها اليه لولا اثر لعينه وان لم يثبت اليه لكن وجد في ما اوعيه اثر  
صدمة او جراحة اخري جرم **فصل** منبسط الشيطان سبب ملك الصيد  
بابطال امتناعه وحصول الاستيلاء عليه ومن ذلك ان يرسل عليه كلبا فينبهه وكذا  
لو ارسل سباعا اخر ان كان له يد عليه ولو اقلت الصيد بعد اخذ الكلب وقبل ذلك  
صاحبه لم يملكه او بعد فوجان ثقلها الراعي بالترجيح فقال المصنف اصحابه لا يملكه  
بثقله في السائل المنقورة انه لو حبسه الكلب فلا انتهى اليه اقلت فصل يملكه بالحبس  
او يملكه من ياحن وجان وصح المصنف الثاني قالوا لوجرح صيد افطش وثبت  
فان كان لعطش ليجن عن الوصول الي الما ملكه لان عجن بالجراحة وان كان لعدم  
الما فلا وقد احصل ملك الطائر بكسر الجناح بان يحجز عن الطيران والعدو جميعا  
ثم قالوا ويكفي للملك ابطال شدة العدو وصيرورته بحيث ليسهل لخاصة ويعتبر  
في نصب الشبكة كونه للصيد وان لا يقدري على الخلاص منها فلو تقطعت فافلت فقلنا  
عن الما وودي انه ان كان تقطع الصيد الواقع فيها عاد مياجا والافلاو على الوسيط  
انه لو وقع في شبكة فافلت لم يزل ملكه على الصحيح وقال في المجموع المذهب تفصيل  
الما وودي وقال الشيخان في السائل المنقورة لو تقفل للصيد بها ثم قلعه وذهب  
بها فان كان لجدا واوليتغ معها ملكه من ياحن وان ابطل ثقلها امتناعه بحيث  
يتيسر اخذ فلولها صاها وفي معني وقوع الصيد في ملكه بحيث صار مقدورا عليه  
ما لو عشت فيه طائر وياض فرخ وجعلت القدرة على القبض والعزح فلا يملكه  
الا ان قصد بينا الدار ذلك في الاصح كما قاله وتعلقن التذيب واقراه انه لو جرح فرخ  
فوقع فيها صيد ملكه ان كان الجرح للصيد ولو سقي ارضه بقصد توجي ل الصيد فكففت  
الشبكة كلقلاه هنا عن الامام وغيره واقراه نكن نقلا في اجيا الموات عن الامام  
واقراه خلافة وعد في المهمات تناقضا وضعف الادري ما هناك وجميع في الصحيح  
بينهما يحمل ما هنا على معنى اعتيد الاصطيا به وكلام الشيخين هنا يفهمه الواجب



علي من تحول حمام عنق الي برجه اعلام مالكة ويكنه من اخذ لا الرد وان عبره الشيطان  
وكذا في مختصر المزي نكر فتد بما اذا اخذ ذلك الغير ونقل ان الدارمي تابعه  
وقال فان لم ياجن وطلبه صاحبه فلم يرده ضمن وان لم يطلبه فلا ذكر الشيطان  
في مسئلة اختلاط حمام البرجين وعسر التميزان الطريق في السبع لثالث مع حمل  
لعدد ان يقول كل واحد بعنك الحمام الذي في هذا البرج بكذا ميلون الثمن معلوما  
ويحمل حمل المبيع للضرورة قال ابن العراقي وعبارة النهاية الحمام الذي في  
بريادتي ولا بد منها ثم استشكل المسئلة تنبأ للمهاجرات وقال الشيخان ايضا لو باع  
احدهما جميع الحمام باذن الاخر فيكون اصيلا في البعض ووكلا في البعض جاز ثم  
يقتسمان الثمن ولا يجب فيما اذا اذن من الصيد واحد ثم ذف اخر بغير الذبح او لم  
يذف ومات بالرجلين ضمان جميع الصيد على الثاني للاول بل فيه تفضل في المباح  
ولو جرحه معا واحدهما مذف والاخر من فضولها ايضا وان احتمل كون الاثنا  
بهما او باحدهما فكذلك في ظاهر الحكم ويستحب ان يستحل كل من الاخر ولو علمنا ان  
احدهما مذف وشككنا في ثاثير الاخر فقد سبق في اول الجراح وانما حرما الذي  
ذفته احدهما وازمنه الاخر وحمل السابق اذا كان التدقيق في غير المذبح والا فهو  
حلال **باب** المنقول ان التقحية سنة على الكفاية في حق اهل البيت  
الواحد كابد السلام والتشميت وجوابه وغيرها وسائر اجراء البدن كالغفر  
والشعر في نذب الابقاجي يعني بل الازالة مكروهة والافضل للمرأة والحائض  
التوكيل في التقحية ولو اجمع القاض قبل تمام سنة اجزاء في المجموع تبعا لجماعة عن  
الاصحاب منع التقحية بالمامل ومصحح ابن الرفعة الاجزاء ونقله في الصحيح عن المصنف  
واتفاق الاصحاب اذا لم يفتش النقص في الحر والشرحين والروضة والمجموع  
تعييد الحفا المنوعة بالتي ذهب معها من شد الهزال فان لم يذهب اجزاء  
ونقل في الروضة واصحاب والمجموع عن الامام ضبط المنوعة بالايرغاب في حلها  
الطبقة العالية من طبقة اللحم في الرخا ونقله ابن الرفعة عن الاصحاب والاصح  
انه يعتبر في دخول الوقت الحقة في الصلاة ايضا وان المندورة في الزمة تعتبر  
فيها فيه كقول الله علي ان اصحبي ثاء وانه لا يشترط الاضافة الي الله تعالى كقوله  
هذه اصحبة او جعلتها اصحبة او علي ان اصحبي ولو تلفت المندورة في الوقت او في  
قبل التمكن من ذبحها فكلفتها قبل الوقت او بعد التمكن فكانت لا فضا والواجب فيه  
الاكثر من قيمتها واصحبة مثله في الاصح فان كانت القيمة يوم الاطلاق اكثر او اكثر  
شرا مثل بعضها اشترى كريمة او عددان فان فضل ما لا يني بكاملة فكانوا اتلفها

[illegible]



اجنبي ولم ينف القيمة بشاة كذا قالاه وذكر ان في مسله الاجنبي انه يشارك في دينية  
 اخرى في الاصح ان امكن ستر اسقص بها فان لم يمكن لقلتها فقليل يشترى لها ويصدق  
 به وقيل يخرج الدرهم وعلى هذا قيل يصدق بها وقيل يصرفها مصرف الفقهاء وهذا  
 اوجه ويشبه ان لا يكون فيه خلاف محقق بل المراد جواز اخراج القيمة وذكر في  
 المجموع هذا كله في اتلاف المهدي الهدي وقال ان الاصح فيما اذا لم يمكن ستر اسقص  
 بالفضلة جواز الصدق بالقيمة دراهم والاصح في الشرحين والروضة والمجموع  
 جواز تقديم النية على الذبح فيما اذا لم يسبق تعيين قيمتها اذا سبق اولي وعليه  
 بني الشنخ جواز نية الموكل عند اعطاء الوكيل وقد جزم به المنهج كمن قال في المهمات  
 شرط تقديمها في الزكاة صدورها بعد تعيين القدر للخروج فالأصحية كذلك وبه على  
 مخالفة تصحيحها عدم الاكتفاء بالتعيين عن نية الذبح لقولها بعد ذلك لو ذبح اجنبي  
 أصحية معينة في الوقت او هديا معينة بعد بلوغ المنسك وقع الموقوع على المهور  
 لانه مستحق للمرف الى هذه الجملة فلا يشترط فعله كد الودعة وان ذبحها  
 لا يعتقر الى نية فاذا فعله غير اجزا واسار الرافعي الى هذه المخالفة بقوله هذا  
 يريد القول بان التعيين السابق يعني عن مجديا لنية ويجوز تفويض النية  
 الى الوكيل ان كان مسلما والواجب في أصحية التطوع وكذا هديه مملوك ما يطلق  
 عليه الاسم من اللحم التي يسكين فاكتر كما قاله الشنخ وفي الصحيح انه لا يكفي لقدر  
 التافه كما اقتضاه كلام الماوردي ولا التعدي على الظاهر ولم يتعرضوا له وجوز اعان  
 جلد لها بخلاف اجارته ويمتنع الاكل من أصحية تطوع عن ميت واعتزل لا ذري  
 والركشي على جزم المنهج كالمهر يحل اكل ولدا الواجبة وقال انه يفرغ على ضعيف  
 وهو حل لاكل من الام اما على الاصح فلا يحل كل شيء منه ويجوز للبعض التصحية بما ملكه بحرية  
 بلا اذن وللولي من ماله عن محاجيرة كما فهمه تعيند الاحباب المنع بالامام  
 من بيت المال عن المسلمين كما نقله واقراه وهو ظاهر عند سعة ويحصل اصل  
 سنة الحقيقة عن العلامة بشاة والصحيح ان الابل والبقر افضل قالوا وينبغي ان  
 تنادي السنة بسبع بقر او بدنة ولود تحت قبل الولادة لم تحسب وخير  
 المنهج في الصدق بوزن شعر المولود بين الذهب والفضة بخالفة قول  
 الشرحين والروضة ذهبيا فان لم يتيسر فضضة وعبارة المجموع فان لم يفعل  
 فضضة ويحك عند فقد التمر جلاواخر وكيفية التحريك ان يضيغ التمر ويجمع  
 ويدلك به حتى يابس **باب** الاصح وقوع اسم السمك على حيوان البحر  
 بانواعه وهو ما عيشه في الماء واذا خرج منه كان كذبوح فعبارة المنهج ماولة

مجموع  
 ١٣٢١

هذا القول  
 في الزكاة  
 في الصدقة  
 في الفدية  
 في الجوارح  
 في العتق  
 في النكاح  
 في الطلاق  
 في الميراث  
 في الوصية  
 في القضاء  
 في الجنايات  
 في الحدود  
 في العقوبات  
 في النكاح  
 في الطلاق  
 في الميراث  
 في الوصية  
 في القضاء  
 في الجنايات  
 في الحدود  
 في العقوبات



بالمغايرة في الصورة ولو وطئ انسان بحصية ما كوله ففي حلال مع وجوب ذبحها  
وصح في الروضة بحريم الغداف الصغير احد اغربه الزرع وغلظه في المهمات  
وفي الصحيح انه لم يصرا اليه احد من الاصحاب ومقتضى كلام الرافي الجبل وعزاه  
في المطلب اليه ونسبه المجموع اليه التحريم اعتمادا على الروضة والحشرات صفاد  
دواب الارض كالوزع ما نوعها وبنات وردان وحمار قبان وذوات السموم  
والابرو وما يستثنى منها مع ما في المنهاج القنفذ وكذا المحدثين في الجمع ومن الادله  
على تحريم الحيوان الذي عن قلبه كالمدهد والهرد والحقاس وانما يرجع الى العرب  
اذا اتفقا هذا ايضا فلا ذكر جماعة ان الاعتبار بعرب عده صلى الله عليه وسلم وشبهه  
الرجوع في كل زمن الى عربيه وايدى الرافي بحكاية العبادي ورده في الصحيح  
واورد عليه ما لو استطاب به عرب زمن واستحبته عرب بعدهم او عكسه وقال  
المعتمد ما ذكره الجماعة وهو منصوص الشافعي واصحابه ولو سئل العرب عن حيوان  
بجهول فاختلوا اتباع الاكثر فان استويا فقرئش فان اختلفت قرئش ولا ترجيح  
او شكوا او لم يجدهم ولا غيرهم من العرب اعتدوا قرب الحيوان شبهها به اما في الصورة  
او الطبع من صيانة وعدوان او طعم اللحم فان فقد الشبه او تعادل الشبهان  
فالاصح الجبل وحكمه بين الجلالة وبينها كاللحم قال لا ويكره دكوبها بلا جليل وقال ابن  
الرفعة لا خلاف في عدم تحريمه ونارح في الصحيح في الهلاقة والجلالة هي التي ياكل  
العذرة والنجاسات قال الشيخان والصحيح انه لا عبرة بالكثرة بل بالراية والنسب  
فان وجد في عرفها وغيره ربح النجاسة فجلالة قال الرزكشي والظاهر انه لا يتقيد بالراية  
فان الطعم اسد ثم نقل هو والاذري عن تبصره الشيخ ابي محمد اعتبار تغير طعم  
اللحم ولونه ايضا ورحم الشيخان ان كسب القاصد لا يكره واستشكله في المهمات  
ورجح في الصحيح كراهته وفي الروضة واصلا والمجموع وغيرها عن الشيخ ابي محمد  
ان شرط جل الجنين الذي وجد ميتا في بطن المذكاة ان يسكن عقب ذبحها اما لو بقي  
رمنها ولو يلا يتحرك ثم سكن فالصحيح تحريمه وجرم به في الانوار ولم يذكر في الصغير  
ولو خرج في الحبال وفيه حركة تدبوح جل وان اخرج راسه وفيه حياة مستقرة فقتل  
يجل وقيل لا بد من ذبحه والحق الرافي الخلاف ورحم المصنف الاول ونارعه  
الاذري ثم نقل الشيخان عن البغوي انه كواخرج رجله فقتل الثاني ان يجرح ليجل  
كالبعير المتردي في بئر ولو وجدت مصنعة لم يبين فيها صورة ولا تشكلت الاعضا  
لم يجل في الاصح وليس لمصطرا شرف على الموت اكل ميتة ونحوها ولا للعاصي بغيره  
حيي يتوب على الصحيح ويجوز لمن خاف طول المرض وكذا من عيل صبره واجهد



المجموع على الاظهر في الروايد فالاولا خلافا في الجبل لمن يخاف صنعفا عن السيئ او الركوب  
 فينقطع عن رفقة ويضيع ويجود لك ويكتفي في الخوف غلبة الظن وفي معنى خوف  
 الملف المبيع للشعب من الحرم خوف حدوث مر من خوف او طوله ان اقصر والمراد  
 به انكار المجموع بحيث لا يسمى جايلا الامتلا ولا يجوز له اكل ني ميت وفي اكل  
 الذي ميتة مسلم وجهان قال المصنف القياس المنع وحيث جاز اكل الاذي مقصر  
 على سد الرمق بنا وحكم طعام الغايب والممتنع من البدل في الشعب كالميتة على  
 المذهب ولو كان الطعام لصبي او مجنون اعتبر حضور الولي وعييته وهو في مالها  
 كالكمال في ماله وهذه من صور بيع مال الصبي لسيئه ويجب على مالك الطعام  
 المضطر بدله لبي مضطروا على غير المضطر ولو كان يحتاج اليه في ثاني الحال بدله  
 لمستامن وبهية مجزئة ايضا وان كانت للغير لا تزان محضن ومجارب وتارك  
 الصلاة بل المضطر قتل هو لا واكلم على الاصح وفي التقيح ان القياس وجوب البدل  
 لنسا اهل الحرب وصبا لهم قبل الاستيلاء عليهم اما بعد فيجب قطعاه هل يتقدر  
 الواجب بدله الجائز اخذ بما يسد الرمق قولان بنا على ما يحل من الميتة والاصح  
 انه يجب على المضطر فقرا مالك الطعام على اخذ اذا منع ولم يكن مضطرا نعم  
 ان خاف على نفسه لم يجب واما القتال فالمذهب عدم وجوبه مطلقا بل في  
 الامر كما نقله الاذري وغيره على منع الكابرة حيث وجد المضطر الميتة وسائر  
 عن الشرحين ما يفهمه وطلب المالك اكثر من عمن المثل كعفه ورجحان الشرحين  
 والروضة والمجموع انه لو اوجع فقرا او هو معي عليه استحق القيمة واستشكله  
 جمع متأخرون على ما صححاه فتم المعه ولم يذكر عوضا ونقل الاذري ترجيح  
 عدم الاستحقاق عن جمع وقال انه الراجح المختار الجاري على قاعدة المذهب  
 وانما تجل الميتة لمن وجدها وطعام الغير اذا غاب المالك فان حضر فبدله بخانا  
 او بمن مثله او بزيادة يتغابن بثله ومع المضطر مثله او رضي بدفته لرمه القول  
 وان يعرف ماله اليه حتى ازاده ان لم يخف الهلاك بالبرد ويصلي عاريا قال الشرحين  
 فان بدله بزيادة كثير لم يلزمه شراؤه على المذهب لكن ليس يجب وهو كما لو لم يبدله فلا  
 يقال ان خاف من المعاملة على نفسه او على المالك بل ما ياكل الميتة وكذا ان لم يخف في الاصح  
**باب** في الشرحين والروضة كون المسابقة والمناصفة

قالوا في الاستحقاق  
 قالوا في الاستحقاق  
 قالوا في الاستحقاق



على مراعاة الاحجار وهي ان يرمى كل واحد الحجر الى صاحبه وقتئذ في الصحيح جوارها  
على الخيل بما يعتاد المسابقة عليها اما غيرها فالمسابقة عليها لا تظهر في وسيت فلا يجوز  
اخذ السبق عليها قال وذكر الدارمي وجهين في اشتراط كونها مما يسهم له وهو الجذع  
او اثني وثقلها في الزوايد بل ترجيح والارجح عندنا ما قدمناه وانما يلزم العقد من  
جهة ملزم العوض ما الاخر فجاز في جهة على المذهب ولو ظهر بالعوض لمعين عيب  
ثبت حق الفسخ وانما يستع ترك الحمل بعد الشروع من الفضول وكذا من الفاضل  
اذا امكن ان يردكه صاحبه وليس بغيره ولو عينا غايه وقال لان اتفق السبق عندها والا  
عدينا الى غايه لخرى اتفقا عليها جاز في الاصح خلاف ما لو قال لان اتفق لاحدهما سبق  
في وسط الميدان كان فائزا والاصح في الروضة جواز العقد على فرس موصوف وفيه  
التدنيب انه الاوجه ونسبه في الشرحين للامام وسرطان الروضة واصلا في  
المال المسترطو كونه معلوم الجنس والقدر فاستدرك علمنا في المهمات العلم بالصفة  
وليشترط كون سبق كل منهما غير نادري في الاصح وان يركبا الدابتين فلو شرط ارسا لهما  
ليجريا بنفسهما لم يصح وامكان قطعها المسافة بلا انقطاع وتعيين الفارس واختنا  
الشروط المفسدة فلو قال ان سبقتني فلك هذا الدنيا ولا ارمي بعد هذا او  
لا انا منك الى شهر فاجل او شرط على لسابق ان يطعم السبق اصحابه فكذا على  
الصحيح وفي الصحيح ان مقتضى القواعد اشراط الخلاق التفرغ في مخرج المال  
لا في الاخر وقد نقل الشيخان عن الجوزاقره انه ليس للدولي صرف مال الصبي في السبا<sup>قة</sup>  
والمناضلة ليتعلم قال في الصحيح والارجح اعتبار اسلام المتعاقدين ولم اذكره  
والاصح منع المسابقة بين جنسين كفرس وبعير او وجمار بخلاف النوعين وان  
تباعدا كالعقيق والهجين من الخيل ما لم يقطع لسبق العقيق وجوزها بين بعل  
وجمار والاصح في الشرحين والروضة الصحة فيما اذا سبق بلاءه فاكثر وشرط  
للثاني مثل الاول بخلاف ما لو سبق اثنان واخرج المال غيرها وشرط للثاني مثل  
الاول واعتبر في الشرحين والروضة تبعا للشافعي والجمهور في سبق الابل الكدر  
بالدال قال الدارمي وهو مجتمع الكئين بين اصل العنق والظهر وذكر الماوردي  
فيه تاويلين احدهما الكف والثاني ما بين اصل العنق والظهر وهو مجتمع الكئين  
في موضع السام من الابل ولو اختلف الفرسان في طول العنق اعتبر في سبق الابل  
تقدمه بالكثر من زياده الخلقة وفرق الشيخان بين الابل والخيل بان الابل ترفع اعناقها  
عند العدو فلا يمكن اعتبارها والخيل عندها فاقضى ان الخيل لو كانت ترفعها اعتبر  
فيها الكد وقد جزم به في الصحيح ونقل الاذري والركيشي التصريح به عن العوراني



والجرجاني واعتماده فجعل الشيخين ذلك وجهاً صغيراً عجيباً والاصح في الروضة  
 والصغير وعزاه في العزيز للبعوي انه لا يشترط في المناضلة بيان مبادرة او محاطة  
 ويجعل المطلق على المبادرة ويعتبر فيها مع سبق اجريها باصابة العدد المشروط استواءها  
 في عدد الرمي او الياس من المساواة في الاصابة وتفصيل ذلك في المباح ولو لم يبين عدد  
 النوب بل الملقا جعل على سهم سهم قاله الشيخان ومقتضاه عدم اشتراط بيان شرط  
 بيان عدد الارشاق جملة على المذهب ليكون للعمل ضبط وهي في المناضلة كالמידان  
 في السابقة والاصح اشتراط اتجا دجنس ما يرمي به لالا لهما مع المزاوية وكون الاصابة  
 المشروطة ممكنة غير نادرة فان شرط ما هو محتسب عادة او نادر ليرجح والامتناع قد يكون  
 لشدة صغرها الغرض او بعدد وقدره بما فوق ثلثية وخمسين ذراعاً وجعلوا ما فوق  
 المائتين وخمسين من النادر وقد يكون لكثرة الاصابة المشروطة كناية او غير متناهية  
 ولو كان متيقناً كاصابة الجاذق واحد من مائة فوجهان في الروضة واصحابها يلا  
 ترجح ونقل في الصغير ترجح الصحة عن جماعة واقربه لكن رجح في الصحيح كاللغة  
 المنع وجزمه اليميني ولو تناضلا على رمية وشرط المال للمصيب فيها صح في الاصح ونقل  
 الشيخان عن الاصحاب انه ينبغي ان يتقارب المتناضلان في الجرق فان كانت اصابة  
 احدهما اكثر والاخر بعكسه فوجهان وقال في الصحيح الارجح المنع وان يكون المجدل بحيث  
 يمكن فوزه فان علم فعلي الوجهين في اصابة الواحد مزايته ومن الشروط العلم بالمال  
 المشروط كما في السابقة وتعيين الموقف والرمية وتساهل فيه فلو شرط كون احدهما  
 اقرب لم يجز ولو قدم احدهما اقر قدمه عند الرمي فلا يباس وبيان موضع الاصابة  
 اهو الهدف اهل الغرض المنصوب فيه ام الدائرة في الشئ وقد بينته في المباح فالاول  
 ليشترط بيان ارتفاع الغرض عن الارض وانحطاهنه ام لا ويجعل على الوسط فيه  
 مثل الخلاف قال الاذري والمراد انه يكفي فيه العرف ان كان والا فلا وجزمه  
 اليميني والري في الانوار انه لا يشترط ان لا يكون هناك غرض معلوم فيجعل عليه وانما  
 ليشترط بيان مسافة الرمي الذي يمكن للرماية عادة غالبية وقد يفهم من المباح وفي  
 المهمات انه مخالف لصحيح اشتراط بيان عدد الرمي والبادي مطلقاً وعدم شرط  
 بيان نوع ما يرمي به مطلقاً فالمتجه استواء الكل في اعتبار القاعدة او عدمه ولو شرط  
 كون السبق للابعد رمياً ولم يقصد اعراضاً صح في الاصح قال الامام والري اراه  
 انه لا يشترط استواء القوسيين في الشدة ويراعي خفة السهم وزاوية كذا انقلاه  
 واقتراه وتبعها جمع متأخرون وجزمه اليميني لكن جرده في الصغير ومن صنات  
 الاصابة الحرم وهو ان يصيب طرف الغرض فيجزمه ولو شرط الحشق فاصاب السهم



طرفه وخزفه وثبت فيه وبعض الفضل خارج او وقع في خزم فيه وثبت وله قوة يحرر  
 لو اصاب موضعاً صحيحاً حسب له في الاظهر ويشترط فيما اذا اجمروا المناضلة فانصب  
 زعيمان يختاران اصحاباً بالتساوي الخزين في عدد الارشاق والاصابات وكذا لتساوي  
 عدد الخزين علي ما في الروضة واصلاً عن جمع وفي الصغير عن الاكثرين وخزفه به  
 اليمني وعلي هذا يشترط انقسام عدد الرمي عليهما صحيحاً ولا يجوز ان يختار احدا الرعيان  
 كل خزبه او لابل يختاروا احداً الاخر وهكذا حتي يستوعبا ويبدأ بالمعينين من ارضها  
 عليه فان تشاجراً اقرع والعبارة في انصاب الزعيمين بنصب العموم لها بالترافي  
 ويتوكل عن خزبه في العقد وليستغ الحقد قبل تعيين الاصحاب والاشبه في الشرحين  
 وصححه في الروضة ان المال ينقسم علي الحرب الناضلة بالسوية وكان المجرس قبله  
 فتبعه المهاج نعم لو شرطت القسمة علي الاصابة بعمل به ومحل عدم الحساب عليه  
 في مسألة القطاع الوتر ونحو اذا لم يكن بتقصيره وسورميه كل واحد ربح او علة  
 في يد وانما يحسب له اصابة موضع الغرض المتعلق عنه اذا كان الشرط القرع فلو كان  
 الحسق مثلاً فحسق والموضع في صلاية الغرض فذلك ولو لم يصبه فالمنقول عن اكثر  
 نسخ المجرور اية بخط مصنفه انه لا يحسب له ولم يذكر عدم حسابانه عليه في الروضة  
 واصلاً انه لو اصاب الغرض في الموضع المتعلق اليه حسب عليه لاله فالنظم الحسبان  
 عليه اذا اخطاه ايضا من باب اولي وقد نسب الاذرع في المهاج الي سبق قلده ولعله  
 تتبع بعض نسخ المجرر **كتاب الايمان** الاصح في الشرحين والروضة  
 قبول صرف غير العلم والقدرة ايضا كالعظمة والقرعة والكبريا والجلال عن اليمين بان  
 يريد ظهوراً ثرها علي المخلوقات ولو قال بالله بالوجه او والله فعلن ونوي غير  
 اليمين كوثقت بالله او اعقمت او والله المستعان لم يكن يميناً علي المذهب كما لو  
 قاله بالناس المنة فوق ونوي غير اليمين ونازع في ذلك الاذرع والركشي في النسخ  
 ان تخصيص المشاء فوق بلفظ الله ان اريد من جهة الشرع لم يستقر فلو قال بالرحمن  
 او بالرحيم او بحياة الله انعقدت وغايته انه استعمل شاذاً ولا يكره ايمان الدعاء وي  
 وكذا الحاجة كتركيد كلام واستدني في النسخ من العصيان بالخلف علي ترك واجب ما  
 يمكن سقوطه كالقصاص لقصة تفيته الربيع والواجب علي الكفاية حيث لم يتعين في  
 الخلف علي ترك مباح يتعلق به غرض ديني بخلفه لا يأكل طيباً ولا يلبس زانحاً خلاف  
 فقيل بكره وقيل بين طاعة وقيل بخلف باحوال الناس وقصودهم فالأوهو احوط  
 ولو اعتق عن الكفارة قبل الجنب ثم ارتد العبد او مات قبله لم يجزئه علي الراجح  
 كما في الزكاة والامح في الروضة في تعجيل الزكاة منع تقديم المندور المالي ونقله الراجح



واقره وفي الصحيح انه غير معتمد بل الجاري على القواعد الجواز ولا يكفر المحجور بسفه  
بالمال على الصحيح بل بالصوم فان لم يصمه حتى فك حجه لم يحسن مع اليسار في الاظهر  
والخلق الشيطان في باب الكتابة قولين في تكفير المكاتب بالمعام او كسوة باذن سيد  
نعم ذكر الرازي في بنائها طريقين احدهما يقتضي ترجيح الجواز كما اقتضاه كلام المهاج  
هناك وصححه في المهمات تبعاً لصحيح المصنف وكفاية ابن الرفعة وجرمه اليمني والامح  
في الشرحين والروضة اعتبار الجنث فيما لو حلف عبد باذن سيد وحيث بدونه او علم  
ونقل عن طاهر المض ولسب المهاج واصله الي سبق القلم **فصل** الاصح في الصغير  
وعزاه في الروضة واصله للجمهور الجنث فيما لو حلف لا يساكنه فبي بينهما جدار  
ولكل جانب مدخل وجرمه الجاوي قال في الصحيح ومحل الخلاف اذا كان البناء بغل  
الحالف او امره او فعلها او امرها اما لو كان بامر غير الحالف اما المحلوف عليه او عين  
فيحتمل قطعاً كما يقتضيه توجيه عدم الجنث باستعماله برفع المساكنة ولا يخفى فيريد  
الجنث اذا امكناً بعد الحلف بعدما العذرو وقد صرح به الشيخان هنا قال في الصحيح  
فبي مكن الحالف مستغلاً باسباب الخروج كجمع متاع واخراج اهل وليس ثوب  
لم يحتمل كالي قبلها ولو قصد يحلفه ان لا يدخله الاجتناب وهو فيه فاستمرحت  
على الصحيح او يحلفه ان لا يخرج انه لا ينقل متاعه واهله فتعلقا حث وكذا لو حلف لا  
يدخلها فضعدها مستغلاً او بعضه وهو بحيث يصعد اليه من الدار لانه  
من ابنيته كذا قاله ونازع في الصحيح في المسقف بعضه اذا لم يدخله بل صار في  
المكتوف وقال ان مقتضى كلام الماوردي عدم الجنث حينئذ ومحل عدم الجنث فيما لو  
ادخل رجله اذا لم يعتمد عليها فقط والجنث كما نقل عن فتاوي البغوي ولم يفت عليه  
في القوت فتوقف قال في المهمات فان اعتمد عليها فبيته تطرو وقال ابن العراقي مقتضى  
الخلاص عدم الجنث ومنع في الصحيح حث من حلف لا يدخل داراً يدخلها بعد ما  
انهدمت وقد بقي اساس الجيطان لان المدفون في الارض تحت الجدار وعبارة  
الروضة واصله فيما لو قال لا ادخل هذه الدار ان بقي اساس الجيطان والمرسوم حث  
والمتبادر الي الفهم منها بقا شاخص وهي مثل كذا قاله الا ذري وعزم وما لو ابي حجج  
اعتبار بقا اسم الدار ونقل من تعليق المصنف على المذهب ورجح في الصحيح مقالة  
للماوردي وايدها بعض الام والمختصر وهي ان لم يمنع الانهدام سيكتفي بشي من حث  
بدول المستند والعامر وان منع الجمع لم يحتمل بدول شي وان منع سيكتفي المستند  
فقط حث بالباقي فقط وحيث لا حث فاعيدت بالالة الاولى فوجه ان الملقب  
الرازي وصح المصنف الجنث اما لو قال لا ادخل هذه واثار الي دار فانه دمت



فيجئ برحول عرسها ويعتبر لعدم الخث فيما لو حلف لا يدخل دار زيد او لا يكلم عبد  
 فباعها زوال الملك وفيما لو حلف لا يكلم زوجته فطلقها كونه باينا ولو اشترى زيد  
 بعد بيع الدار دارا اخرى فان اراد الاولى بعينها لم يجئ بالثانية او اي دار تكون  
 في ملكه جئت بها فقط او اي دار جري عليها ملكه جئت بايتها دخل قال في المهمات  
 فلو الملق في الكفاية عن العبادي انه لا يجئ بالثانية في اظهار الوجهين وعن البغوي  
 عكسه ولو نوي بقوله لا يدخلها من ذا الباب المنفذ او الخشب او كليهما عمل بنيت  
 او بقوله لا يدخل بيتا نوعا من جنه او غيرها اقتصره وانما يجئ من حلف لا يسلم على  
 زيد فسلم على قوم هو فيهم والملق اذا علم به والا ففيه خلاف جئت للناسي والجاهل  
**فصل** الاقوي في الشرحين والروضة ان من حلف لا ياكل الروس ولا يه له  
 يجئ بروس الطير والحوت والصيد في غير البلد الذي تباع فيه مفردة ايضا  
 وقال انه اقرب الى ظاهر النص لكن نقل عن مسودة المجموع خلافة وفيه الصحيح انه  
 الارجح ومحمه المصنف ايضا في تصحيحه ثم قال في الروضة واصلا وهل يجئ  
 نفس البلد الذي يثبت فيه العرف او كون الخالف من هذه وجهان قال في الصحيح  
 والارجح عندنا الثاني لكن في الخادم ان الاقوي ترجيح الاول وفي الصحيح ايضا الخالف  
 لو كان من غير اهله ولم يبلغه ذلك العرف ثم جاء اليه لم يجئ بذلك قطعا الا في  
 وجه عزب حكاية في التمه وهذا انما يجي على جئت الجاهل ومحمه في الزوايد جئت  
 من حلف لا ياكل البض بديهة وجاجة خرجت بعد موته منعقد واطلق الرافعي  
 فيها وجهين والملق وجهين ايضا في تناول اللحم لا ياكل كسرة وخنزير ودينق فراد  
 المصنف ان المنع اقوي وفي فتاويه انه الاصح ولا يتناول اللحم شحم العين ايضا وهل يتناول  
 الشحم وجهان الملقاها وجزما لم يني بالتناول ولا يجئ من حلف لا ياكل الخنزير باكل  
 الجوز يتق في الاصح ولا يجئ بزردة بحيث صار في المرققة كالخيشو وحبساه وكذا خلف  
 لا يشرب سويفا فحمله في ما وكان خائرا بحيث يوحذ بالملاعق في حبساه في الاصح وانما  
 جئت ومن حلف لا ياكل سويفا فسفه او تناوله باصبع اذا لأكه ثم ازدرجه فلو  
 بلا لوك فلا في الاصح في الروضة واصلا في الطلاق لكن في الشرحين والروضة هنا  
 لو ابتلع السكر بامضغ فقد اكله لو ابتلع الخبز على هيئة وعليه مشي الجاوي وفي  
 تناول الطعام الدوا وجهان الملقها الشيطان وغيرها **فصل** فيد جمع متأخرون  
 جئت من حلف لياكلن ذا الطعام غدا فالتفه قبل الغد بالواو المختار وهو ظاهر  
 وهل جئت في الحال او بعد مجي الغد خلاف الملقاه ونقل عن ابن كح القطع بالثاني وقال  
 تقر بها عليه هل يجئ اذا مضى من الغد زمن الامكان او قبيل الغروب وجهان قال



البعوي أصحها الأول وسوذكر المصنف من فوائد الخلاف الأول ما لو مات قبل الغد وفيد  
 في الصحيح مسأله التلث قبل الغد بما إذا لم يكن بتقصير منه وتلاف الاجنبي  
 بما إذا لم يكن الخالف دفعه والاحتث فيها وفي الروضة وأصلها فيما لو قال لا قضين  
 حكت عند رأس الهلال أو معه أو عند الاستهلال أو مع رأس الشهر أو أول الشهر إن  
 هذه الالفاظ تقع على أول جزء من الليلة الأولى من الشهر وعند ومع يقتضيان  
 المقارنة فإن قضاه قبل ذلك أو بعد حيث فينبغي أن يعد المال ويتصدق  
 الوقت فيقتضيه فيه وذكر في الصغير بخود لك فاقضي كلامهما أمرين أحدهما  
 الاحتث بالقضائ في آخر الشهر ولهذا قال في الصحيح أن قول المهر فينبغي أن يقتضيه  
 في آخر الشهر عند غروب الشمس وهم وصوابه في أول الشهر وقدم المنهاج  
 الظرف الثاني فيبعد عن الوهم لاجتماله تعلق الاحتث بالغروب ثانيهما أنه لو أخر الشروع  
 فيه بعد الغروب لحظه مع إمكانه حيث ولا يتوقف على معنى من القضاء قال  
 الرزكيني وبه صرح الماوردي وذكر السرخاني فيما لو قال لا قضيتك غدا ونوي  
 أنه لا يوجب من الغد أنه لا يحتث بقضائه قبله ويحي هنا مثله ولو ابتدأ عند  
 الاستهلال بأسبابه ومقدماته كحمل الميزان فكشروعه في لكل أو الوزن حينئذ  
 ولو أخر عن الليلة الأولى للشك في الهلال فإن كونها من الشهر لم يحتث في الأخر  
 وإنما يحتث من حلف لا مال له بالليل من المال إذا كان متمولا على ما تقدم في الصحيح  
 ومال إليه الأذري وقال أن الاحتث بموجبه خطه وزبيده بعد حد ولا تحت  
 لمنفعة يملكها بوصية أو إجازة على ما صححه الشيخان قال في المهمات وهو مخالف لغيرها  
 في الوصية بتقسيم الأموال إلى أعيان ومنافع قالوا لا بالموقوف على الأظهر ولا الاحتث  
 عمدا لم يعف عنها ولو كان له أبق أو ضال أو مغصوب أو مسروق وانقطع جبرها  
 فوجها باللقاها وجزم في المنوار بالاحتث وقد جمع متأخرون عدم حيثه بالكتاب  
 بالكتابة الصحيحة ولو نوي الخالف نوعا من المال أخف به والأصح في الروضة في الطلاق  
 استراط الأيلام في التعليق بالضرب وفي العزيز هناك أنه لا يشترط في المهمات  
 ومقتضى حكاية الصغير عدم اشتراطه عن الأكثرين أن ياتي في العزيز سبق قلوه  
 صحيح في الروضة هنا عدم اشتراطه وإحالة على الطلاق وفي الصحيح أنه المعتمد  
 كما في المنهاج هنا لكن قوله بعد فوصله المالك قد يشعر بخلافه إلا أن ما ورد رادة  
 النقل وفي الخادم أن البري في نسخ العزيز المعتمد نقل عدم الاشتراط عن الأكثرين  
 كما في الصغير وأعلم أنه لا يكفي الأيلام وحده كوضع حجر ثقيل عليه ولا الصدور  
 لصنعه باعتدال بل يعتبر الصدور بما يولم أو يوقع منه أيلام كما نقله الشيخان في الطلاق



واقتراه واصح في الروضة فيما لو حلف ليضربنه مائة سوطا انه لا يبر بعثكال عليه  
مائة شراح ور حجة في الشرحين ايضا قال في المهمات والصواب الذي عليه الفتوى  
انه يكفي وقطع به جمع ولو شك في اصابه الجميع لكن ترجح عدمه لمقتضى كلام الاجتاه  
كما نقله في المهمات عدم البر والاصح عدم الجث فيما لو حلف لا يفارق غريمه حتى يستوي  
فاذن للغيرم في المفارقة ففارق ولو نوي به ان لا يفارقه وعليه حقه بر الجحالة  
به او عليه وانما يثبت فيما لو افلس ففارقه ليوسرا اذا لم يبلغه الحاكم من ملازمته  
وفي الروضة واصلها فمن حلف لا يري منكرا الارفعه الي القاضي لوراه بين يدي القاضي  
فقتل معني للرفع اليه وهو يصادق وقيل انما يبر باخباره وقال في الصحيح نفي  
الام علي نحو هذا الثاني هو المعتمد وجعل ابن العراقي قول المناجح فان نوي ما دام في  
جث الي اخره حث على عزل المتصل بالموت لاني في الروضة واصلها انه لا يثبت  
لعزله وان كان مكن لانه ربما ولي ثانيا فان مات احدهما قبل الولاية بان الجث اعترض  
الركشي ايضا بذلك والري في الروضة واصلها لتقوير المسئلة بما اذا نوي وهو قاض  
او بلفظه وكذا في الصغير ولكن ان تفرق بين هذه العبارة وبين تقدير المناجح بالدوم  
وان كان الاصح في غيره في مسئلة الروضة **فصل** لا ترجح في الشرحين والروضة  
هنا فيما لو حلف لا ينكح فعقد وكيله له قال في المهمات والصحيح الجث كذا جرحه بين  
المجور هنا في العزيم في النكاح لكن في الصحيح انه مخالف لمقتضى خصوص الشافعي لقاعده  
والدليل وللاكثرين وفعل في الجواشي ايضا عن الاكثرين عدم الجث وقال انه الصواب  
واما قوله لعين فقال الشيخان فيه ان مقتضى القول بالجث في المسئلة السابقة المنع فيه  
وبالعكس ورده في الصحيح بان الامام والعراقي جرحا بعدم الجث في المسلمين قال فظهر انه  
لا يثبت على الوجهين معا واعتمد في المهمات ايضا نقله وليلا ولو حلف لا يبيع مال زيد قبا  
باذن الحاكم فحجرا وامتناع فكسبه باذن المالك والجوابه بجنا ان الولي وجرحه به في  
الصحيح وذكر معه بعبه بالظفر بنا على الاستقلال وقال ضابط ذلك ان بيعه بغير اذنه  
بيعا صحيحا قال الركشي ولا يبر من تعيد الجث بالذالك ليجرح ما لو وكل زيد رجلا في البيع  
واذن له في التوكيل فوكل الخالف وهو لا يعلم انه لا يثبت على النضر وهذا نقله الشيخان  
فيما لو حلف لا يبيع لزيد ما لا وقد فرق في الصحيح بينها وبين مسئلة المناجح بان اللام  
في مسئلة التعليل وتعقب قولها فيما لو باع باذن الحاكم فحجرا وامتناع جث بانه انما  
باع الحاكم لزيد وقال كان الشيخين التمس علما احدي المسلمين بالآخرى وحاول  
ابن العراقي التسوية بينهما ولا يثبت الخالف على ان لا يبر له بركة وفطره وتعبير  
المناجح في مسئلة اختلاط الطعام المحلوف عليه بغيره باليقين كما هز في اعتبار اكله



من الخطة ونحوها اكثر من النصف عند استواء العذرين وهو وجه ضعفه في الشرح  
والروضة وصحاحه ان اكل قدر اصلها كالكف والكفين حيث لا ما يتحقق ان فيه  
ما استزاه قال في الصحيح وعندى ان الكف انما يحصل به الظن فان اكتفى به فلا  
يعبر باليقين **باب** انما يصح النذر باللفظ من مسلم مكلف ولو سكران  
وكذا المجور بفلس في القرب البدنية وكذا المالية في الزمة ويؤدي بعد وفا العها وبق  
الاضطراب في المجور بالسعة وفي الروضة واصلها عن القاضي وغيره ان وجوب الكفارة  
بالدخول فيما لو قال ان دخلت فعلى وفلله على نذر مفرع على وجوبه في نذر الحاج اما  
على التحخير فيتحيز بينا وبين قرب ما يلزم بالنذر وتقل في الصحيح عن الماوردي  
وجوب الكفارة وحدها ومنع التحخير وقال ان كلامه المنهاج واصله لا ينزل عليه  
وانما ينزل على ما في كتبه المبسوطة وليست في نذر القرب المالية ان يلزمها في الزمة  
او يصنف لمعين يملكه فان كان لعين لم ينعقد ولا كفارة على المذهب ونقلنا عن التمه  
ان نذر اعتاق الموهون ينعقد ان نقدنا عنقه في الحال او عند اذا المال المذكور  
في الرهن ان الاقدام على عتق الموهون لا يجوز وقال في التوسيع فان نذر الكفان  
كان نذرا في معصية منعقد او جزم الرزكشي بذلك ويصح نذر الواجب على الكفاية  
وان لم يحجج اداوه الى معصية وبذلك مال في الاصح والمرجح في الشرح والروضة  
عدم وجوب كفارة اليمين اذا خالف في نذر مباح او تركه في نذر المعصية والواجب  
وصوبه في المجموع والمذهب وجوب القضاء على من افطر بسقري سنة معينة نذر  
صومها ولو افطر لم ينعقد فيه الخلاف في الحيف كقوله ومقتضاه ان الاصح عند المصنف  
عدم وجوب القضاء وكذا عند الرافعي على ما اقتضاه كلام الشرحين في مسأله الحيف  
من ترجيح عدم الوجوب وناقش في الصحيح في المسليين وصح فيها الوجوب والاشهر  
عند ابن الرفعة فيها لو ندرت سنة غير معينة بشرط التتابع فحاصت ان القضا  
اولي بالوجوب من رمضان وفي الصحيح ما يعويه والناس كالحيف واما المرف  
فجعل الشيخان فيه ايضا الخلاف المذكور في السنة المعينة وقالا ان في انقطاع  
به وبالسفر ما في الشهرين المتتابعين وصوب في المهمات تصحيح الرافعي انه يجب  
على من نذر صوم الاثنين ابد اقضامات بسبب كفارة سبقت النذرين في  
الصحيح انه الاظهر المعتمد في المذهب واجاب عن استشكل المهمات عليه ما لو نذر  
من عليه كفارة صوم الدهر فان رماها مستثنى بالفرق بينهما ومقتضى كلام الشرح  
والروضة والمجموع ترجيح عدم قضا الاثني الفاية بالحيف والناس واما الفاية  
بالمرض فالمذهب في الكتب المذكورة وجوب قضاها واجاب يوم الجمعة على من نذر



يوما من اسبوع ونسبه مبني على ان اول الاسبوع السبت والاكثرون كما في تفسير ابن عطية  
وعمر علي انه الاحد وعليه مبني المصنف في تحريم وتهديبه وفي المجموع في صوم  
التطوع لكن في الروض انما انف انما خلاف الصواب وفيه في الصحيح وجوب تمام  
السنن علي من نذره بما اذا نوي ليلا وعبارة الميرتغمة لكن صرح الحارثي كالوجيز  
بين نوي نهارا والاصح فيها لو قال ان قدم زيد فله علي صوم اليوما لما في اليوم  
فدومعه وان قدم عمر فله علي صوم اول خميس بعد فديما في الاربعاء ان يصح صوم  
الخميس عن ثابتي النذرين ويعني الاول **فصل** لو نذر المني الي بيت الله تعالى  
او اتيانه ولم يصفه بالجرم ولا نواه لم يقع في الاصح في الشرحين والروضة ولو  
قال الي البيت الجرام والمسجد الجرام والجرم او مكة او ذكر بقعة اخرى من الحرم  
كالصفا والمروة ومسجد الحيف ومبني ومزدلفة ومقام ابراهيم وقبة زمزم  
وعمرها حتى دارا في جبل فلقوله الي بيت الله الجرام وانما يجب القضا علي من نذر الحج  
عامه فمعه مرض اذا كان بعد الاجرام كالتفاه عن التهمة واقراه لكن رده في الصحيح  
واعتمد الحلاق الوجوب مستند الفضل لثابتي والحلاق الاصحاب والنسبان  
وخطا الطريق والضلال فيه كالمرض ولو منعه سلطان قبل الاجرام او بعد ادب  
الدين وهو عاجز عن وفائه فالعدو واللقا عدم العنان فيما اذا لم يجد رفقته والطريق  
مخوف لا ياتي للايجاد سلوكه وفيما لو كان معصوبا وقت النذر او طرا العصب ولم  
يجد المال جتي مضت السنة المعينة وقد سبق في الحج ما لو كان من المعصوب مكة  
دون مرحلتين فيجي هنا مثله وانما يلزم حمل الهدى المنذورا الي مكة اذا كان فيها  
وهو ما يحمل وسائر الحرم مكة في ذلك ثم ان كان المنذورا نجا سليما لم يجز المصدق  
به جيا بل يزججه في الحرم ويعرف اللحم لمسا كينه او معيبا لم يزججه في الاصح كغير  
النعم فانه يصدق به جيا فان ذبحه فنقصت قيمته فعندك بالحج وعمر النقص  
قال الشيخان والخلق مطلقون ان مونة النفل عليه فان لم يكن له مال بيع  
بعضه لنقل الباقي واستحسن ما حكى عن القفال انه ان قال اهدي هذا فعليه  
او جعله هديا يبيع بعضه لكن مقتضي جعله هديا ايصاله كله الي الحرم فليزجر  
مونه ونقل غيرها مقالة القفال عن جمع اخرين ولو نوي صرفه لتطيب الكعبة  
او جعل الثوب سرا لها او قرية اخرى هناك صرف فيها اما ما يجسر نقله كالدار  
والشجر وحجر الرجي فيبيعه وينقل منه لمسا كين الحرم وعلي القول بقين مسجد  
المدينة والا فقي في نذر الصلاة فيها يقوم المسجد الجرام مقامها في الاصح وفي  
قيام احدها مقام الاخر وجان الملقمة الرافي وصح المصنف فيام مسجد المدينة







لا غاية له فيؤدي الى هجر الوطن ويعقبه في المقيح تقلود ليلوا واعتبرا  
 في السرحين والرومنة في المجهتد ان يعرف من القرآن والسنة المطلق والمقيد ايضا  
 قالوا لا يشترط التجرد في العلوم المعبر بل يكفي معرفة حمل منها وزاد الغزالي تحقيق  
 ذكرها في اصول منها ان اجتماع هذه العلوم انما يشترط في المجهتد المطلق وقد  
 يحصل الاجتهاد في باب دون باب ومنها انه لا حاجة لتشع الاجاديت على تفريقها  
 بل يكفي ان يكون له اصل صحيح عني فيه جميع اجاديت الاحكام كسنة ابي اودوان  
 يعرف مواقع كل باب فيراجعه عند الحاجة ورد المصنف وغير هذا المثال في اعلى المقيد  
 بجميع باليات الاجتهاد بعد الميم والغزالي انما عبر باسكان الميم بلا يلا كما قاله في الخادم  
 ولا الى البحث عن رواية حديث اجمع السلف على قوله او تواترت عدالة رواة  
 اي مع يقطعتهم كما قاله المصنف وما عداه ينبغي لاكتفا في رواة بتعديل امام مشهور  
 عرفت صحة مذهبه في الجرح والتعديل ولا الى حنبط جميع مواضع الاجماع والاحكام  
 بل يكفي معرفة ان قوله في تلك المسئلة لا يخالف الاجماع لموافقة متقدم او غلبة ظن  
 بتولدها في عصره وكذا في معرفة الناسخ والمنسوخ قالوا عدا الاصحاب من الشروط  
 معروفة اصول الاعتقاد قال الغزالي وعندي انه يكفي اعتقاد جازم ولا يشترط معرفة  
 بطرق المتكلمين وادلتهم ونازع الادريجي والركي في النقل عن الاصحاب وانما نقله الغزالي  
 عن الاصوليين وخالفهم ومن جزم بعدم استلزام الكلام ايضا وي في منهجه ونقله في  
 الخادم عن الجمهور ونفوذ قضا الفاسق والمقلد للضرورة قاله في الوسيط واستحسنه  
 الشيخان ثم استشكلاه وجزم به في الجرح فنتجه المنهاج لكن انكر جمع منهم ابن الصلاح  
 وفي كتاب البغاة الجرم بان الفتوى مانع نعم هو ممتنع عند فقد الصالح كما قاله ابن  
 الرفعة علي ان الغزالي سبقه الى مقالته الدارمي وغيره في الرومنة واصلا ان  
 القياس فيما اذا اذن الامام للفاشي في الاستخلاف ولم يصرح بالاستخلاف في الجمع ان  
 يكون في القدر المستخلف فيه الوجهان في حالة الملاقاة التولية وقطع ابن الج بالحوار  
 في كل حين قال الادريجي والركي وبه صرح الدارمي المادودي وهو قضية  
 الملاقاة لا كثيرين وقاله في الميدان انه الاصح ورد القياس المذكور ولونها وكان لا يمكنه  
 القيام بما فرضه اليه قاله الرازي فالاقرب اجد امرين اما بطلان التولية كما قاله  
 ابن القطان واقتضاه على الممكن وترك الاستخلاف وقاله المصنف هذا ارجحهما  
 وقال ابن الرفعة انه المشهور لكن منعه في المقيح ورجح بطلان التولية فيما اذا كان عدم  
 الامكان لا تساع العمل كصيرين متباعين قاله فان كان لكثرة المضومات صحت جزمنا  
 وباتي بما يمكنه في الرومنة واصلا انه يشترط في الحكم على احد الوجهين كون المنهاكين

الى



بحيث يجوز له الحكم لكل منهما فان كانا جديها اباه او ابنه لم يحز وجوه في الاوارب منعه لانيه  
 او ابنه وكذا النبي وزاد منعه علي عرو وهو لو كان احدا المتحاكمين اليه القاضي لم يشترط  
 رضي الاخر علي المذهب كما نقله ثم قالوا ولكن مبني علي جواز الاستخلاف ورد ابن الرقة  
 هذا البناء الحاكم اليه ليس بولي كما قاله ابن الصباغ وغيره ونصب اكثر من قضين  
 ببلد كقاضيين ما لم يكنوا قديمي الماورد في المطلب يجوز ان يناب بقدر  
 الحاجة **فصل** لو عي القاضي بعد سماع البينة وقدر اليه فالاصح نفوذ حكمه في تلك  
 القضية ان لم يتجسس لاشارة ولا يتوقف جواز عزل القاضي لخلل علي ثبوت بل يكون عليه  
 الظن ولا يتوقف جوازه حيث لا خلل وهناك افضل منه علي وجود المصلحة من  
 تسكين قننة ونحوها ولو كان من هناك دونه فحكمه فان لم يصلح غيره ولم يظهر خلل  
 لم يحز عزله ولم ينفذ كما جربنا به وطرد في الصحيح فيما اذا ظهر من المتعين للقضا  
 خلل لا ينزل مجردة وقال انه لا توقف في منع عزله وكلامهم يقتضيه قالوا متى كان  
 العزل في مجمل النظر واحتمل المصلحة فلا اعتراض علي الامام فيه وموجب في المهمات  
 عدم انزال القاضي بالقرارة عليه فيما لو كتب له الامام اذا اقرات كتابي فانت معزول  
 كسلة الطلاق وفي الصحيح ان الامام لنسبه لا اتفاق الاصحاب وما في المنهاج المصنف  
 ورجح المصنف ان مجمل الخلاف في شهادة المعزول بحكمه جاز الحكم اذا لم يعلم القاضي  
 انه يعني نفسه والا فكنصرجه بنفسه ولذا في احتمال ان اجدها هذا وجزم به  
 في الاوارد والمأني ان يحمله اذا علم انه يعني نفسه والا قبل قطعا وما في الصحيح  
 اليه وفي المهمات انه لا يقود هناك قال ان كلام الاصحاب يدل عليه والمعزول اذا  
 استعدي عليه ان يוכל ولا يحضر في المطلب وترجح المنهاج ترجمته بحليته خالفه  
 في كتاب الدعوي في الروضة فصح كما لا راي في خلافه وفي الصحيح انه الاصح المعتمد  
 غيره واختاره في الجلبات وقال لا اشتهي ان ابوح به مخافة قضاء السوء  
**فصل** كتابة الامام لمن يولي من ذروته ولو تقسرا لدخول يوم الاثنين فالحبس  
 والا فالسبب كما في الزوائد عن الاصحاب واذا نظر بحسب سأل عليه استوفى وخل  
 او تغير وراي الخلافة فعل او مال امر اياه فان ادعي الاعسار فكم سبق في التفسير  
 فان ثبت اعساره او ادي بودي عليه فلعل له خصما اخر فان لم يحضر احد اطولو  
 شك في عدالة بعض لاوصيا اخذ المال ايضا منه علي ايد وجهين الخلقها لكن حجة  
 جمع متنازعون وفي التوشيح انه الذي شاهد من صنع ابيه وفي الصحيح ان مجمل  
 الوجهين اذا لم تثبت عدالة عند الاول والا لم يتعرض لجرنا وانما يندب اتخاذ  
 الكاتب اذا لم يطلب اجره او رزق من بيت المال والا لم يعينه وليشترط فيه الذكورة



والجربة ايضا وفي ذلها القضاء حال غضبه لله تعالى خلاف الحلفاء وفي الصحيح  
المعتمد عنده وفي المطالب لوفرق في الغضب ويخو بين ما للاجتهاد فيه مجال وغير  
لم يبعد وفي قواعد ابن عبد السلام ايضا ان الحكم في المعلوم الذي لا يحتاج الى نظر  
لا يكون في حال الغضب ومشاورة الفقهاء انما يكون عند اختلاف وجوه النظر وتعارض  
الادلة بخلاف الحكم المعلوم بغير اوجاع او قياس على وسائر المعاملات كالبيع والشرا  
في كراهة تغايطها بنفسه نعم لو فقد من يوكله لم يكره والصحيح هو ازاله هدية من لا  
خضوع له في غير عمله فلما ارسلها اليه في عمله ولم يدخلها ولا حكمة فوجها  
عن الماوردي ولا يحكم لرفيق اصله وفرعه ولا لشريكها او شريك مكاتبه في  
المستزك ويلزم القاضي اجابة المدعي عليه ايضا اذا حلف وسأله الاستاذ وليكون  
مجهله فلا يطالبه مرة اخرى وكذا المدعي اذا اقام بينة وسأل الاستاذ في الاصح  
وينفذ القضا باطنا ايضا في انشأرتب على اصل صادق وان كان مختلفا فيه  
والخصم يعتقد خلافه في الاصح بخلاف انشأ المرتب على اصل كاذب كمنع النكاح  
بحيث قامت به بينة زور وما ليس باشتبا له هو تنفيد لما قامت به حجة كالحكم  
بشأ هدي زور ونها هدهما العدالة سواء كانت في مال او غيره فان كان نكاحا لم يحل  
للمحكوم عليه الاستمتاع بها وعليها الحرب والامتناع ما امكها فان اكرهت فلا اثم  
عليها كما قاله وينبغي كما قاله في المهمات حمله على ما اذا ربطت والا فالوطي لا يباح بالا  
والهلقا خلافا في جنس بالوطي ورجح في الخادم تنعلا لا ذري وجوبه وان اقتضى  
ترجيح الشيخين في المسئلة الاتية ترجيح عدمه وحرم به في الانوار في المسلمين  
للشبهة بسبب مذهب ابن حنيفة وان كان ملافا لعله وطيه ان تكن نكر بكرة  
ويبقى التوارث بينهما لا النفقة للجيلولة ولو نكحت اخر فوطها جاهلا بالمال  
فشبهة ويحرم على الاول في العدة او عالما ونكح احدا الشاهدين ووطي فكذا في  
الاشبه عندها ونازع فيه الا ذري والركن في نظر المان المعتز في الشبهة  
مدرك الخلاف وقوته لا مجرد الخلاف فالصحيح وجوب الحد وعن الماوردي  
وغيره انه يشترط للقضا بالعلم المقتبح بالمستند فيقول علمت ان عليك ما  
ادعاه وجمعت عليك بعلي والامه ينقد قال في الصحيح وله وجه من النظر  
ويجتم ان لا يحتاج اليه وشرط ابن عبد السلام كون الخا كرهه ظاهرا التقوي  
والودع قاله لركن في لا بد منه قال الشيخان ومثل اصحاب القضا بالعلم  
بما اذا ادعى عليه ما لا ودراه القاضي يقره او سمعه يقره ومعلوم ان ذلك  
لا يبعد القين يثبتوه وقت القضا فدل على نعم ارادوا الظن الموكد واستدل

کراہ

[illegible]

والجريم



في المهمات بنقول مخرجها في قولها في باب القسمة ان في حكمها القاضى لمعرفته  
 في المقويم طريقين احدهما طرد الخلاف في القضاء بالعلم وصرح الراغبى بترجيحها  
 وقال لا يبعد ان يقام ظنه مقام الشهادة المبينة على الظن كما اقيم علمه مقام الشهادة  
 المبينة على العلم ومنها قولها في باب القاييف لو كان قاضيا فهل يقتضى بعلمه فيه خلاف  
 في القضاء بالعلم ثم نقل الاسوي عن الامام القزوينى باعتبارا ليقين دون غلبة  
 الظن ولبط الكلام في ذلك ومن قامت عند بينة بخلاف علمه ليس له الحكم في  
 منها وما افهمه المهاج هنا من منع الخلف على الاستحقاق اعتمادا على خطه حتى  
 يتذكر نقلا في السراجين والروضة عن الشامل واقرأه ونسبه في الصغير وغيره  
 ايضا لكن ياتي في الدعوى الجزئية الجواز عند الظن المؤكد وان لم يتذكر كما في الجزئية  
 والروضة هناك قال الاذيعي وغيره وهو المشهور قال في التوشيح وغيره وقد  
 يقال لا يتصور الظن المؤكدة في خطه الا بالذكر بخلاف خط الاب وضبط القفا  
 الوثوق بخط الاب كما نقلا واقرأه بكونه بحيث لو وجد في التزكركم فلان على  
 كذا لم يجد من نفسه ان يخلف على بني العلم بل يوديه من التركة **نصا**  
 الوجهان في رفع المسلم على الرفي في المجلس قال الشيخان يشهد طردهما في ساوية  
 وجهى الاكرام وفي المهمات والتصحيح يتبعان من الرفعة نقلا لك عن الفوراني واللا  
 في الصغير في الدعوى ان القاضى لا يطالب الخصم بالجواب حتى يطلبه المدعى  
 وذكر في العزيز هناك وجهين فزاد المصنف ان الاقوي الجواز وكانها لسيار ترجيحها  
 اياه هنا والتصحيح وجوب تقديم السابق من المذيعين اما تقديم المسافر في نقد  
 على المختار في الزوائد وقال تبع الراغبى ينبغي ان لا يعرف في مسافر وامارة  
 بين مدعى ومدعى عليه ومنعه في الصحيح وناقش في الملاقاة اعتبار المذيعين  
 مسألة السابق ولو كثرت دعوى المقدم بالسفر فلا ينبغي احتمالات ودرج في  
 الزوائد انها ان صرت ضررا بنا اقتصر على واحدة وقال في المهمات القياس يقتضيه  
 بعدد لا يضر وفي الاكتفاء بعلمه في تعديل اصله وقرعته وجهان الملقاها ودرج  
 في الصحيح منعه بناء على تصحيح الروضة منع تركية لها ومراد المهاج بالمركبي  
 المشافه المبعوث اليه المبعوث الذي هو من اصحاب المسائل وان سماه  
 مركبا فاقضى منع اعتماده وهو احد الوجهين لكن نقلا عن جمع ترجيح اعتماده  
 واقرأه ونقله الماوردي عن الاكثرين وغيره عن النضر واعتذر ابن الصباغ  
 عن كونه شهادة على شأده مع حضور الاصل بشدة الحاجة اليه وعلى هذا الباب  
 انما يعتمد القاضى اثنين من اصحاب المسائل كما نقلا ثم قالوا اذا تاملت كلام الا



فقد نقول ينبغي ان لا يكون فيه خلاف محقق بل ان ولي صاحب المسئلة المخرج  
والمعدل في حكم القاضي يني على قوله فلا يعتبر العدد لانه جاكم وان امره بالبحث  
فيبحث ووقف على حال الشاهد وشهده فالحكم ايضا يني على قوله لكن يعتبر  
العدد لانه شاهد واني امره برأيه مزيكين واعلامه ما عندهما فصور رسول  
محض والاعتماد عليهما فلا يثبت او يثبت او كذا الو شهاد علي شهما لان شاهد  
الفرع لا يقبل مع حضور الاصل ومن جرح ببلد ثم انتقل لاخر فعدله اثنان قدم  
التعديل كما قاله الاصحاب ومن نقله ابن الرفعة ثم قال كذا الطلق وتنبغي ان  
تخصيصه بتخلل مدة الاستبراء ونقل الاذعي وغيره التقييده عن ضرر الامر ايضا  
وقيد بما يعتبر فيه الاستبراء قيد ابن الصلاح اصل المسئلة بان يعرف المعدل  
ما جري من جرحه قال الماذعي وهو واضح وكلمة الجرحاني فاهر فيه **باب**  
تقلاص فتاوي العقول واقرأه ان منع سماع البينة على الغائب ممن قال هو  
محله اذا اراد الكتابة الي قاضي بلد الغائب فان اراد اقامتها ليوفيه من مال  
حاضر سمعت ويجب ان يتعرض المديعي على الغائب في يمينه لوجوب تسليمه  
وان استشكله في الملمات والمديعي عليه الحاضر تخليف وكيل الغائب انه لا يعلم  
ان موكله ابراه وفي معناه دعوي علمه بالوفا ونحوه وانما يعطي المديعي الحاضر من مال  
الغائب اذ حكم القاضي به لا بمجرد البتة فانه ليس حكما في الاصح ولو كان ببلد المكتوب  
اليه من يشارك المحكوم عليه في الاسم والصفات لكنه مات قبل الحكم ولم يعم  
المحكوم له فلا اشكال بل يحكم على الحي وعن جمع تقييد المعاصر بان كان معاملته  
له وقال الماذعي وغيره لا بد منه ونازع في الصحيح في اعتبار المعاصرة لاحتمال  
كون الدين علي ميت لم يعاصر بمعاملة مع مورثه مثلاً له وانما المدار على المكان  
مدور المديعي به مع الميت فاذا امتنع فلا اشكال **فصل** ذكر في المجرى انه يعهد  
في الدعوي بالعقار الغائب على ذكر موضعه ومجروده وذكر ان السرجين والروضة  
مع المجرود البقعة والسكة وقال في الصحيح لا بد ان يستقصى فيه الصفات  
المحصلة للعلم به عند عدم مشاهدته وبسط ذلك ومقتضى التعبير بالمجرود  
منع الاقتصار على ثلاثة وجرنا به في الروضة والصغير وحكامه في العز عن ابن  
القاص ونقلا في المسائل المنثورة في الدعوي عن العقول وغيره ان الصنعة  
اذا صارت معلومة بثلاثة حدود جاز الاقتصار عليها ثم قال وهذا خلاف  
ما سبق في باب القضا على الغائب ومنع في الخادم الخالعة وحمل كلام ابن القاص  
على ما لا يميز بدون الاربعة وقد صرح الشيخان بعد ذلك بان العقار اذا

وذكر القاب المجرود مدة تجل في صلاح حاله  
وعاد ثم شهد شاهدان بعد التكاثر او ذلك  
في الاول لو

فقد نقول ينبغي ان لا يكون فيه خلاف محقق بل ان ولي صاحب المسئلة المخرج  
والمعدل في حكم القاضي يني على قوله فلا يعتبر العدد لانه جاكم وان امره بالبحث  
فيبحث ووقف على حال الشاهد وشهده فالحكم ايضا يني على قوله لكن يعتبر  
العدد لانه شاهد واني امره برأيه مزيكين واعلامه ما عندهما فصور رسول  
محض والاعتماد عليهما فلا يثبت او يثبت او كذا الو شهاد علي شهما لان شاهد  
الفرع لا يقبل مع حضور الاصل ومن جرح ببلد ثم انتقل لاخر فعدله اثنان قدم  
التعديل كما قاله الاصحاب ومن نقله ابن الرفعة ثم قال كذا الطلق وتنبغي ان  
تخصيصه بتخلل مدة الاستبراء ونقل الاذعي وغيره التقييده عن ضرر الامر ايضا  
وقيد بما يعتبر فيه الاستبراء قيد ابن الصلاح اصل المسئلة بان يعرف المعدل  
ما جري من جرحه قال الماذعي وهو واضح وكلمة الجرحاني فاهر فيه باب  
تقلاص فتاوي العقول واقرأه ان منع سماع البينة على الغائب ممن قال هو  
محله اذا اراد الكتابة الي قاضي بلد الغائب فان اراد اقامتها ليوفيه من مال  
حاضر سمعت ويجب ان يتعرض المديعي على الغائب في يمينه لوجوب تسليمه  
وان استشكله في الملمات والمديعي عليه الحاضر تخليف وكيل الغائب انه لا يعلم  
ان موكله ابراه وفي معناه دعوي علمه بالوفا ونحوه وانما يعطي المديعي الحاضر من مال  
الغائب اذ حكم القاضي به لا بمجرد البتة فانه ليس حكما في الاصح ولو كان ببلد المكتوب  
اليه من يشارك المحكوم عليه في الاسم والصفات لكنه مات قبل الحكم ولم يعم  
المحكوم له فلا اشكال بل يحكم على الحي وعن جمع تقييد المعاصر بان كان معاملته  
له وقال الماذعي وغيره لا بد منه ونازع في الصحيح في اعتبار المعاصرة لاحتمال  
كون الدين علي ميت لم يعاصر بمعاملة مع مورثه مثلاً له وانما المدار على المكان  
مدور المديعي به مع الميت فاذا امتنع فلا اشكال فصل ذكر في المجرى انه يعهد  
في الدعوي بالعقار الغائب على ذكر موضعه ومجروده وذكر ان السرجين والروضة  
مع المجرود البقعة والسكة وقال في الصحيح لا بد ان يستقصى فيه الصفات  
المحصلة للعلم به عند عدم مشاهدته وبسط ذلك ومقتضى التعبير بالمجرود  
منع الاقتصار على ثلاثة وجرنا به في الروضة والصغير وحكامه في العز عن ابن  
القاص ونقلا في المسائل المنثورة في الدعوي عن العقول وغيره ان الصنعة  
اذا صارت معلومة بثلاثة حدود جاز الاقتصار عليها ثم قال وهذا خلاف  
ما سبق في باب القضا على الغائب ومنع في الخادم الخالعة وحمل كلام ابن القاص  
على ما لا يميز بدون الاربعة وقد صرح الشيخان بعد ذلك بان العقار اذا



كان مشهورا لا يشتهر لاحاجة الى تجديده وجرم المهاج بذكر القيمة في دعوي  
 عين غايية بحيثى اشتباهاها بخالفه نقلها هنا انهم صحوا اعتبار صفات السلم  
 في المثلي والقيمة ندب وفي المقوم بالعكس والاطلاق في الرعاوي عدم اشتراط  
 ذكرها وفي الصحيح انه المعتمد وان النقد يعتبر فيه الجنس والنوع والقدر  
 والصحة والتكسير ولو كتب لقاضي بلد المال الغايب بما شهدت به البينة  
 فاطهر الخصم هناك عينا اخرى مشاركة في الاسم والصفات المذكورة فكما سبق  
 في المحكوم عليه ويستثنى من بحث العين مع المدعي ما لو كانت امة فان الصحيح  
 عند المصنف واستحسنه الرافي تسليم القيمة في الرقعة وعن مجلي تخصيصه  
 بما اذا لم يكن المدعي مجرما وبحب مونة الاجضار ايضا على المدعي اذا اعتل العين  
 الي بلد الدعوي ولم تثبت له وكذا الحق المثل لمن الحيولة في هذه الحالة ولو كان  
 الخصم حاضرا والمدعي ببلد اخر فالعياش كاقالاه انا اذا لم يجوز في المال الغايب  
 الا سماع البينة يوم يفتل المدعي الي مجلسه كما يفعله القاضي المكتوب اليه  
 عند غيبة الخصم ولو عسر اجضار العين الغايبة عن المجلس كئتي يعقل وما اثبت  
 في ارض او جد ادا وفي قلعه مزر لم يومس اجضاره بل يصغه المدعي ثم يجضر القاضي  
 عنده او يبعث من يسمع البينة على عينه وقال القرابي لو كان المدعي عبدا يعرفه  
 القاضي حكم به دون اجضاره قالان اراد العروف بين الناس فصحيح وان اخض  
 يعرفه فان علم صدق المدعي وحكم بعلمه فكذلك وان حكم بالبينة فهي تقوم على  
 الصفة فاذا لم تشع امتنع الحكم واجاب في المطلب بانها قد تشد اليه في الغيبة  
 وان لم يكن مشهورا بان علمت ان القاضي رآه في وقت بحيث يتميز عنده فشهدت  
 على العبد الذي رآه ذلك الوقت قال وايضا قد يقال المنوع الشهادة على الوصف  
 بحيث لا يحصل للقاضي معرفة الموصوف بعينه ونبه الرزكي على ان جرم الشيخين  
 بانه لا تشع شهادة بصفة يخالفه ما نقله الرافي بعد ذلك وجرم به في الروضة  
 من انه لو شهدوا انه غضب منه عبد ابصفت كزافات العبد استحق قيمته  
 بتلك الصفة **فصل** لا يخفى ما في تفسير المهاج المسافة البعيد من المناقشة  
 فان مراده الي لا يرجع اليه ليلامن خرج بكرة منها الي بلد الحكم فتامل عبارته  
 قال في الصحيح وقوله ليلامن به او لا الليل وهو القدر الذي ينتهي به سير  
 الناس غالبا قال ولم يدينوا قدرا لاقامة في الحاكمة وعذري انه يعتبر اشتغاله  
 بها على المادة وفي تخليف المدعي على المتواري والمترزكا في الغايب وجهان وعارة  
 المروضة تشع برجح المنع وقواه الميني بعد رته على الجهور وذكر الادري والرزكي

فان لم يكن وصفه حضرا القاضي عنده  
 او يبعث من يسمع الدعوي على عينه



انه المختار وفاقا لما ورد في وغيره لوضوح الفرق وان الاصح التحليف كما اقتضاه سياق  
 العزيز والملاق الجهور وصرح به جمع ونقل في الصحيح الوجهين عن الروضة واصلها  
 ثم قال والاصح عندنا تحليف المدعي على المتمرد لانه اجنبيا لا للقضا فلا يمنع منه  
 التمسد قال الشيخان ولو كان للمتمرد وكيل نفسه بنفسه ففي توقف التحليف على  
 طلبه وجهان واستشكل في الحاد م بان هذا ليس حكما على غايب ولا بين فيه  
 جزم كما يقتضيه كلام الرافي في الركن الثالث واعتذر في الرقعة بتجوز استيف  
 السبكي من اجصار المطلوب في البلد مجلس الحكيم سؤجر على عينه وكان حضوره  
 يعطل حق المستاجر اخذ من ضوي القرابي بعدم جلبه كما سبق وذكر الشيخان  
 في المسائل المنثورة في الرداوي ان يوم الجمعة كغيره في اجصار الخصم لكن لا  
 يخرج بحضوره اصعد المنبر حتى تفرغ الصلاة بخلاف اليهودي يوم السبت فانه يحضر  
 ويكسر عليه سبته قال الرزكشي ويقاس عليه المضاري في الاجل ولو كان المطلوب  
 غائبا في موضع في ولاية القاضي ولا ياب فيه لكن هناك من يوسط ويصلح بينهما  
 من الروسا ويخوهم كتب اليه بذلك فان تعد ربح قبل اجضاره عن دعواه كما  
 نقله عن الجهور فقد يريد مطا لبته بما لا يعتقد كضمان حمر لذي في الاجصار  
 امرأة خارج البلد واعتبار من الطريق وبعث لسوء ثقات او يحرم لها التحضر معه  
 وجهان والاصح البعث كما في الحج وفي الحاد من القاضي نقل الاجماع على الاكتفاء بالمرأة  
 المقتة وقال في الصحيح عندي لا يتعين البعث بل يابى اجصارها مع محرم او سبق  
 ثقات وكذا واحدة بخلاف الجواب المحل لتعلق الحق بادي وجرم في الانوار باشتراط  
 من الطريق واعلم ان ترجيح المباح الاجصار من مسافة العدو فقط اخذ  
 من قول الجمراته الذي رجم ونسبته في الروضة واصلها الي الامام ونازعها  
 في ذلك جمع متأخرون وصحوا الاجصار قربت المسافة او بعدت كما اقتضى كلام  
 الروضة واصلها ترجيحه وصوبه في الحاد نعم للقاضي ان يبعث الي بلد  
 المطلوب من يحكم بينهما والاصح ان المخدرة تكلف حضورا لجامع التحليف اذا اقفى  
 الحال التعلية عليها **باب** يشترط في منسوب القاضي  
 للنسبة التكليف ايضا وكذا العفة عن الطمع كما نسب لما ورد في وجاعة اقضا  
 كلام الام ومعرفة بالقيمة على احد وجهين الملقاها ورجح في المهمات نذهب فان  
 لم يعرفها سال عدلين ورده في الصحيح وقال المعتزلا شتر لها في التعديل  
 والرد اما مضمونهم فشروط التكليف وكذا العدالة اذا كان فيهم تجور عليه المحكم  
 فيها كضوب القاضي ومصور الشيخان استبحار كل من الشركا وتسميته قد رس







وفي بعضها كما سبق قال الشيخان ثم القول بأنها بيع لا يمكن الخلافة بل النصف الذي صار له كان نصفه له فالعقصة افراز فيه وبيع فيما كان لصاحبه وقول المتهاج ولو تراصنا بعقصة ما لا اجبار فيه صوابه ما لا اجبار فيه لطابق المجرر وايضا ما لا اجبار فيه هي عقصة الرد السابقة ولا حاجة في الرد للتعرض للعقصة بل يكفي رضينا بهذا في الاصح وثبوت الغلط والحيث في العقصة باقرار الخصم ونحن كالبينة **باب** من شروط الشاهد النطق فلا يقبل الاخرس وان فهمت اشارته ونقل عن الصمى انه لا يقبل المحجور بسفنه ثم قال فان كان كذلك زاد شرط اخر ووافاه في الوصاية ونقل وجهين في ان الامر السالب للعدالة هو المد او مة على نوع من الصغار او الاختار منها من نوع او انواع وقالوا يوافق الثاني لفظ المختصر وقول الجمهور ان من غلبت لما عته على معاصيه عدل وعكسه فاسق وتحريم استماع الغنا من اجنبيه او صبي اذا حيفت الفتنة فيها واستثنى من يحرم الهجو الكفار كما نقل عن جمع وفي الصحيح ان نض الام يقضيه لكن مقتضى استدلالهم بقصة جسان تخصيصه بالجزبي والادري نظري جزبي ميت يتادي بهجج مسلم او ذمي من اهله وانا يحرم الغرض في الشعر بامارة سعيبة اذا لم تكن جليلية نعم ترد الشهادة بالتشبيب بوجه او امة اذا ذكرها بما حقه الاضال سقوط مروته كما صحها ونوزعا في الطلاقه ن والتشبيب بعلام معين كالاجنبية فان لم يعينه بخلاف اطلاقه ثم ذكر احيانا حاصله ترجيح اعتبارا للعين وصرح الادريعي وغيره بترجيحه وجرمه به لثبتي وتفضيل المتهاج في الحرفة الدينية بين من يعتادها وكان حرفة ابيه وخلافه هو ما قاله الغزالي واستحسنه الرافي قال في الروايد وينبغي ان لا يقبل بصيغة ابائه بل ينظر هل يتلقونه او لا وتقبل شهادته فيما وكل فيه بعد عزله ان لم يكن خاسم في الاحج وفي الشهادة لا حيد عليه او فرعيه على الاخر خلاف جزم ابن عبد السلام بالقول وفي فتاوي القاضى ما يؤيد لكن يجرى في المستصفي بردها وجعله اصلا مقبلا عليه وقد رجح الشيخان منع الحكم بين ابيه وابنه ولو كان بينه وبين اصله او فرعه عداوة ففي شهادته عليه خلاف وجرمه في الاموار بعدم القبول له ولا عليه وليستثنى من قبولها لزوجته ما لو شهد ان فلانا قد ضا على احد وجهين في النهاية واستعمل كلامه بترجيحه ورجحه في الصحيح وترد شهادة خطابي لو اقره الا ان ذكرها ما ينبغي احتمال اعتناده على قول المشهود له وتقبل شهادة الغفل اذا افسروا بين وقت التحمل ومكانه فزالت الرتبة كما قاله وفي الخادم ان هذا اخذ الرافي من العجوي



وهو انما ذكره فمن يكثر غلظه ونيانه والشيخان اطلقا منعه ولا يصير المبادر  
مجر وحا بالمبادرة في الاصح فلو اعاد اليها بادرها بعد الطلب ولو في المجلس  
والخلق المغوي منع شهادة الحسبة في الخلع وقال الامام شمع في الفراق لا الا  
ورجحه في المهمات ولا ترجح للشيخين ولا حاجة الي نقض الحكم فيها لو بان الشاهد  
كافرين او امرأتين او يهود ذلك او بان احدهما بهذا الصفة فانه باطل في نفسه  
نعم لو كان الحاكم يعتقد قبوله العبدان استمر قال في الصحيح وكذا لو اعتقد قبول  
الكافرا على مثله او في الوصية في السفر كما قاله جمع من العلماء ولو كان الكافر يحن  
كفره فرددتم اسلم واعادها لم تقبل في الاصح ويستثنى من شرط الاستبراء الثاني  
مسائل منها شاهد الزنا اذا وجب عليه الجحد لنقص العدوم تاب على المذهب  
ومحفي الفسق اذا تاب وسلم نفسه للجحد كما نقل عن جماعة وارتضاء في المهمات  
وعينها وقاذف غير المحصن كما في الصحيح عن معنوم كلام الام ومن شرط التوبة  
كونها لله تعالى فلو تاب عن معصية ما لديه لشحه مثلا فله في المهمات وان  
لا يصل للفرقة او الاضطرار بظهور الايات كطلوع الشمس من مغربها فله في  
الصحيح ويكفي القاذف قوله ما كنت محقا في قدتي وقد بتت منه وتخذلك فان  
الجمهور ذكره مع ما في المنهاج وحمل على ذلك قول الشافعي تبعا للخبر المرفوع التوبة  
منه الكذابة نفسه فان هذا نوع الكذاب قال الرازي وتبعه في الروضة وشبه  
استبرأه كون هذا الكذاب عند القاضي اي ان كان قد ف بصورة الشهادة  
كما صرح به الامعوني واليميني وغيرهما وقال الادريجي ما قاله الرازي لما هرب من  
قدف بخصم القاضي او اضله قدفه يمينه او اعترف والافني جواز اتيانه  
القاضي واعلامه بالقدف بعد لما فيه من الاذي بل يقتضي كلام الرازي انه يكذب  
نفسه عند من قدفه بخصمه ووجه ظاهره وذكر في الحاد م بخود ذلك وفي معنى  
رد الطلامة عفو المستحق والتسليم للعصاص وجدا للقدف مثلا وورد على  
اعتبار ذلك ما لو اعسر بالمال الذي ظلم باخذ فعن الماوردي كما نقله في الصحيح  
انه ينظر الي ميسرة والتوبة قد صحت وقد قال الرازي في المعسر يوي الغرامة  
عند القدرة فان مات قبلها فالمرجو من فضل الله تعالى المخفرة وقال في الروايد  
ظواهر السنة الصحيحة تقتضي المطالبة وان مات معسرا عاجزا ان عطف بالثمن  
والا فان استمر عجز حتى مات فالظاهر انه لا مطالبة في الآخرة والمرجو ان الله تعالى  
يعوض المستحق ولو مات المستحق دفع الحق الي وارثه فان لم يكن او انقطع جبر  
فالي قاض ترضي سيرته فان تعذر تصدقه على الفقرا بنية الغرامة له ان وجب



قال في المهمات ولا يخفى بالصدقة فان المذكور في الفرائض انه يتخير بين وجهي المصالح  
كلها والعيبة ان لم تبلغ الغائب كفيها الندم والاستغفار والا استجلب منه فان  
تخذ لموته او تحسر لعيبته المبيحة استغفر ولا عبرة بتجليل الورثة قال الجياد  
والجسد كالعيبة وهو ان يهوي زوال نعمته ويعجز بصيبته فيأتي المحسود بخير  
بما اضمم وليس يحله وبياه الله تعالى زالة هذه الخصلة عنه قال الرازي وفي  
وجوب اخباره عن مجرد اصابته بعدد وقال في الزوائد المختار بل الصواب انه  
لا يجب ولا يستحب ولو قتل بكر لم يبعد وفيها عن الامام ان القتل الموجب للفقود  
تصح التوبة منه في حق الله تعالى اذا ندم قبل تسليم نفسه ويكون معه للفقير  
معصية جدي لا تندرج في التوبة بل يتوب منها وتعتبه في التصحيح بان من  
شرط صحته الخروج من حق الادبي وهو منتف هنا وبسط ذلك **فصل** حكم  
الشهادة بآتيان البهيمة كالزنا في شرائط اربعة على المذهب وافق الرازي كما نقله  
واقواه بان المرأة لو ادعت ان فلانا نكحها وطلقتها وطلبت نصف المهر او انها زوجه فلا  
الميت وطلبت الارث فيقصودها المال فيثبت برجل وامرأتين او عيدين لكن  
رد في التصحيح وعن الشويه ثبوت الطلاق ايضا برجل وامرأتين اذا كان يعرض  
وادعاء الروح ونقله ابن العراقي وصوبه واستثنى البغوي من العيوب التي يجب  
ثياب النساء الجروح على الفرح لان جنس الجرح يطلع عليه الرجال ويحيث معه الرافي  
وصوب المصنف انه كغيره ويجب من مقالة البغوي لكن صوبها في التصحيح ونسبها في  
المهمات للقاضي ايضا وذكر الشيخان فيها لو ادعت ورثة مالا لمورثهم واقاموا شاهدا  
وحلف معه بعضهم وكان من لم يحلف جازرا كما ملأه لو لم يشرع في الخصومة او  
لم يشعرا لجال ينبغي ان يكون كالمجنون ويحلف في بقا حقه ومحل عدم الاجتياح الى اعم  
الشهادة عند زوال عذرهم اذا لم يتغير حال الشاهد فان تغير فقل لا يندرج  
ولهم ان يحلفوا لان حال الحكم بشهادته وقيل لا يحلفون لان انقضاء حق الخالف  
فقط ولهذا الورج لم يحلفوا والخلق الشيطان الخلاف ورجح الادريجي والزركلي  
الثاني وقيل لا يعمي فيما يشهد فيه بالسامع ايضا في الجمع ان لم يحتج الى اشارة ومن  
عرف المشهود عليه باسمه واسم ابه دون جده قال الرازي يقتصر عليه في الشهادة  
فان عرفه القاضي بذلك جاز ويحت فيه الرافي اخذ من قولهم في القضاء على القاتل  
لو لم يكن الا حكمت على محمد بن احمد فالحكم بالجل واجاب ابن الرضا عنه فيما اذا  
لم يعرفه القاضي بذلك فالمدار على المعرفة وعدمها ولو جهل اسم المشهود عليه  
او نسبه فقط فكيف لهما وفي هذه الاحوال لا تستدرك الشهادة بالموت بل يحضر ليشهد



علي عينه فان دفن لم يثبت وتعدت واستثنى الغرابة ما اذا اشدت الحاجة اليه  
 ولم يطل العهد بحيث يتغير منظر وهذا الاستثناء ذكره الامام احتجلا وضعفه وتجه  
 في الصغير علي تضعيفه لكن حاول في الحاد م يعويه ولو تجلها وهو لا يعرفه ثم سمع  
 الناس يقولون انه فلان بن فلان واستفاض ذلك فله ان يشهد في غيبته علي  
 اسمه ونسبه ويستنع الشهادة بالتسامع علي نسب مع انكار المنسوب اليه العاقل  
 وكذا لو طعن احد في ذلك النسب في الامح ولا يكفي فيها قول الشاهد سمعت الناس  
 يقولون انه ابنه وكذا قوله في الملك سمعتم يقولون انه له بل يشهد بانه ابنه او بانه  
 له كارجيه الشيخان وحمله السبكي علي ما اذا ذكره علي وجه الارتياب اما لو ثبت  
 شهادته ثم قال مستندي الاستفاضة فقبل وذكر مثله في الاستصحاب حيث  
 ذكر الشيخان ما حاصله ترجيح عدم القبول اذا صرح الشاهد بانه يعهد وقد قال  
 في شهادة الجرح يجب ذكر سبب رويته الجرح او سماعه في اشهر اوجهين فيقول  
 رايته يربي او سمعته يقذف وعلي هذا القياس يقول في الاستفاضة استفاض  
 عندي قال في المهمات وحاصله الجرم بجوازه وحكاية الخلاف في استرطه هل  
 يعتبر في السماع تكرار السماع وامتداد مدته فيه خلاف في الشرحين والروضة  
 بلا ترجيح وجرم الميبي باعتبار امتداد المدة وبني عليه الشيخان انها لا تقدر  
 بسنة علي الصحيح وبشرط الشهادة باليد ان لا يعرف له منازعا والمرجع في طول  
 المدة المعبرة فيها الي عرف علي الصحيح **فصل** المطلق الرافي وجهين فيا لو دعي  
 الشاهد للاعند غير قاض كاميرو وزير ثانيا يرفه ان علم انه يصل به  
 الي الحق وصحة المصنف قال في التوسيع وينبغي جملة علي ما اذا علم ان الجحلا  
 يخلص الاعند كترشد اليه العبارة قال الشيخان وحيكي ابن كج وجهين  
 في انه هل للشاهد ان يشهد بما يعلم ان القاضي يرب عليه ما لا يعتقد الشاهد  
 كسيع يترتب عليه شفعة الجواد ولم يرجحاشيا والراجح الجواز كما بينه في الحاد  
 والمراد بنع الشهادة علي الشهادة في حده الله تعالى منع اثباتها فلو شهد اعل  
 شهادة اخرين ان الحاكم حيد فلانا قبلت ويستنع في الاحصان ايضا ومن صنع  
 الاسترعا في ان يقول انا شاهد بكذا واشهد بك علي شهادتي بلفظ الماضي  
 كما ذكرناه وكذا اذا استشهدت علي شهادتي فقد اذنت لك ان تشهد وتعتب  
 هذه في الصحيح ولا تختص الشهادة علي الشهادة بالمسترعي سماعه ليشهد عند  
 محكم كلقاضي ولا يكفي سماع قوله عندي شهادة مجزومة او ابته ولا اماري  
 فيها ويجوز ذلك في الامح واستشكله في الحاد ولا اثر لحدوث موافقها بالاصل

في نسخة اخرى  
 في نسخة اخرى  
 في نسخة اخرى







اخر مبع الماخوذ بتقصير فقضت قيمته ضمن النقص ايضا نعم ان رد العين لم  
 يضمن نفعها كالغاصب ولو انخفضت العينة وارتفعت وتلف ضمنها بالاكتر على  
 ما جزم في الروضة ونقله في الشرحين عن المتذنب قال في القادم وهو ليس محر  
 بانه لم يرضه وبسط ذلك ورجح المهاج كون الزوج مدعيها فيما لو قال اسلمنا  
 معا فقلت مرتبا يقتضي تصديقها فتجلف ويرتفع النكاح وقد صرحا به في الشرح  
 والروضة هناك ذكر انهما لو اختلفا على العكس انه المصدق في الفراق وكذا في  
 المهر على الاظهر ورجح في باب نكاح المشرک تصديق الزوج فيما لو قال اسلمنا معا  
 وقالت مرتبا ثم قالوا اختلفا على العكس فلا نكاح لاعترافه وهي تدعى نصف المهر في  
 المصدق منها العوان واعتمد في الصحيح ما هناك مستند الحديث ونصوص الشارح  
 وقد يحل الخلاف لجميها مسلمين قال فلوجا تنا مسئلة ثم جاوادي اسلامها معا  
 صدقت قلعا واذا اقام المدعي البينة فادعي المدعي عليه حدوث الاداء او الاجرا  
 او حين بعد اقامتها ولم يضمن رهن امكانه لم يملك اليه او قبلها ولم يحكم القاضي  
 بعد جلفه على نفيه وان حكم فلا في لامع عندهما ومحج في الصحيح مقابله وقال لا ادعي  
 انه المختار والركبي انه الظاهر ولو قال الخصم بعد اقامة المدعي البينة ابراني  
 من هذه الدعوي فهل له تجليف المدعي انه لم يبريه وجهان الملقاه في الروضة  
 واصلا ورجح في الصغير المنع قالوا لو قال لي بينة دافعة والحق استفسر لانه قد  
 يوههم ما ليس برافع دافعا لان يعرف معرفته وان عين جهة ولم يات ببينة  
 ثم ادعي اخري عند انقضائه المهلة واسمى في ديني ان لا يجاب ولو قال المانع  
 للمدعي رقه انك اعتقتني او اعتقتني من باعني منك طواب بالبينة فمزا المهاج  
 بقوله انا جرحوا اصل كما عبر به الشيخان وغيرهما سجا للشارح في الامر ولو ادعي  
 رق صغير في يد غيره وصدقه ذواليد فكالذي في يده قال في الصحيح والارجح ان  
 لا يعتبر هنا ان لا يعرف استنادها اليه لتقاط وليست في من منع الدعوي بوجله  
 ما لو ادعي برين بعضهما حال كما نقل عن الماوردي وما لو وجب الموجل بعقد وقصد  
 بالدهوي لشيء محج ودعوي قتل الخنا ومحج وقد في الصحيح بالدهوي على القاتل  
**فصل** لو كانت الدعوي يبلغ مستند اليه عند كان ادعت انه نكحها بمحج  
 مثلا كناه نفي العقد بالمجموع والخلف عليه فان نكل لم يحلف المدعي على البعض للمناقضة  
 وذكر امين ادعي ما لامضا قال سبب انه يكون في جوابه لا يلزم تسليم شيء اليك  
 ونقل في المسائل المنورة اخر الباب عن العبادي ان من ادعي دبعة فجوابه  
 الصحيح ان ينكر الادعاء او يقول هلك في يدي او ردته ولا يكفي قوله لا يلزمي



دفع شيء ليك لان المودع لم يرضه التخليّة لا الدفع وقال المصنف انه صحيح واجاب  
عن بحث الرافعي فيه ونقله في المهمات في الوديعه واعتدله كما ذكرته في المباح هنا  
والمدعي عليه اذا اجاب بالنفي المطلق ان يحلف على نفي السب ايضا وانما تصرف  
المضومة عن المدعي عليه فيما لو اقر لخاصرا وغايب بالنسبة الى العين المدعاة  
لا الي تخليفه بنا على تعزيم البذل لواقوله وهو الاظهر فان اخذ المدعي باقرار المدعي  
عليه مائنا او يمينه بعد نكول المدعي عليه ثم اخذ العين بدينه او يمينه بعد  
نكول المقر له رد البذل ولو اقام المدعي بينه تدعواه والمدعي عليه بينه اخري بان  
العين للغايب فان اثبت انه وكيله رخصت بينته والالة لسمع في الاصح لاجل  
ثبوت ملك الغايب وان تعرضت مع ذلك لكونها في جارة المدعي عليه او نه  
نعم لسمع لصرف تخليف المدعي عليه وفي سماع الدعوي على العبد بما لا يقبل اقراره  
به طريقان احدهما لا فخل هذا ليس للمدعي تخليفه في الاظهر والثاني لسمع ان كانت  
بينه وبه قطع الدعوي واستشكلها الشيخان ثم ذكرنا بحثا حاصله ترجيح عدم  
سماعها كما قرره في الصحيح ثم قال والزي بقوله نحن ان الموجه سماعها ليقدر  
بالارش فيتعلق بدمته او ينكل فترد اليمين على المدعي ليحلف فيتعلق بها ايضا  
وقد ذكرنا في الروايد المسئلة في باب الاقرار مقتصر على الطريق الثاني وقال في  
المهمات انه خلاف الراجح وفي الروايد هناك ايضا ان في سماع الدعوي عليه بما  
يتعلق بدمته مع وجود بينه وجهين كالدين الموجل **فصل** الاصح ان تخلف  
اليمين هنا مسيح وان لم يطلبه الخصم فلا تغلط على من حلف بطلاق انه  
لا يحلف يمينا مغلظه ولا على رخص ومن وجايف وقد يقتضي الحال التخليط من  
احد الطرفين وذكرنا امثله من دعوي العبد على سيده عتقا او كتابه فانكر السيد  
فان بلغت قيمته نصا با غلط عليه فان نكل غلط على العبد مطلقا ولو راي القاضي  
التخليط فيما دون نصاب الزكاة لجراة الخالف جازوا المراد بالنصاب عشرون دينارا  
او مائتا درهم او ما قيمته احدهما وان رجح في الصحيح اعتبار الذهب فقط ونسبه  
لنصر الام والمختصر ويكون التخليط بزيادة الاسماء والصفات ايضا بان يقول والله الذي  
لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم الذي يعلم من السر ما يعلم العلانية  
او والله الطالب الغالب المدرك المهلك الذي يعلم السرا والنجي وليس يجب ان  
يقرا عليه ان الذين يشركون بعهد الله واما نضم ثنائيا قليلا الاية وان يحضر المصحف  
ويوضع في حجره واما حضور الجمع فقال الرافعي لم يذكره هنا ويشبه مجيئه في بين تغلق  
بأنيان جد اودفعه كاللعان وصوب المصنف عدم اعتباره وماله اليه في الصحيح



ومنع ما قاله الرافعي بان اللعان خارج عن القياس فلا يقيس عليه وما يحصل به  
 الظن المؤكد المجوز للبت نكول خصمه ونازع فيه في الصحيح ويجوز اعتقاد القائل  
 المستحلف ايضا ونوقش المناجيه قوله ومن توجهت عليه بين بان الصواب المعتبر  
 بالدعوي الصحيحة كالمجرم وغيره وحمل في الجلبات عبارة المناجيه على ما يل بعد  
 وليست من هذه القاعدة مع ما في المناجيه صور كالادعوي بحمد الله تعالى وما لعلق  
 هلا فاعلى فعلها فادعته وانكرنا لقوله ولا يحلف على نفي العلم بوقوعه لعدم  
 يحلف على نفي العرقه ان ادعته كقوله في تعليق الطلاق واقره ولو سبي من  
 فانكر البلوغ وقال استحلفت بالادوا حلف وجوباً في الاظهر فان نكل قل على التصريح  
 ولو قال المدعي عليه قد حلفي من عندك فيحلف انه لم يحلفي ويخطئه القائل  
 لم يحلفه وانا يحلف المدعي في حالة نكول خصمه اذا كان الحق لتعين واد ا حلف  
 استحق ولا يتوقف على حكم القاضي بالحق على الادراج وانا يكون قوله انا ناكل نكولا  
 اذا قاله بعد عرض اليمين عليه وانا يحكم القاضي بنكوله عند سكوتة اذا لم يظهر  
 كونه لدهشة او بوجهها ولا يتصور لنكول فيما ذكره المناجيه بل كذا قول القاضي له  
 قل بابه فقال بالرحمن كذا قاله في الصحيح وهو ليس بما لا كفأ بحليفه بالرحمن  
 وليس كذلك بل يتعين الحلف بابه قال ولم ار من يقرضه ولا بد منه ولو قال له قل  
 بابه فقال والله او بالله فوجها ن الملعا هما هنا وصح في الصحيح انه ليس بناكل  
 ونسبه للنض وصوبه في الخادم وقال الشيخان في الايمان لو قال له قل بالله المشاه  
 فوق فقال له بالوحيه قال القفال يكون بينا لانه ابلغ واشهر وقل بابه اي بالوحيه  
 فقال والله قال الامام فيه تردد اذا لا تفاوت ولا يتبع المنع للمخالفة وهذا المعنى  
 يحكي في مسلة القفال ثم قال الشيخان هنا عقب مسلة الوجهين السابقين  
 ويجريان فيما لو غلط عليه باللفظ او بالزمان او المكان فامتنع وقال القفال في  
 التعليل اللغوي الصحيح انه ناكل وقطع بعضهم به في الرماهي والمكابي لا اللغوي  
 وقال في الصحيح الادراج عندنا خلاف ما صححه القفال ولورضي المدعي بابه المدعي  
 عليه حين استحلف كسطر حسانه جاز ولو قال امهلوني لا سال القفال فكموله  
 لا سطر حسانه وكذا في جانب المدعي الصحيح فيما لو طوبى بركة فادعي دفعها الي ساء اخر  
 او غلط خادص وانتم الساعي ان اليمين مسيئة فان نكل لم يطالب ببت فتبرع المناجيه  
 على الوجوب تبرع على ضعيف وايضا هو مخالف لتبرعها عليه في باب الزكاة واما  
 قوله وتقدر رد اليمين فاشارة الى تفصيل وهو ان المستحلفين ان ابحر وامنع  
 النقل رد اليمين عليهم ولا تقدر الرد على السلطان او الساعي وليس للاحذ



فربه لو اقام انا و به ان ما اقمنا و متعلق  
المتاج من عدم اعادتها ليس مراد ايا

قوله ولو هدرت ابي محمد الحلاف بعد قوله  
 فقام كل من ابي قوله او دخل الى ان  
 شرب كل من تخرج العين والفرق قالوا  
 يعني بن تميم العين باليد كافي قول الحاج  
 محمد بن كور بن عيسى باليمين انه ذكره كافي  
 في الجمع الاجزاء ابي الحلاف في الاول  
 دون الثاني

فول و لایحه ای که این دو خانم احلاق معطوف الهی  
برین کوزه خان کاندل و طبعه ای که این کدیر حلقه

ملج  
 القار  
 المعبر  
 عبيد  
 بالوعظ  
 لعم  
 من  
 تصور  
 له العن  
 احلف  
 كل تكولا  
 والرمظر  
 القارحي  
 بعه الرحمن  
 وقال له  
 من ناكل  
 كل بالله شاه  
 اي الهم  
 هذا العن  
 ساقين  
 فقال يا  
 لا اللقي  
 ما بال العن  
 ففعله  
 بال ساع  
 من قنوع  
 الزكاة  
 واما  
 حصر واصفا  
 ليس لاحد

حیدر



بحريته وكان المشتري قد صرح في منارغته بأنه رقيق فيرجع باليمن في الأصح **فصل**  
 إنما تعارض البيعتان فيما لو قال اجرتك البيت بعشرة فقال بل جميع الكرا إذا  
 اطلعتاها أو احداها أو اتحدتا حينئذ فإن اختلف قدم الأسبق في الأظهر إلا أن  
 يتفق على أنه لم يجز الاعتقاد فتعاضدان وشرط لزوم المدعي عليه الثمن فيهما  
 إذا قال كل منهما بعنك بكذا أو أقال ما يثبت وأختلف التاريخ أن يصح رهن يكتن  
 فيه العقد الأول ثم الانتقال من المشتري إلى البائع الثاني ثم العقد الثاني  
 وأعلم أن المسئلة من أصلها مصورة كقلاعة على لسافعي والأكثرين بأن يقول  
 كل واحد بعنك بكذا وهو ملكي ولو شهدت البيعتان على إفراز الخصم بما أديا  
 فالصحيح أنه لو شهدتا على البعيتين ويخلف المضاري فيما لومات من عرف أنه  
 كان مضرا بيا عن ابنين مسلم ومضرا في فقال كل مات على ديني وكذا في حاله تعا  
 البيعتين ولا يتوقف تعارضهما على تقييد كل منهما بأنه آخر كلامه بل تقييد  
 بنية المضاري كاف فيه وإن اطلعت بنية المسلم وإنما يكون التعارض  
 بالنسبة للارث فيعسل ويصلي عليه ويقول أصلي عليه إن كان مسلما ويرفن  
 مع المسلمين ويثخن في بنية المضاري أن تفسر كلمة التضرع بما يخص به النصارى  
 كقولهم ثالث ثلاثة وفي وجوب تفسير بنية المسلم كلمة الإسلام وجهان اطلعتا  
 وقال ابن الرضفة عدم الوجوب هو الذي أورده البندجي وغيره ونقله الأذري  
 ثم قال ويظهر أن يكون الأصح الوجوب سيما إذا الركن الشاهد من أهل العلم أو  
 كان مخالفا للفاخي فيما يسلم به الكاف وفي معنى ما لو قال المسلم أسلمت بعدوته  
 فالمرآت بينا وقال المضاري بل قبله واقتضرا على ذلك ما لو اتفقا على وقت  
 الموت كرمضان وقاله المسلم أسلمت في سؤاله وقال المضاري بل في شعبان قال  
 الشيخان فلو شهدت بنية المسلم في الحاليتين باضمكانوا يسمعون منه كلمة التضرع  
 إلى نصف سؤال مثلا أو شهدت بنية المضاري في مسألة اتفقا عليها على سلام المين  
 في رمضان واختلافهما هل مات الأب في شعبان أو في سؤال بأنها عاينته حيا  
 في سؤال تعارضتا ومن شرط القاييف النطق والجروني المطلب عن الأصحاب  
 اعتبار السمع ومنه في الصحيح ولو كان ابنا لجد المتداعيين قبل الحياقة بغير  
 أبيه أو عدا أو بالعكس **كتاب العتق** الأصح أنه لو وكل في  
 اعتاق عبدا فاعتق الوكيل بعينه عتق ذلك البعض فقط وأسئله في المهمات بمسلة  
 أخرى وإجاب في العتقات ورجح في الصحيح القطع بعتق الكل ويستثنى من مراحته  
 الجبر والاعتاق صور منها ما لو قال لمن أسها جرة قبل أرقاها جرة بقصد النذا



فلا تعتق في الاصح فلو كان اسمها في الخالد حرة او اسم العبد حرا او عتقا لم يعتق ان  
 قصده وكذا ان اطلق في الاصح ولو مريكا وسخا فلهما بكنه عتق فقال انه  
 حرا لا عبدا وقصده الاخبار لم يعتق باطنا على افعي الترابي قال لا ومقتضاه المواخذة ظاهرا  
 قال في المهمات ومقتضى المذهب خلافه للرنية ولو قال اعتقك الله او الله اعتقك  
 ففي الروضة واصلا بلا ترجيح عن العبادي انه يعتق وعن المناجي لا وقيل يعرف  
 بان الاول دعاء والثاني خبراي فيعتق في الثاني دون الاول وفي الروايد في  
 السبع عن قناري الترابي قوله في السبع باعك الله او بارك الله لك فيه وفي النكاح  
 زوجك الله يعني في الاقالة قد اقالك الله او قد رده الله عليك كاية وقال  
 الشيخان في الطلاق لو قال لزوجته طلقك الله او لامته اعتقك الله طلقت  
 وعتقت عند العبادي وهذا يشعر بانه صريح وراي لبوشنجي انها كائنان لا حاله  
 الانشاء والعاقلة الاذري وبه افق الترابي وهو الادرج المختار قال الشيخان  
 وقول المستحق للغير مبرأ كانه الله كقول الزوج طلقك الله ولو قال افرغ من هذا  
 العجل وانت حرة قال اردت الحرية من العجل لا العتق دين ولو رزحته امرأة  
 فقال تاجرني باجرة فبانت امته لم يعتق وذكر الرافي في فروع حكاها الرواف  
 عن والده وعنه انه لو قال انت حرة مثل هذا العبد واسألتني عبد اخر فحمل ان لا  
 يعتق فان قال مثل هذا ولم يقل العبد يحتمل ان يعتق والافصح ان لا يعتق وقال  
 المصنف في الاول ينبغي ان يعتق وفي الثانية العواب عتقها ووجه في المهمات كلامه  
 في الاول وصوب في الثانية عتق الاول فقط وقال الاذري فيها ينبغي ان يكون  
 عتق الثاني موازنة له فلو كان كاذبا لم يعتق باطنا ولا يتحصر الكاية فيما ذكره  
 المنهاج بل منها لا يدلي عليك لا امرألت جلي عنك انت لله وكذا ياسيدي علي ما  
 جزم به الحارثي واسم كلام الصغير يترجمه ومنها انت علي ظهر ايجي في الاصح وفي  
 الروضة واصلا ههنا انه لو قال وهبتك نفسك ونوي العتق عتق او التمليك  
 فعلى ما سنذكر في قوله يعتك نفسك اي في باب الكاية والزي ذكره هناك انه  
 لو قال وهبت لك نفسك او ملكتك فقبل عتق ومقتضى تعيدهما بقول شمس  
 واستشكله في الخادم بان الاسقاط لا يحتاج اليه وقد نقل في باب الصمان ما  
 جاصله ان قوله لعبد ملكك ورفيتك ولزوجته ملكك نفسك يحتاج الى النية  
 لكونه اسقاطا لا تملكيا وذكر الرافي في الوصايا انه لو قال وهبت منك نفسك  
 او ملكك نفسك احتاج الى لقول في المجلس او وهبت نفسك لا على طريق  
 التمليك بل نوي به العتق عتق بلا قبول ونبه في الروضة الا انه عبر في الاول



بقوله وهبت لك نفسك وفي لاختاره بقوله وهبتك نفسك بزيادة الكاف استوط  
قوله لا على طريق المليك وتكلم على ذلك في المهمات واستشكل عدم اشتراط القبول  
بانه صريح في بابه ووجد نقاد في موضوعه كقوله لشخص تصدقت عليك ونوي  
الوقف فانه صدقة ولا يصرف للوقف بالنية وانما يصح عتق المحل منفردا بعد  
نفي الروح وانما يسري عتق المورث اذا لم يكن نصيب شريكه ثبت له حكم الاستيلاء  
كان استولها وهو معسر في الاصح ولوا فقصر الشريك على قوله لشريكه ان عتقت  
نصيبك فنصيبه حر فكقوله بعد نصيبك فلو قال مع نصيبك او في حال عتق نصيبك  
عتق نصيب كل عنه في الاصح ولا شيء على العتق ولا يشترط في السراية مباشرة  
الاعتاق بل قد يحصل بسبب ملكه بطريق يقصده التملك غالبا كالشرا وقبول  
الهبة والوصية ويتعلق بذلك صورة الرد بالعيب وغيرها ذكرتها في التاج  
**فصل** حكم المجنون والسفيه كالطفل في منع شرا من يعق عليه له فان  
فعل هو باطل ولو اوصى له بجد وحمة الذي هو ابن هذا الجد حي ومسر لم يولي  
قبوله ولو كان الجد غير كامل سبب والاصح في الشرح والروضة فيما لو ملك في مرض  
موته قريبه بلا عوض انه يعق من راس المال هذا حاصل كلامهم في هذه الكتب  
هنا وفي اوصايا وفي الصحيح انه المعتبر ونقل الشيخان ان الاصحاب الملقون في  
ارث القريب متى حكمنا بعتقه من الثلث وعلو بان عتقه وصية ولا سبيل الى  
الجمع بينهما ثم قالوا انه ترجع على طلاق الوصية لو ارث فان قلنا تنق على الاجازة  
لم يمتع الجمع فيجمل توقف الامر عليها ويجمل خلافه وما جزم به المهاج من السراية  
فيما لو وهب لعبد بعض قريب سيده فعتل استشكله في الروايد بانه دخل في  
ملكه فحر كما لا ريب فيلغى ان لا يسري ثم جزم بعدم السراية بتعال للرافعي في  
باب الكتابة معللا بانه قهري وفي الصحيح انه المعتبر وما في المهاج ضعيف  
لكن صوبه في المهمات **فصل** لو مات العبد اليك اعتقه فريض لا يملك غيره  
قبل موته فضل بموت رفيقا كله او حرا كله او ثلثه او حده فقلها هنا واقضي كلامهم  
ترجح الاول لكن مقتضى كلامهم في الوصايا ترجيح الثاني قالوا فائدة الخلاف  
فيما لو وهبه واقضه ومات العبد قبله فعلى الاول يموت على ملك الواهب فعليه  
تجهيزه وعلى الثاني على الموهوب له وعلى الثالث عليه وفيما لو كان للعبد ولد من عتقه  
فعلى الثاني يحرر الولد المعتق اب وعلى الثالث يحرر ولا ثلثه وفي جواز الاقتصار في  
الاقتراع بين العبيد الثلاثة لعق عبد وورق عبد بن علي رفعت في اجداهما عتق  
وفي الاخرى رق وجهان الملقاها وقال الامام الاوجه ان الثلاثة اجناب



وصححه في الصحيح فان اقتصر عليها فخرج العتق فذلك او الرق اخرجت مرة اخرى  
 ولا يفتن في الاقتراع بكتابه اسمائهم الاخراج على الحرية نعم هو اولي انه اقرب  
 الي فضل الامر من الاخراج على لزق ومثلا في الشرحين والروضة لا كان التوزيع  
 بالقيمة دون العدد فيما اذا اعتق اكثر من ثلاثة لا يملك غيرهم بحسبه قيمة اخرهم  
 مائة واثنين مائة واخرين كذلك وجعلنا الستة التي مثلها المهاج كالمجرول ذلك مثالا  
 لعكسه وصححا توزيعها كما في المباح وفي الروضة واصلا عن مقتضى كلام الاكرش  
 ان القولين المذكورين في كيفية الرقة اذا تعدوا التوزيع بها جميعا كاربعة قيمتهم سوا  
 في الايجاب وفي الصغير بحق وحكمة في الصحيح عن نقل الاموال والمذهب بثوت الوا  
 للعصبة في حياة المعتق فعن نقل الام في مسلم يعتق بفراسا ولبوت العتق في  
 حياته وله بنون يضاري الضمير بوثنه وقال السبكي يلخص للايجاب فيه وجهان  
 اصحهما بثوته لهم معه وهو المقدم فيما يمكن جعله له **باب**  
 من صراج الدبر جررتك بعد موتي او اذ امت فانت عتيق وما ادي هذا العتيق  
 وفي الروضة واصلا عن البغوي واقراه انه لو قال اذ امت ودخلت الدار فانت  
 جرست شرط الدخول بعد الموت الا ان يريد الدخول قبله ونه في المهمات على اقله  
 لغرض حكاية عن البغوي ايضا قبل الخلع واقراه لكن جرنا في تعليق الطلاق في مثل  
 ذلك بانه لا يشترط تقدم المذكور ولا ثم قالوا اشار في التمه الى وجه فيه تغريبا  
 على ان الواو للترتيب وفي الجواشي ان ما قاله البغوي ممنوع ثم قال الشيخان ولو  
 قال اذ امت فدخلت او اذ امت فانت جران دخلت فعلى ما سنذكر في التعليق  
 بالمسئبة ومقتضى ذلك كما قاله في الجواشي انه في الاولي يشترط اتصال الدخول بالموت  
 وفي الثانية تراجع فان اطلق فعليه الخلاف الا في وانما تعتبر فورية المسئبة فيما لو قال  
 ان شئت فانت مدبر او انت جر بعد موتي ان شئت اذا اراد المسئبة في الحياة لانها  
 قال لا فيما لو قال اذ امت فانت جران او اذ اسيت او انت جر اذ امت ان شئت انية يحمل  
 المسئبة في الحياة او بعد الموت فيراجع ويجعل بارادته فان قال له انوشا لم حمل  
 مسئبة بعد الموت في لاصح قال لا يلج هذا الخلاف في سائر التعليقات كقوله اذا دخلت  
 الدار فانت حالي اذ كنت فلا ناهل يعتبر الكلام قبل الدخول او بعد وعلى الاصح يشترط  
 الفور في المسئبة بعد الموت عند اكثر ونبه الشيخان على مخالفة لما سياتي عن  
 الامام والغزالي ويشترط فيما لو قال انت جر بعد موتي مي شئت وكذا ما شئت  
 كون المسئبة في حياته فان صرح بكونها بعد الموت او نواه استمرت بعد قال  
 ثم ينظر في لفظ التعليق فان قال انت جر بعد موتي ان شئت بعد الموت او



اقتصر على قوله ان شئت وقال اردت بعد الموت فقال الامام والغزالي لا يشترط  
 الفور بعد الموت وبقي الامام الخلاف فيه وفي التهذيب وغيره وجها في الفورية  
 فيها لو قال اذا مت وشئت بعد موتي فانت حرة الصورة كالصورة ولو قال اذا  
 مت فسيئت اشترط الفور في الاصح وكذا في سائر العتقات او اذا مت فسيئت  
 فانت حرة فلو ميتي لم يعتبر الفور في المشية بعد الموت يعرض عليه الرجوع الى الاصح  
 في الصغيران ولد المدين من نكاح اوزنا يتبعها في التدبير وفي الصحيح انه الاصح  
 ونسبه في الروضة على ما فهم من العزيز لا كثر ثم استدركه بان الاظهر عند  
 خلافة واقري في تصحيحه التنبه عليه ولو كانت العلق عتقا جاعلا عند العلق  
 فولدت ثم وجدت العتقة تتبعها في العتق ويعتبر من لثك ايضا العتق المعلق  
 بعتقة محتملة للصحة اذا وجدت في المرض باختياره **باب** جرم في  
 الصحيح كراهة كتابة عبد يبيع كسبه في العتق واستيلا السيد يبيعه قال  
 وقد ينهي الحال الى التحريم حيث يفتي بتمكده من المرات وذكر غير محقق في المذهب  
 انعقادها بالاستيجاب واليجاب كما ذكره الشيطان في كتاب النكاح مع نظائر  
 المسئلة كالصالح عن الدم اذا قال من عليه القصاص صالحني على كذا فقال المستحق  
 صالحنيك عليه ومن شرط الكتابة الاختيار فيها ونزع جميع في اشراط المنهاج  
 الاطلاق في العبد بصفته كتابة السفينة كما اقتضاه كلام الشافعي والاصحاب في منع  
 كتابة العتق كقوله واقرره وليس للولي كتابة عبد محجوره ومن شرط العوض  
 بيان قدره وصفته واقرار الاجال ولو كانت على نقد ولا غالبية في البلد اشترط  
 بيانه او على عرض وصفه كسلم او على يوب يودي نصفه بعد سنة ونصفه بعد  
 سنتين لم يعم او على منفعة في الزمة جاز فيها الجلول والتأجيل فان تعلقت بالعين  
 اشترط انصافها بالعقد ولا يجوز الاكتفا بخدمته شهر او شهرين او سنة وتقدر كل  
 عشرة ايام بما اوكل شهر فلو شرط صريحا كون خدمة شهرين او خدمة الشهر بعد ثمانية  
 احر له يعم في الاصح فان تخلل بينهما زمن لم يمتد رجب ورمضان لم يعم قطعا ولو كانت  
 على خدمة شهرين يمار في اثنائه كعوله ودينار بعد العقد بيوم جاز في الاصح  
 وفي اشراط بيان العمل في الخدمة خلاف الحلفاء وقال في المهمات الصحيح لا اكتفا  
 بالاطلاق وحملها على عرف كما سبق في الاجارة ولا يكفي قوله على منفعة شهر لاختلافها  
 ولو اوصى بكتابة عبد فلم يخرج من لثك الا بعضه ولم تجز الورثة فالاصح انه يكافئ  
 ذلك القدر وعن النص والبعوي صحة الوصية بكتابة بعض عبده وعن المروزي  
 صحة كتابته بعض هو لثك ما له في مرض الموت واعتمد جماعة لكن نقل في الصحيح

عرضت عليه فان امتنع فلو ارث  
 ببعده وكذا لو علق بخول وغيره  
 فبعد الموت ص ص ص ص



الصحة فيها عن المطلب ونازع فيها واعتمد البطالان ولو وكل احد الشريكين الآخر  
 في الكتابة نكاحا ولو كلا والمراد باتفاق الجور اتفاق الجنس والعدد والاجل ولا  
 يحتاج الى اشتراط جعل المال على نسبة ملكهما وان احتملت عبارة المهاج نعم لو  
 شرط خلافه لم يقع الكتابة في الظاهر والظاهر في الشرحين والروضة فيما لو كانا  
 عبدهما ثم اعتق احدهما وهو موثر نصيبه او ابرائه ان ادي الكاتب نصيب  
 الآخر من الجور عتق عنه والاولاها وان عجز سري جيبين وقوم على الاول والاولا  
 كله له واعتمد في الصحيح السراية في الحال ونقله عن الام والمختصر **فصل**  
 انما يجب ايتا المكاتب في الصحة ولا يتعين ذلك المال نعم يتعين جنسه في الاصح فان  
 اعطاه من غير جنسه جاز برضاه ولو كان الايتا بالخط فمن نفس المال وانما يكون الحق  
 في ولد المكاتب للسيد اذا لم يكن من عبدهما والافعال لا يشبه انه كولد المكاتب من  
 امته اي بالحق فيه للام قال في الصحيح وعندي انه وهم وفرق بينهما كما يقتضيه  
 باد المال يعتق بالابرا عنه والحالة فيه ولا يتحقق عدم العتق بزواج النجم الاخير  
 مستحكما بل غير الاخير كذلك قالوا لو قال اعتقتني بقولك انت حرو قال السيد ار  
 بما ادبت صدق بيمينه قال السيد لا في غيره وقياسه انه لو قيل لرجل طلقت امرتك  
 فقال نعم طلقتها ثم قال انما قلته علي ثمن ان اللفظ الذي جري ملاق وقد اقوا بخلافه  
 ونارعت صدق بيمينه وكذا مثله في العتق ونقله الروياني ولم يعرضه وغلطه الامام وعلله  
 بما يشعر به انما يقبل قول السيد والزوج عند الثمنية قالوا هو قوم لا بأس به لكن في الوسط انه  
 لا فرق وقيد ابن الرقعة مسله الكتابة بماذا قصد الاخبار قال فان قصد الانساب في المكاتب  
 وعتق فلو قال اردت الاول وقال الكاتب بل الثاني صدق السيد بيمينه وفيها في الصحيح ايضا  
 بقصد الاخبار وقال فان قاله على سبيل الانسا او اطلق عتق عن الكتابة لم يقتضيه نص الام  
 ونارعه ابن العراقي في حالة الاطلاق وفي الروضة واصلا في كاح العبد وفي الزوائد مع  
 انه وطى الكاتب قول بترعاه ومقتضاه ترجع جوازه بالاذن ومخاها منعه وموبه في  
 وعنها وفي الشرحين والروضة في صيرورة امه المكاتب مستولدة له اعتبارا كون ولادتها بعد  
 العتق لستة اشهر فكثر من الوطي الواقع بعد وقيد في الصحيح المسلة ايضا بماذا اجمعت  
 جدوته بعد العتق بان له ياقبله واستبرامه قال والا لهما حكم بحرية الولد ولا استبداد  
 وفي الام ما يقتضيه ولم ار من قديده ولو باع الجور واذن للشريكين في قبضها مع علمها بفساد  
 البيع عتق بقبضه وليستلني من منع بيع المكاتب ما لورضي به فيوز ويكون فسحا كما في المهمات  
 نقل عن المض وغيره وبعه من نفسه كما في المستولدة **فصل** ليس للسيد فسخها لغير المكاتب عن  
 اذا الواجب في الايتا في معنى عجن امتناعه مع العذره وجز في الخزينة موضع منع المكاتب



من فسخ الكتابة مطلقاً ثم يخرجه نفسه ثم السيد يفسخ ان شاء وصوب في المهمات وغيرها الجواز  
ولتب النص لازم ويجب الاتمال عند حلول النجم بقدر ما يخرج المال من الدكان والسدوق  
ويرن ويخودك واما الاتمال لبيع العروض ففي المصنف ان عبارة المناج تستعمل بسمها وورده  
ابن العراقي في ثبوتهم الوجوب وجرمها الاذيعي هنا وفي اجازة ما له الغايب فيما دون حلل  
ولو غاب المكاتب بعد الحلول بلا اذن السيد فكلوله وهو غايب وليس للسيد الفسخ ايضا  
بحسب المكاتب ان كان له مال وانما يودي منه القاضى بعد ثبوت الكتابة وحلول النجم  
وحلفه على بقا استحقاقه وكذا على بقا القدرة على التحصيل كما قاله في المهمات وذكره الشيخان في  
الغايب ولا يفتن اذا القاضى فلو ادى المحسبون او استقل السيد ما حلفه على ثبوت القاشان  
ثم ان الجمهور اطلقوا ان القاضى يودي عنه وفيد القاشي ما اذ اراي له مصلحة في الجزية فان  
راي انه يصنع له يود وضعفه الاصفهاني لكن جرمه الجاوي والاوار واعتمده في المصنف ونقل  
عن النص ما يقتضيه وقال الشيخان انه حسن لكنه قليل النفع مع قولنا ان للسيد الاستقلال  
بالاخذ الا ان يقال يلغى الحاكم جيبه واجاب في المصنف بان السيد لا يستقل جيبه ونقل  
في الخادم عن الوسيط ما يؤخذ منه الجواب بان دفع القاضى يوقف على المصلحة لان هذا  
شان لفرقه اما السيد فله الاستقلال كما يستقل بالعتق وجرم المناج بوجوب الردية  
فيما لو قتل سيد خطأ وعفي عنها يشمل ما لو رادت على قيمته وهو ما رجحه في المصنف ورجحه  
الام والمختصر لكن مقتضى كلام الشرحين والروضة ترجيح وجوب الاقل منها وصححه المصنف  
في تصحيحه وجرمها الجاوي وكذا المناج في مسألة الاجبي وانما يمنع اعنائه بالاذن اذا كان  
عن نفسه ولو عن كفارة على العتد اما عن سيد او اجبي فيبيع بالاذن في الاظهر **فصل** لو  
صدرت بين كافرين على عوض فاسد مقصود كخر او خبز وروقت في الكفر فكالمصحة في عدم  
النزاع ولو اسلم او ترافعا لينا قبل القتل بطلانها ولا اثر للقبض بعد ذلك او بعد قبض البعض  
فذلك فلو قبض الباقي بعد الاسلام وقبل بطلانها عتق ورجع السيد عليه بقيمته ولو قبض الجميع  
بعد الاسلام ثم ترافعا فذلك ولا رجوع له على السيد بشي الجز والخير فان كان المسي في رجوع  
وهذا كله في الاصلين دون المرتدين لان الشافعي قال في الام كما نقله الشيخان لا يجز كالة السيد  
المرتد والعبد المرتد الاعلى ما اجيز عليه كالة المسلمين بخلاف الكافرين الاصلين يترك ان على  
ما يستحان ما لم يتجأ الى البناء ولا تطل الفاسدة بوث السيد اذا قال فان ادت الي وارثي  
بعد موتي فانت حري بعتق بالاداء اليه ولا تجز الفليس نعم ان بيع الدين بطلت وهي كالعتيق  
في صور اخرى لصحة اعنائه عن الكفارة وبيعته وهبته ومنعه من سفر وجواز وطهارة  
ولو كان العوض في غير متقوم اي لا قيمة له لكنه محترم كجدة ميتة بلا بدخ رجعه اعبدا ايضا ان كان  
باقيا والامر يرجع بشي بخلاف ما له قيمة فانه ان كان نالفا رجعه ببدل من مثل اوقية وللسيد



الكتابة الفاسدة ايضا ارفع الامر الى القاضي ليحكم بابطالها ويفسخ باذن السيد المستبلا  
ولو جعل الجور فكل يعقوب كالصحية او لا لان الصفة لم توجد على وجهه وجها الملقها الزور  
ومع المصنف الثاني وانما يجري المقاصد في التقديرات في الجمع وان نسبته المهمات لضل الشافعي جريا  
في المثليات وليس في اتفاق الصفة ايضا كالصحة والحلول فلو تساوى في الجهل فوجان بلا  
ترجيح في الروضة واصلها ومقتضى كلام الصغير ترجيح انها كالمختلفين ورجحنا الصحيح انها  
كالجائين وقال في فصل الشافعي ما يدل له **باب** **الاصح** لا ينفذ  
البلاد العسرجانية المغلوبة قهرا بالواجباتية عبده المديون المادون له في التجارة بل  
يباعان في الدين فان يلكهما بعد نقد وكذا البلاد الوارثة العسرجانية تركه المديون وحكم المقتو  
سبق وفي المحجور بغلس خلاف فرج في المطلب نفوده وعليه مشي في الصحيح والمذرب ورجح  
المسكي في التملك خلافة وعليه جوي الاذري ولو لم يبي يمين بلوغه امته فولدت لاكثر من  
سته أشهر متلافا هو قهرا لا يحكم بلوغه انه لا يثبت ايلاده لكن صوب في الصحيح بثبوته  
والحكم بلوغه ولو استولد السيد امته كانت بنت او امة غيره يظهر زوجته الامه فالولد  
وعنا لقولنا واقراء ان الظاهر صحة بيع المسئول من نفسه لانه في الحقيقة اعاق **هـ**  
**اعفا الله من النار** وحشرنا في زمرة الابوار بجاه محمد سيد الاخيار **وآله وصحبه**

غفر الله ذنوبه وسر عيوبه

و ادخل الجنة فمؤبدا له

مرغیر عزلبہ ہیں

نہرو دکرہ

۴۴

و در خواستها و خط و اعتبارها



لمن علم ان الله تعالى  
 تعالى الى الله تعالى  
 ويحكم الذي خلقهم  
 وصلى على خاتم النبيين  
 والحي القيوم وصلى  
 وبعده فان العلم انشأ  
 به محمد النبي صلى الله  
 عليه وسلم  
 من الله تعالى  
 هو الله رب العالمين  
 فكما على ما قدم الله قد  
 علاه عليه من شانه  
 له في عباده اوسلام به  
 ليعبد الله في سعادته



۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

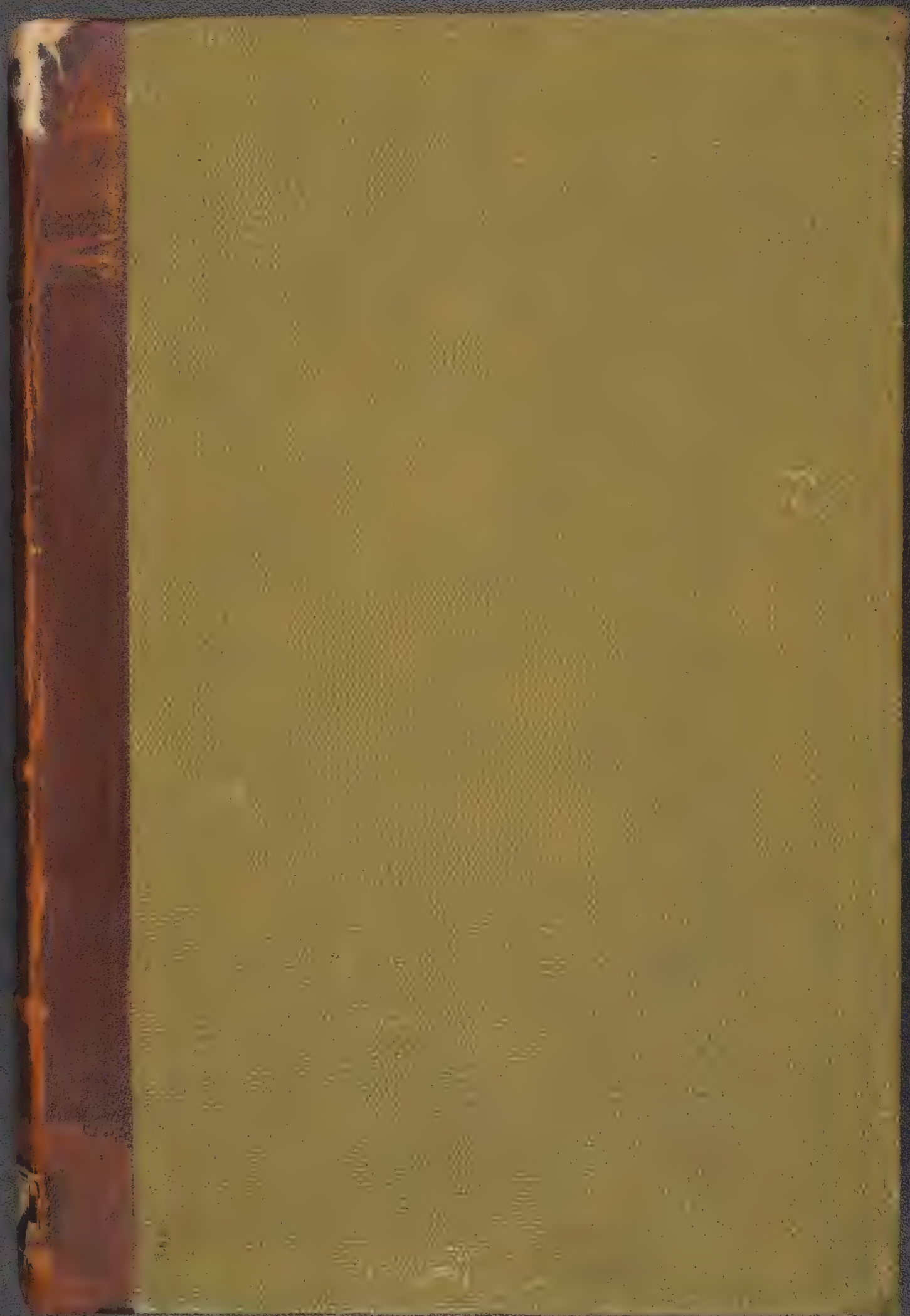














مجمع اللغة العربية  
www.arabicacademy.org.eg

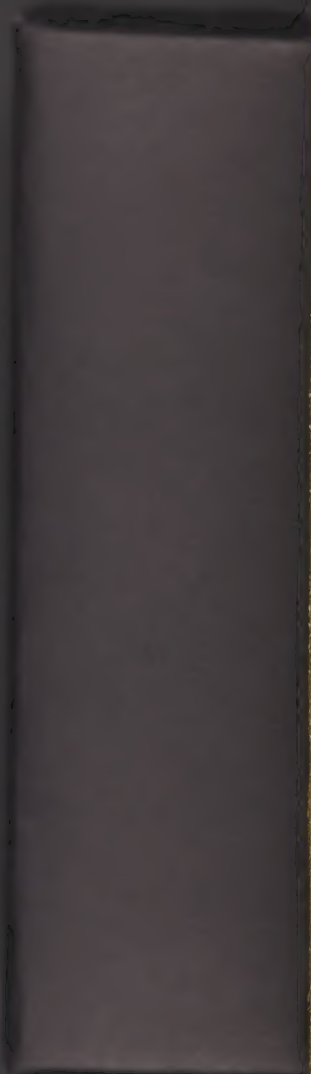
رقم الاستدعاء ٢٥٨.٣ قا - ت

Qp

v4









Qp



2.658.1

رقم الاستدعاء ٢٥٨.٣ قا - ت



مجمع اللغة العربية

[www.arabicacademy.org.eg](http://www.arabicacademy.org.eg)

v4





Op



2 1058 1

رقم الاستدعاء ٢٥٨.٣ قا - ت

مجمع اللغة العربية  
[www.arabicacademy.org.eg](http://www.arabicacademy.org.eg)



V4

